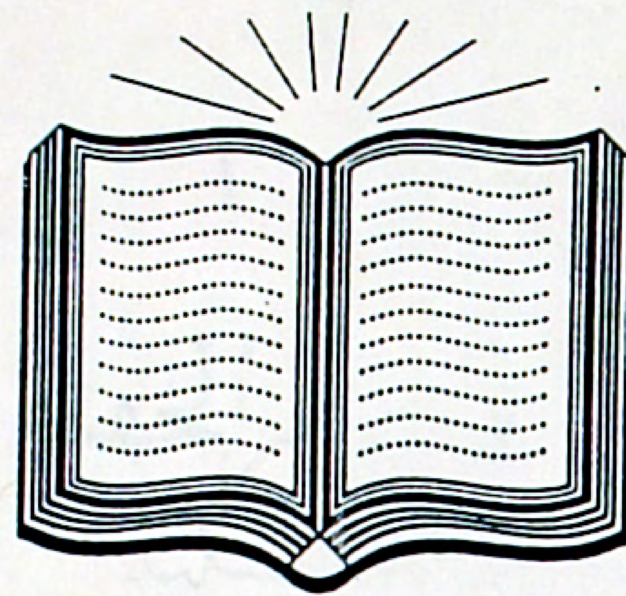
٤٤

ع/٤

٢ نسخه



بنياد محقق طباطبائي



مركز إحياء التراث الإسلامي

رقم الفيلم ١٧٩٦٧

اسم الكتاب: الأسرار الخفية في العلوم العقلية   الموضوع: حكمة

اسم المؤلف: العلامة الحلي   اللغة: عربي

اسم الناسخ: ١

تاريخ النسخ ومحله: اواخر شعبان ٧٢٤ بالمدرسة الكاملية

اسم المكتبة ومحلها: أحمد ثالث - تركية   الرقم: ٣٢٥٤

أبعاد حجم الكتاب:

تاريخ التصوير: رجب ١٤٢٠   عدد اللقطات:

الملاحظات:





كتاب الأسرار الخفية

في العلوم العقلية

مصنف الشيخ الامام العلامة جمال

الدين ... يوسف بن ... المطهر

الراجي لطف ربه المالك ... حامد

عفي عنهما





حكمة



بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] الله على سيدنا محمد وآله
الحمد لله ذي الازليّة والبقاء والعزة والارتقاء والقدرة والعلاء
المتوحد بالاستيثار المتفرد بالامتياز العالم بالسرّ والاعلان
واجب الوجود وحده واهب وجود كل موجود منه ابتداء الوجود
واليه يعود الذي خلق الانسان وجعله اشرف من كل ذي تركيب
وابدع في خلقه بالصنع اللطيف العجيب وميّزه بالعقل والوجدان
وخصّه بالنطق والبيان والصلاة على سيد المرسلين محمد المصطفى
وآله الكرام صلاة باقية الى يوم الدين أمّا بعد فانّ كمال
الانسان هو الاتصاف بالعلوم العقلية الكلية والعقايد
الصحيحة اليقينيّة فانه باعتبار هذه الصفة يمتاز عن غيره
من الحيوانات ويعلو عن المشابهة للنباتات والجمادات ولا
شك ان اكملها واولاها هو العلم بمبدأ الاسباب ومنتهاها
وهو واجب الوجود بذاته وما يتبع ذلك من معرفة صفاته
وكيفية تأثيراته اما اوّلا فلشرف المعلوم الذي لا يضاهى واما
ثانيا فللوقوف على ترتيب الموجودات ومعرفة حقايقها
واعراضها التي لا تتناهى واما ثالثا فلخلوصه عن الاعتقادات
التقليديّة بل انما حصلت استنتاجا من البراهين القطعية
فكان من الواجب صرف العناية الى تحصيل هذا المطلب وتنقيح
البحث في هذا المآرب ونحن نرجوا من عناية الله تعالى وحسن
توفيقه ان يكون هذا الكتاب الذي قد اجمعنا على املائه محتويا
على جميع الاقسام ومتضمنا لتحصيل هذا المرام فانّا لم نتبع
فيه مذهب احد من القدماء ولم نعوّل فيه على قول من غير من
الحكماء بل سلكنا فيه طريقة البرهان الذي يعرج اليه فهمنا



الذي عولنا عليه ولم نرم من تقدمنا من المخالفين بالتخليط
ولم نرتكب معهم طريقة التخبيط بل استعملنا فيه نهج الانصاف
وجانبنا البغي والاعتساف فكان هذا الكتاب احوى من غيره
من كتب السابقين لاشتماله على ما لم يذكروه من التعريفات
[illegible] تصانيف المتاخرين لاستعمالهم كثيرا في تصانيفهم طرايق
المغالطات من القياسات المغالطيّات والجدليات وقد
سمّيناه بكتاب الأسرار الخفيّة في العلوم العقليّة وبدأنا
فيه اولا بالعلوم المنطقية لكونها آلة في تحصيل المجهولات
ثم بالعلوم الطبيعية لكونها باحثة عن المحسوسات
وختمناه بالعلم الالهي الذي هو الغاية القصوى وعليه مدار
هذا الكتاب خدمة لمولانا الصاحب المعظم والصدر
الاعظم مخدوم الوزراء ملك العلماء لسان الحكماء المخصوص
من الله تعالى بافضل الكمالات النفسانيّة المؤيد بأتم السّعادات
الروحانيّة المقتني لأشرف الفضايل المُشتريب لاعم الفواضل
المعتني بالمطالب العلمية المقتدر على تحصيل المسايل الابيّة
[illegible] الخواطر وباعث رغبات العلوم الدواثر شرف
الملة والحق والدين عزّ الاسلام والمسلمين هرون ابن الملك
[illegible] الرحيم مخدوم السلاطين ملك الوزراء في العالمين
سلطان الاجواد اعظم الامجاد شمس الملة والحق والدين
محمد اعز الله سلطانهما ولا زالت رقاب الامم خاضعة لاوامرهما
واعناق الخلايق ممتدة نحو مراسمهما وايام المطيعين زاهرة
ببقاء دولتهما وقلوب العاصين خايفة من هيبتهما ما دام
للصّبح عمود ونشر على البسيطة [illegible]

الاول في المنطق وفيه مقالات المقالة الاولى
نذكر فيها مباحث مهمة وكلاما في المفردات **البحث
الاول** في المنطق وذكر موضوعه وبيان ماهيته لما كانت
النفس الانسانية في اول فطرتها خالية من جميع العلوم التصورية
والتصديقية وكان استكمالها هو بتحصيلها من جانبي
العلم والعمل والبديهة قاصرة عن تحصيل ذلك وكان اكثر هذا
انما يستفاد من الاكتساب الذي لا يؤمن معه وقوع الغلط
فان اكثر الناس يعرض لهم الغلط في افكارهم اعطيت النفس
الة هي الحس تقوى بها على تحصيل تصورات ومناسبات بينها
ايجابية وسلبية وهذه الالة غير كافية ايضا فلا بد من الة
اخرى يؤمن معها وقوع الغلط وكانت الاولى مفيدة في
تحصيل العلوم الاولية وهذه مفيدة في تحصيل العلوم النظرية
التي هي سبب الكمال وهذه الالة هي المنطق ورسم بانه
الة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر
والفكر يطلق على حركة النفس بالقوة التي الة مقدم البطن
الاوسط من الدماغ اي حركة كانت من الحركات
العقلية فان كانت الحركة من المحسوسات سميت تخيلا
ويطلق على معنى اخص منه وهو حركة من هذه الحركات
تتوجه النفس بها من المطالب مترددة في المعاني المرتسمة
فيها طالبة مبادي تلك المطالب الى ان تجدها ثم ترجع
منها نحو المطالب وقد يطلق على الحركة الاولى من هاتين
الحركتين من غير ان يحصل الرجوع الى المطالب احترازا منه
وان كان الغرض هو الرجوع اليها قال بعض المحققين والثاني

الذي يحتاج فيه وفي جزئه جميعا الى المنطق فنقول
وتحقيقه ان يقول المبادي للمطلوب قد تطلق على
المقدمات المؤلفة المرتبة ترتيبا صحيحا وقد يطلق على
المقدمات قبل تاليفها وترتيبها فان عني بالمبادي التي تنتقل
المطالب ومنها الى المطالب التي هي بالمعنى الاول لم تكن
الحركة محتاجة الى المنطق وانما تكون حركة طبيعية
لا يعرض فيها غلط وان عني بها التي بالمعنى الثاني لم تكن الحركة
الاولى محتاجة الى المنطق وانما تكون حركة استعراضية
اذا اتفق وقوع النفس على المقدمة ثم وقعت على الاخرى احتاجت
حينئذ الى المنطق في تاليفها لا في تحصيلها فنقول هذا الفا
ضل ان هذا الفكر يحتاج في جزئه الى المنطق قول مدخول
والتحقيق ما ذكرناه واعلم ان العلوم كلها ليست ضرورية
بالبديهة ولا نظرية والا لزم الدور او التسلسل وهو مبني
على حدوث النفس فان البعض ضروري والبعض كسبي ثم
الكسبي على قسمين احدهما ما يكفي في تحصيله وجود مباديه
من غير الة لكونه من قبيل العلوم المتسقة المنتظمة
كالحسابيات والهندسيات والثاني ما يفتقر مع تحصيل
مباديه الى وجود الة يؤمن معها الخطا كالالهيات فالمحتاج
الى المنطق من العلوم انما هو القسم الاخير والمنطق ليس
ضروريا بجميع اجزائه بل بعضه ضروري وبعضه كسبي مستغن
عن المنطق لكونه من قبيل العلوم المتسقة وبعضه مشتمل على
اصطلاحات والمشتمل منه على الكسبي المفتقر الى المنطق
قليل واعلم ان المكتسبين للعلوم اما ان يكونوا اصحاب قوة

... له لنفس وبالله تعالى ايدهم بها التحصيل العلوم
النفسية من غير تجشم كسب جديد واما ان يكونوا اصحاب
قوة لاكن افكارهم تقع على الوجه الصحيح اتفاقا وهذا ان
لا يحتاج الى المنطق حاجة شديدة واغنا هم عنه هو الاول
واما الذين لا يكونون من هذا القبيل فانهم يحتاجون الى المنطق وقد
نازع بعض الناس في كون المنطق علما وهذه المنازعة لفظية
فانه ان عني بالعلم ما يتعلق بالامور الخارجية من الامور الذهنية
فليس علما بهذا التفسير وان عني به ما يكون مشتملا على تعقلات
متعلقة بما في الذهن فلا شك في كونه كذلك ... لا يمكن
ان يوصل من معنى واحد مفرد الى التصديق بشي فان علة الشي
يجب ان تكون موجودة او معدومة فانها ان كانت علة سوا
كانت موجودة او معدومة لم تكن علة فلابد من لحوق احد
هذين الوصفين للذات او لاحدهما حتى يتوصل الى التصديق
اما التصور فقد يقع بالمفردات ثم الاشيا قد يكون فيها
تاليف والعلم بالمولف مسبوق بالعلم بمفرداته لا من كل
وجه بل من الوجه الذي لاجله يصلح ان يقع فيه التركيب
والتاليف كذلك المنطق ليس نظرا في المفردات من حيث
هي ماهيات ولا ايضا من حيث هي على احد نحوي الوجود
العيني والذهني بل من حيث هي محمولات وموضوعات
وكليات وجزئيات وغير ذلك وغيره اللواحق انما تلحق
الماهية عند لحوقها كونها في التصور فانه ليس في الموجودات
الخارجية ذاتية ولا عرضية ولا كون الشي موضوعا او محمولا
ولا مقدمة ولا قياسا بل هذه تلحق الماهية اذا اقتبست الى

[illegible] مخصوص المفهومة من حيث هي [illegible]
[illegible] من ذلك بل يكون لها اعتبارات تخصها وكذلك
[illegible] من حيث هي موجودة بالوجود الخارجي فان الامور
[illegible] لا من حيث هي بالقياس الى امر خارجي بل من حيث
[illegible] توصل الى ادراك مجهول وينفع في الوصول اليه كانت
تلك الحيثية موضوع المنطق فانما موضوعه المعقولات
[illegible] من حيث ان يتادى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات
وزعم بعض الناس ان موضوعه الالفاظ وهو خطا فاحش
[illegible] المنطقي في اللفظ ليس بالقصد الاول فانه لو امكنه
[illegible] ما في ذهنه الى الغير لا بواسطة اللفظ لاستغنى
عن اللفظ مطلقا ونسبة اللفظ الى الحاضرين كنسبة الكتابة
الى الغائبين فكيف يجعلون موضوعه مختصا بما يتعلق
بالحاضرين دون الغياب وظن المتاخرون ان موضوعه
التصور والتصديق لان المنطقي ناظر في الموصل اليهما
كالقول الشارح والحجة وفيما يتوقف عليه الموصلات
كالجنسية والفصلية والذاتية والعرضية والموضوعية
والمحمولية والقضية والعكس وهذه امور عارضة
للمعلومات التصورية والتصديقية فيكون ذلك هو
[illegible] وهذا ايضا خطا لانهم ان عنوا بالتصورات
[illegible] جميع ما يقع عليه هذان الاسمان فهو
[illegible] العلوم فيبقى المفهوم منه ان موضوع المنطق هو
جميع العلوم باسرها وهو فاسد وان عنوا بها امرا لو لحقها
[illegible] حيث هي تصورات وتصديقات فهو خطا ايضا لان

المنطقي باحث عن الموصل الى التصور والتصديق والموصل
الى التصور والتصديق لا يجوز ان يكون هو التصور من حيث
هو تصور والتصديق من حيث هو تصديق لان الشيء لا يوصل
الى نفسه وايضا ماهية التصور والتصديق هي الادراك
والحد والقياس ماهيتهما القول فهما متغايران وليس الحد
والقياس بعرضين اذ ليس للادراك ولا لجنسه وكيف
يمكن ان تكون الكلية والجزئية وسائر ما عدوه من اللواحق
الذاتية للماهيات المتصورة فان الماهية لو كانت لذاتها
كلية لم تصدق جزئية بل الكلية انما تلحق الماهية عند اعتبار
صدق الماهية على كثيرين ه‍ البحث الثاني في التصور
والتصديق العلم اما تصور واما تصديق وقد عرفوا التصور
بانه عبارة عن حصول الماهية في الذهن من غير حكم عليها
بنفي او اثبات والتصديق بانه الحكم على تلك الماهية بالنفي
او بالاثبات وقد جعل بعض المتاخرين التصديق عبارة عن
تصور الطرفين والحكم وبهذا التفسير يكون الحكم جزءا والتعريفان
متساويان في العموم لا انه ممنوع وهو خطأ والتصديق متوقف
على التصور اما توقف الكل على الجزء على المذهب الثاني او توقف
المشروط على الشرط على المذهب الاول لامتناع الحكم مع
الجهل باحد الطرفين والنسبة ولا يكفي في حصول التصديق
تصور الطرفين مع تصور النسبة فانه قد يحصل للمتشككين
بل لا بد من ايقاع الحكم وقد قيل على هذا ان جعلتم عدم الحكم
شرطا في التصور والتصور شرطا في التصديق كان عدم الحكم
شرطا كان التصور هو العلم وحينئذ يكون قد قسمتم العلم

بل الحكم هنا خارج فان جزء الشيء وشرطه لا [illegible]

[illegible] اضطربوا في الجواب عنه فقال بعضهم لا استبعاد
[illegible] كون الشيء جزءا فان الواحد يعاند الكثير وهو جزؤه وقال
[illegible] لا استبعاد في انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وهذا في
الاعتذار ان عندنا في غاية السقوط والحق في الجواب ان نقول ان
لفظة التصور تطلق على كل واحد من هذين المعنيين اعني
المشروط بعدم الحكم والذي لا يشترط فيه الحكم وعدمه
وفرق بين اشتراط عدم الحكم وبين عدم اشتراط الحكم فان الاول
اخص والذي هو شرط في التصديق او جزء منه هو التصور بالمعنى
الاعم والذي انقسم اليه والى التصديق هو التصور بالمعنى
الاخص ويورد هاهنا سؤال صعب وهو ان الحكم لو استدعى
العلم بالطرفين لكان المجهول مطلقا غير محكوم عليه والتالي
باطل لان المحكوم عليه فيه ان كان معلوما صح الحكم عليه
فالحكم بامتناع الحكم عليه تناقض وان كان مجهولا امتنع
الحكم عليه بالامتناع والجواب ان المجهول مطلقا له اعتباران
احدهما مدلول هذا اللفظ والثاني مدلوله مع اتصافه بكونه
مجهولا مطلقا وبالاعتبار الثاني لا يكون مجهولا مطلقا
لان الاتصاف بالمجهولية امر معلوم والموصوف بامر
معلوم يكون معلوما من حيث ذلك الوصف فالمحكوم
عليه في قولنا المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه من حيث
امتناع الحكم عليه هو الماخوذ بالوجه الاول ومن حيث
الحكم عليه بامتناع الحكم عليه هو الماخوذ بالوجه الثاني
فاذا الموضوع فيهما مختلف فلا تناقض اقول في هذا نظر
فان المجهول مطلقا اذا اخذ بالاعتبار الثاني كان معلوما [illegible]

وكل معلوم صح الحكم عليه بامكان الحكم عليه بالحكم
عليه من هذه الحيثية بامتناع الحكم يناقض هذا واجاب
بعضهم بان التالي اذا اخذ خارجيا منعنا الملازمة لكذب
التالي فان موضوعه لا يعم وان اصلا ضرورة ثبوت الموضوع
المعلومية لكل موجود وان اخذ حقيقيا صدقت ومنع
كذب التالي قوله المحكوم عليه ان كان معلوما لزم التناقض
لانه يصدق المحكوم عليه هاهنا معلوم باعتبار وكل معلوم
باعتبار صح الحكم عليه وينتج المحكوم عليه يصح الحكم
عليه وهو يناقض المحكوم عليه هاهنا يمتنع الحكم
عليه قلنا المفروض صدقه كلما لو وجد كان مجهولا مطلقا
فهو بحالة لو وجد امتنع الحكم عليه واللازم من المقدمتين
المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وهما لا تتناقضان والمحمول
لاختلافهما في الموضوع وهذا ايضا فيه نظر لان كون التالي
خارجيا او حقيقيا تابع للمقدم وقوله اللازم من هاتين
المقدمتين لا يناقض المفروض الصدق لاختلافهما في الموضوع
والمحمول خطأ وبيانه ظاهر واجاب بعضهم بان المحكوم عليه
في هذه هو الحكم والمحمول مطلقا ما يتعين به الموضوع وقد القضية
حكم عليه بالامتناع لا بامتناع الحكم فلا تناقض كسائر
القضايا التي محمولاتها نفس موضوعاتها لا يقال يلزم من والامتناع
صدق هذه القضية صدق قولنا المجهول مطلقا يمتنع
الحكم عليه ويصح [illegible] الا ان قول الموضوع هو الحكم
قدمنا او اخر [illegible] على [illegible] فان
الموضوع [illegible] مما [illegible] انظر

فان الاخبار عن زيد با حالة انه عالم مغاير للاخبار عن
زيد بالعلم وان تلازما فان التلازم لا يستلزم الاتحاد بسر
التصور منه تام وهو العلم بالماهية من حيث هي هي ومنه
ناقص وهو العلم بها من حيث بعض عوارضها ومنه ضروري وهو
الذي لا يتوقف على طلب وكسب ومنه كسبي وهو الذي
يتوقف على طلب وكسب والتصديق منه ضروري وهو الذي
يكفي في حصوله تصور طرفيه ومنه كسبي وهو الذي
يفتقر مع التصور الى وسط ومن التصديق ما هو علمي وهو
الاعتقاد الجازم المطابق الثابت ومنه اعتقاد المقلد وهو
الاعتقاد الجازم المطابق الذي لا يكون ثابتا ومنه جهل وهو
الاعتقاد الجازم الذي لا يكون مطابقا ومنه ظن وهو الاعتقاد
الذي يترجح فيه احد الطرفين على الاخر مع تجويز نقيضه واما
الشك فهو التردد بين الاعتقادين واما الوهم فهو مرجوح
الظن وبعضهم يدخل هذين الاخيرين في باب التصديقات
وهو سهو هذا اذا اخذ في التصديق المطابقة في الخارج
اما اذا اعتبر التصديق الجازم من حيث هو لا من حيث هو مطابق
او غير مطابق وان كان لا يخلو عنهما فاما ان يقارن تسليما
او انكارا والاول منه مسلم عام اما مطلق سلمه الجمهور او محدود
سلمه طائفة ومنه خاص سلمه شخص اما معلم او متعلم
او منازع والثاني يسمى وضعا كالمصادرات في العلوم
وكالاشياء التي يضعها القايس الخلفي وان كان منافيا
لما يعتقده وكالاشياء التي يلتزمها المجيب الجدلي ويذب
عنها وان كان لا يقول بها الا باللسان وجميع هذه تسمى

اوضاعا وربما يعري الوضع عن التسليم في مثل ما يوضع في بعض
الاقيسة الخلفية والتسليم عن الوضع في مثل ما لا يتنازع فيه
من المسلمات وقد يطلق الوضع على كل رأي يقول به قائل او يفرضه
فارض وبهذا الاعتبار يكون اعم من التسليم وبجزئه.

درس لما انقسم العلم الى قسمين التصور والتصديق انقسم مقابله
اعني الجهل البسيط الى مجهول التصديق والطالب لحصول امر
مجهول انما يتوجه طلبه الى احد هذين وسمي الموصل الى الاول
قولا شارحا والى الثاني حجة ولذا سبق الاول الثاني طبعا
سبقه وضعا ولما كان بين اللفظ والمعنى من العلاقة ما تؤثر
احواله في احواله لزم البحث عن الالفاظ من غير التزام بلغة
دون اخرى.

البحث الثالث في الالفاظ

اذا كان اللفظ بحالة متى اطلق فهم معنى من المعاني بالقياس الى
العالم بالوضع قيل انه دال على ذلك المعنى والدلالة تنقسم
الى ما بالطبع والى ما بالعقل والى ما بالوضع مثال الاول دلالة
اح على اذى الصدر ومثال الثاني دلالة الصوت على المصوت
واما الثالث فانه على ثلاثة اقسام دلالة مطابقة وهي ان يكون
اللفظ قد دل بتوسط الوضع على المعنى ودلالة التضمن
وهي ما يكون بتوسط دخوله فيما وضع له اولا ودلالة
الالتزام وهي ما يكون بتوسط اللزوم لما وضع له ودلالة
المركب على معناه من قبيل المطابقة وشرط اللزوم اللزوم
الذهني والا لم تتحقق الدلالة لعدم الوضع وعدم الانتقال
العقلي ولا يشترط الخارجي والا لم يكن العمى في الاعلى
البصر وظنّ ان دلالة الالتزام مهجورة مطلقا وهو خطأ

الى مجهول التصور

مقدمة

في الحدود والتعاريف والرسوم انما تدل بالالتزام نعم هي مهجورة
في جواب ما هو قالوا اللازم ان كان بينا لم ينضبط لعدم
انضباط الشرط فانه قد يكون بينا عند شخص دون اخر
وان لم يكن بينا لم تلزم دلالة اللفظ على ما لا يتناهى ضرورة كون
اللوازم غير متناهية والجواب ان البين قد ينضبط فان احد
المتضايفين يلزم صاحبه في الادراك وايضا لو كان
اختلاف الناس في الدلالة الالتزامية قادحا في استعمالها
لكان قادحا في الدلالة المطابقية فانها انما تحصل للعالم
بالوضع والعلم بالوضع لا يتساوى بالنسبة الى كل شخص
ودلالة المطابقة تنفك عن دلالة التضمن كما في البسائط
وعن الالتزام على ان الحق جواز انفكاك الماهية عن لازم
ذهني وقال بعضهم انها تستلزم الالتزام لوجوب تعقل لازم كل
ماهية لازما واقله انها ليست غيرها وهو ممنوع فان المغايرة
ليست من اللوازم الذهنية للماهية بل انما يلزمها في الاعتبار
عند ملاحظة الغير وكذلك التضمن ينفك عن الالتزام
واما هما فانهما تابعان ويستحيل وجودهما بدون متبوعهما

درس اللفظ ان اريد بجزئه الدلالة على جزء المعنى من حيث
هو جزء فهو المركب والا فهو المفرد فيدخل فيه مثل
عبد الله علما وقد عدم ارادة معنى ما من لفظي عبد الله
على انفراده هما حين جعلا جزأين للعلم لذكر كل واحد
منهما يدل بارادة اخرى وفصلا اخر لا من حيث هو جزء
ويكون حينئذ مركبا وبعض الناس لم يتفطن لهذا
وقسم الالفاظ الى ما يدل جزؤه على جزء المعنى وهو المؤلف

والثاني ما يدل على غير جزء المعنى وهو المركب كعبد الله
والثالث ما لا يدل اصلا وهو المفرد كزيد وهذا خطأ فان
الدلالة تابعة للقصد والارادة واللفظ المفرد اما اسم
او كلمة واما اداة فالاسم لفظ دال بالتواطؤ على معنى تام
مجرد عن الزمان ولا يكون واحد من اجزائه دالا بانفراده
والكلمة ما دل مع ما يدل عليه الاسم على الزمان المعين
ولا يكون واحد من اجزائه دالا بانفراده ويكون ابدا
دالا على انها لغيره والاداة ما دل على معنى مفرد من غيره
سوال جعلت الكلمة تدل على ما يدل عليه الاسم وعلى
الزمان ومن جملة ما يدل عليه الاسم التجرد عن الزمان فيكون
الفعل دالا على المتنافيين جواب ليس التجرد من
مدلولات الاسم بل هو شرط في الدلالة واعلم ان لفظ اصبح
واشباهه يدل على المعنى مقترنا بزمان مطلق فاذا اريد تعيينه
قيل اصبح واليوم والامس دالان على نفس الزمان من غير
اقترانهما بمعنى قال بعض الناس لا وجود للكلمات في
لغة العرب لاشتمالها على الضماير وهو خطأ فان
لفظة قام في قولنا قام زيد غير مشتمل على الضمير وذكر
الشيخ ان افعال المضارعة ما عدا الغايب ليست كلمات
بل هي مركبات لاشتمالها على ما يدل على الفعل وفي بينها
وان الغايب بان التاء لا تدل على النسبة الى موضوع مطلق
والاستعمال جعلها ... معناه ان شيا معينا ونسبته
مجهولا عند السامع وجملة المشي فيتوقف في حينه
محتملا للصدق والكذب الى التصريح بذلك المضمر

وعلى الفاعل ح

في بعض ح

ولا كذلك البواقي حيث تعين فيها الموضوع وشكك
النسبة بالماضي واسم الفاعل المعرب فانهما قد اشتملا على
المصدر مع الصيغة ودلالة هذين على معنيين فيكونان
كلمتين واجاب بان المعتبر في التركيب انما هو بالاجزاء المترتبة
عنه لا الاجزاء الصورية ونحن نقول في الاول انه لا فرق
بين افعال المضارعة وقوله ان الغايب لا يدل على النسبة الى
مجهول بل على ان شيا مجهولا عند السامع معلوما عند القايل
وجد له المشي فلا يحتمل الصدق والكذب فلا يكون مركبا
خطأ فان المركب هاهنا يراد به ما يدل على معنى مركب سواء
كان تاما او غير تام محتمل للصدق والكذب او لا كالمركبات
التقييدية سوال من خواص الاسم صحة الاخبار عن مسماه
بمجرد ذكره والكلمة والاداة لا يخبر عنهما بمجرد التعبير
وقد يخبر بالكلمة دون الاداة سوال من الاسماء ما لا يصح
الاخبار عنه كالظروف الناقصة جواب هي في الاصل
وضعت لصحة الاخبار عنها وخروجها عن هذه الصحة
امر كان ... سوال قلت الكلمة والاداة لا يخبر عنهما وقد
وهذا اخبار عنهما جواب اخبرنا عنهما لا بمجرد ذكرهما
بل معبرا عنهما بالفاظ اسمية سوال تقول ضرب فعل ماض
وفي حرف جواب الاخبار عن اللفظ سوال يقول ضرب
لا يخبر عن مسماه بمجرد ذكره جواب الاخبار عن اللفظ
ايضا لامتناع ان يكون لمسمى ضرب مسمى اذ مسماه هو المعنى
سير اللفظ المفرد ان استعمل فيما وضع له فهو حقيقة
والا فهو مجاز وايضا فهو مفرد ان كان له حقيقة واحدة

ومشترك ان تعددت حقايقه وايما ان تشخص موضوعه
فهو العلم والمضمر ... والا فان تساوت افراده في مفهوميه فهو
المتواطئ والا فهو المشكك ويختلف بكون احد المعنيين
اشد او اقدم او اولى من الاخر وانما نسب معرفة الى الاخر وجه [illegible]
له لان توافقه في المعنى وتباينا ان اختلفا وليعلم ان اللفظ المشترك
قد يكون كليا في كل مفهوميه كالعين وقد يكون في احدهما
كعبد الله وقد يكون جزئيا فيهما كزيد والمشترك قد يقع
على الشيء وعلى صفته بالاشتراك كما قيل اذا التسمية به رجال [illegible]
افال وقد يقع على الشيء ووصفه كالمقبل اذا سمي به ثم له امثال
والفرق ان الاول غير محمول بخلاف الثاني وقد يقع على الشيء باعتبارين
متباينين كالنوع على الانسان لمفهوميه ومن المتباينة ما يكون
اسما للشيء وصفته كالصارم والسيف او للصفتين كالصارم
والمهند او للصفة وصفتها كالناطق والفصيح والاشتقاق
قد يكون لنسبة كالمهند وقد يكون من صفة [illegible]
كالاسود لا [illegible] الدلالة [illegible] الاشتقاق [illegible]
منه الاستعمال [illegible] اللفظية والمعقولية [illegible]
اللفظ بانه ان [illegible] تارة الصفة وحدها او تارة مع الموصوف
يكون مشتركا كاسم اللفظ المركب ان صح السكوت
عليه فهو التام فان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والا فان
دل على طلب الفعل بالوضع فهو امر ان [illegible] الاستعلاء والتماس
ان [illegible] المساواة [illegible] دعا وان لم يدل فهو التمني
والترجي والقسم والنداء وتسميها التنبيه [illegible]
فهو المركب [illegible] ان كان التركيب من اسمين او اسم

وفعل يكون الثاني قيدا في الاول وان تركب من كلمة واداة
او فعل واداة فهو غير منتفع به والتام اما ان يتركب من اسمين
او اسم وفعل وحرف النداء نايب عن الفعل وعدم احتماله للصدق
والكذب وكونه خطابا مع ثالث لكونه من قبيل الانشاءات
البحث الرابع في الكلي والجزئي اللفظ ان منع نفس
تصوره من وقوع الشركة فيه فهو الجزئي والا فهو الكلي
وقوله قال الكلي هو اللفظ الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد
لا يخلو عن رداءة فان الكلي كالانسان من حيث مفهومه لا
يدل على الكثرة اصلا واعلم ان الكلي قد يكون ممتنع الوجود
في الخارج لذاته كشريك البارئ تعالى وقد يكون ممكن
الوجود لكنه غير موجود كالكرة المحيطة باثني عشر
قاعدة مخمسات وقد يكون موجودا لكنه غير
متعدد الافراد بل يمتنع فيها التعدد كالباري تعالى ويمكن
فيها التعدد كالشمس وقد يكون متعددا اما متناهيا كالكواكب
او غير متناه كالنفوس سوال واجب الوجود تعالى اذا كان
كليا لم يمنع نفس تصوره من الشركة وكلما لا يمتنع عليه
الشركة لمفهومه فانه يمكن فيه الشركة وهو محال الوجود
الاول يلزم منه كون واجب الوجود مركبا من امرين تصور
لا يمنع الشركة ومن امر يمتنع بسببه الشركة ب انه ا
كان مفهوم واجب الوجود لا يمنع الشركة كان تخصيصه
بواجب الوجود لعلة ج انه يصح وجود واجبين آخرين
حيث مفهوم وجوب الوجود [illegible]
ان يقال على الاطلاق [illegible] وجوده واجب اخر [illegible]

انه فرق بين قولنا يمنع الشركة وبين قولنا يمتنع فيه الشركة
والوجوب والامكان لايناف الاحتمال الذي نعني به التردد
الذهني في مساواة زوايا المثلث لقائمتين قبل تحقيق البرهان
محتمل عنده الا انه في الاعيان ممكن بالامكان الخاص اذا عرفت
هذا فنقول من الاشيا ما لا يحتمل الشركة كالشخص ومنها
ما لا يحتمل كواجب الوجود وغيره ثم هذا المحتمل عندنا لا يستلزم
الاحتمال في نفس الامر فمعنى قولهم لا يمنع الشركة اي لا يمنع
احتمال الشركة بمجرد كلما اطلق الجزئي على ما ذكرنا يسمى
الحقيقي وقد اطلق على المندرج تحت غيره ويقال له الاضافي
كالانسان اذا قيل الجزئي للحيوان لا نعني به كونه يمتنع فيه
الشركة بل انهما متغايران نعم الاضافي اعم لاندراج كل
شخص تحت ماهيته وتحت الامور العامة وليس جنسا له
لامكان انفكاك تصوره عنه واعلم ان الجزئي من حيث هو
جزئي كلي ايضا لوقوعه بمعنى واحد على كثيرين واعلم ان
لفظة زيد وامثالها من اسما الاعلام جزئي وان كان يسمى به
جماعة لانه لم يوضع لمعنى يقع عليهم بل كل واحد منهم يسمى
زيدا لذاته ولفظة انسان المنون يدل على معنى الانسان المخصص
بوحدة معينة ويسمى الشخص المنتشر وفرق بينه وبين زيد
فان زيدا لا يقال الشخص بمفهوم واحد بخلاف هذا ومن يشترط
في الكلي ان يكون مقولا على الافراد بالشركة فلا يكون مثل
هذا كليا ... لا ... سمي الاعلى ... ولا يشترط
القول على الكثيرين ... حالة واحدة ... على
بعض الناس ... بمعنى قولنا ... الرجل الواحد

... والواحد كليا وتقييد الكلي بالكلي لا يقتضي
... وقولنا هذا الانسان لم يكن معه اشارة حسية او خياليه
... لتشخصاته وبعضهم فرق بين هذا وبين لفظة
... العام قد يقال ويعنى به الكلي وبهذا
... يصح ان يقال الانسان عام وليس العموم والكلية صادقين
على الشيء باعتبار وجود افراده في الاعيان فانا قد بينا ان من
الكليات ما يمتنع وجوده في الخارج بل الاحتمال الشركة
الذهنية فيه وليس الشيء كليا باعتبار نسبته الى اجزائه بل الى
جزئياته فالبيت كلي باعتبار نسبته الى احاد البيوت لا الى
السقف والحائط وكون الشيء كليا وعاما امر مغاير له والا
ما صدق على الجزئي وكذلك الجزئي فالكلية والجزئية من
المعقولات الثانية ويسمى الكلي العارض المنطقي وهو من
... المضاف ولا يعطي المندرج تحت معروضه اسمه
وحده والمعروض هو الكلي الطبيعي والمجموع هو الكلي
العقلي والكلي والجزئي يقالان للمعاني بالذات وبالعرض للالفاظ
الدالة عليها ويسمى العام ان صدق على جميع جزئيات الخاص
فهو مطلق والا فمن وجه والمتباينان هما اللذان لا يصدق
كل واحد منهما على شيء من جزئيات الاخر والمتساويان
هما اللذان يصدق كل واحد منهما على جميع افراد الاخر
واذا صدق نقيض العام على شيء صدق عليه نقيض الخاص
الاصدق عليه عينه ويلزم صدق عين الخاص المطلق بدون
العام هذا خلف ولا ينعكس فان نقيض الخاص يصدق على
عين الخاص الاخر مع صدق عين العام عليه ولانه لو صدق

يصدق العام على كل ما صدق عليه نقيض الخاص لصدق عين
الخاص على كل ما صدق عليه عين العام بعكس النقيض هذا خلف
ولا عموم بين نقيض العام والخاص من وجه لان نقيض كل خاص
مع عين عامه بينهما هذا العموم مع المباينة الكلية بين
نقيضيهما نعم بينهما مباينة جزئية لان بينهما اما مباينة كلية
كما في هذا المثال واما مباينة جزئية كما في مثال الحيوان
والابيض والا لكان بينهما اما المساواة واما العموم المطلق
وهما محالان فالمباينة الجزئية لازمة واما صدق نقيض احد
المتساويين على شيء صدق عليه نقيض الاخر والا لصدق
عينه ويلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر واما المتباينان
فنقيضاهما متباينان تباينا جزئيا لان نقيضيهما ان لم
يصدقا كاللاموجود واللامعدوم فبينهما مباينة كلية
وان صدقا كاللاانسان واللافرس فلابد بينهما من مباينة
جزئية والا لثبتت المساواة او العموم المطلق وهما محالان
فالمباينة الجزئية لازمة واعلم ان الكلي منه ما هو قبل الكثرة
وهو الصورة المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود
الجزئيات بالذات ومنه ما هو مع الكثرة وفيها وهو الذي
عرض الجزئيات حال وجودها في الخارج ومنه ما هو
بعد الكثرة وهو الذي يحصل في الذهن منتزعا من الجزئيات
ولنا في الاوسط نظر وذلك الكلي المحمول بالطبع على جزئياته
وكل جزئي اضافي فهو موضوع بالطبع قيل والجزئي الحقيقي
غير محمول وهو حق فان المحمول وصف للموضوع والمتشخص
ليس بوصف واستدل على هذا بان المحمول صادق على

الى النوع فان الجسم الذي له لون ليس جنسا
الذي له سواد فان الفصل هاهنا ليس تحت الجنس
... ما هو النوع او الجنس ليس بفصل وليطلب المثال
... فالواجنس العرض يجب ان يكون عرضا
... فانه لا يمتنع في ان يكون جزء الشيء العارض
... الفصل وفصل جنس وجنس الخاصة قد تكون
... وقد تكون عرضا وخاصة الفصل خاصة النوع
... المذهب الحق اما اذا جوز كون الفصل اعم فيجب ...
يكون عرضا وعرض النوع يجب ان يكون عرضا للفصل
ولا ينعكس فان الجنس بالنسبة الى الفصل عرض
وخاصة النوع خاصة الجنس ولا ينعكس وان الجنس
بالنسبة الى الفصل عرض وخاصة النوع خاصة الجنس
ولا ينعكس لان الفصل بالنسبة الى الجنس خاصة
عرض الجنس عرض النوع ان كان شاملا او لا ينعكس
جواز ان يكون خاصة له وعرض العرض قد يكون ذاتيا
... العرض الذاتي قد يكون ذاتيا وقد
يكون ... الذاتي الذاتي ذاتي وفصل الجوهر وجنسه
جوهر وفصل العرض وجنسه عرض ونحن نشكك
في هذا واعلم ان معرفة هذه الخمسة وتمييز بعضها من
بعض بالنسبة الى نفس الامر مما يصعب جدا ولاجل
ذلك يصعب تركيب الحدود **المقالة الثانية**
في القول الشارح ويشتمل على مباحث البحث الاول في
تعريفه واصنافه القول المعرف اما ان يتركب من مقومات

العرض

[illegible] وأما من عوارضه، وأما منهما معا، والأول إن اشتمل على
الجميع مع الترتيب الطبيعي سمي الحد التام، وهو يكون
بالجنس القريب والفصل، إذ ذكر الجنس أولا ثم يقيد بالفصل
وإن لم يشتمل على الجميع فلا بد أن يذكر فيه المساوي كالفصل
فإن الأعم لا يفيد التمييز الذي هو أقل مراتب التعريف
فإن ذكر وحده سمي الحد الناقص، وكذلك إن ذكر
الفصل مع الجنس البعيد أو ذكر الجنس القريب مع الفصل
لكن على غير الترتيب بتقديم الفصل على الجنس، والثاني لا بد
أن يكون مساويا لما بينا ويسمى الرسم الناقص كمن
عرف الإنسان بالضاحك، والثالث يسمى الرسم التام
وهو أن يذكر الجنس ثم يقيد بالخواص، والقدماء يسمون
ما يفيد التمييز الكلي رسما تاما وما يفيده بالنسبة
إلى شيء دون آخر الرسم الناقص ولا مشاحة في هذا
ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بنفسه وبمساويه
وبالأخفى وبما يتوقف عليه بمرتبة أو بمراتب
ويحترز عن استعمال الألفاظ الغريبة والوحشية
والمجازية، وقول صاحب الإشارات الحد يتركب
لا محالة من الجنس والفصل إنما يريد فيما له أجناس
وفصول والماهيات البسيطة لا يمكن تحديدها
ويمكن تعريفها بالرسوم، وعرف الحد بأنه قول دال
على ماهية الشيء والمراد بالقول ما يكون مركبا
ليخرج عنه التعريف بالمفرد [illegible]
ما هو قول [illegible] ما هو مفرد وكذلك القول [illegible]

[illegible] أنه [illegible] وجه أخص [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] من الإضافيات بما أخصها قيل حتى الحد مخصوص
[illegible] ما لم يعرف الحد لم يعرف حده فيدور، والجواب الحد به من
الأمور العارضة ثم ما لم يعرف الحد لم يعرف حد الحد من حيث
هو حد، وما لم يعرف الموصوف لم يعرف الحد من حيث هو
حد فتغايرت الجهات فلا دور، والحد التام لا يمكن فيه
الزيادة المعنوية ولا النقصان ويمكن إدخالهما في النواقص
وفي الرسوم، وقد أورد بعض القدماء على التعريفات فقال
المطلوب إن كان متصورا به استحال طلبه لأنه تحصيل
[illegible] وإن كان مجهولا استحال طلبه لأن ما لا يعلم كيف
يطلبه وكيف تعرف النفس عند حصوله أنه هو المطلوب
لا يقال إنه معلوم من وجه دون آخر لأنا نقول الوجهان
متغايران فالمعلوم لا يطلب وكذلك المجهول فيعود
الإلزام، والجواب أن المطلوب ليس هو الوجه المعلوم
ولا الوجه المجهول بل الماهية الموصوفة بالوجهين ثم
إن النفس تعرف آخر الأمر الحاصل هو مطلوبها لما حصل
عنده أولا من التصور الناقص لها، قال بعض المتأخرين هاتان
المقدمتان لا تجتمعان على الصدق لأن عكس نقيض كل
واحدة منهما إذا ركبت مع الأخرى أنتج المحال، وإنما
عكس بالاستقامة ناقض الأخرى، أجابوا عنه بأن عكس
نقيض الأول كل ما يستحيل طلبه فليس بمتصور وما
ليس بمتصور غير مشعور به، وإنما أضم إلى المقدمة الثانية
أعني وكل غير مشعور به استحال طلبه أنتج الأوسط [illegible]

متحدا واذا عكس هذا العكس صار بعض ما ليس بمتصور
متصور لا يمتنع كليته وهو لا يناقض الاخرى لان موضوعه
اعم ولا استبعاد في سلب شيء عن بعض العام مع ايجابه على
كل الخاص قال بعضهم التسمية المذكورة عامة الورود على
كل قياس مقسم فيه المحمول الواحد موضوعين متقابلين
والجواب المذكور يختص بما اذا كان الموضوع ذاتا واحدة
موصوفة بوصفين متقابلين والجواب العام ان نقول المقدمتان
ان كانتا حمليتين فان كانتا موجبتين بحسب الخارج لم
تصدق الثانية وموضوعها بحسب السلب في شيء من المواد
لانه يصير معنى القياس كلما ثبت له ا في الخارج ثبت له ب
في الخارج وكلما لم يثبت له ا في الخارج فهو ب في الخارج
وهو كذب فان الممتنعات والمعدومات لم يثبت لها
او ليست ب في الخارج فهي اذا معدولة الموضوع ويكون
معناها كلما ثبت له اللا ا في الخارج فهو ب في الخارج
وعكس نقيض الاولى لا يجب ان يكون معدول المحمول لجواز
كون المحمول امرا شاملا للموجودات لازما لها فلا
يكون شيء من افراد نقيضه من الموجودات الخارجية فلا
يثبت نقيض المحمول لها في الخارج وكذلك اذا كان الموضوع
ما هذا شانه فهو في سالب المحمول بمعنى ان كل ما ليس
ب في الخارج ليس ا في الخارج وحينئذ يكون اللازم من
الاول اعم موضوعا من عين الثانية فلا يتنافيان وفي هذا
رجوع منه الى ان يكون الموضوع في القضيتين شيئا واحدا
له صفات متقابلات لان كونه في الخارج موضوع واحد

[illegible] وبسلبها اخرى ويعرف من ذلك
[illegible] منا او احدهما بحسب الحقيقة
[illegible] او احدهما سالبة بان نقول لا شيء من
[illegible] ممكن الطلب ولا شيء من غير المشعور به
ممكن الطلب وان كانتا متصلتين منعنا المنافاة
بين اللازم من الاولى وعين الثانية لجواز لزوم النقيضين
شيئا واحدا لا يقال يلزم منه كون الشعور ملزوما
للاستحالة ونقيضها وذلك من عين الاول وعكس
عكس النقيض للاولى فيكون كل واحد من الشعور ونقيضه
ملزوما لاجتماع النقيضين فيلزم الاجتماع لصدق واحد
الملزومين لانا نقول كل واحد من المشعور وعدمه يستلزم
الاستحالة ونقيضها استلزاما جزئيا فيكون كل منهما
يستلزم النقيضين استلزاما جزئيا ولا يلزم منه اجتماع
النقيضين لجواز ان يكون صدق كل واحد من المشعور
وعدم الشعور في زمان استلزام الاخر ولا يجتمع الاستلزام
والصدق اصلا وبعض الناس تخيل في الجواب [illegible]
اذا قلنا كل ا ب وكل ما ليس ا ب فههنا النقيضان
مستلزمان للباء ويستحيل انتفاء اللازم مع تحقق الملزوم
وحينئذ لا نسلم انه يلزم من القضية الاولى كل ما ليس ب
ليس ا لان ليس ا ملزوم للباء فيستحيل انتفاء الباء مع
تحقق انتفاء الالف الذي هو مستلزم للباء فوق
القضية الاخرى واقول انه قد حقق في هذا قاعدة
اللزوم واهمل الحق فان عدم الملزوم من لوازم عدم اللازم

بر عن المعرف بما هو مساو لا اخرى فان المعرف ليس
نفسه لامتناع تعريف الشي بنفسه ولا مجموع الاجزا
لانها نفسه ولا بعض الاجزا لانه ان عرف الماهية كان
معرفا لنفسه لاستلزام تعريف الكل تعريف الجزء وان عرف
بقية الاجزا كان التعريف بالخارجي وهو محال لان الخارجي
لا يفيد التعريف الا مع تحقق المساواة التي لا تعلم الا بعد
العلم بالماهية وبما غايرها من الماهيات ويلزم من الاول
الدور ومن الثاني التسلسل والتعريف بالمركب من الداخل
والخارج تعريف بالخارج والجواب ان نفس الاجزا اعني
المادية والصورية معا ليست هي المركب بل علله والمركب
معلول لها قوله تعريف المركب يستدعي تعريف الاجزاء
قلنا ممنوع بل يتوقف على معرفة الاجزا لا على تعريفها بما
عرف المركب به قوله التعريف بالخارجي يتوقف على
العلم بالمساواة قلنا هذا غلط بل يتوقف على المساواة
في نفس الامر لا على العلم بها فاذا اتفق للناظر ان وقع نظره
على الوصف المساوي وحصل له العلم بالماهية على حسب
المساواة ثم اذا اراد تعريف الماهية لغيره عرفها بما
تعرف مساواته لها ولو توقف على العلم بالمساواة
العالم بالمساواة فانه يتوقف على معرفة الماهية ببعض
عوارضها فلا يلزم الدور ولا التسلسل ثم التعريف
بالمثال يندرج تحت التعريف الرسمي فان المثال تعريف
الشي بكونه مشابها لاخر في بعض الاحوال لكن لا يمكن
اذا كانت تلك المشابهة خاصة مساوية بينة له

البحث الثاني في احكام الحدود
...ب برهان لان الحد الاوسط بين الحد
والمحدود ان يكون مساويا لهما والا لكان اعم من المحدود
... من الحد لامتناع العكس اذ من المحال حمل الاخص
على الاعم في القضية الكلية وعلى كلي التقديرين يكون
الحد اعم واذا ثبت المساواة فان حمل على الاصغر على انه
حد له تام كان للشي حدان تامان هذا خلف او ناقص
كان حمله على الاصغر يفتقر الى وسط ويتسلسل او يدور
او ينتهي الى حد يكون حمله على الاصغر بينا وهو محال
لامتناع التفاوت بين الذاتيات بالخفاء والظهور وفي
هذا منع وان حمل على الاصغر على انه ثابت لما ثبت له الاصغر
بالحد ان حمل على انه حد له كان الاصغر والاوسط شيا
واحدا وان حمل عليه على انه ثابت لكل ما ثبت له الاصغر
لم يكن ذلك حمل الحدية وانما يستفاد منه مطلق
الحمل وان حمل عليه على انه حد لكل ما ثبت له الاوسط
كان ذلك مصادرة على المطلوب ويلزم منه ان يكون
حد الماهية وعليه الاوسط من لوازم الاصغر وعوارضه
ثم الحد لا يكتسب بالقسمة لانها توجب وضع
اقسام من غير تعيين وضع قسم منها وان استثني نقيض
بعض الاقسام لينتج الباقي كما تقول مثلا حد الانسان
اما الحيوان الناطق والحيوان غير الناطق والثاني محال
فالاول هو الحق كان للمانع ان يمنع الحصر ويمنع المقدمة
الاستثنائية ثم ان ثبوت الناطقية للانسان اوضح

من امتناع سلبها عنه نعم للقسمة منفعة في اكتساب
الحدود فان فيها معونة في التركيب بان تحفظ بها الوسايط
وترتيب اجزاء الجنس في البداية بالاعم والتنقيد بالاخص
والتركيب هو المفيد للحد بان يوخذ عدة من اشخاص الكلي
المطلوب حده ونطلب جميع محمولاتها وانتهاء كل واحد
من تلك المحمولات الى الامر العام الذي لا اعم منه ثم نميز
بين الذاتيات والعرضيات بما مر ثم نخص الذاتي الاعم
من الجميع اولا ونقيده بالفصل وهكذا نرتب الماهيات
اعمها متقدما على الاخص حتى ننتهي الى الاخير فهذا القول
المفصل هو الحد وان كان للذاتيات العوالي اسم خاص
لجمعها فلا باس بايراده بل هو اولى كالحيوان الشامل للجسم
ذي النفس الحساس المتحرك بالارادة ثم لا يستفاد
الحد من الاستقراء لانه ان حمل على الاشخاص حمل الحدية
لم يكن حدا للنوع فان للشخص امورا زايدة على النوع
وان حمل عليها مطلقا لم يلزم منه حمل الحدية على النوع
ولا يستفاد الحد من حد ضده لان ضده ان استفيد
من حد اخر فان كان من غيره فليستفد هذا من ذلك الغير
ولانه لا اولوية في احد الضدين ليكون معيدا للاخر
ولانه ليس لكل محدود ضد ثم لا حد للجزئيات
لانه ان اقتصر على المقومات لماهيته لم يكن حدا
لذلك الشخص بل للنوع فلا يكون مختصا به فلا
يفيد التمييز الذي هو اقل مراتب التعريف وان ذكر معه
العرضيات لم تجب دوام صدقه لامكان زوالها بلا

[illegible] وقد تقف من حد اخر للمحدود كالمشاركة
[illegible] البراهين وغير ذلك نذكرها في فن البرهان
[illegible] في الخلل في التعريفات وهو قد يقع
[illegible] وقد يقع في الرسوم والواقع في الحدود قد يقع في
[illegible] الفصل اما الواقع في الجنس فما يجعل
[illegible] الجنس جنسا كجعل الفصل جنسا مثاله العشق افراط
المحبة وانما هو المحبة المفرطة فالمحبة جنس والا
فراط فصل وكجعل المادة جنسا كمن يقول السيف حديد
يقطع به وكجعل الجزء جنسا في مثل قولنا العشرة خمسة
وخمسة ومنه اخذ النوع مكان الجنس كقولنا الشر
ظلم الناس والظلم نوع منه ومنه اخذ حصة الجنس الخاصة
بالنوع مكان الجنس كاخذ الحيوانية المقيدة بجزئية
الانسان في حد ما يتوهم ان الانسان حيوان ناطق فيخصص
الانسان الناطق وان العلم بتخصيصه بالنوع يتوقف على
[illegible] النوع ومنه جعل الملكة جنسا للفصل والفصل
جنسا للملكة كمن يقول الحس حركة جسمانية
والحركة فصل لا مبدأ فصل وكمن يقول التذكر ملكة
نفسانية والملكة النفسانية ثابتة غير متجددة
[illegible] التذكر بالعكس ومنه جعل لازم الجنس جنسا واما
الواقع في الفصل فان تجعل الجنس مكان الفصل او اخذ
الخاصة والعرض مكانه او اخذ الجزء مكانه وما يتعلق
[illegible] العموم قد مضى وسياتي تمامه واعلم ان مما يتعلق بالحدود
التامة تغيير الجزء الصوري وهذا مختص به [illegible] ومن

[illegible] الأغلاط التعريف بالغاية كقولنا النكاح استيلاد
[illegible] بالسبب كقولنا الألم تفرق الاتصال وبأخذ ما بالعرض
مكان ما بالذات كقولنا السقمونيا دواء مبرد وبأخذ
جزئياته وتعريف الشيء بالقول المفسّر والعنائي كقولهم
الشكل إما مستدير أو ذو زوايا ومن الأغلاط أخذ الأجزاء
في حد المعنى المطلق كقول القائل في حد الكيفية إنها كل
هيئة قارة كذا أو كذا ومن الأغلاط تعريف أحد المتضايفين
بصاحبه كمن يقول الأب هو الذي له ابن وإنهما يعلمان
معًا فتعريف أحدهما بالآخر تعريف بالمساوي بل الطريق
فيه أن يؤخذ السبب الذي يقتضي تضايفهما ليتحصّلا منه
معًا في العقل ويحصل البيان بالذي يراد تعريفه منهما وهذا
يستدعي تلخيصًا مثل أن يقول في حد الأب إنه حيوان يولد
آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك فالحيوان
هو الأب والآخر من نوعه هو الابن لكنهما أخذا مجرّدين
من الإضافة والتوليد من النطفة سبب تضايفهما ومن حيث
هو كذلك تكرارٌ ضروريٌّ لما مضى وهو الذي يصحح
معنى الإضافة إلى الحيوان الذي هو الأب ويحصّل البيان
به لأن الابن إنما يكون مضافًا إلى الأب من هذه الحيثية
[illegible] التكرار قد يقع للمحدود في الحد كمن يقول الإنسان
حيوان بشري وقد يقع للحد نفسه كمن يقول العدد كثرة
مجتمعة من الآحاد والمجتمعة من الآحاد هي الكثرة
وقد يقع لبعض أجزائه كمن يقول الإنسان حيوان جسماني
[illegible] والقبيح منه ما يكون من غير ضرورة ولا حاجة أما

[illegible] يكون في محل الضرورة فمنها ما يقع في تحديد الإضافات
[illegible] وقد يقع في تحديد المركبات أعني الذي تركيبه عن الشيء
[illegible] القابل له فيقع الشيء مرة في حده ومرة في حد
[illegible] القابل الذي يشتمل حده على ذكر معروضه
[illegible] ضرورة ويمثلون ههنا بالأنف الأفطس فإن الأفطس
لا يمكن تعريفه إلا مع ذكر الأنف لأن الفطوسة تقعير
يختص بالأنف وتفسيره أنه ذو تقعير لا يكون إلا في الأنف
ويكون معنى قولنا أنف أفطس أنف ذو تقعير لا يكون
إلا للأنف وأما ما يكون في محل الحاجة فلا يكون في الجواب
عن سؤال يشتمل على تكرار كمن يسأل عن حد الإنسان
الحيوان فيحتاج المجيب في جوابه إلى إيراد حديهما
فيقع فيه تكرار بحسب الحاجة وهذان الصنفان
غير [illegible] ومن الأغلاط تعريف الشيء المتحصل
الذات [illegible] الماهية بأمر غير متحصل ولا محدود
[illegible] به كمن يعرف الصحة بأنها مقابلة المرض
فإن الصحة متحددة والمرض سبب في التغير وعدمي
[illegible] ومنها أخذ الأمور المتساوية في الترتيب
تحت جنس واحد بعضها في حد بعض مثل الفرد هو
[illegible] يزيد على الزوج بواحد وهذا الغلط داخل
في التعريف بالمساوي ومنها إغفال الجنس وذكر
[illegible] كمن يقول الجسم ذو أبعاد ثلاثة وأغفل ذكر
الذي هو [illegible] ذو الأبعاد ومنها إغفال بعض
[illegible] وذكر البعض ومنها زيادة خاصة وجعلها

المقالة الثالثة في القضايا

واحكامها وفيها مباحث الاول في تعريفها وتقسيمها
القضية قول يقال لقائله انه صادق او كاذب وليس
هذا من التعريفات المعتبرة لتصورها والا لزم الدور
بل هو تخصيصها عن غيرها فان المعلومات المشتبهة
جاز تمييزها بما يتوقف معرفته عليها وهي اما حملية
ان انحلت بحذف الادوات الى مفردين او ما في قوتهما
واما شرطية ان انحلت بحذف الادوات الى قضيتين
والشرطية اما متصلة ان حكم فيها باستصحاب
قضية لاخرى او بعدمها واما منفصلة ان حكم فيها
بالمعاندة او بعدمها وتسمية المتصلة بالشرطية
موافق للوضع اللغوي والمنفصلة على سبيل المجاز
وتسمية الموجبة بالثلثة حقيقة والسالبة
بالمجاز والسالبة اللزومية هي التي حكم فيها بسلب
اللزوم لا بلزوم السلب وكذلك في العناد سؤال
عرفت القضية بما احتمل الصدق والكذب وهذا
يقتضي احتمال جزئي الشرطية لهما وعرفت
الشرطية بما تنحل الى قضيتين فيدخل فيه قولنا ان
زيدا عالم يوجب او زيدا مكرم وعرفت المنفصلة
بما حكم فيها بالاستصحاب او اللزوم فيدخل فيه
قولنا طلوع الشمس يستلزم وجود النهار وكذلك
في العناد كقولنا الزوجية الاثنين تعاند فرديتها
جواب الاول نريد بالقضية ههنا ما هو

ما هو قضية عند التحليل لا حالة التركيب وجواب الثاني
ان حذف الادوات وغيرها يقتضي التحليل الى قضيتين
على ان ما بين القضيتين في قوة المفردين وعن الثالث الذي
يحلل اليه هذا القول ليس بقضيتين بل يحلل الى قولنا طلوع
الشمس والى قولنا يستلزم طلوع النهار **البحث الثاني**
في اجزاء الحملية كل قضية حملية فانها تشتمل على
اجزاء ثلاثة محكوم عليه ويسمى الموضوع ومحكوم به
ويسمى المحمول ورابطة بينهما تربط المحمول بالموضوع ولا
بد منها فانا قد نتصور الطرفين من دون الرابطة فلا يكون
حكم ثم تلك الرابطة قد يعبر عنها بلفظ مذكور وقد
وقد تسقط في كثير من اللغات وان كان لا بد منها لاكن
لظهورها سقطت ثم ذلك اللفظ قد يرد في صورة اسم
كقولنا زيد يكون او يوجد كاتبا وسوا كان المحمول
اسما او كلمة او مشتقا فانما يحتاج الى ذكر رابطة فان
الكلمة انما ترتبط بذاتها بفاعلها كما في صورة قام زيد
واعلم ان الرابطة غير الضمير المتضمن في الكلمة والاسم
المشتق فان ذلك الغير اسم وهذه اداة فانا اذا قلنا زيد
يكتب كان من حقه ان يقال زيد هو يكتب هو وافول
ان لفظة هو المستكنة في قولنا يكتب انما تعود
الى شي مذكور معين فهي تقتضي الارتباط بذلك انهما
ولا فرق بين قولنا زيد كاتب وبين قولنا زيد يكون كاتبا
لان لفظه يكون انما تقتضي الارتباط للضمير المستكن
فيها فان حصل الارتباط بالموضوع المعين لاجل الضمير

المتأخرين يستغني عن ذكر الرابطة مرة أخرى في الكلمات
والمشتقات والرابطة الزمانية قد تستعمل فيما لا يكون زمانيا
كقولنا وكان الله غفورا رحيما ولا عبرة بتقديم الرابطة وتأخيرها
وموضوعها الوسط بين الموضوع نسبة إلى المحمول بالموضوعية
وللمحمول نسبة إليه بالمحمولية وهما متغايرتان ومتلازمتان
فإن الألف إذا كان بحيث تنسب له الباء بالضرورة كان الباء بحيث
تنسب للألف بالضرورة وهذا ظاهر لكن نسبة الأولى خارجة
عن القضية والأخيرة داخلة واعلم أن نسبة المحمول الموضوع
إلى المحمول بالمحمولية غير نسبته إليه بالموضوعية فلو لا
لزم اتحاد مفهوم القضية وعكسها وهو محال فإن بعض
القضايا لا يلزمها العكس وكثيرا ما يلزمه العكس لاختلاف
الجهة والكم واعترض على هذا بعض المتأخرين بأن هذه الشرطية
ممنوعة أما في طرف الموضوع فلأنها إنما تصدق أن لو كان
مفهوم القضية التي هي الأصل عبارة عن نسبة موضوعها
إلى محمولها بالموضوعية ومفهوم عكسها عبارة عن نسبته
إليه بالمحمولية وليس كذلك بل النسبة الأولى خارجة
عن ماهية الأصل والثانية داخلة مقومة لماهية العكس
ولا يلزم من اتحاد أمرين أحدهما خارج عن ماهيته
والآخر داخل مقوم لماهية أخرى اتحاد تينك الماهيتين
في المفهوم وأما في طرف المحمول فلأنها إنما يصدق أن لو كان
مفهوم الأصل عبارة عن نسبة محموله إلى موضوعه
بالمحمولية ومفهوم العكس غير نسبته إليه بالموضوعية
وليس كذلك فإن نسبة الأولى داخلة في الأصل والثانية

خارجة عن العكس ولا يلزم الاتحاد على ما مر أولا والتحقيق
فيه أن نقول إذا قلنا ج ب فها هنا نسبتان أحدهما نسبة
ج إلى ب بالموضوعية والثانية ب إلى ج بالمحمولية وإذا
قلنا ب ج فها هنا نسبتان أحدهما نسبة ب إلى ج بالموضوعية
والثانية نسبة ج إلى ب بالمحمولية فلو اتحدت النسبة
الأولى مع الرابعة والثالثة مع الثانية كان كان مفهوم القضية
الأولى والرابعة عكسها متلازمان هذا خلف **البحث الثالث**
في المحصورات والمخصوصات والمهملات موضوع
القضية الحملية إن كان شخصا معينا سميت مخصوصة
وشخصية موجبة إن كانت نسبة بما ليس هو هو وإن كان
موضوعها كليا فلا يخلو إما أن ينظر إلى تلك من حيث هي هي
ويحكم عليها بالمحمول وتسمى القضية الطبيعية وإما أن ينظر
من حيث تقع على الكثرة وهي المأخوذة بمعنى الكلي العقلي
ونحن نسميها القضية العامة كقولنا الإنسان نوع والحيوان
جنس وإما أن ينظر إلى الكثرة من حيث تلك الطبيعة
مقولة عليها فلا تخلو حينئذ إما أن نحكم على كل الأفراد
أو على بعضها أو لا نبين كمية الأفراد وإن كانت الأفراد
ملحوظة والقسم الأول هي الحملية وهي إما موجبة أو سالبة
والثانية هي الجزئية والثالثة هي المهملة وتنقسمان إلى
الإيجاب والسلب وقد جعل القضية العامة من قبيل
المهملات وهو خطأ فإن المهملة موضوعها كلي إلا في الأجوبة
الكلية بالفعل ليس من حيث إن الكلية مأخوذة فيها
وقد جعل الطبيعية مهملة وهو خطأ فلأن الصالح للكلية

غير ما صدق عليه الكلية بالفعل اعني المهملة فانهم في تقاسيم
القضايا يقسمون الكلي الى المحصورة والمهمل سر سور
الموجبة الكلية كل وسور السالبة الكلية لا شيء ولا
واحد وسور الموجبة الجزئية بعض وواحد وسور السالبة
الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل والاول والاخير قد
يستعملان في السلب الكلي والاوسط قد يستعمل في الايجاب
ويتميز الاول عن الاخير بكون الحكم فيه مسلوبا عن البعض
بالمطابقة وعن الكل بالالتزام وفي الاخير على العكس
سؤال ليس كل اعم من السلب الكلي والجزئي وقد جعلتموه
دالا على الجزئي بالالتزام والعام لا دلالة له على الخاص باحدى
الدلالات جواب العام اذا انقسم الى امرين احدهما
لازم للاخر كان العام مستلزما للازم منهما وحينئذ يصح
دلالته الالتزامية وهذه الاسوار قد ترد لبيان كمية الاجزاء
تارة ولبيان كمية الجزئيات اخرى والمقصود في المباحث
المنطقية هو الثاني سر لما كان الموضوع قد يتشكك
في صدق المحمول على جميع افراده او على بعضها بخلاف
العكس كان من حق الاسوار ورودها على الموضوعات
فان وردت على المحمول سميت منحرفة واقسامها اربعة لان
المحمول اما شخصي او كلي وعلى التقديرين فالموضوع
احدها الاول ان يكون الطرفان شخصيين فان قرن بالمحمول
سور الايجاب الكلي او الجزئي كذبت القضية لعدم
الافراد المتعددة ومع السالبتين تصدق والا انحرفت
الموجبتان لانهما توهم الكذب لايهام كون المحمول

[...] الذي لم يقترن بالموضوع شيء او قرن به سور
[...] او قرن به حرف السلب او سور سلبي فالامر بالعكس
[...] المحمول بحاله والموضوع كلي وحكمه مثل
حكم الثالث ان يكون الموضوع شخصيا والمحمول كليا فان
كان الموضوع مسورا فحكمه مثل هذين والا كذب
مع اقتران المحمول بالايجاب الكلي ويصدق مع سور السلب
السلب الجزئي ويصدق مع الايجاب الجزئي في مادة الواجب
والممكن الواقع ويكذب في الباقي والسلب الكلي بالعكس
وان قرن بالموضوع حرف سلب رافع للحكم فالامر بالعكس
الرابع ان يكون الطرفان كليين فان كان الموضوع مسورا
فله اقسام اربعة الاول ان يكون الموضوع مسورا بالايجاب
الكلي والمحمول على الاربعة احدها ان يكون مسورا بالايجاب
الكلي وهو كاذب لامتناع ثبوت كل واحد لكل واحد
الا اذا اريد ثبوت الكل للكل فيصدق في المساوي الثاني
المحمول نقيضه صادق والا لم يصدق الاول الثالث المحمول
موجبا جزئيا صادق في مادتي الواجب والممكن الواقع
دون الباقي الرابع المحمول سالب كلي صادق في الممتنع
وموافقه دون الباقي الثاني ان يكون الموضوع موجبا
جزئيا والمحمول على الاقسام الاربعة وحكمه حكم ما
مضى الثالث ان يكون الموضوع سالبا كليا والمحمول
على الاقسام الاربعة وحكمه حكم عكس الموضوع
الموجب الجزئي الرابع ان يكون الموضوع سالبا جزئيا
والمحمول على الاربعة وحكمه حكم عكس الموجب.

الكلي وإن كان الموضوع غير مسوّر كذب مع الموجب
الكلي ويصدق مع السلب الجزئي دائما ويصدق مع الموجب
الجزئي في الواجب والممكن الواقع ويكذب في الباقي
وبالعكس مع السالب الكلي وإن قرن بالموضوع حرف
سلب فالأمر بالعكس ثم إذا قلنا كل ج ب لا نعني به
كلية ج ولا الجسم الكلي ولا الكل من حيث هو كل ولا ما
حقيقته حقيقة ج وإلا لم يلزم التعدي من الأوسط
إلى الأكبر ولا ما يكون موصوفا بج حتى يكون ج صفة
له قيل وإلا لزم التسلسل فإن ج يمكن حمله على موصوفه
وأجيب عنه بأن التسلسل إنما يلزم لو اعتبر العقل في كل
قضية حمل موضوعه في الذكر على ذات الموضوع وهو
ممنوع نعم عليه يلزم إمكان التسلسل وهو أيضا ممنوع
فإن إمكان تعقل العقل لما لا يتناهى بالفعل غير حاصل
وقال بعض المتأخرين قد تبحث العلوم عن موضوعات
يكون غير موضوعها في الذكر هو عين موضوعها في
الحقيقة بل نعني به كل واحد واحد مما يصدق عليه ج
صدقا بالفعل لا بالإمكان كما ذهب إليه أبو نصر
الفارابي فإن الجسم الذي لم يوصف بالسواد أصلا لا يدخل
تحت قولنا الأسود كذا والموضوع في الذكر يسمى
عنوان الموضوع وفي الحقيقة ذات الموضوع وقد
يتحدان ولا نعني بثبوت الباء للجيم ثبوته حال ثبوت
وصف الجيم له بل ثبوته مطلقا سواء كان الجيم حاصلا
أو لم يكن ومستمر حينئذ داخل تحت قولنا كل ج ب فإن زيد

... كذا يصدق عليه ج من الأفراد الشخصية
... لو كان المسمى جنسا وعنينا كل ما
يصدق عليه ج من الأفراد الشخصية أو النوعية والشيخ
اصطلح على المعنى الثاني دون الأول ... إن قوما من القدماء
... قولنا كل ج يراد به كل واحد من الجيمات
الموجودة في الخارج في الحال أو في الماضي أو في المستقبل
ووصفه الشيخ بالسخافة والاختلال فإنا إذا قلنا كل ج
وعنينا به ما يكون موجودا في الخارج من أفراد الجيم يكون
أخص من المفهوم وهاهنا قضايا موضوعاتها أمور لا يلتفت
إلى وجودها ونحكم عليها بمحمولات لا تكون جزوا ولا ممكنة
بل نحكم عليها بأنها توجد محالة وقتا ما كقولنا كل دائرتين
عرضيتين تتحرك دائما بالخلاف على محور واحد إلى قطبيه
فإنهما ينطبقان وينفصلان فإن هذه القضية ليست
ضرورية فإن كونهما ينطبقان ليس فيهما دائما ولا أيضا من
الممكنات التي يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون بل يجب أن يكون
بالفعل وقتا ما ومع ذلك فلا نعني أن ذلك فيما وجد
وقتا ما من الدوائر بل لا يلتفت إلى وجودها بل إلى ماهيتها
فقط اللهم إلا أن يوضع ج مع كونه موجودا في الخارج
وحينئذ يصح ويكون غير ما نحن فيه فإن التفت إلى الوجود
حينئذ سميت صفة موضوعة مع الموضوع جزءا منه
والمبحوث عنه إنما هو قولنا كل ج أما الأولون والمتأخرون
ففرعوا عن هذه القضايا وسموها الخارجية وهو تكلف
فإن المنطق إنما يبحث فيما ينتفع به في العلوم والاعتبار

ضرورية ح
قدم

الخارجي غير منتفع به في اكثر المطالب لانه يخرج
عنه الحكم على المعدومات والممتنعة وللمتاخرين اعتبار
اخر كقولنا كل ج وسموه بالحقيقة وفسروه بانا نعني به
كل ما لو وجد وكان ج فهو بحيث لو وجد كان ب اي ملزوم
ج ملزوم ب ويدخل فيه الممكنات المعدومة والموجودة
بل والممتنعات فان الخلا وان كان ممتنعا الا انه لو وجد
لكان بعدا وهذا التفسير خطا من وجوه الاول ان المراد
بالموضوع اما كل ما لو وجد وكان ج بالواو العاطفة
من غير اشتراط كونه ملزوما للجيمية او بدونها حتى يصير
المعنى كل مستلزم للجيم فهو ب كما ان المحمول على التقديرين
هو المستلزم للباء حين يقال فهو لو وجد كان ب فان كان
الاول لم تنعكس الموجبة الى الجزئية التي هي قولنا بعض
ما لو وجد كان مع وجوده ب فهو مستلزم للجيم ولا يدل
عليها افتراض ولا خلف لجواز ان لا يوجد شي مستلزم
للجيم وان كان الثاني لم يبق فرق بين الماهية المطلقة
العامة الكلية والدايمة لانه تصير معنى المطلقة
كل ما وجوده الخارجي ملزوم لج فوجوده الخارجي ملزوم
لب فاللزوم ان ثبت في وقت ثبت دايما وتكون المطلقة
الكلية دايمة الثاني ان ملزوم ج لا يجب صدق ج
عليه والمراد ها هنا بقولنا كل ج كل ما صدق عليه ج
لا كل ما لو وجد لوجد ج فان علل ج التامة لو وجدت لوجد
ج ولا يصدق ج عليها الثالث ان المحصلين انكروا على [illegible]
نعم تجويز كون الموضوع ممكنا لم يدخل بالفعل وكيف

دخول ما يمتنع ان يكون اسود تحت قولنا اسود الرابع
لا ينحصر في قضية كلية لا موجبة ولا سالبة وهذا
الخطا انما وقعوا فيه بسبب تفسير الشيخ فانه قال اذا قلنا كل
ج لا نعني به ما هو ج في الخارج فقط بل ما لو وجد لصدق عليه
انه ج ولم يعن الشيخ بايراد الشرط ها هنا الملازمة بين
وجود تلك الاشيا واتصافها بالجيمية بل قصد به دخول
كل ما هو ج بالفعل عند العقل وبالفرض الذهني مما لا يمتنع
ان يكون ج واذا عرفت هذا فنقول الحق عندنا ما ذكرناه
وهو ان قولنا كل ج نعني به كل واحد مما يقال عليه ج سوا
كانت الجيمية ذاته او صفته غير ذاته موضوعة مع ذاته
سوا كانت الصفة دايمة او غير دايمة وقتا معينا او غير
معين وسوا كان موجودا في الخارج او في العقل او في الفرض
الذهني مما لا يمتنع وجوده لذاته وحينيذ يخرج عنه
الممتنعات والممكنات التي ليست ج بالفعل واذا حكم
على الممتنع لذاته كالخلا والجوهر الفرد فقد تعقل منه انه
على راي القايل به غير ممتنع وهو اتصافه بالوجود في الخارج
يكون خلا وجوهرا بالفعل فيحكم عليه من حيث هو كذلك
بما يحكم هكذا ذكره بعض المحققين ونحن نقول الحكم
على الممتنعات انما يكون على ما فرضه العقل ولا التفات
فيه الى الوجود الخارجي فانا نحكم على اجتماع بالامتناع مثلا
وان لم نتصور قابلا يقول به كما ذكره في الخلا والجوهر واذ
قد عرفت الموجبة الكلية فقس عليها البواقي مسئلة
المتاخرون يذهبون على اصطلاحهم الى ان الخارجية اخص

من الحقيقية فان الاولى انما يصح الحكم فيها على الموجودات
في احد الازمنة والثانية يصح الحكم فيها على المعدومات
في الجميع وعلى الممتنعات وبعض المتاخرين اخرج
الممتنعات من القضايا الحقيقية وجعل الحكم في تلك
على ما يمكن وجوده وسمى ما موضوعها القضية
الذهنية وفيما ذهبنا اليه غنى عن هذه التمحلات
سس المهملة في قوة الجزئية على معنى انهما متلازمتان
في الصدق وذلك لان الحكم على بعض الانسان يستلزم
الحكم على ما صدق عليه الانسان وكذلك الحكم على ما
صدق عليه الانسان يستلزم الحكم على بعض الانسان
وايضا المهملة ان صدقت كلية صدقت جزئية وكذلك
ان صدقت جزئية ولا خروج لها عن هذين واعلم ان الالف
واللام كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس فلا اهمال
في امثال هذين لما بينا والتنوين يوجب تخصيصا فالمهمل
نادر في لغة العرب

البحث الرابع في الايجاب

والسلب والعدول والتحصيل نسبة المحمول الى الموضوع
ان كانت نسبة بان الموضوع هو المحمول فهي نسبة
الايجاب وان كانت نسبة بان الموضوع ليس هو
المحمول فهي نسبة السلب ولا اعتبار في ايجاب
القضية بايجاب طرفيها ولا في السلب بسلبهما فان قولنا
اللاحي لا عالم موجبة مع سلب طرفيها وقولنا الجماد
ليس هو بعالم سالبة مع كون طرفيها ثبوتيين نعم اذا
كان المحمول او الموضوع او كلاهما قد دخل عليه حرف

السلب وصار جزءا منه سميت القضية معدولة والا فالقضية
محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة واما
المعدولة انما يراد بها ما يكون حرف السلب فيها جزءا من
المحمول فليبحث عنها ونقول الفرق بين هذه وبين السالبة
... اما لفظا فبتقديم الرابطة او والا فالتمييز بالنية
... اصطلاح واما معنى فقالوا ان المعدولة لا يصح الا على
موجود والسالبة قد يكون موضوعها معدوما ونحن نقول
هذا على الاطلاق غير صحيح فان الايجاب لا يشترط فيه الوجود
الاعلى ما نقلناه عن بعض القدماء وابطلنا بل انما الحكم بثبوت
المحمول في الخارج وسلبه فيه استدعى الاول الثبوت في جانب
الايجاب دون السلب فان الايجاب الخارجي فرع على الثبوت
فيه والسلب يصح على المعدوم فان زيدا المعدوم يصدق
عليه انه ليس بعالم وكيف يتاتى الفرق من المتاخرين بهذا
مع اعترافهم بان موضوع الحقيقية يدخل فيه الممتنع سس
الموجبة المحصلة والبسيطة تتناقضان مع الشرائط
وكذلك المعدولتان والموجبتان تتعاندان صدقا والا
لصدق النقيضان على شيء واحد ويكذبان لعدم الموضوع
ويصدق السالبتان حينئذ ولا تكذب السالبتان والا
لصدقت الموجبتان والموجبة المعدولة اخص من البسيطة
لما بينوا والضابط ان القضيتين اذا اختلفتا في الكيف
وتوافقتا في العدول تناقضتا وان كانتا بالعكس
تعاندتا صدقا في الايجاب وكذبا في السلب وان اختلفتا
فيهما فالموجبة اخص سس قد تفسر المعدولة بعدم

وتا خذ ههنا بعض ... يكون موجبة معدولة وفي الناخرين تكون سالبة بسيطة هنا اذا ذكرت الرابطة ح

شيء عن شيء في وقت من شأن الموضوع الاتصاف به بذلك الشيء
في ذلك الوقت كعدم اللحية على هذا عن الاشط ايجابا وعن
المرأة والطفل سلبا ومنهم من فسرها باعم وهو سلب الشيء
عما يكون ممكنا له في الجملة او لنوعه او لجنسه القريب
كعدم اللحية عن المرأة والحمار ايجابا وعن الجماد سلبا ومنهم
من فسره باعم وهو سلب الشيء عما يكون ممكنا له او للجنس
الاقرب او الابعد كعدم قبول الاشتداد للزوجية والفردية
ايجابا وللجوهر سلبا ومنهم من جعله مقابل الحصول وساوى
بينه وبين السلب واليه ذهب الشيخ وابطل ما تقدم لصدق
قولنا الجوهر ليس بعرض وكلما ليس بعرض فهو غني عن
الموضوع وينتج الجوهر غني عن الموضوع ولا ينتج الا
والصغرى موجبة مع عدم ما شرطوه فيه واعترض بعضهم
على هذا بان هذا بعينه لا يوجب وجود الموضوع في الموجبة
فانا نقول الخلا ليس بموجود وكل ما ليس بموجود ليس
بمحسوس ينتج الخلا ليس بمحسوس **البحث الخامس**
في الجهات لا تخلو نسبة الموضوع من احدى الكيفيات
الثلث في نفس الامر وهي اما الوجوب او الامتناع او الامكان
وتسمى تلك الكيفية مادة والمتعقل منها والمدلول عليه
بالعبارات يسمى جهة وهذه الثلاثة قد يلحقها اعتبارات
يكاد تحصيها لا تتناهى ولنذكر المحتاج اليه فنقول
جهة القضية اما بسيطة اي لم يذكر فيها الا كيفية
احد الطرفين واما مركبة وهي التي ذكر فيها كيفية
الطرفين والبسائط ستة الاولى المطلقة العامة

اذا اطلقوا الموجهات كما دخل السالبة في الحمليات
فالمراد منها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل
مطلقا من غير التعرض لقيد اخر هذا على الاشهر وقد تفسر
بمعنى اخص من هذا وهي التي حكم فيها بالثبوت الفعلي
الخالي عن الضرورة الذاتية وامثلة التعليم الاول واردة فيهما
قيل والسبب في هذا الاختلاف ان في التعليم الاول ذكر ان
القضايا ثلث اما مطلقة واما ضرورية واما ممكنة
وهذه القسمة تحتمل وجهين الاول ان يقال القضية اما
موجهة او غير موجهة والثانية هي المطلقة والاولى اما
ضرورية واما ممكنة وتكون المطلقة على هذه القسمة
بالتفسير الاعم الثاني ان يقال القضية اما ان يكون الحكم
فيها بالقوة اي بالامكان او بالفعل وما بالفعل اما ان يحكم
فيه بالضرورة او بعدمها وتكون المطلقة على هذه القسمة
بالتفسير الاخص واقول هذه القسمة الاخيرة غير حاصرة
وبعض القدماء ذهبوا الى ان المطلقة هي التي يكون الموضوع
فيها ثابتا بالفعل اما في الحال او في الماضي لا ما يكون ج
عند العقل وما سيكون ج في المستقبل مما يمكن ان
يكون ج واذا حكموا عليه بانه ب مطلقا فقد
ارادوا انه موصوف بب في وقت وجوده ذلك وهذا
المذهب قد تقدم بيان فساده وذهب اخرون الى ان الحكم
الكلي لما يكون ضروريا فان الاتفاقيات انما تكون من
الامور الجزئية والشيخ رد على هذا بحمل الشروق
والغروب على الكواكب وحكم السالبة المطلقة

العامة حكم موجبتها في عدم التعرض لقيد اخر وفي
العرف العامي انما يحكمون بالسلب المطلق في سلب المحمول
عن الموضوع ما دام موصوفا بالوصف العنواني وبعضهم
يجري هذا الحكم في الموجبات الثانية سواء المحمول لم ا
ثبت للموضوع برفع الضرورة عن الجانب المخالف اعني رفع
امتناع ثبوته هذه رجوابت لم يحكم في الممكنة بالثبوت
بل برفع الامتناع او بما يستلزمه وموجبة هذه القضية
تشمل الضرورة والامكان الخاص وسالبتها تشمل الممتنع
والاخر وهذه القضية اعم القضايا والاول اعم الفعليات
الثالثة الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه ما دامت ذات الموضوع
موجودة والشيخ جعل هذه من قبيل الضروريات
المشروطة ولم يجعل الضرورية المطلقة الا التي يجب
الحكم فيها ازلا وابدا والقوم الذين سبقوا كلامه في تفسير
المطلقة ذهبوا الى ان الضرورية ما حكم فيها بالثبوت
او بالسلب في الازمنة الثلاثة الرابعة المشروطة
العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه ما دام موصوفا بالعنوان وهو اعم من الضرورية
لاستلزام وجوب ال[illegible] الذاتي وجوب الدوام الوصفي
وصدق الثاني في الوصف المفارق المقترن بالحكم وجوبا
وعدما الخامسة الدائمة المطلقة وهي التي تحكم
فيها بدوام ثبوت المحمول لذات الموضوع او سلبه
ما دامت الذات موجودة والشيخ يجري في هذه كما مر

[illegible]ية وهذه اعم من الضرورية لاستلزام الضرورة الدوام
[illegible]ا دون العكس فانه يجوز الدوام اتفاقا ككون زيد
[illegible]ي وهذا في الجزئيات ربما صير اليه واما في
[ال]كليات فقد نازع فيه فان الدوام لكل الافراد اتفاقا
[illegible]ع وهذا البحث ليس على المنطقي وبينها وبين المشروطة
العامة عموم من وجه السادسة العرفية العامة وهي
التي حكم فيها بانتساب المحمول الى الموضوع ما دام
موصوفا بالعنوان ونسبتها الى الدائمة كنسبة الدائمة
الى الضرورية ونسبتها الى الضرورية كنسبة المشروطة
الى الدائمة والمركبات سبع الاولى المشروطة
الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورة انتساب المحمول
الى الموضوع ما دام الوصف العنواني لا دائما بحسب الذات
وهي مركبة من المشروطة العامة الموافقة والمطلقة
المخالفة وهي اخص من المشروطة العامة والعرفية العامة
الثانية العرفية الخاصة وهي التي حكم فيها بانتساب
المحمول الى الموضوع ما دام الوصف العنواني لا دائما
بحسب الذات وهي مركبة من العرفية العامة الموافقة
والمطلقة المخالفة وهي اخص من العرفية العامة
واعم من المشروطة الخاصة وبينها وبين المشروطة
العامة عموم من وجه الثالثة الوقتية وهي التي
حكم فيها بانتساب المحمول الى الموضوع بالضرورة
في وقت معين لا دائما وهي مركبة من الوقتية
المطلقة ومن المطلقة العامة وهي اعم من المشروطة

الخاصة وبينها وبين المشروطة العامة عموم من وجه
[...]ابعة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بالانتساب
بالضرورة في وقت ما لا دائما وهي مركبة من المنتشرة
المطلقة ومن المطلقة العامة وهي أعم من الوقتية والمشروطة
الخاصة وبينها وبين العرفيتين والمشروطة العامة عموم
من وجه الخامسة الوجودية اللادائمة وهي التي
يحكم فيها بالانتساب لا دائما وهي مركبة من المطلقتين
وهي أعم مما مضى من المركبات وبينها وبين المشروطة
والعرفية العامتين عموم من وجه واعلم أن الضرورية
والدائمة مباينتان لهذه المركبات والضرورية مباينة
لما بعدها منها السادسة الوجودية اللاضرورية
وهي التي يحكم فيها بالانتساب لا بالضرورة وهي مركبة
من المطلقة والممكنة المخالفة وهي أعم من اللادائمة لأن
الضرورة أخص فنقيضها أعم وهي أعم من غيرها من المركبات
وبينها وبين العامتين والدائمة عموم من وجه السابعة
الممكنة الخاصة وهي مركبة من ممكنتين عامتين
لأنه يحكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين معا ويقال
الممكن لهذا باعتبارين في جهة الاشتراك وهذه
الممكنة أعم من المركبات وبينها وبين العامتين
والدائمة عموم من وجه وذهب القوم الذين خصوا
المطلقة بما وجد الحكم فيها في زمان الماضي والحال إلى
أن الممكنة ما تختص بالزمان المستقبل وهؤلاء
قد جعلوا الجهات بحسب الأمور لا بحسب انتساب

[...]محمولات إلى الموضوعات في أنفسها فغفلوا عن فوائد
[...]كثيرة وبيان ذلك أنا نفرض وقتا لا يوجد فيه إنسان
[...]سود فنحصر وكل إنسان موجود في ذلك الوقت فهو أبيض
[...]الإطلاق بالاعتبار الأول دون الاعتبار الثاني لأن بعض ما هو
[...] في العقل أو في الوجود وقتا آخر ليس بأبيض فيما
[...] ذلك الوقت هذا الحكم الإطلاق بالإمكان فجعلوا
[...]مكان والإطلاق عائدا إلى الأسوار لا إلى طبائع المحمولات
واعلم أنه قد يحكم في القضية بسلب الضرورات المشروطة
الذاتية عن الطرفين جميعا ويسمى ذلك الإمكان الأخص
وهو أخص من الخاص ويقع عليه الإمكان باعتبارات ثلاثة
بالاشتراك وقد يلحق بهذا النظر إلى الاستقبال ويسمى
الإمكان الاستقبالي وكأنه يختص بالإمكان الأخص
لأن الموجود الذي في الحال وفي الماضي لا بد من سبق ضرورة
على وجوده أما المستقبل فلا وأقرب الأشياء إلى حاق
التوسط هو الإمكان الأخص ثم قد اشترط قوم في الممكن
[...]ستقبالي العدم في الحال قالوا لأن الموجود واجب وهو
[...]في الإمكان وهذا خطأ أما أولا فلأن الوجود لا ينافي
الإمكان بجميع الاعتبارات فإن الوجوب الحاصل
بالنظر إلى الوجود وجوب لاحق وهذا ينافي الإمكان
الملحوظ بالنظر إلى الماهية وأما ثانيا فلأن الوجود
الحالي لا ينافي العدم الاستقبالي فلأن لا ينافي إمكانه
أولى وأما ثالثا فلأن ممكن الوجود هو بعينه ممكن
العدم فلو أخرجه الوجود إلى الوجوب لأخرجه العدم

الى الامتناع وقد شكك قوم في الممكن الخاص
فقالوا الشيء اما ان يكون موجودا فهو واجب او معدوما
فهو ممتنع ولانه اما مع علته فهو واجب او بدونها فهو
ممتنع والجواب عن هذا ان الغلط نشأ فيه من اخذ الشيء
منضما الى غيره اخرى منفردا عن ذلك الغير واعلم ان
ههنا ضرورة اخرى تلحق القضية بالنظر الى المحمول
فان المحمول حالة ثبوته بالنظر الى ثبوته يكون واجبا
لكن هذه الضرورة لاحقة وتلك الضرورات سابقة
وهي لا تخلو عنها قضية فعلية واسم الضرورة واقع
على السابقة واللاحقة بالاشتراك قال بعضهم القضية
الممكنة ان كان المحمول فيها هو الامكان فالقضية
مطلقة دائما اما الضرورة او الامتناع وان كان هو الثابت
كان حاصلا بالفعل فلا يصدق العكس الى الطرف الاخر
ولم يدر ان ثبوت المحمول اعم من الثبوت بالفعل او بالقوة
سؤال حكمتم ان المطلقة فعلية جواب يجوز
ان تخص المطلق واطلاق لفظه على الخاص واعلم ان
اللادوام المعتبر في القضايا قد يراد به سلب الدوام
عن الكل على ما ذكره الشيخ في الشفا وعن كل واحد
ويقع بحسب الغفلة عن تفصيلها خلل كثير خصوصا
في باب العكوس ونحن نريد به الثاني من ضرورة الشيء
يلزمها امتناع عدمه وسلب الامكان العام عن جانب
العدم وهذه متعاكسة ونقيض ضرورة الشيء يلزم سلب
امتناع العدم وامكان العدم وامتناع الشيء يلزمه وجوب

…دم وسلب الامكان العام عن جانب الوجود وهذه
…متعاكسة ونقيض الامتناع يلزمه نقايض هذه
…مات وامكان الشيء الخاص يلزمه امكان العدم
…المعنى ولا يلزمه من باب الضرورة شيء وعن كل
…يلزمها نقيض الباقي من الضرورة الذهنية هي
التي يكون تصور طرفيها كافيا في الجزم بالنسبة
ويقابلها الممكنة الذهنية وهي المعنى بالمحتمل
الوارد من كلام المعلم الاول واعلم انه مشهور عند
العامة ان الامكان المقرون بالسلب يعنون به العام
فانهم اذا قالوا الشيء الفلاني ليس بممكن عنوا به انه
ممتنع واذا قرن بالايجاب عنوا به الخاص فانهم اذا
قالوا الشيء الفلاني ممكن ان يكون لا يعنون به ما يصح
على الواجب ومع استقرار هذا العرف تكلم بعض
المغفلين شكا فقال الواجب ان كان ممكنا فهو
ممكن بالامكان وان لم يكن ممكنا فهو ممتنع وسبب
الغفلة اخذ الممكن بمعنيين لوقوع الاشتراك
اللفظي من الحملية ان اتحد معنى محمولها ومعنى
موضوعها اتحدت سواء كانا مفردين او في قوتهما
واذا تعدد كل من الطرفين او احدهما تعددت القضية
لان الحكم على احد [illegible] بامرين او باحدهما غير
الحكم على الاخر وسوف قيل انه اذا كان احد الطرفين
مركبا من اجزاء محمولة على ما تركب منه كانت القضية
واحدة لكون المحمول او الموضوع مجموع تلك الامور

لكن يستلزم تعدد القضية بحسب تعددها في المحمول
من الاجزاء المحمولة مع ضبط الكيفية والجهة والخصوص
والاهمال ومثالها من السور بحسب تعددها في جانب الموضوع
من الاجزاء المحمولة مع ضبط الكيفية والجهة والاهمال
والسور الجزئي دون الكلي وقد نقض الاول بقولنا لا شيء من
الانسان بحيوان حاصل بشر قيل من الاشياء ما يصدق
جملة وفرادى ومنها ما يصدق في احدهما دون الاخر كما
اذا كان زيد طبيبا غير ماهر وخياطا ماهرا يصدق طبيب
وزيد ماهر فرادى ولا يصدق زيد طبيب ماهر جميعا وكذلك
يصدق قولنا الخصي رجل ولا رجل جميعا مع كذب الافراد
والشيخ ابطل هذا بانه متى اخذ معنى اللفظ فيهما واحدا
وكان صادقا في احد الحالين صدق في الاخر **البحث**
الثامن في التناقض وهو اختلاف قضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق واحدهما وكذب الاخرى
ويشترط فيه الاتحاد في الطرفين والزمان والمكان والقوة
والفعل والاضافة والشرط والجزء والكل قيل والاخيرة
راجعة الى الاتحاد في الطرفين فان مع الاختلاف
في الزمان والمكان والقوة والفعل والاضافة يقع الاختلاف
في المحمول ومع الاختلاف في البواقي يقع الاختلاف
في الموضوع قال بعض المحققين هذه الامور قد يقع بحيث
يعلم المفردات وحينئذ يتعلق اما بالموضوع وحده
وبالمحمول وحده الا ان الذي [illegible] التي تختلف باختلاف
هذه الامور قد تصلح للموضوع وللحمل ما لم يخصص

احدهما دون الاخر لا وجه له وقد يتعلق بنفس الحكم
من غير تخصيص باحد جزئيه كما اذا قلنا الشمس تجفف
الثوب الندي ان لم يكن الهواء باردا شديدا ولا تجففه
ان كان باردا اذ لم يكن عدم برودة الهواء جزءا من الشمس
التي هي الموضوع ولا من قولنا تجفف الثوب الذي هو
محمول بل كان شرطا في وجود الحكم وعدمه فان قيل
الشمس مع البرودة غيرها مع عدمها او التجفيف معها
غيره مع عدمها حتى يصير الشرط جزءا من احدهما كان
تعسفا والحاصل ان اعتبار هذه الامور من حيث تعلق
الحكم غير اعتبارها من حيث تعلقها بالاجزاء والمراد
هاهنا اعتبار تعلقها بالحكم حتى يكون اعتبارها
مغايرا لاعتبار اجزاء القضية وبالجملة انما لم يقتصر
المتقدمون على اتحاد الطرفين لان مع ذكرها وان كان
يشتمل على تكرار لا يقع غلط وقوعه بسبب الاغفال
لو طويت تحت ما تقدم ولا يشترط تعيين الصادق والكاذب
منهما هذا في المخصوصات واما في المحصورات فلابد من
مزيد شرط وهو الاختلاف كما لصدق الجزئيتين وكذب
الكليتين فيما يكون الموضوع اعم واذا عرفت هذا
فنقول لا شيء من الموجهات المعدودة يناقض نوعها
لاجتماع ستة على الكذب وهي الوصفيات الاربع
والدائمة والضرورية وقضيتين على الصدق وهي المطلقة
والممكنة العامة ومادة الدوام ونقيض المطلقة
هو الدائمة لان الاشياء تحتمل دوام الايجاب ودوام

السلب والوجود الخالي عنهما فالمطلقة العامة الايجابية
تشمل الاول والثالث وتخلو عن الثاني والسلبية على الاخيرين
دون الاول فنقيض المطلقة انما يشتمل على الدوام المخالف
لا غير ولا يشترط الضرورة فانهما قد يكذبان في الدوام
الاتفاقي المخالف للاطلاق في الكيف واعلم ان الكلية في
الاوقات بمنزلة الكلية في الاجزاء فلما كان نقيض الثاني
هو الجزئي لا غير المشتمل على المخالف بالكل والبعض كذلك
نقيض الدائمة هو المطلقة لا غير ونقيض الممكنة العامة
هو الضرورية لان الشيء اما ان يتحقق في ضرورة الايجاب وضرورة
السلب ولا ضرورتهما فالممكنة العامة الايجابية تشتمل
على الاول والثالث والسلبية على الثاني والثالث وتخلو كل
واحد منهما عن الضرورة المخالفة لما تشتمل عليه فنقيض
الممكنة انما يشتمل على ما تخلو عنه لا غير وهو الضرورية
المنافية وينبغي ان تعلم انه لا تساوي بين السالبة الضرورية
وبين سالبة الضرورة وكذلك في جميع الجهات واعلم
انا قد اشترطنا في التناقض الاختلاف في الشرطية فاذا كان
الضرورة او الدوام مشروطين بامر كان ذلك الامر شرطا في
التناقض فنقيض المشروطة العامة انما هو الحينية
الممكنة ونقيض العرفية العامة انما هو الحينية
المطلقة ولا يشترط في النقيض الدوام الوصفي كما كان
في الاصل لانا بينا ان نقيض الدائمة انما هو المطلقة ونقائض
المركبات [illegible] بين نقيضي جزئيها الذي يحتمل
كل واحد منهما وينقسم اليهما فنقيض المشروطة الخاصة

… الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة
…فية الخاصة اما الحينية المطلقة المخالفة
…ائمة الموافقة ونقيض الوقتية اما الوقتية
…مكنة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض
المنتشرة اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة
ونقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة الموافقة او الدائمة
المخالفة ونقيض الوجودية اللاضرورية اما الدائمة المخالفة
او الضرورية الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة احدى
الضرورتين هذا اذا كانت هذه القضايا كلية اما في الجزئية
فلا يكفي ما ذكرناه لكذب بعض الحيوان انسان
لا دائما مع كذب قولنا اما كل حيوان انسان دائما او لا
شيء من الحيوان بانسان دائما بل الحق الترديد بين نسبة الى كل
واحد من الحيوان اما انسان دائما او ليس بانسان دائما
ويندرج فيه المذكوران فان هو ان يكون لا كل انسان
وان لا يكون شيء منه انسانا او الانقسام بان يكون البعض
كذلك والبعض ليس كذلك واذا اريد جعل
الترديد بين القضيتين الكليتين فيؤخذ موضوع احدى
الكليتين نقيض المحمول فيكون اللازم المساوي لنقيض
قولنا بعض ج ب لا دائما كل ج ب هو ب دائما
او لا شيء من ج ب دائما لان كل واحد هاتين لا يجامع
صدق الاصل ولانه لو صدق الاصل لصدق بعض ج
هو ب ليس ب دائما وذلك ينافي كل ج هو ب فهو ب
دائما او لا شيء من ج ب دائما وكذلك يقع الباقي في

الكذب لانه اذا كذب بعض ج ب لا دايما فان لم
تصدق الثابتة على شيء من افراد ج دايما صدقت السالبة وان
صدق الثبات على شيء من افراد ج فكل ما هو ب منه يجب ان
يكون ب دايما لكذب الايجاب اللادايم حينيذ ويلزم
صدق الموجبة الكلية الدايمة وهذه الفايدة في
تناقض الجزئيات مما نبه عليها بعض المتاخرين سر
اللزوم يشبه الضرورة والاتفاق الامكان الخاص
والاستصحاب الامكان العام فنقيض اللزومية من
المتصلات انما هو ما يخالفها في الكيف ويوافقها في
الجنس واعني بالمخالفة في الكيف هو سلب اللزوم لا لزوم
السلب وسلب اللزوم يعم الاتفاق ولزوم السلب والشامل
لما هو الاستصحاب كالامكان العام في اشتماله على
الحينين نقيض الضرورية وكذلك نقيض الاتفاقية ما
حكم فيها بسلب الاتفاق لا باتفاق السلب مع الموافقة
في الجنس تتمة تشتمل على كلام [illegible] في هذا الباب
مما ذهبوا اليه ان المطلقتين المتحدتين في الكيف
والكم متناقضتان ولم يراعوا فيه الاختلاف فيما سواهما
وهو سهو فان المطلقتين والكليتين المتحدتين
الواردتين في مادة الدوام صادقتان وكيف المتخالفتان
كما قال الشيخ اذا قلنا كل ج ب بالاطلاق فان كان
الحكم بالسلب مطلقا اي في زمان ما جاز صدقهما باختلاف
الزمانين وان كان في الزمان الذي اعتبر الايجاب فيه فاما
ان يوجد [illegible] الزمان ثبوت التالي للكل او [illegible] انه

ذلك الزمان المعتبر والاول يوجب ان تكون السالبة بينة
الكذب مثل قولنا بعض ج ليس ب في زمان انه ب والثاني
[illegible] على تعيين زمان ثبوت المحمول لكل واحد واحد
[illegible] يختلف الزمان فحينيذ تصعب الاشارة الى زمان
كل واحد من الافراد وتعيينه كما يتعذر علينا تعيين
[illegible] افراد قولنا كل انسان متنفس ولما وقع في التعليم
الاول الاستعمال في القياسات المطلقة تناقض بعض
المطلقات على انها مطلقة وهو الباعث لهؤلاء على
الخطأ تمسك الشيخ بحيلتين في تناقضهما الاول حمل
المطلقة على العرفية ويجب ان يكون نقيضها ليس هو
الاطلاق العام بل الحيني على ما بيناه ثم قال الشيخ والقوم
السابقون لا يمكنهم ان يصطلحوا على هذا والسبب فيه
ان من امثلة التعليم الاول للمطلقات قولنا كل فرس
مستيقظ وكل نايم مستيقظ وغير ذلك مما لا يصدق
[illegible] الجملة الثانية انه يراد بالموضوع ما يوجد منه في
زمان بعينه من الماضي والحال على ما سلف نقلنا عن بعضهم
ويجب ان يكون هذا الزمان بعينه مطابقا للحكم غير محتمل
لان ينقسم الى جزء يمكن ان يقع الحكم في بعضها
دون بعض فيمتنع الوقوع واللاوقوع في ذلك الزمان
كما نقول كل انسان موجود في نهار الجمعة فهو صايم
ذلك النهار فانه يناقض قولنا بعضهم ليس بصايم
ذلك النهار واما اذا قلنا كل انسان موجود في نهار
هذه الجمعة فهو مصل فيه لا يناقض قولنا بعض ليس

يصدق فيه لاحتمال ان يكون بعض الزمان يقع فيه صلاة
وبعضه لا يقع وهؤلاء القوم لا يمكنهم ايضا الاستقرار
على هذا المذهب فانهم اذا ارادوا عكس السالبة الكلية
المطلقة في مادة قولنا لا واحد من الكتاب المتحركين
في هذا الزمان بمالك الف وفرضنا بكاتب ولا يبقى
الموضوع على شرطه فانه يمكن ان لا يكون في هذا الزمان
من يملك الف وفرضنا اصلا مع ان هذه القضية يلزمهم
ان يجعلوها مطلقة اذ ليست بضرورية ولا ممكنة على
تفسيرهم ولا خارج عن هذه الثلاثة عندهم ومع ذلك
فانهم يعرضون عن مراعاة شرائط كثيرة الفوائد وذلك
كاعتبار الجهات التي بحسب انتساب المحمولات الى
الموضوعات في طبايعها وهم حين يجعلون الجهات متعلقة
بالاسوار معرضون عنها على ما مر وهذا الفساد انما عرض
لتقييد الموضوع بالزمان المعين اما اذا قيد الحكم بزمان
عينه وترك الموضوع مطلقا واقعا على كل ما يقال
عليه كانت القضية مطلقة وقتية يناقضها ما يوافقها
في الجهة ولا شيء من القضايا نقيضه ما يوافقه في الجهة
سوى هذه. البحث السابع في العكس المستوي
وهو عبارة عن جعل المحكوم عليه محكوما به
والمحكوم به محكوما عليه مع الموافقة في الكيف
والصدق واشتراط حفظ الكيف حصل بالاصطلاح
واما الصدق فواجب لكون العكس لازما للاصل وهو
يستلزم صدق الملزوم صدق اللازم ولا يشترط الموافقة

ـضوع وعلى عوارضه ولوازمه فلو كان الجزئي الحقيقي
محمولا لكان كليا وهذا الكلام رد جزئيا اذا قلنا ج
هو ب فلسنا نعني به ان حقيقة ج هي حقيقة ب وسيأتي
تمام الكلام في هذا بل نعني به ان الشيء الذي يقال له ج فهو بعينه
الشيء الذي يقال له ب فبين الموضوع والمحمول اتحاد من وجه
وتغاير من وجه فجهة الاتحاد هي الشيء ثم ان جهة الاتحاد
قد تكون هي الموضوع وحده كما تقول الانسان ضاحك
وقد تكون هي المحمول كما في عكس هذا المثال وقد يكون مغايرا
لهما كما تقول الضاحك كاتب وهذا النوع من الحمل يسمى
حمل المواطاة وهو حمل هو هو وهاهنا نوع اخر من الحمل
وهو حمل الاشتقاق ويسمى حمل ذو هو كحمل الضحك
على الانسان فان الضحك لا يحمل بذاته على الانسان بل انما
يحمل عليه بعد الاشتقاق او بادخال حرف النسبة كذو
وشبهها والمعتبر في حمل الكلي على جزئياته انما هو الاول
البحث الخامس في الذاتي والعرضي والذي يقال في جواب
ما هو والذي لا يقال كل كلي فهو بالنسبة الى جزئياته
اما ذاتي لها واما عرضي والذاتي له خواص ثلاثة احدها
امتناع رفعه عما هو ذاتي له في الوجودين وثانيها امتناع
تصور ما هو ذاتي له الا اذا تصوره اولا وثالثها عدم
احتياجه الى علة مغايرة لعلة ما هو ذاتي له فان الجاعل
للسواد هو الجاعل للون والخاصة الثانية مطلقة والباقيتان
فيتناولان والذاتي يقال لما جزء الماهية بالمجاز وقد
يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي فيدخل فيه جزء الماهية

ونفسها كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وسواء الذاتية
منسوب الى الذات وزيد وعمرو هو الانسان وان نسب الى زيد مع
مشخصاته كانت المشخصات اجزاء له فلم يبق بين الامرين فارق
جواب هذا بحسب القانون اللغوي لكنه قد نقل في العرف
المنطقي الى ما ذكرنا والذاتيات تعلم حال كون الماهية
معلومة اما اجمالا او تفصيلا وقول بعضهم انها لو كانت
معلومة لكانت معلومة الامتياز عما يغايرها فتكون مفصلة
ممنوع فان العلم بالامتياز علم بعارض للماهية بالقياس الى غيرها
واما العرضي فهو الذي يلحق الماهية بعد تقومها وقيل في الفرق
بين الذاتي والعرضي ان الذاتي مقوم والعرضي ليس بمقوم وهذا
غير تام فان المقوم قد يكون مقوما في الوجود كالمحل وايضا
المفهوم من المقوم انما يدل على الذاتي بالمعنى الاول اللهم الا
ان يغير الاصطلاح كما فعلوه في الذاتي فحينئذ يكون نوعه
فذاتوا بلفظين مترادفين عبر بواحدهما بالاخر مع انهما
منقولان وهو خطأ ثم الذاتي يطلق في غير هذا الموضع
على معان منها ما يتعلق بالحمل وهي ثمانية احدها ان يكون الموضوع
مستحقا للموضوعية كما تقول الانسان ابيض وثانيها
ان يكون الوصف حاصلا للشيء حقيقة سواء كان طبيعيا
او قسريا كقولنا الحجر متحرك بالذات ويقابله العرضي
كالمتحرك للساكن في السفينة وثالثها حمل الاعم على
الاخص ويشبه ان يكون هذا مما يدخل في الاول ورابعها على
ما لا يكون بينه وبين موضوعه واسطة كقولنا سطح
ابيض ويقابله العرضي كقولنا جسم ابيض ويشبه ان يكون

داخلا في الثاني وخامسها على ما اذا كان وروده للموضوع
[illegible] لا غريبا كقولنا الحجر متحرك الى اسفل ويقابله
[illegible] كالحجر متحرك الى فوق وسادسها على ما يلازم
[illegible] كقولنا الحجر منحدر من قبيل العرضي على هذا وسابعها
[illegible] وثامنها على الوصف الذي يلحق الماهية لا لامر
خارجي ولا اخص كقولنا الحيوان ضاحك ويسمى هذا
في كتاب البرهان عرضا ذاتيا وهو يشمل ما يلحق الماهية لذاتها
او لامر مقوم سواء اعم او مساويا او لامر عارض مساو ومنها
ما لا يتعلق بالحمل فيقال للقائم بذاته انه موجود بذاته والقائم
بغيره انه ليس بذاته ويقال للسبب الموجب انه بذاته كالذبح
للموت ولغير الموجب لمن عرض له برق فعثر على كنز بالاتفاق
الذاتي بالمعنى الاول منحصر في الجنس والفصل قالوا
انه ان لم يكن مشتركا فهو الفصل وان كان مشتركا فان كان
تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما كان جنسا والا
كان مساويا لتمام المشترك لانه لو كان اعم لكان مشتركا
بين تمام المشترك وبين امر ما فان كان تمام المشترك
كان خلاف المقدر وان كان بعضه عاد التقسيم فلا بد من
الانتهاء الى ما يساوي تمام المشترك فيكون فصلا للجنس
فيكون فصلا واعترض على هذا بانه لا يلزم من كونه تمام
المشترك بين هذه الماهية ونوع ما ان يكون جنسا لهذه
الماهية لكون الجنس مقوما لماهيتين فجاز ان يكون هذا
عارضا لذلك النوع اجاب عن هذا بعض المتاخرين
بانه يكون فصلا حينئذ لاختصاص مقوميته بهذه الماهية

[illegible] خطأ لان الفصل لا يجوز ان يكون عارضا لنوع ومقوما لآخر
لعدم افادته التمييز ويلزمه ان يكون الفصل هو النوع
العرضي منه لازم ومنه مفارق واللازم هو الذي يصحب الماهية
صحبة واجبة ولا يكون جزءا منها والمفارق هو الذي يمكن
انفكاكه عنها واللازم منه لازم الماهية ومنه لازم الوجود
وكل لازم اما بوسط او بغير وسط والوسط ما يقرن بقولنا لانه
حين يقال لانه كذا ولابد من وجود القسم الاول والا لكانت القضايا ضرورية
باسرها بديهية ومن وجود القسم الثاني والا لزم التسلسل
والا لكون وسط واللازم ينقسم الى بين وغير بين والبين له تفسيران
احدهما انه الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره والثاني انه الذي
يلزم من تصور ملزومه ولازمه تصور اللزوم والاول اخص واعلم
ان اللزوم لما كان مفسرا بعدم الانفكاك كان كل لازم سوا
كان خارجيا او ذهنيا غير منفك عن الماهية وهذا هو المعنى
بكونه بينا واستدل بعضهم بانه لو لم يلزم من العلم بالماهية
العلم بلازمها القريب لامتنع العلم بالقضية المجهولة لان المحمول
لابد وان يكون خارجا عن الموضوع وذلك يستلزم عدم
الواسطة او خروج الواسطة عنها وهذا ضعيف لانه
يقتضي ان يكون بعض اللوازم القريبة بينة ولا يفيد العمومية
واعلم ان لزوم الشيء لغيره ليس امرا خارجيا بل هو امر اعتباري
يلحظه العقل عند قياس الملزوم الى اللازم والا لزم
التسلسل ومن العرضي ما يختص بطبيعة واحدة ومنه ما
يشمل طبيعة وغيرها فيكون عرضا عاما والحصر في اقسام
الكلي الى نفس الماهية وهو النوع والى جزءها وهو الجنس

والفصل والى الخارج وهو العرضي مستدرك جماعة من المنطقيين
انهم لم يفرقوا بين الذاتي وبين المقول في جواب ما هو لانهم سمعوا
ان الجنس مقول في جواب ما هو فظنوا ان المقول في جواب ما هو
هو الجنس ولم يميزوا بين الجنس والفصل كما نقل عنهم في
[illegible] الحدا فلزمهم ان الذاتيات هي اجزاء الماهية والجنس
[illegible] يفرق بين الذاتي والمقول في جواب ما هو
[illegible] بعضهم للفصول واخرجها عن صلاحيتها للقول في جواب
[illegible] جعل المقول في جواب ما هو هو الذاتي الاعم وهو الجنس
[illegible] ولا يصلح [illegible] عند تحققهم فصول الاجناس والحق في هذا
الباب ان يتبع القانون اللغوي فان ما هو انما وضع لطلب
الحقيقة فالجواب انما يكون بذكر جميع اجزائها التي هي
المشترك والمميز وانه فرق بين المقول في جواب ما هو
الذي هو نفس الماهية وبين الداخل في جواب ما هو الذي هو
الذاتي مطلقا وفرق ايضا بين المقول في جواب ما هو والواقع
في طريق ما هو اعني الذاتي الاعم والمتاخرون زعموا ان
الداخل هو المذكور بالتضمن من الاجزاء والواقع في الطريق
هو المذكور بالمطابقة وهو تغيير لا فائدة فيه على ان
الداخل يشمل المذكور بالمطابقة او بالتضمن والواقع
في الطريق يختص بالذاتي الاعم فاندفع ذكره لانه يفيد
الفصل [illegible] المسؤول عنه اما ان يكون واحدا او كثيرا
والواحد اما كلي او جزئي والكثير اما متفق الحقائق
او مختلفها والجواب عن الاربعة ثلاثة احدها في الاول
الجواب عن الواحد الكلي وهو لا يكون الا بالحد ولا يقع

في جواب السؤال عن غيره ولا عنه وعن غيره فهو جواب في حال الخصوصية المحضة الثاني الجواب عن الواحد الجزئي وعن الكثرة المتفقة الحقيقة شيء واحد وهو الماهية التي يصدق على تلك الجزئيات صدق النوع على افراده وهو جواب بين حالتي الشركة والخصوصية الثالث الجواب عن كثرة مختلفة الحقيقة وهو لا يكون الا بتمام القدر المشترك بينها وهو جواب في حالة الشركة لا غير وبعض المتأخرين جعل الدال بحسب الخصوصية هو النوع المنحصر في شخص واحد وهو خطأ ايضا فانه من قبيل القسم الثاني سؤال منعنا ان يكون الذاتي مقولا في جواب ما هو وها هنا جنس عن الانسان والفرس بالحيوان وهو ذاتي ... ما اجبنا بالحيوان عن ما هو ذاتي له بل عن السؤال عن نفس الماهية لان السائل عن هذه الانواع بما هو انما هو طالب للقدر المشترك فهو مقول في جواب ما هو بالنسبة الى شيء وذاتي بالنسبة الى اخر ونحن انما منعنا حصول النسبتين بالقياس الى شيء واحد واعلم بان الفصل لا يصلح ان يقال في جواب ما هو لانه انما يدل على ماهية الجنس بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة ها هنا لعدم الضبط البحث الخامس في الجنس وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فقولنا على الشركة من حيث هو كذلك فالمقول على كثيرين جنس له وتقييد الكثرة بكونها مختلفة بالحقيقة لاخراج النوع وفصله وخاصته وقولنا في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض وقولنا قولا على الشركة ... تتميم الحد لا للتمييز وكذلك قولنا من حيث هو

هو ما يجاب عن ماهية شخص ... واحد ... القسم الثاني والاخرون قالوا ... المحضة

... ... لا ... ولا بد منها والنوع ... منها ان المقول على كثيرين جنس للجنس ... جنس خاص فيكون اخص ومنها ان الجنس ... ولا شيء من الجزء بمحمول ومنها ان الجنس ان كان خارجيا فلا ... اشتراك او ذهنيا فلا يكون جزءا فلا يقال في جواب ما هو والجواب عن الاول ان المقول على كثيرين عرض له الجنسية ... باعتبار ذاته انه اعم وباعتبار عارضه اخص وهذا غير منكر فان حد الحد اخص باعتبار عارض ومساو باعتبار ذاته والمضاف اعم من جنس الاجناس باعتبار ذاته واخص باعتبار كونه جنس الاجناس وعن الثاني ان نقول الحيوان مثلا له اعتبارات منها انه يؤخذ من حيث هو هو لا باعتبار جنسيته ولا باعتبار مقوليته على شيء ولا باعتبار عدم مقوليته وبالجملة يؤخذ من حيث هو لا بشرط شيء ومنها ان يؤخذ من حيث هو مقول على كثيرين ومنها ان يؤخذ بشرط انه وحده ويكون كلما يقارنه زائدا عليه ولا يكون معناه الاول مقولا على ذلك المجموع ... جزء منه ومنها ان يوجد بشرط ان يقارنه الناطق والاول هو الحيوان المحمول على كثيرين ولا يكون جزءا من النوع لان الجزء لا يحمل على كله نعم انه يكون جزءا حده ... وحد من حيث هو كذلك الا في العقل ويتقدمه ... ... بالطبع والثاني هو الجنس وليس جزءا للنوع ولا ... عليه والثالث هو المادة للانسان وهو الجزء والرابع ... الانسان نفسه والحاصل ان الحيوان المحمول ليس بعام ولا

[illegible] يمكن حمله على زيد كما امكن حمله على الانسان
والذي هو جنس هو من حيث هو جنس هو عام مركب من
الاول ومن معنى العموم العارض له فهو لا يحمل من حيث هو
جنس على شي ما تحته وفرق بين ما يصلح لان يعرض له ما يجعله
جنسا وبين ما قد عرض له ذلك واذا قلنا الجنس مقول على
النوع نعني به المعروض للجنس لا باعتبار عروض الجنسية له وبهذا
[illegible] يظهر الجواب عن الثالث [illegible] الطبيعة الجنسية
[illegible] بمعنى المادة كانت سببا لوجود الطبيعة النوعية
[illegible] بمعنى الجنسية لم تكن علة لها والا لتقدمت
عليها بالوجود فيلزم وجودها قبل النوع فيكون مادة
للنوع فلا يصدق على النوع انه هو وهذا خلف فاذا [illegible] تلك
الحيوانية مثلا هي ذات تلك الانسانية وهذا معنى قولهم
الجنس والنوع متحدان في الوجود وان كان باعتبار عروض
الجنسية تخرج عن هذا الحكم وحمل الجنس القريب على
النوع علة لحمل الجنس البعيد عليه لان الجسم الذي ليس
[illegible] يستحيل ان يحمل على الانسان يحمل الجنس عليه
[illegible] على حمل الحيوان عليه فالجنس البعيد متقدم على
النوع المعين باعتبار كونه عاما يمكن ان يوجد ويعقل
[illegible] وجد ويعقل النوع المعين واما اذا اخذ باعتبار
[illegible] لهذا النوع محمولا عليه فليس بمتقدم في الوجود
[illegible] عنه [illegible] يقوم [illegible] هذا النوع
[illegible] لما كان الجنس المخصوص يميز النوع وكذلك
[illegible] الجنس القريب علة لانطباق النوع بالجنس

[illegible] للطبيعة الجنسية من حيث هو عام و
[illegible] التي تختص بالفصل [illegible] مراتب الاجناس
[illegible] العالي والسافل والمتوسط والمفرد قال بعضهم اذا
[illegible] الجنس جنسا لهذه الاربعة كان احد انواعها
[illegible] وهو عارض لطبايع عشرة فان تنوع بسبب
[illegible] جنس والا كان نوعا اخيرا وفوقه الجنس
[illegible] تحت المقول على كثيرين مختلفين بالحقايق والمندرج
[illegible] المقول على كثيرين بالفعل المندرج تحت الكلي المندرج
تحت المضاف فالمضاف جنس الاجناس وجنس الاجناس
نوع الانواع واعلم انه لا يلزم من عدم تنوعه بعروضاته كونه
نوعا اخيرا [illegible] السابع في النوع وهو يقال بالاشتراك
على الحقيقي والاضافي فالحقيقي هو المقول على كثيرين
متفقين بالعدد فقط في جواب ما هو من حيث هو كذلك
فبالقيد الاول خرج الجنس والعرض والفصول والخواص العوالي
[illegible] خرج الخاصة والفصل الاخيران والاضافي هو
اخص الكليين المقولين في جواب ما هو والفرق بينهما ظاهر
فان الاول يجب تركبه بخلاف الثاني وليس بينهما عموم مطلق
~~فان الاول يجب تركبه بخلاف الثاني وليس بينهما عموم مطلق~~
فان الاول يوجد بدون الثاني في الحقايق البسيطة وبالعكس
في الاجناس المتوسطة ويصدقان معا على النوع الاخير
فبينهما عموم من وجه والذي هو احد الخمسة انما هو الاول
لانا نقول في التقسيم الكلي اما ان يكون ذاتيا واما ان يكون
عرضيا والذاتي اما ان يكون مقولا في جواب ما هو على

مختلفات الحقيقة وهو الجنس او على متفقاتها وهو النوع
اولا نقال وهو الفصل والعرض اما خاصة واما عرض مفارق وهذه
القسمة انما تشتمل على الحقيقي ولوازمه الاضافي فلنا
الكلي تنقسم الى ممكنة الوقوع في جواب ما هو والى ما لا
يمكن وقوعها فيه وممكنة الوقوع اما ان تترتب في العموم
والخصوص فالعام جنس للخاص والخاص نوع له وما لا يمكن ان
يقع في جواب ما هو ينقسم الى ذاتي هو الفصل والى عرضي
هو اما الخاصة او العرض وهذه القسمة تشتمل على قسم اخر
وهو ما يمكن وقوعه في جواب ما هو ولا يترتب ولا يعتبر
ترتيبه تحت عام وهو النوع الحقيقي فتكون الاقسام
ستة اقول انه قد اهمل في القسمة الاولى النوع الاضافي
ولا شك في ان يكون الشيء جنسا او نوعا حقيقيا مغاير
لاعتبار كونه نوعا اضافيا والشيخ قد تكلف قسمة
يدخل فيه كلاهما فقال الذاتي الذي لا يصلح ان يقال في جواب
ما هو فصل والصالح الاعم جنس والاخص نوع ثم انه ان كان
جنسا باعتبار اخر فهو نوع اضافي والا فهو حقيقي
وفي هذا ايضا نظر فانه ان جعل كلا منهما داخلا في القسمة
كانت الاقسام ستة وان جعل احدهما النوع بمعنى ثالث
كما قال لم يكن كل واحد منهما قسما من اقسام الكلي
ويخرج منه ايضا النوع الذي يندرج تحت الجنس ويلزم
منه تخصيص الاضافي بما تخلف وراءه بالحقيقة يسر
الاجناس العوالي والمتوسطة اذا اخذت من حيث هي هي
ونظر الى افراده الا من حيث اقترانها بالفصول كانت

انواعا حقيقية واذا اخذت باعتبار الفصل كانت اجناسا
من الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي لكونه نسبة
عارضة للجنس الطبيعي بالقياس اليه فيتاخر عنهما بل المقوم
له هو الطبيعي والجنس المنطقي لا يقوم النوع المنطقي
اما الاضافي فلتقابلهما بالتضايف واما الحقيقي فلانفكاكهما
كما في النصوص من مراتب النوع الاضافي اربع العالي
والمتوسط والسافل والمفرد لكن السافل هاهنا هو نوع
الانواع والعالي من الاجناس هو جنس الاجناس والجنس
العالي والمفرد يباين مراتب النوع والنوع السافل والمفرد
يباين تلك وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل
وبين كل واحد من النوع المتوسط والعالي عموم من وجه
وللنوع الحقيقي بالنسبة الى الاضافي مرتبتان المفرد
والسافل وبالنسبة الى الحقيقي مرتبة وهو المفرد واعلم
ان الاجناس في تصاعدها متناهية والا لكان النوع
متقوما من امور غير متناهية ويلزم وجود علل ومعلولات
غير متناهية والانواع في تنازلها متناهية والا لما حصلت
الاشخاص وليس على المنطقي النظر في كمية الاجناس
العالية دون المتوسطة والسافلة

البحث الثامن

في الفصل وهو على ثلثة اقسام عام وهو الذي يفصل الشيء
عن غيره في الجملة وقتا ما ويندرج فيه المفارق وخاص
وهو الذي يفصل عن الغير ولا يفصل الغير عنه اما دائما او
وقتا ما وخاص الخاص وهو المميز الذاتي والاول لا يحدث الا
الغيرية والاخير يحدث الاخرية وهي الاختلاف بالماهية

وهو الغريب نعم فيه الكلام وعرفوه بانه الكلي المقول
على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره فبالقيد الاول
يخرج ما عدى الخاصة ويخرج الخاصة بالاخير وله نسبة
الى الجنس بالتقسيم والى النوع بالتقويم قيل والى الخاصة
بالعلية لان احدهما ان لم يكن علة استغنى كل منهما عن الاخر
فالحاصل منهما حقيقة واحدة وان كان احدهما علة فان
كان هو الجنس لزم وجود الفصل مع الجنس والا ثبت المطلوب دليل ج
وفيه نظر فانه لا يلزم من ثبوت العلية للجنس وجود الفصل
اينما وجد اللهم الا ان يعني بالعلية العلة التامة وحينئذ
نقول ليس احدهما علة بهذا المعنى قوله يلزم الاستغنا
قلنا ممنوع والقايلون بالعلية يمنعون افتراق فصل الجنس
والا لزم تخلف المعلول عن علته وانقلاب الجنس فصلا
لامتناع انقلاب المعلول علة فلا يقوم الا نوعا واحدا ويمتنع
تكثر الفصل لامتناع توارد علتين على معلول واحد ولا يشكل
بجواز تركب الفصل لان الفصل هو المجموع وكل واحد
من اجزائه فصل له ولا يلزم المحال الذي ذكرنا اولا ولانه
ليس ثم طبيعة جنسية بعل هذا الجزء تقوم الجنس العالي
من فصلين وهذا شيء ذكره الشيخ في الاجناس العالية
وجعل الفصول مميزة عما يشاركها في الوجود ونحن
لا نستصوب هذا فان الحقايق البسيطة كما تمتاز بانفسها
عما يشاركها في الوجود كذلك يمكن بل يجب امتياز
هذه المركبات بانفسها وهذه المعاني التي تركب منها
هذه الحقايق لا يفيد تعين شيء منهم كالجنس ولا تحصل

كالموجود الجنسي فلا يكون فصولا
المعنى في ساير الفصول المنوعة ولو احتاجت هذه
الى ما عن غيرها عما يشاركها في الوجود
الاحتياج ذلك المميز في انفصاله عما
كه في الوجود الى امر اخر ولزم التسلسل فليس
المركب باجزائه اولى من العكس فان جعل اسم الفصل
على هذه وعلى غيرها لكان بالاشتراك سر كل فصل قوم
الجنس العالي قوم السافل لانه جزء الجزء ولا ينعكس لاحتمال
ان يكون مقوم السافل ما ينضاف الى العالي بعد تقومه وكل
فصل قسم السافل قسم العالي لان وجود السافل في امرين
يستدعي وجود العالي فيهما وهو المعني بالتقسيم ولا
ينعكس لاحتمال ان يكون احد اقسام العالي هو السافل
نفسه واعلم انه يمتنع تقوم الاجناس بالاعدام المطلقة
وتقومها بالفصول العدمية عدم الملكة وفيه نظر
يجوز تركب الماهية لا من الاجناس والفصول كالاعداد
المتركبة من الاحاد نعم الاجزاء المحمولة تجب ان
يكون احدهما اما الجنس او الفصل والفصل انما هو الناطق
لا النطق لان الاول هو المحمول لا الثاني وكذلك الخاصة
الضاحك لا الضحك وكذا في العرض **البحث**
الرابع في الخاصة والعرض العام الخاصة على قسمين
مطلقة واضافية والمطلقة هي التي تختص بشيء ولا يوجد
بدونه والاضافية هي التي توجد في شيء مع وجودها في
غيره لكنها في شيء ثالث غير خاصة بالقياس اليه ورسموا

الوجود في

المطلقة بانها كلية يقال على ما تحت طبيعة واحدة قولاً
عرضيا وبالاول تخرج الجنس والعرض وبالثاني تخرج البواقي
وهذا التعريف اولى من تعريفها بانها كلية تقال على ما تحت
نوع واحد لانها اعم فان الخاصة كما تكون للنوع تكون
للجنس العالي ومن الخاصة المطلقة ما هو شامل ومنها ما هو
قاصر وايضا منها ما هو لازم ومنها ما هو مفارق وايضا منها
ما هو بين ومنها ما ليس ببين واجود الخواص في التعريف الشامل
اللازم البين ومنها بسيطة ومركبة واما العرض العام
فهو المقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا
وبالاول خرج النوع وفصله والخاصة وبالثاني خرجت
البواقي والمنطقيون يحسبون ان هذا العرض هو القسيم
للجوهر وهو غلط فان هذا يقال بالمواطاة على الجوهر
وذلك انما يقال بالاشتقاق ولان هذا قد يكون جوهرا والقسيم
للجوهر قد يكون عرضا بهذا المعنى وقد لا يكون ولا عموم
مطلق بينهما بل من وجه ولعل سبب خطائهم انهم وجدوا
في كتبهم السالفة ان العرض العام هو ما يوجد للموضوع وان
العرض القسيم هو ما يوجد في الموضوع فلم يعرفوا بين ما
يوجد للشيء وما يوجد فيه مع الغفلة عن كون الموضوع
في الاول غير الثاني **البحث العاشر في المشاركات**
والمباينات والمناسبات بين هذه الخمسة تقع المشاركة
بين هذه الخمسة على عشرة اوجه **الاول** مشاركة الجنس
مع الفصل في كونهما جزئي النوع هذا على ما تقدم والحق
عندنا سياتي وتتبعه خواص الجزئين ككونه جزءا محمولا

و العرض ... تكون العالي ... وجود ... يكون للنوع ... لا اتفاق ... لازم ومفارق



وتتبعه خواص الحمل في انه وما يحمل عليه من جواب ما هو
مطلوبهما هو او يدخل في الجواب فانه يحمل على النوع في
جواب ما هو او يدخل فيه ومن كونه احد جزئي الحد التام ويشاركان
النوع في كونهما ذاتية وتتبعه خواص ذلك من وجوب
ثبوتهما وكونه اقدم واستلزام رفعهما رفع ما هي ذاتية له
مشاركة الخاصة في كونها احد جزئي المعرف التام
مشاركة العرض في جواز كونها اعم من النوع وهذا بناء على
جواز كون الفصل جنسا للجنس ويشاركان الخاصة
والعرض العام معا في انها قد يوجد فيها ما يكون جنسا عاليا
وانها مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة بالامكان العام
وتشترك الخمسة في انها وما تحمل عليها حملا كليا
محمولا على ما تحتها وانما تعطي ما تحتها الاسم والحد وامكان
دوامها للموضوع على انها امكان عاما وانها من باب المضاف
وذكر آخرون اشتراكها في مقوليتها على ما تحتها بالتواطؤ
وهو غلط فان بعض الاعراض يقال بالتشكيك كالابيض
مشاركة الجنس مع النوع في كونهما مقولين في
جواب ما هو وفيما مضى ج مشاركة الجنس مع الخاصة
في ان كل واحد منهما جزء الرسم التام د مشاركة الجنس
مع العرض في كونهما مقولين على مختلفات بالحقيقة بالوجوب
وفيما مضى ه مشاركة الفصل مع النوع في وجوب تعاكسهما
على قول في الجملة على راي وفيما مضى و مشاركة الفصل
مع الخاصة في انه قد يكون وحده معرفا ناقصا على راي وفي
كونه احد جزئي المعرف التام وفي كونه مقولا في جواب

ابن مقفع

رد الماء

إنما هو ويشاركان العرض في كون كل منهما أكثر من واحد
من مرتبة واحدة على رأي، وفيما مضى ز مشاركة الفصل مع
العرض العام، وذلك فيما مضى، ونقل المشاركة الثنائية بينهما
لعدمها بينهما فإن الفصل ذاتي خاص والعرض عرض عام ح
مشاركة النوع مع الخاصة في حمل كل واحد منهما على ما تحته
حملا كليا، وفيما مضى ط مشاركة النوع مع العرض
في الخماسيات المذكورة والثنائية قليلة لما ذكرنا
العاشر مشاركة الخاصة والعرض في كونهما عرضيين
وما يتبع ذلك من التأخر وجواز المفارقة وقبول الاشتداد
والضعف، وإذ قد عرفت المشاركات فاعرف المباينات
منها فإن كل وصف ثنائي يتشارك به شيئان فإنما يتباينان
الوافي به مثل ليس الجنس جنسا لكل شيء بل النوع عنه
وكذلك الفصل وسائرها لأنها من باب الإضافات فلا
استبعاد في اجتماعها في شيء واحد إذا اختلف المضاف
إليه كما يجوز اجتماع الأبوة والأخوة لزيد بالقياس إلى
شخصين، وكثيرا ما يتمثلون في هذا الموضع بالحساس
فيجعلونه نوعا من المدرك وجنسا للسامع والمبصر
وفصلا للحيوان وهو تسامح فإن الحس نوع من الإدراك
وجنس للسمع والبصر وليس بفصل للحيوان بل الفصل
هو الحساس والحس مبدؤه، والحساس الذي هو فصل
الحيوان معناه شيء ذو حس ومعنى المدرك شيء ذو إدراك
والسامع والمبصر كذلك والتسمية التي هي معنى لفظه
ذو متكررة في الجميع وماله الجنس لا يجب أن يكون

… من اللازم أعم ولأنه يكذب كل حيوان
… عكسه وبعض القدماء اشترطه وهو
… القضايا إما سوالب وإما موجبات أما السوالب فإن
… كلية فاعلم أن سبعا منها وهي الوقتيتان والوجوديتان
والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لكذب العكس
… أما في الوقتية فإنه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف
وقت التربيع بين النيرين لا دائما ولا يصدق بعض المنخسف
ليس بقمر بالإمكان العام وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس
الأعم ضرورة لأن لازم الأعم لازم الأخص وأما الضرورية
الدائمة والعامتان فتنعكس كل واحدة منها كنفسها
… مثلا لو لم يصدق لا شيء من ب ج بالضرورة في
عكس لا شيء من ج ب بالضرورة لصدق بعض ب ج
بالإمكان العام ونضمه إلى الأصل بعد فرض وقوعه فيصدق
بعض ب ليس ب بالضرورة وهو محال، ونعكسه إلى
قولنا بعض ج ب بالفعل فيصدق النقيضان فإمكان بعض
ج ب ليس بحاصل فيكون ممتنعا وهكذا البرهان في
الثالث وهذا البرهان قد يستفاد منه أن الدوام يستلزم
الضرورة في الكليات لأنه إذا صدق دائما كل ج ب
صدق ذلك بالضرورة وإلا لصدق نقيضه وهو بعض
ج ليس ب بالإمكان فلنفرض وقوعه بالفعل مع كل
ج ب دائما فيصدق النقيضان وهو محال، وهكذا في
جانب السلب أقول هذا فيه نظر فإنه لا يلزم من إمكان
السلب في نفس الأمر إمكان اجتماعه مع غيره فإنه يمكن

وجود زيد حال عدمه ولا يستلزم ذلك جواز اجتماع وجوده
مع عدمه لا يقال هذا لازم فيما ذكرتموه في الضرورية لانا
نقول صدق السلب فيما ذكرتموه اذا فرض واقعا يلزم
كذب الدائمة وهو ممكن بخلاف ما ذكرناه في الضرورية
فان كذبهما يمتنع لذاته على ان هذا البرهان آت في الجزئيات
ولا وجه لتخصيصه بالكليات ويدل على انعكاس الضرورية
كنفسها ان قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة يستلزم استحالة
اجتماعهما في ذات واحدة وكذا في المشروطة واما الخاصتان
فينعكسان الى ما انعكس اليه العامتان ضرورة ان لازم
العام لازم الخاص لكن مع قيد اللادوام في البعض والا
لصدق الدوام في السلب عن الكل وينعكس الى ما تكذب
الموجبة التي هي ج الاصل وان كانت جزئية فغير الخاصتين
لا تنعكس اما السبع الاول فلا براء البيان فيها جزئيا
واما الاربع الباقية فلصدق قولنا ليس بعض الحيوان
بانسان بالضرورة مع العاكس واذا لم تنعكس الضرورية
لم تنعكس الثلث لانها اخصها والخاصتان تنعكسان
كنفسيهما لان البعض من الجيم الذي ليس ب اذا فرض د
صدق على د وصف ج وب وتعاندا فيه لانهما لو صدقا
كذب الاصل واذن بعض ب وهو د ليس ج ما دام ب
لا دائما وهو المطلوب. اما الموجبات فسواء كانت
كلية او جزئية لا تنعكس الا جزئية لاحتمال كون المحمول
اعم وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام وتنعكس
الضرورية والدائمة والعامتان حينية مطلقة والا لصدق

[illegible] عرفية وتعكسن الى المضادة والمناقض للاصل
[illegible] القضية وينتج سلب الشيء عن نفسه
[illegible] كسان اليه بالمادة مع قيد اللادوام والا لصدق
[illegible] الى الاصل فيحصل الاختلاط من الصغرى الدائمة
[illegible] الخاصة من الاول وباطل لما ستعرف او نعرض الموضوع
[illegible] الفعل والا لكان ج د دائما ب دائما فيصدق بعض
[illegible] ج ليس ب بالاطلاق وبواقي الفعليات تنعكس
مطلقة عامة والا لصدقت السالبة الدائمة وانعكست
الى المضادة او المناقض للاصل ولما كانت تصدق ضرورية
تارة ووجودية خالية عن قيد الضرورة والدوام لم يلزمها
شيء من هذه القيود واما الممكنتان فينعكسان ممكنة
عامة والا لصدقت السالبة الضرورية المنعكسة الى
المضادة او المناقض للاصل **تذكير** ولا بد من ان نذكر
ها هنا بعض المذاهب المخالفة لما اصلناه ونبين خطاها
ونذكر شكوكا وحلالها فنقول افتى قوم من القدماء
بانعكاس السالبة الكلية المطلقة كنفسها والا
لصدقت الموجبة الجزئية المطلقة وعكوسها كنفسها
فتناقضوا به بين المطلقتين ونحن قد بينا كذب هذه الاصول
واحتج ابو نصر بانا نركب قولنا بعض ج ب نقيض
المطلقة مع الاصل وهو لا شيء من ب ج بالاطلاق لينتج
بعض ج ليس ج وهو خلف فالعكس صحيح واستحسنه
الشيخ وهو ضعيف لان النتيجة انما تكون خلفا لو كانت
حينية واستحسن ابو نصر حجة سنحررها لهم هي ان

قولنا لا شي من ج ب يقتضي ان ج مباين لب ومباين المباين
مباين وابطلها الشيخ في الشفا بانها مصادرة على المطلوب
فان المباينة تقع بالاشتراك على معان احدها السلب وهو
المعنى ها هنا فكانهم قالوا ب مسلوب عن ج فج مسلوب
عن ب وهو عين المطلوب وافتى قوم بانعكاس السالبة
الجزئية الممكنة الخاصة لان السلب يلزمه الايجاب
والايجاب ينعكس الى الجزئي ثم ينقلب الى السلب وهو خطا
فان الايجاب الممكن ينعكس الى العام وهو لا ينقلب الى السلب
وذهب بعض المتاخرين الى ان السوالب السبع التي حكمنا
بعدم انعكاسها تنعكس الى السالبة الجزئية العرفية الدايمة
ان كانت حقيقية ولا تنعكس ان كانت خارجية اما الاول
فلانه اذا صدق لا شي من ج ب باحدى الجهات السبع
صدق بعض ب ليس ج دايما لانه حينيذ كل ما هو ب
في الجملة ولا شي من ب دايما ج دايما وينتجان من الثالث
المطلوب والصغرى بينة واما الكبرى فلو لم يصدق بعض ب
دايما ج بالاطلاق فنجعلها صغرى لاصل القضية وينتج
بعض ب دايما ليس ب باحدى الجهات هذا خلف وفي
الممكنتين يجب ان يكون وسط القياس مقيدا بالضرورة
ضرورة عدم انتاج الخلف بمجرد تعيينه بدوام واما
الثاني فلما ذكرونا من البعض في النقيض لا يقال النقض
وارد على الحقيقية والخارجية لانا نقول نمنع كذب
قولنا بعض المنخسف ليس بقمر على تقدير الحقيقة لانا
ناخذ في موضوع الحقيقية ما يدخل فيه الممتنع والممكن

المنخسف الذي ليس بقمر وان كان ممتنعا الا انه بحيث
لو دخل في الوجود لكان منخسفا وليس بقمر ولا يتاتى البرهان
المذكور والقضايا الخارجية لان لمانع ان يمنع الصغرى
لما انعكست السوالب السبع الى ما ذكرنا لزم
انعكاس الموجبات الفعلية الى الجزئية الضرورية والا
لانعكست السالبة الممكنة المنعكسة الى الجزئية السالبة
الدايمة المضادة او المناقضة للاصل لا يقال لو صدق ما
ذكرتم لما صدقت السالبتان الكليتان الخاصتان لانه ينعكس
الجزء الايجابي الى الجزئية الضرورية والسلبي كنفسه فيصدق
النفي مع ما هو اخص من نقيضه لانا نقول نسلم كذب
السالبتين وهذا الخطا انما نشا من اخذ الموضوع في القضايا
بحيث يدخل فيه الافراد الممتنعة على ما بينا اولا وهو
دخول في الجهالات فانه يلزم منه ان لا يصدق شي من
القضايا الكلية اصلا فانه لو قيل بالضرورة لا شي من
ج ب لتوجه المنع فيه بان يقال الجيم المتصف بالباء
وان كان ممتنعا الا انه لو دخل في الوجود لكان ج وب
فيصدق بعض ج ب فيكذب بالضرورة لا شي من ج ب
والمنطق انما جعل آلة ليعصم الذهن عن الخطا لا ليشتغل
به ويتحير فيه لباب المغالطات سيرد مثل ما شككوا فيه
انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وقالوا انما تنعكس
دايمة بالخلف ودليل انعكاسها كنفسها يتوقف
على انتاج الممكنة الصغرى وسياتي تحقيق البحث فيه
وعلى انعكاس الموجبة الممكنة وهو ممنوع لتوقفه

على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها ويلزم منه
الدور وهذا خطأ فان الممكنة تجوز فرضها مطلقة وعلى
تقدير تنعكس مطلقة فيلزم الامكان في العكس وهو
المدعى من غير دور قالوا يمكن وجود وصف يكون ممكنا
لنوعين ويكون ثابتا لاحدهما بالفعل ودون الثاني فيصدق كل
ما له النوع الثاني فله تلك الصفة بالامكان ولا يصدق
بعض ما له تلك الصفة بالفعل فله النوع الثاني لان كل ما له
تلك الصفة بالفعل انما هو النوع الاول وليس هو بالنوع
الثاني بالضرورة اقول كذب هذا العكس انما لزم من حيث
تخصيص الحكم على ما وجد في الخارج وهي التي يسمونها الخارجية
ونحن قد ذكرنا فيما سلف تحقيق هذا الموضع وهذا النقض
الذي ذكروه في الممكنة اوردوه ايضا في الضرورية
فانه يصدق لا شيء مما له تلك الصفة له النوع الثاني بالضرورة
ولا يصدق العكس والجواب المذكور آت هاهنا والحاصل
ان السالبة الضرورية والموجبة الممكنة يتلازمان في
العكس فان باحدهما يتم البرهان على الاخر واعترضوا ايضا
فقالوا لا نسلم لزوم اجتماع النقيضين لان صدق التالي والنتيجة
على ذاته واحدة على ذلك التقدير اعني على تقدير وقوع
الممكن يستلزم صدق قولنا بعض ج على ذلك التقدير
فهو ب وهو لا يناقض قولنا بالضرورة لا شيء من ج ب
في نفس الامر والجواب ان المتناقضين يمتنع اجتماعهما
لذاتيهما في نفس الامر فان كان احدهما ثابتا في نفس الامر
امتنع ثبوت الاخر معه بل في التقدير ومتى يثبت الاخر

لم يتصور التناقض لكونه امرا اضافيا غير معقول الا عند
ثبوت المتضايفين فاذا الوضع لو انفرد لا يناقض الثابت في
نفس الامر لما امكن تصور التناقض ويجب ان تعلم ان احتمال
كون الصادق في نفس غير صادق على تقدير لا يقتضي زوال
طبيعة المناقضة عن النقيضين غاية ما في الباب انه يقتضي
اجتماع النقيضين على الصدق او على الكذب على ذلك التقدير
وباستحالة ذلك يستدل على استحالة ذلك التقدير المستلزم
لها النقيضين فلو كانت طبيعة المناقضة زايلة لما كان اجتماعهما
على الصدق وعلى الكذب مستحيلا ولما امكن الاستدلال به على
استحالة ملزوم المقدم فالحاصل ان المفهوم من المناقض باق
على طبيعته المقتضية للمنافاة في كل حال سواء ثبت طرفاه
على تقدير او على تقديرين او احدهما على تقدير والاخر في نفس
الامر ولو لم يكن ما على التقدير مناقضا لما في نفس الامر
مع حصول شرايط التناقض لكان من الواجب ان يزاد في التناقض
شرط زايد على ما ذكر وهو ان لا تكون احدى القضيتين مقدرة
والاخرى في نفس الامر هكذا ذكره بعض المحققين
ونحن نقول المناقضة لا تستدعي الا الثبوت في الذهن فان
عنى هذا الفاضل بالثبوت التقديري الثبوت الذهني فهو
مسلم ولكن قوله اجتماع النقيضين على التقدير يستلزم
استحالة ذلك التقدير ممنوع بهذا المعنى وان عنى بالثبوت
التقديري ما هو ثابت على تقدير فرض وقوع شيء او عدمه
وهو المراد في المشهور من الثبوت التقديري لم يصح
كلامه وقوله لو كان الاتحاد في الثبوت شرطا في التناقض

لكان معدودا من الشروط ليس بشيء فان هؤلاء اخذوا في الاتحاد
في الشرط فان احد النقيضين اخذ بشرط ثبوته الخارجي
والاخر بشرط ثبوته التقديري جاز صدقهما ولم يقع بينهما
تناقض والحق في الجواب ان يقال اجتماع الاصل مع قولنا بعض
ب ج بالفعل محال في نفس الامر والاصل صادق بالضرورة
فيكون المحال نشأ من قولنا بعض ب ج بالفعل فلا يكون
ممكنا وهو المطلوب ومن اعتراضاتهم انهم قالوا لا نسلم
تنافي صدق الكبرى الضرورية على تقدير وقوع بعض ج بالامكان
وقوعا فعليا فلا ينتج القياس المنتج لقولنا بعض ب
ليس ب بالضرورة واجاب عن هذا بعض المحققين بان شرط
القياس كون المقدمتين بحيث لو سلمتا لزم عنه نتيجة
ولا يشترط صدقهما ولا كونهما مسلمتين والمنطقيون اتفقوا
على صحة القياس من مقدمات متقابلة تنتج سلب الشيء
عن نفسه ولا شك في ان المتقابلين لا يصدقان معا لا في نفس
الامر ولا تقديرا ممكنا فليس كون مقدمتي القياس صادقتين
معا اما في نفس الامر او على تقدير واحد شرطا في الانتاج
فانه قد ظهر في كتاب البرهان ان منتحلي العلوم يقولون
اكثر الاقيسة من اصول موضوعة ومصادرات
من اوليات فيكون بعض مقدماتهم صادقة على تقدير
صدق الموضوعات والمصادرات التي تسلموها بالتقليد
وبعضها صادقة في نفس الامر ويستنتجون المسائل
منها [illegible] شك في لزوم الانتاج
عنها واقول في هذا الجواب نظر فان المعترض لم يمنع

قياسه بعض ب ج ولا شيء من ج ب لا لكنه منع صدق
الكبرى جامعة للصغرى وهذا الفاضل اخذ يتحدث في
صورة القياس وانكر على المعترض منع النتيجة عن قياس
صحيح الصورة وليس الامر كذلك فان المعترض انما نظر
الى المادة ومنع احدى المقدمتين وعلى تقدير المنع لا
تكون النتيجة صحيحة نعم لو سلمت المقدمتان لزمت
النتيجة الكاذبة لاكن المعترض يقول كذبها لكذب
الكبرى وهذا المحقق يقول ان كذبها لكذب الصغرى
والحق في الجواب ان نقول لو صدقت الصغرى الفعلية لزم
كذب السالبة الضرورية وهو محال لذاته فيكون صدق
الصغرى محالا ومن اعتراضاتهم ان كل واحدة من المقدمتين
صادقة ولاكن مع الاجتماع يحصل المحال والجواب ان
المحال اذا كان لازما لمجموع مقدمتين علم ان ذلك
المجموع معلوم الصدق وجب ان يكون الجزء الاخر كاذبا
ومن اعتراضاتهم انهم قالوا لا نسلم ان امكان صدق قولنا
بعض ج ب غير ثابت وصدق الضرورية لا ينافي امكان
صدقه لان امكان صدق قولنا بعض ج ب بالفعل
معناه امكان صدق القضية والذي ينافي اصل القضية
هو قولنا بعض ج ب بالفعل هو ب بالامكان العام ولا يلزم
من امكان صدق القضية صدق قولنا بعض ج بالفعل
هو ب بالامكان لان امكان صدق القضية لا يتوقف
على صدق الحكم بالفعل على شيء من الذوات لان امكان
صدقها يحصل بان يكون الحكم والقياس بالقوة لشيء من

الذوات. أجاب عن هذا بعض المحققين بأن هذا التجويز لو وقع
ما يقابل القضية الضرورية فإن قولنا بعض ج ب بالفعل
يقابلها لكونه ملزومًا لنقيضها الذي هو بعض ج ب
بالإمكان وإمكان صدقه هو تجويز وقوعه وامتناع
وقوع مقابل القضية الصادقة معلوم بالضرورة أما قوله
بأن إمكان صدقهما بأن يكون الباء والجيم بالقوة لشيء من الذوات
وباطل الآن ذلك قريب من صدق إمكانهما لا إمكان صدقهما
وإنما قلنا إنه قريب من صدق إمكانهما ولم نقل هو صدق
إمكانهما لأن صدق إمكانهما يكون بأن يكون الجيم لذلك
البعض من الذوات بالفعل والباء بالقوة وإمكان الصدق
غير صدق الإمكان فإن الأول من الثاني مما يعرض للقضية
عن الممكنة كما عرض ها هنا لقضية فعلية هي قولنا
بعض ج ب بالفعل وهذه القضية من حيث إمكان صدقها
تقابل وجوب صدق قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة من
حيث هو طارئة ومن حيث كونها بالفعل تقابل نفس
تلك القضية ولا تنافي فيهما إنما تنافيهما لو كانت ممكنة
بالإمكان العام بدل كونها ضرورية ومن اعتراضاتهم على
البرهان الثاني قالوا لا نسلم أنه يستحيل اجتماعهما
في ذات واحدة بل يستحيل اجتماع ذات الجيم مع الباء
ولم قلتم بأن ذلك يستلزم استحالة كون ذات الباء
هي ذات الجيم الموجبة لاستحالة اتصاف ذات
الباء بالجيم فإن ما ليس بذات الجيم يستحيل اتصافه
بالجيم قال بعض المحققين لو كان ما ذكره لا يمتنع أن يتصف

... محققة به لكانت من جملة ما يقال عليه ج ويمتنع
... وكانت ذات ب هذا خلف ثم اعترض بأنه لو قيل
الفرض ممتنع لأنه يدخل في جملة ما يقال عليه ج ما لم يكن
داخلا فيها أجاب بأنه لو أدخل شيئا مما يمتنع أن يتصف
... كان فيدخل فيها ما لم يكن داخلا لأن الحكم الكلي
يتناول مع عدم الفرض لكل ما عرى الممتنع وإنما احتيج
إلى الفرض ليصير الموضوع به صالحا لأن يحكم عليه فإن
الفرض يقتضي أن يحكم على ما يفرض بالفعل من جملة ما يمكن
أن يحكم عليه وهذه دقيقة أكثر ما يقع من الخطأ في هذه
المواضع إنما يكون بسبب الغفلة عنها سر ومما شك
بعض المتأخرين انعكاس السالبة الدائمة الحقيقية كنفسها
لأنه يمكن أن يصدق قولنا لا شيء من الإنسان بكاتب دائمًا
ولو انعكست السالبة كنفسها يلزم من فرض وقوع
الممكن مع انعكاس السالبة الدائمة وجاز أن يكون
المجموع ملزومًا للمحال ولا يكون شيء من أجزائه ملزومًا
قال بعض المتأخرين هذا لا يدفع الاعتراض لأن فرض
وقوع الممكن في هذه الصورة هو صدق السالبة الدائمة
ومجموع صدق السالبة الدائمة مع انعكاسها إن كان
ملزومًا للمحال كان محالا فكان اجتماع الأصل والعكس
محالا وهو مراد المعترض ثم أجاب بأن المراد من انعكاس
السالبة الدائمة هو أن يستلزم صدقها صدق عكسها
لا أن إمكان صدقها يستلزم صدق عكسها لأن
إمكان الصدق كما يصدق مع الصدق فقد يصدق مع

الكذب اقول وفي هذا نظر فان امكان الملزوم ملزوم لامكان
اللازم واجاب بعض المتاخرين بان السلب عن كل واحد
دائما وان كان ممكنا لكن صدق السلب عن الكل ممنوع
وايضا فان هذا يتاتى في الخارجية كما يتاتى في الحقيقية
اقول وهذا ضعيف فان السلب عن الكل لازم للسلب عن كل
واحد دائما والجواب الثاني زيادة في الاشكال على ان
المنع يتاتى في الخارجية دون الحقيقية سر ذهب
صاحب البصاير الى ان العرفية الخاصة تنعكس كنفسها
قال لانها لو صدقت دائمة او ضرورية انعكس على ما
ينافي الاصل ورد عليه المتاخرون بانه يصدق قولنا
لا شيء من الكاتب بساكن ما دام كاتبا لا دائما ولا يصدق
لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما لان
بعض ما هو ساكن يدوم سلب الكتابة عنه كالارض
مثلا ونحن نقول هذه العرفية مركبة من عرفية عامة
تنعكس كنفسها ومن مطلقة عامة تنعكس جزئية
مخالفة لتلك فيجب تقييد العكس باللادوام في
البعض على ما سلف ولعل صاحب البصاير ذهب الى
ما ذهب اليه بناء على الاصطلاح الذي نقلناه عن الشيخ
في ان اللادوام المقيد به القضية الكلية عائد الى كل
الافراد لا الى كل واحد سر ذهب قوم من القدماء الى ان
الضرورية الموجبة تنعكس ضرورية لانها لو انعكست
غير ضرورية لانعكس العكس الى غير الضرورية لان
الضرورية لما انعكس الى غير الضرورية فانعكاس

غير الضروري اليه اولى لكن عكس العكس هو الاصل وهذا
سهو فان الضرورية وغير الضرورية تنعكس كل واحد منهما
الى صاحبه انظر الى صدق قولنا كل ضاحك انسان
بالضرورة وكذب العكس ضروريا وذهب قوم من
المتاخرين الى انها تنعكس ممكنة لا تدخل في الوجود
كما لو فرض انسان لا يصير كاتبا في مدة وجوده ورد عليه
بعض المحققين بان ذلك ينافي الاصل فان الاصل يقتضي ثبوت
الكاتب الذي اثبت له الانسانية بالضرورة فان الكاتب
ما لم يكن ثابتا لم يكن انسانا ولما ثبت وثبت انه انسان ثبت
انه حاصل لما هو الانسان اقول هذا كلام صحيح لكنه
ينافي ما ذكره اولا من ان الحكم الكلي يتناول مع عدم
الفرض كلما عدا الممتنع والحاجة الى الفرض ليصير
الموضوع صالحا لان يحكم عليه فان الفرض يقتضي ان يحكم
عليها بالفرض بالفعل وذكر ان هذه دقيقة يقع الغلط
بسبب الغفلة عنها سر ذهب قوم من القدماء الى ان
الممكنة الخاصة الموجبة تنعكس كنفسها قالوا
لانا نقول كل حيوان يمكن ان يكون نائما من جهة ما هو
نائم ويصدق بعض ما هو نائم فهو من جهة ما هو نائم
يمكن ان يكون حيوانا لان حيوانيته ليست له من جهة
ما هو نائم حتى يكون له ضروريا من تلك الجهة ثم ان
الشيخ رد على هؤلاء بانه مغالطة اما اولا فلان قوله
من جهة ما هو نائم اخذ جزءا من المحمول في الاصل
والعكس وكان من الواجب ان يجعل جزءا من الموضوع

في العكس حتى يصير فبعض ما هو نايم من جهة ما هو نايم
يمكن ان يكون حيوانا وحينئذ يكون كذبه كما مرّ الان
النايم من جهة ما هو نايم لا يكون حيوانا ولا شيا اخر غير
النايم واما ثانيا فلان هذا المثال وان كان حقا الا انه لا يفيد
المطلوب فان انعكاس القضية في مادة لا يقتضي انعكاسها
مطلقا وايضا فانا نقول كل انسان ضاحك بالامكان الخاص
ولا ينعكس كنفسها سر حكم المتصلات في العكس
حكم الحمليات واما المنفصلات فلا يتصور فيها العكس
لعدم تميز احد جزئيها عن الاخر بالطبع وبعض المتاخرين
شك في هذا الشك من انتاج المتصلات وسياتي تحقيق
الحق فيه ه **البحث الثامن في عكس النقيض** وقد
وقع بين القوم تشاجر في تفسيره والقدماء استقر عليه
راي الشيخ انه عبارة عن جعل نقيض المحكوم عليه محكوما
به ونقيض المحكوم به محكوما عليه مع الموافقة
في الكيف والصدق وبعض المتاخرين فسره بانه جعل
نقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه
محكوما به وهو لا اخر والازم الشي مكانه ولنبحث
على راي الشيخ فنقول حكم الموجبات في هذا العكس
حكم السوالب في المستوي والسوالب فيه كالموجبات
فالموجبات الكلية سبع منها وهي التي لا تنعكس سلبا
لا تنعكس هنا لصدق قولنا كل قمر فهو غير منخسف
بالضرورة الوقتية ولا يصدق بعض المنخسف غير قمر
بالامكان العام والضرورية والدايمة والعامتان تنعكس

... واحدة كنفسها لانه اذا صدق كل ج ب بالضرورة
... كلما ليس ب ليس ج بالضرورة والا فليس بعض
ما ليس ب ليس ج بالامكان ويستلزم بعض ما ليس ب
ج بالامكان وضمه الى الاصل بعد الوقوع وانتج المحال
او عكسوه الى منافض الاصل وهذا بيان كاف يستحب على
البواقي وللمتاخرين على هذا ما ذكروه في العكس المستوي
من عدم تمام الخلف وعدم العكس مع مزيد ايراد هو
ان السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة
المحمول ضرورة ان الايجاب لا يصدق الا على موضوع ثابت
دون السلب اجاب عن هذا بعض المحققين بان السالبة
والموجبة يتلازمان عند ثبوت الموضوع والموضوع
ها هنا وهو ما ليس ب ياخذونه على انه ثابت ولهذا
يحكمون عليه بالايجاب وهو انه ليس ج والمتاخرون
يعكسون هذه القضايا على اصطلاحهم الى قولنا
لا شي مما ليس ب ج دايما في عكس الضرورية والدايمة
والا لصدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق ونضمه الى
الاصل وننتج المحال او يعكسونه الى ما ينافض الاصل
والخاصتان تنعكسان الى العامتين مع قيد اللادوام
في البعض اما الاول فلان وجه العامتين واما الثاني فلانه
لولاه لصدق السلب الكلي الدوام المنعكس الى سلب ٣
نقيض المحمول عن عين الموضوع دايما والاصل يتضمن
سلب المحمول عن الموضوع بالاطلاق فتصدق السالبتان
عند وجود الموضوع هذا خلف ونقول لو لم يصدق

ليس كلما ليس ب ليس ج بالاطلاق لصدق كل ما ليس ب
ليس ج دائما وانعكس بهذا العكس الى ما ينافض الحس
السلبي من الاصل وعند المتاخرين لا شي مما ليس ب مادام ليس
لا دائما في البعض والاول ظاهر واما قيد اللادوام فلو كذب لصدق
لا شي مما ليس ب ج دائما واصل القضية يتضمن لا شي من ج
ب المستلزم لقولنا كل ج هو لا ب لوجود الموضوع وينتجان
لا شي من ج ج دائما والموجبتان والجزئية لا تنعكس منها شي
غير الخاصتين اما السبع فالنقض جزئيا واما الاربع فقولنا
بعض الحيوان غير انسان بالضرورة ولا يصدق بعض الانسان
غير حيوان ولا بعض الانسان ليس هو بحيوان على الاصطلاحين
واذا لم تنعكس الضرورية التي هي اخص لم تنعكس البواقي
واما الخاصتان فتنعكسان كنفسيهما لان الاصل يدل
على حصول كل واحد من المحمول والموضوع لذات في وقت
ولا حصول الثاني في وقت اخر فتلك الذات يصدق
عليها نقيض الموضوع ما دامت متصفة بنقيض المحمول
لاستلزام الموضوع المحمول صدقا متقطعا لان عين
الموضوع صادق على تلك الذات واما السوالب فلا
تنعكس كلية لجواز ان يكون نقيض المحمول اعم
من نقيض الموضوع فلا يصدق سلب نقيض الموضوع
عن كل افراد نقيض المحمول واعتبر بقولنا لا شي من
الانسان بضاحك بالفعل مع امتناع قولنا لا شي مما ليس
بضاحك بالفعل ليس بانسان لان بعض ما ليس بضاحك
بالفعل ليس بانسان وتنعكس جزئية اما الوقتيتان

[illegible] الوجوديتان والمطلقتان فتنعكس مطلقة لانه اذا صدق
[illegible] ج ب باحد الجهات صدق ليس بعض ما ليس ب
ج بالاطلاق والا فكل ما ليس ب ليس ج دائما وتنعكس
بهذا العكس الى قولنا كل ج ب دائما وهو خلف وتنعكس
الضرورية والدائمة والعامتان حينية مطلقة والا
لصدقت الموجبة الكلية العرفية العامة المعدولة
الطرفين وانعكست بهذا العكس الى الموجبة العرفية
المحصلة وهو ينافي الاصل وهذه الحينية لازمة
للخاصتين من قيد اللادوام وبيانه الافتراض وهو ان موضوع
الاصل وليكن ج نفرضه د فيصدق عليه سلب لا ج في
بعض اوقات سلب ب والا لصدق سلب ج في جميع
اوقات سلب ب فيصدق ايجاب ب في جميع اوقات ج
وهو محال فاذا صدق ليس بعض ما ليس ب ج حين هو ليس
ب لا دائما وهو المطلوب والممكنتان تنعكسان ممكنة
عامة لانه لولا صدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج
بالامكان في عكس لا شي من ج ب باحد الامكانين
لصدق كل ما ليس ب ليس ج بالضرورة وينعكس الى
قولنا كل ج ب بالضرورة هذا خلف وهذه البراهين بعينها
دالة على انعكاس السوالب الجزئية والمتاخرون شككوا
في عكس السوالب مطلقا سوى الخاصتين والوقتيتين
والوجوديتين فقالوا في عكس نقيض لا شي من ج ب مادام
ج لا دائما بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لا دائما
لان فرضوا الموضوع د فهو ليس ب بالفعل وج في بعض

أوقات ليس ب والا فليس ج في جميع أوقات ليس ب
فليس لا ب في جميع أوقات ج وكان لا ب في جميع أوقات
ج ولا ج بالفعل والا لكان ج دائما فلا ب دائما وإذا صدق
عليه ج في بعض أوقات ج وكان لا ب في جميع أوقات ج
ولا ج بالفعل والا لكان د دائما ولا ب دائما وإذا صدق عليه
ج في بعض أوقات لا ب وليس ج بالفعل ثبت المطلوب
وهكذا في المشروطة الخاصة وتنعكس الاربع الباقية
مطلقة لانه اذا صدق لا شيء من ج ب بإحدى الجهات صدق
بعض ما ليس ب ج بالاطلاق لانهم فرضوا الموضوع د
فهو ليس ب بالفعل وهو ظاهر وج بالفعل لوجود الموضوع
فيصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو المطلوب مسـ
وتنعكس المتصلة الموجبة الكلية كنفسها سوا
كانت لزومية او اتفاقية لانه اذا صدق كلما كان ا ب
فج د صدق كلما لم يكن ج د لم يكن ا ب والا فقد يكون
اذا لم يكن ج د فا ب وتنعكس الى قولنا قد يكون اذا كان
ا ب لم يكن ج د وينضم الى الاصل وينتج قد يكون اذا لم
يكن ج د فج د والمتاخرون في عكس نقيض اللزوميات
وجوزوا استلزام الشيء لنقيضه استلزاما جزئيا بالبرهان
من الثالث والاوسط فيه مجموع المتناقضين كما تقول
كلما صدق النقيضان صدق احدهما وكلما صدق احدهما صدق
الاخر وينتج قد يكون اذا صدق احدهما صدق الاخر
والكلام على هذا سياتي ان شاء الله تعالى ومما يدل على انعكاس
اللزوميات انه من قواعد اللزوم انتفاء الملزوم عند

[illegible] وهذا [illegible] هل ينعكس النقيض [illegible]
[illegible] انتفاء اللازم [illegible] على انتفاء الملزوم لو نصب الملازمة
[illegible] انتفاء اللازم وهو ممنوع واجاب بعض المحققين
[illegible] والملزوم واللازم ان كانا على طبيعتهما المقتضية
[illegible] انتفاء اللازم من حيث هو اللازم لزم انتفاء اللزوم
في ذلك الفرض وحينئذ كان وان لم يكونا في الفرض على طبيعتهما
لم يكن الانتفاء لانتفاء اللازم وكون الفرض منافيا للزوم من
جهة اخرى لا ينافي ذلك بل يوجب مع ذلك اللزوم لا لزوما
او لا يوجب شيئا اخر ثم ان المتاخرين اعترضوا بانعكاس
الاتفاقيات لان موافقة الشيء لعدمه جزئيا محال وكان
العكس عندهم ليس البتة اذا لم يكن ج د فا ب وان كانت
المتصلات جزئية لم تنعكس لانه يصدق قولنا قد يكون
اذا كان هذا حيوانا فليس هو بانسان ويكذب قد يكون
اذا كان هذا انسانا فليس هو بحيوان واما السوالب
فلا تنعكس جزئية وان كان الاصل جزئيا لانه اذا صدق ليس
البتة او قد لا يكون اذا كان ا ب فج د فقد لا يكون اذا لم
يكن ج د لم يكن ا ب والا فكلما لم يكن ج د لم يكن ا ب
وينعكس كلما كان ا ب فج د وهو نقيض الاصل ويضاده
والمتاخرون ايضا شكوا في عكس هذه السوالب لتوقفه
على عكس الموجبة الكلية د **البحث التاسع في**
[illegible] الشرطية وهي اما متصلة واما منفصلة
على ما مر وعلى كل واحد منهما انما تتالف من قضيتين وتسمى
الاولى منهما مقدما والثانية تاليا والمتصلة اما لزومية

[illegible]

ان كانت بين الجزئين علاقة تقتضي استلزام احدهما
للآخر كالعلية والتضايف واما اتفاقية ان لم يكن كذلك
وتنقسم باعتبار احدهما هو الذي حكم فيها بصدق التالي
في نفس الامر سواء كان المقدم صادقا او لم يكن والثاني هي
التي حكم فيها بمجامعة التالي للمقدم في الصدق وهذا اخص
والمنفصلة اما عنادية ان كان التنافي بين الجزئين لنسبة
بينهما تقتضي المنافاة كالمناقضة والمضادة واما اتفاقية
ان خلت عن النسبة والأدوات الدالة على اللزوم هي إنْ وإذا
وعلى الاستصحاب هي اذا ومتى وكلما ولو ولمّا وفي لمّا
زيادة فائدة هي دلالتها على تسليم وجود المقدم ثم
المنفصلة امّا ان يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا
وكذبا وتسمى الحقيقية واما ان يحكم فيها بالتنافي بينهما
صدقا وكذبا وتسمى الحقيقية واما ان يحكم فيها بالتنافي
بينهما صدقا مع عدم المنافاة كذبا وتسمى مانعة الجمع
واما ان يحكم فيها بالتنافي بينهما كذبا مع عدم المنافاة
صدقا وتسمى مانعة الخلو وتحدث الاولى من تركيب
القضية مع نقيضها او المساوي له فان وجود المتساويين
يستلزم وجود الآخر وعدمه فلو جاز الجمع بين القضية
ومساوي نقيضها جاز الجمع بين النقيضين وكذلك
لو ارتفع الامر عن القضية والمساوي لارتفع النقيضان
وتحدث الثانية من تركيب القضية مع ما هو اخص
من نقيضها فان وجود الاخص لاستلزم وجوده فلو جاز
الجمع بين الاخص من النقيضين مع القضية لجاز الجمع

... هو النقيض معا ولما كان عدم الاخص
لا يستلزم عدم الاعم جاز ارتفاع طرفيها وتحدث الثالثة
من تركيب القضية مع ما هو اعم من نقيضها فانه لما
كان ارتفاع الاعم يستلزم ارتفاع الاخص فلو ارتفعت
القضية والاعم لارتفع النقيضان وهو محال ولما كان
وجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص جاز الجمع بين
القضية والاعم ولا يستلزم ذلك الجمع بين النقيضين
هذا في العنادية وقد تحدث من اقسام اخر في الاتفاقية
وقد يؤخذ من الاخيرين على وجه اعم فيجعلون مانعة
الجمع هي الحاكمة بالتنافي صدقا من غير التعرض
للطرف الآخر فتكون من تلك ومن الحقيقية ومانعة
الخلو هي الحاكمة بالتنافي كذبا من غير التعرض
للطرف الآخر فتكون اعم من تلك ومن الحقيقية واعلم
ان الحقيقية قد تنقلب الى غيرها في مثل قولك
كل عدد اما زوج واما فرد اذا اخرت حرف الانفصال
على الحصر وقلت امّا ان يكون كل عدد زوجا واما ان
يكون كل عدد فردا وحينئذ تصير مانعة الخلو
المقدم والتالي قد يتشاركان بطرفيهما كقولك
كلما كان كل اب فبعض اب واما ان يكون كل اب
واما ان لا يكون كل اب او بالموضوع كقولنا كلما
كان الانسان حيوانا فالانسان جسم واما ان يكون
الانسان حيوانا واما ان لا يكون جسما او بالمحمول
كقولنا كلما كان كل حيوان جسم فكل انسان جسم

واما ان يكون كل حيوان جسما واما ان لا يكون كل انسان
جسما وقد يشارك موضوع المقدم محمول التالي
ومحمول المقدم موضوع التالي كقولنا كلما كان كل ا ب
فبعض ب ا واما ان يكون كل ا ب واما ان لا يكون بعض ب
ا او موضوع المقدم محمول التالي فقط كقولنا كلما كان
كل انسان حيوانا فبعض الجسم انسان واما ان لا يكون كل
انسان حيوانا واما ان لا يكون بعض الجسم انسانا او محمول
المقدم موضوع التالي فقط كقولنا كلما كان كل
انسان حيوانا فكل حيوان حساس واما ان لا يكون كل
انسان حيوانا واما ان لا يكون كل حيوان حساسا
او لا يتشاركان اصلا كما تقول كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما
ان لا يكون النهار موجودا ثم الشرطية اما ان تتركب
من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملية ومتصلة
او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ولما تميز
مقدم المتصلة عن التالي بالطبع انقسمت المختلفات
الثلاثة إلى قسمين وصارت اقسامها تسعة
الثلاثة البسيطة وحملية المقدم متصلة التالي
وبالعكس وحملية المقدم منفصلة التالي وبالعكس
ومتصلة المقدم منفصلة التالي وبالعكس واما
المنفصلات فلما تميز اجزاؤها بالوضع فلا تعدد
اقسام المختلفات فيها باختلاف الوضع فان معاندة
احد الجزئين للاخر هي معاندة الاخر له فمن ايجاب

... وسلبها عبارة عن ايجاب الاتصال والانفصال
... لا ايجاب الاجزاء وسلبها وكذلك حصرها وكونها
... كليها وجزئيها وشخصيها واهمالها فالموجبة والسالبة
تتركب كل واحدة منها عن موجبتين وعن سالبتين وعن
مختلطتين ... المتصلة الموجبة اللزومية الصادقة تتركب
عن صادقتين وكاذبتين ومقدم كاذب وتال صادق ولا عكس
الا لزم صدق الكاذب وكذب الصادق وقد تجوز في
...ية والكاذبة تتركب عن الجميع والاتفاقية الصادقة
تتركب عن صادقتين لا غير بالمعنى الاعم عنها وعن
مقدم كاذب وتال صادق والكاذبة منهما عما لا يتركب
الصادقة منها والمنفصلة الحقيقية الصادقة
تتركب عن صادق وكاذب لا غير ومانعة الجمع
عنهما وعن كاذبين ومانعة الخلو عنهما وعن صادقين
والحقيقية الكاذبة تتركب عن جزئين صادقين
وكاذبين مطلقا وعن مختلفين في العنادية ومانعة
الجمع عن صادقين والحقيقية الكاذبة تتركب عن
جزئين صادقين وكاذبين مطلقا وعن مختلفين في
العنادية ومانعة الجمع عن صادقين مطلقا وعن
مختلفين في العنادية ومانعة الخلو عن كاذبين
مطلقا وعن المختلفين في العنادية والسوالب الكواذب
تتركب من اجزاء الموجبات الصوادق والصوادق من
اجزاء الكواذب والمنفصلات الثلاث قد تتشابه اجزاؤها
وقد لا تتشابه وربما اخرج منع الاتصال والانفصال عن

عن موضوع المقدم وكانتا في قوة الحمليات
كلية الشرطية ليس لتعيين المراعى في المقدم لجواز ثباته
ولا الوجود في الازمنة المتعاقبة فانه قد لا يكون
زمانا بل معنى الكلية هو الحكم بلزوم التالي للمقدم
او معاندته اياه او سلبهما على جميع الفروض والاحوال التي
يمكن اجتماعها مع المقدم من غير ان يكون لتلك الفروض
والاحوال مدخل في الاستلزام والتعاند وغيرهما ولنزد
هذا تحقيقا فنقول الملازمة لا تتعلق بشيء غير طبيعتي
المقدم والتالي فان كان المقدم بنفسه من غير اقتران
امر اخر به مقتضيا لوجود التالي معه كالعلة التامة
لمعلولها والكل للجزء واحد المعلولين للاخر والمعلول
المساوي لعلته لا يتغير عن طبيعته الموجبة لوجود
التالي بحسب اقتران الامور والتقديرات والاوقات
بشرط ان لا يكون للمقترنات تاثير في الاستلزام مشاركة
وممانعة سواء كانت تلك الامور موافقة له في طبيعته
او مضادة او مخالفة او مناقضة كان الاستلزام كليا
ولم يكن لتعميم الامور اثر في نفس الاستلزام سوى التنبيه
على حصوله في جميع الصور كما كان الحصر في
الحمليات غير دال على نفس الجهة بل انما يدل على حصول
الجهة التي تقتضيها طبيعة الطرفين في جميع الاشخاص
واما اذا كان المقدم غير تام في ايجاب ان يوجد التالي معه
وانما يتم باقتران شيء منه مما يمكن ان يقترن به وهو قبل
الاقتران يمكن ان يكون صالحا لان يقترن به كان استلزامه

وحده جزئيا ويصير مع ذلك المقترن كليا كما تقول
في قولنا اذا كان هذا حيوانا فهو انسان فان الحيوانية انما
تستلزم الانسانية عند اقتران الناطق به واشترطنا
في مقدم الجزئي صلاحية الاقتران بما يعرض اقترانه به
وفي المقترن ان يكون مما يمكن ان يقترن به لئلا يتوهم
ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان جزئي لانه اذا
فرض اقتران اللاحيوانية به لم يكن حيوانا وذلك
يقتضي ان يكون استلزام الانسانية للحيوانية في بعض
الاحوال وهي حال عدم اقتران اللاحيوانية به دون اقترانها
به فان الانسانية غير صالحة لهذا الاقتران ولا هذا
المقترن مما يمكن ان يقترن به فبالقيد المذكور سقط
هذا الشك فسواء ذكرنا اولا ان تلك الاحوال
والفروض ينبغي ان تكون ممكنة الاقتران بالمقدم ثم
ذكرت ان تلك الامور سواء كانت موافقة للمقدم في
طبيعته او مضادة او مخالفة او مناقضة فان المقدم
يستلزم التالي عليها وهذا ظاهر المناقضة جواب
اشتراط الامكان في تلك الاصول انما هو اصطلاحي
وليس هو شرطا في الاستلزام كما كان الموضوع في
الحمليات انما هو لها صدق وبالفعل وان كان
ممتنعا او بالقوة وليس هذا شرطا في الحمل والوضع
انما هو من باب المتعارف عند الناس واعلم ان المحال
من حيث كونه محالا والمعدوم من حيث كونه
معدوما لا يمكن ان نحكم عليه بانه يستلزم شيئا

بل يمكن ان يحكم عليه بحكم ايجابي ويمكن الحكم بالسلب
وكما ان الحكم الايجابي يجب ان يكون موجوداً او ماخوذاً من
حيث انه ثابت في الذهن بالفعل من غير ملاحظة
وجوده او عدمه كذلك المقدم يجب ان يوخذ اما
موجوداً او من حيث هو ثابت بالفعل في الذهن من غير ان
يلاحظ كون ذلك الثبوت في الخارج على سبيل الامكان
او الامتناع وهذا هو المراد من الفرض والتقدير واذا فرض
ثابتا فينبغي ان يحكم عليه بانه لا يستلزم ما يستلزمه
ولا يقدح في نفس الاستلزام بسبب استلزامه للنقيضين
بان كون اللازم محالاً لا يدل على عدم الاستلزام بل انما يدل
على عدم الملزوم او كونه محالاً فقط واذا عرفت هذا
تحقق سقوط كلام المتاخرين في الكلية حيث يشكون
في كليات المتصلة لتجويزهم كون المقدم محالاً
وكون المحال يستلزم المحال وقس على هذا كلية الانفصال
واما الشخصية فهي التي حكم فيها بلزوم التالي للمقدم
او معاندته اياه على وضع معين وسلبهما والاهمال
هو ترك السور وقس الاتفاقية عليهما وسور الكلية
المتصلة في الايجاب كلما ومهما ومتى وفي السلب
ليس البتة وفي المنفصلة الموجبة دائماً والسالبة
ليس البتة وفي الجزئية قد يكون فيهما والسلب الجزئي ليس
كلما للمتصلة وليس دائماً للمنفصلة وقد لا يكون
فيهما واعلم ان كلية الاتفاقية انما تصدق فيها لو
اخذ طرفاها بحسب الحقيقة فانه لو اخذ بحسب

الوجود الخارجي جاز كذبها لكذب موضوع احد الطرفين
ثم مقدم المتصلة الموجبة قد يكون مركبا فيكون
كل واحد من جزئيه مستلزماً للتالي جزما بالشكل الثالث
ولا يجب في السلب سلب اللزوم عن كل واحد من الجزئين ويجب
عن احدهما وتالي المتصلة الموجبة قد يكون مركبا
فيكون المقدم مستلزماً لكل جزء من التالي موافقا للاصل
بالشكل الاول وفي السالبة لا يجب سلب اللزوم الا بين
احد الجزئين ومانعة الخلو تستلزم امتناع الخلو عن كل
جزء من المركب وعن الاخر والا لجاز الخلو عن الكل وفي
السالبة لا يجب سلب الخلو الا عن الجزء وعن احد اجزاء
الاخر ومانعة الجمع لا تستلزم امتناع اجتماع احد
طرفيها واجزاء الطرف الاخر بل بعضها والسالبة تستلزم
سلب الاجتماع بين الطرف واجزاء الاخر والحقيقية
تستلزم امتناع الخلو عن الطرف واجزاء الاخر وامتناع الاجتماع
الا في الكل والسالبة ان كان صدقها لجواز الجمع استلزمته
جواز الجمع بين الطرف وكل واحد من اجزاء الاخر وان كان
لجواز الخلو لم يستلزم جواز الخلو عن الطرف وكل اجزاء
الاخر بل عن البعض ثم قد تحرف الشرطية عن وجهها
كما اذا بقيت قضية وعقبتها باخرى مثل قولك لا يكون
ا ب وج د وهي في قوة مانعة الجمع او مانعة خلو ولو
جمعت بين الواو والا كانت في قوة متصلة هي قولك
كلما كان ا ب فج د وقد يلحق بالقضايا ادوات فتقيدها
زيادة هيئات كلحوق انما بالوضع فانه يدل على مساواة

المحمول للموضوع في العموم او بين المفهوم وكدخول الالف
واللام على الموضوع فانه يفيد الاستغراق او اذا لم يشعر بها التي
معين ويدخلان عليهما مفصولا بينهما برابطة مذكورة
فيفيد المساواة والسلب برفع ما اثبته هذه الادوات
والمرجع في امثال هذه الى اللغة سر المتقدمون على ان
كل متصلتين توافقتا في المقدم والكم وتناقضتا في
التالي واختلفتا في الكيف متلازمتان قالوا ولم يلزم
صدق قولنا كلما كان ا ب فج د صدق قولنا ليس البتة
اذا كان ا ب لم يكن ج د لصدق نقيضه وينتج من الثالث
قد يكون اذا لم يكن ج د فج د ولو لم يلزم من صدق السالبة
صدق الموجبة لصدق نقيضها فيكون ا ب غير مستلزم
للنقيضين وادعوا المحال في ذلك ونحن نتوقف فانه
لم يظهر دليل على استحالة لزوم الشي لنقيضه جزما نعم
يكون الملزوم محالا وكثيرا ما يستدل على استحالة اللزومات
بكونها ملزومة لنقايضها مع ان اللزوم ثابت ولولا ذلك
لبطل القياس الخلفي وتجوز ايضا عدم استلزام الشي
للنقيضين فانا قد وجدنا امورا تتكثر بهذه القاعدة
فان ناطقية الانسان لا تستلزم ناهقية الحمار ولا عدمها
سر كل متصلتين توافقتا في المقدم والكم والكيف
وتلازمتا في التالي تلازما منعا كسا تلازمتا وتعاكستا
بالشكل الاول والاوسط هو التالي وكذلك اذا اتحدتا
في التالي والباقيين وتلازمتا في المقدم تعاكستا
بالشكل الاول والاوسط هو المقدم وكذلك اذا اتحدتا

في الكم والكيف وتلازم المقدمان والتاليان تلازما متعاكسا
لوجوب استلزام المقدم من احدهما مقدم الاخرى
المستلزم لتالي الاخرى المستلزم لتالي الاولى واذا توافقت
المتصلتان في الكيف والكم وناقض عين مقدم الاولى عين
تالي الثانية ولازم نقيض مقدم الثانية عين تالي الاولى
كانت الثانية لازمة للاولى عند الايجاب وبالعكس عند
السلب اما الاول فلان نقيض مقدم الثانية لما كان لازما
لعين تالي الاولى لزم من ذلك ان يكون عين مقدم الثانية
ملزوما لنقيض تالي الاولى بعكس النقيض ونقيض تالي
الاولى ملزوم لنقيض مقدمها بعكس النقيض فيكون
عين مقدم الثانية ملزوما لنقيض مقدم الاولى الذي هو
تالي الثانية واما في جانب السلب فلانه لو كذبت السالبة
الاولى عند صدق السالبة الثانية صدق نقيضها وهو
الموجبة الاولى المخالفة في الكم واستلزم الموجبة الثانية
المخالفة للسالبة بالكم فيلزم اجتماع النقيضين وهو
محال واذا توافقت المتصلتان في الكم والكيف وناقض
عين تالي الاولى عين مقدم الثانية ولازم عين مقدمها
نقيض تاليها كانت الثانية لازمة عند الايجاب
وبالعكس عند السلب اما الاول فلانه كلما تحقق مقدم
الثانية تحقق نقيض مقدم الاولى لكونه نقيض تاليها
المستلزم لنقيض مقدمها وكلما تحقق نقيض مقدم
الاولى تحقق تالي الثانية لكون مقدمها لازما لنقيض
تالي الثانية فينتج كلما تحقق مقدم الثانية تحقق

تاليها واما الثانية فلان الموجبة الثانية لما كانت لازمة
للموجبة الاولى كانت السالبة الاولى لازمة للسالبة الثانية
بعكس النقيض او نقول لو كذبت السالبة الاولى عند
صدق السالبة الثانية صدق نقيضها المستلزم للموجبة
الثانية لما مر فيجتمع النقيضان بين كل حقيقتين
توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في طرفيهما تلازما
وتعاكسا لانه لما امتنع الجمع بين جزئي احديهما امتنع
الخلو عن جزئي الاخرى ولما امتنع الخلو عن جزئي الاولى
امتنع الجمع بين جزئي الاخرى وكذلك الحال اذا توافقتا
في احد الجزئين في الكم والكيف وتلازمتا في الاخر
لزوما متعاكسا لاستلزام امتناع الخلو عن الشيء وغيره
امتناع الخلو عن لازمه وكذلك اذا امتنع الجمع بين الشيء
وغيره امتنع الجمع بينه وبين لازمه المساوي وكذلك
اذا توافقتا في الكم والكيف وتلازمتا في جزئيهما لزوما
متعاكسا لاستلزام التعاند بين الملزومات كذبا
التعاند واللوازم واستلزام التعاند بينهما صدقا التعاند
في اللوازم المساوية وهكذا الحال في السوالب وان التلازم
بين السالبتين الكليتين عكس نقيض التلازم بين الموجبتين
الجزئيتين والتلازم بين السالبتين الجزئيتين عكس نقيض
التلازم بين الموجبتين الكليتين بين كل مانعتي جمع
اذا توافقتا في الكم والكيف ملازم كل واحد من جزئي
الثانية كل واحد من جزئي الاولى كانت الاولى لازمة
للثانية عند الايجاب وبالعكس عند السلب اما

الاول فلاستلزام التعاند جمعا بين اللوازم والتعاند فيه
بين الملزومات واما الثاني فلاستلزام جواز الجمع بين
الملزومات جوازه بين اللوازم فان كان اللزوم متعاكسا
تعاكسا ايجابا وسلبا وكذلك اذا اتفقتا في الكم والكيف
واحد الجزئين ولازم احد جزئي الثانية احد جزئي الاولى لاستلزام
التعاند الجمعي بين الشيء واللازم التعاند فيه بينه وبين الملزوم
واستلزام جواز الجمع بين الشيء والملزوم الجواز بينه وبين
اللازم واذا اتفقت احدى المنفصلتين الاخرى في الكم
وخالفتها في الكيف وناقضتها في طرفيها كانت السالبة
لازمة من غير عكس لانه لولا صدق السالبة على تقدير
الموجبة صدق نقيضها المخالف لها في الكم وذلك
يستلزم امتناع الارتفاع بين جزئي الموجبة المفروضة
الصدق لان امتناع الاجتماع بين امرين اما او في الجملة
ملزوم لامتناع الخلو عن نقيضهما فتنقلب المنفصلة
حقيقية ان كانت جزئية ومانعة الجمع ان كانت
كلية ضرورة امتناع الخلو عن جزئيهما في الجملة وهو
خلف وبيان عدم العكس عند السلب انه يكون صدق
امرين لوجود زيد ووجود فرس معين مع جواز صدق
نقيضهما فيصدق سلب الانفصال المانع من الجمع بين
ذينك الامرين مع عدم وجوب صدق الانفصال المانع
الجمع بين نقيضهما بين مانعتا الخلو اذا توافقتا في الكم
والكيف ولازم كل واحد من جزئي احديهما كل واحد
من جزئي الاخرى كانت الاولى لازمة للثانية عند الايجاب

وبالعكس عند السلب ضرورة استلزام امتناع الخلو
عن الملزوم وماثبت امتناع الخلو عن اللوازم وجواز الخلو عن
اللوازم جوازه عن الملزومات واذا كان اللزوم متعاكسا
تعاكستا ايجابا وسلبا وان اتفقت المنفصلتان في الكم
وتخالفتا في الكيف وتناقضتا في جزئيهما كانت السالبة
لازمة للموجبة والا امتنع اجتماع جزئي الموجبة لان
امتناع الخلو عن امرين يستلزم امتناع الجمع بين نقيضيهما
فينقلب الى الحقيقية هذا خلف ولا ينعكس لجواز اجتماع
شيئين على الكذب مع امكان اجتماع نقيضيهما عليه
كالانسان مع الناطق فانهما يجتمعان على الكذب على ما يكون
الصاهل عليه الفرس ويكذب نقيضاهما على ما يكون الصاهل
عليه الانسان سواء اذا وافقت الحقيقية مانعة الجمع في
الكم والكيف في احد الجزئين وكان الجزء الاخر من الحقيقية
لازما للاخر من الاخرى كانت الاخرى لازمة للحقيقية في
الايجاب وبالعكس في السلب لان امتناع الجمع بين الشيء
واللازم يستلزم امتناع الجمع بينه وبين الملزوم وجواز
الجمع بين الشيء والملزوم يستلزم جواز الجمع بينه وبين
اللازم وانما جاز كون اللازم اعم من الملزوم لم يلزم
الانعكاس فيما مر واذا كانت الاخرى مانعة خلو
وتوافقتا في الكم والكيف واحد الطرفين وكان الجزء
المغاير من الحقيقية ملزوما للاخر من الاخرى كانتا مانعة
الخلو لازمة في الايجاب وبالعكس في السلب لانه لما امتنع
الخلو عن الشيء وملزوم اخر امتنع الخلو عنه وعن الاخر ولما

الخلو عنه وعن اللازم جاز عنه وعن الملزوم ولا ينعكس ل
كون اللازم اعم من كل مانعة جمع وافقت مانعة خلو
في الكم والكيف وتناقضتا في جزئيهما تلازمتا لاستلزام
الجمع بين امرين امتناع الخلو عن نقيضيهما وبالعكس
ولاستلزام جواز الجمع بين الامرين جواز الخلو عن نقيضيهما
وبالعكس وان توافقتا في الجزئين وتخالفتا في الكم والكيف
كانت السالبة لازمة ولنفرض مانعة الجمع موجبة كلية
ومانعة الخلو سالبة جزئية فلو لم يلزم من صدق الموجبة
صدق هذه السالبة صدق نقيضها وانعكست مانعة
الجمع حقيقية. وكذلك البحث في باقي المحصورات
ونازع بعض المتاخرين في استلزام الموجبة الجزئية للسالبة
الكلية فانه لا يلزم من صدق نقيض السالبة انقلاب الجزئية
لجواز تغاير زماني امتناع الخلو والجمع بل انما تستلزم السالبة
الجزئية الاخرى والا لزم الانقلاب وهذا حسن ولا ينعكس
اللازم لجواز امتناع شيئين كالانسان والحيوان وتجوز
عنهما [illegible] كل متصلة وافقت حقيقية في الكم
والكيف واحد الطرفين وتناقضا في الاخر كانت المتصلة
لازمة للمتصلة ايجابا وبالعكس سلبا لاستلزام
كل واحد من جزئي المنفصلة نقيض الاخر وبالعكس
في السلب ولانه اذا صدق ليس البتة اما كان ا ب فجـ د
[illegible] صدق ليس البتة اما ان لا يكون ا ب او جـ د حقيقية
[illegible] قد يكون اما ان لا يكون ا ب او جـ د حقيقية ونلك
[illegible] قد يكون اذا كان ا ب فجـ د وهو يناقض السالبة

الكلية ولا ينعكسان اما في الايجاب فلجواز كون اللازم
اعم وامتناع تحقق المعاندة بين نقيض الخاص وعين العام
لثبوت العموم بينهما من وجه واما في السلب فلصدق
قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا لا انسانا واما ان يكون حيوانا
مع كذب ليس البتة اذا كان انسانا فهو حيوان وكذلك
اذا تلازمتا في احد الجزئين لزوما متعاكسا وتناقضتا
في الاخر وتوافقتا في الكم والكيف اما في الايجاب
فلان التناقض ان كان في مقدم المتصلة كان ملزوما لعين
الاخر من الحقيقية لكون المقدم هو نقيض احد جزئي
الحقيقية لان الجزء الاخر من الحقيقية ملزوما للتالي
فيلزم المطلوب وان كان في التالي فلاستلزام مقدم
المتصلة الجزء اللازم له من المنفصلة المستلزم لنقيض
الاخر منها الذي هو عين التالي وهما ينتجان المطلوب
من الاول وفي الجزئيين نقول في الاخير احد جزئي المنفصلة
يستلزم مقدم المتصلة استلزاما كليا ونقيض الاخر
جزئيا وهما ينتجان من الثالث المتصلة المطلوبة
واما في السلب فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان
ا ب فجـ د لو لم يصدق ليس البتة اما ليس ا ب او هـ ز للزوم
اذ لو صدق قد يكون اما ليس ا ب او هـ ز ويلزمه قد يكون
اذا كان ا ب فهـ ز وكلما كان هـ ز فجـ د فقد يكون اذا
… فجـ د هذا خلف ولا ينعكسان اما في الايجاب فلانه
يصدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا يصدق قولنا
اما ان لا يكون انسانا واما ان يكون حساسا حقيقية

لجواز الجمع بينهما في الفرس وكذلك يصدق في التناقض في
قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا يصدق
… اما ان يكون ناطقا او لا يكون حيوانا لجواز الخلو عنهما
… واعلم انه لما كان هذا السلب صادقا مع ايجاب
… سلب الاتصال معه كاذبا فيعلم من ذلك
… غير لازم في السلب من كل متصلة وافقت
… في الكم والكيف ومقدمها احد
… المنفصلة وناقض تاليها الجزء الاخر فيها تلازمتا
تعاكسا لان مقدم المتصلة الذي هو احد جزئي
المنفصلة يستلزم نقيض الاخر الذي هو تالي المتصلة
لامتناع الجمع فلو لم يصدق وامتناع الجمع بين عين المقدم
ونقيض التالي كذبت المتصلة وتلازم الموجبتين يستلزم
تلازم السالبتين واذا وافق مقدم المتصلة احد
جزئي المنفصلة ووافقها في الكم والكيف ولزم
تاليها نقيض الاخر منها كانت المتصلة لازمة في
السالبة لاستلزام النقيض المذكور للتالي ولا ينعكس
لانه يصدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا
… اما ان يكون انسانا واما ان يكون فرسا للزوم
… للتالي وفي السلب تكون المنفصلة لازمة
لو لا صدق السالبة المنفصلة عند صدق المتصلة
السالبة لصدق نقيضها المستلزم لنقيض المتصلة
السالبة ولا ينعكس لانه لما كذب الانفصال في
جزئيين وصدق الاتصال على عدم العكس واذا صدقت

المتصلة الكلية الموجبة صدقت السالبة المنفصلة كلية
وجزئية من غير جزئيهما لامتناع اللزوم والعناد بين شيئين
وكذلك اذا كانت المتصلة الموجبة جزئية فانها
تصدق السالبة المنفصلة جزئية والا لزم ماذكرنا
ولا يلزم صدقها كلية حينئذ لجواز المعاندة والملازمة
بين شيئين جزئيا وكذلك اذا كانت الموجبة هي المتصلة
صدقت السالبة على هذا القانون وكذلك اذا صدقت
المتصلة الموجبة الكلية استلزمت صدق العناد
الجمع بين تاليها وملزوم المقدم لانه كلما صدق ملزوم
المقدم صدق المقدم وكلما صدق المقدم صدق التالي
وكلما صدق ملزوم المقدم صدق التالي وذلك يستلزم
سلب العناد لامتناع تحقق العناد واللزوم ولا يلزم في
الموجبة الجزئية المتصلة السلب الجزئي لجواز كون اللازم
اعم كما تقول قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان
ولا يستلزم سلب المعاندة بين العرض الملزوم للحيوان
وبين الانسان وكذلك في سلب الاتصال مع ايجاب
الانفصال او سلبه لصدق سلب الاتصال هذا اللزوم متى
عين المتوافقين مع كذب المعاندة بين ملزوم المقدم
والتالي كما تقول ليس البتة اذا كان الانسان موجودا
فالحمار ناهق وكذلك يصدق سلب الاتصال مع صدق
المعاندة كما تقول ليس البتة اذا كان هذا انسانا
فهو فرس مع صدق قولنا اما ان يكون هذا ناطقا واما ان يكون
فرسا ثم كل متصلة فانها تستلزم منفصلة مانعة

الخلو موافقة لها في الكم والكيف من نقيض المقدم
وعين التالي وبالعكس لانه لو جاز الخلو عن نقيض المقدم
وعين التالي لزم كذب التالي عند صدق المقدم فتكذب
المتصلة واذا امتنع الخلو عن امرين ثبت الاتصال بين نقيض
المقدم وعين التالي لان ارتفاع كل جزء من المنفصلة يستلزم
الاخر واذا توافقت المتصلة والمنفصلة في الكم
والكيف وناقض مقدم المتصلة الذي هو نقيض احد جزئي
المنفصلة ولزم تاليها الجزء الاخر منها كانت المتصلة
لازمة في الايجاب وبالعكس في السلب لان مقدم
المتصلة الذي هو نقيض احد جزئي يستلزم عين الاخر
من المنفصلة المستلزم لتالي المتصلة واما السلب فلانه
لو كذبت المنفصلة عند صدق المتصلة السالبة لصدق
العناد كذبا بين نقيض المقدم والملزوم المستلزم لثبوت
الاتصال بين المقدم والتالي وذلك يكذب السالبة
وان كان التالي ملزوما للجزء من المنفصلة المذكورة
تعاكس اللزوم المذكور فتكون المتصلة لازمة في
الايجاب والمنفصلة في السلب لان تالي المتصلة يكون
مستلزما للجزء الاخر من المنفصلة فيكون لازما للمقدم
وذلك يقتضي امتناع الخلو بين نقيض المقدم والجزء
الاخر من المنفصلة وهو المطلوب واما في السلب فلانه
لو كذبت المتصلة عند صدق المنفصلة لصدق ثبوت
الاتصال بين المقدم والجزء الاخر اللازم للتالي وذلك
يقتضي صدق العناد كذبا بين نقيض المقدم والجزء

الاخر فتكذب المنفصلة السالبة فاذا الاخفى ان
اللزوم المذكور في هذه الاقسام اذا كان متعاكسا
كان اللزوم بين القضايا متعاكسا واعلم ان كل قضيتين
متلازمتين متعاكستين فان نقيض كل واحدة منهما يعاند
عين الاخرى صدقا وكذبا وان كان التلازم بينهما غير متعاكس
فانه يعاند عين الملزوم نقيض اللازمة صدقا ونقيض الملزومة
عين اللازمة كذبا **المقالة الرابعة** في القياس وفيه
مباحث الاول القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول اخر فالقول جنس والتاليف من
القضايا مخرج له عن القضية المستلزمة لما يلزمها من
العكسين وغيرهما وقلنا من قضايا ولم نقل من مقدمات
لئلا يلزم الدور فان المقدمة هي التي جعلت جزء قياس
ولا يشترط في القضايا ان تكون مسلمة بل ان تكون بحيث
متى سلمت لزم عنها قول واللزوم يشمل البين كالشكل
الاول وغيره كالبواقي وقولنا لذاتها احتراز عن امرين
احدهما ما حذف فيه بعض القضايا كقياس المساواة
مثل قولنا ا مساو لب وب مساو لج فانه ينتج ا مساو لج
لكن بواسطة مقدمة محذوفة هي قولنا ان مساوي
المساوي مساو وردّه الى القياسية بان نقول ا مساو لب
المساوي لج وكلما هو مساو للمساوي لج فهو مساو
لج فا مساو لج والكبرى تشير الى المقدمة المحذوفة
فقد اخذنا في هذا القياس موضوع الصغرى محمول
الكبرى واضفنا اليه المقدمة المحذوفة مخصصة

وكقولك فلان يطوف بالليل فهو متلصص فان الكبرى محذوفة
للعلم وهي كل من يطوف بالليل فهو متلصص الثاني ما يذكر
فيه بدل بعض القضايا عكس نقيضها كقولك جزء
الجوهر يوجب ارتفاعه رفع الجوهر وما ليس بجوهر
لا يرتفع بارتفاعه الجوهر ينتج جزء الجوهر جوهر بواسطة
عكس نقيض الكبرى وقولنا قول اخر احتراز عن استلزام
مجموع كل قضيتين لاحدهما والقول منه مسموع ومنه
معقول وكذلك القياس منه معقول هو الافكار المؤلفة
في النفس من الاقوال العقلية تاليفا يوجب في النفس
التصديق بشيء اخر ومنه مسموع وهو القول الملفوظ
المؤلف من القضايا المذكورة وهو قياس لا من حيث
كونه مسموعا فان التلفظ بالقياس لا يوجب التلفظ
بالنتيجة بل انما هو قياس من حيث دلالته على القياس
المعقول المستلزم للمطلوب فالقول المسموع جنس
للقياس المسموع والمعقول للمعقول وليس من خاصية
صحة الصورة ان يلزم منها شيء على تقدير التسليم وان كانت
المادة كاذبة في نفسها كقولك كل سواد بياض
وكل بياض جوهر فان من سلم هذه يلزمه كل سواد
جوهر اما مع فساد الصورة فلا يلزم شيء وان صدقت
المادة كقولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس
فان القضيتين صحيحتان ولا يلزم منهما شيء وان جعلنا
المثال الاول واشباهه من القياس وان كان القائل لا عالما
بكذبه وكذلك المورد له هذا القول الا لكنه بحيث

لو سلم لزم عنه قول آخر لم يكن هذا القول ويكون قياسا
ولا تكون الحجة جنسا للقياس فان الحجة ما يقصد
ايقاع التصديق بها بعقد المحتج او المحتج له والحجة
قد تصدق على غير القياس فان من يستعمل الاستقراءات
والتمثيلات معتقدين كونها حججا غير قياس ثم
القياس ان اشتمل على نوع المطلوب او نقيضه يسمى
استثنائيا كقولنا ان كان ا ب فجـ د لكن ا ب فجـ د
او ليس جـ د فليس ا ب وان لم يكن مشتملا يسمى اقترانيا
كقولنا كل جـ ب وكل ب ا وكلما كان ا ب فجـ د
وكلما كان جـ د فهـ ز والمتقدمون يجعلون الاقتراني
للحملي والاستثنائي للشرطي ولم يفطنوا للقياسات
الاقترانية الشرطية لكن الشيخ اظهرها وذكر انه
حصلها في مدة متطاولة ثم الاقتراني مركب
من مقدمتين احدهما مشتملة على موضوع المطلوب او
شبهه وتسمى الصغرى والثانية تشتمل على محمول المطلوب
او شبهه وتسمى الكبرى كما تقول كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم فالانسان اصغر لخصوصه والجسم اكبر
لعمومه والحيوان اوسط ثم استعمل هذا مطردا في الايجاب
والسلب ومع العموم والمساواة على سبيل المجاز ويطلق
على كل واحد من هذه الثلاثة اسم الحد والمطلوب يسمى
نتيجة وتاليف المقدمتين قرانا وهيئة التاليف شكلا
والمنتج قياسا والاشكال اربعة لان الاوسط ان كان
محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الاول وهو ابين

الاشكال واشرفها لانتاجه الموجب الكلي والمحصورات
الاربع وان كان بالعكس فهو الرابع واسقطه الاوائل
لبعده عن الطبع وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وهو يتبع
الاول في انتاجه الكلي المستعمل في العلوم وان كان
موضوعا فيهما فهو الثالث ولكل شكل شرائط في الانتاج
وفقدانها بسببه العقم ويشترك الكل في عدم الانتاج
من سالبتين بسيطتين وصغرى سالبة بسيطة كبراها
جزئية ومن جزئيتين ثم يشترط في الاول بحسب الكم
والكيف امران احدهما ايجاب الصغرى والا لم
يتلاقا الاوسط والاصغر فلا يتعدى الحكم منه اليه ولان
الثابت او المنفي عن احد المتباينين قد يكون ثابتا او منفيا
عن الآخر فلا جزم بكيفية النتيجة الثاني كلية الكبرى
لجواز ان يكون الاصغر والاكبر اخص من الاوسط متباينين
او متلازمين وباعتبارهما صارت القرائن اربعا بعد
ستة عشر حاصلة من ضرب المحصورات صغرى
في نفسها كبرى الاول موجبتين كليتين والنتيجة
كذلك كقولك كل جـ ب وكل ب ا ينتج كل
جـ ا ب من موجبتين والصغرى جزئية ينتج كالصغرى
بعض جـ ب وكل ب ا بعض جـ ا جـ من كليتين
الكبرى سالبة والنتيجة كالكبرى كل جـ ب
ولا شيء من ب ا فلا شيء من جـ ا د من مختلفي الكيفية
والكمية والنتيجة من الكم كالصغرى ومن الكيف
كالكبرى بعض جـ ب ولا شيء من ب ا فليس

لو سلم لزم عنه قول اخر لم يكن هذا القول ويكون قياسا
ولا تكون الحجة جنسا للقياس فان الحجة ما يقصد
ايقاع التصديق بما يعتقد المحتج او المحتج له والحجة
قد تصدق على غير القياس فان من يستعمل الاستقراءات
والتمثيلات معتقد في كونها حججا غير قياس ثم
القياس ان اشتمل على نوع المطلوب او نقيضه يسمى
استثنائيا كقولنا ان كان اب فجد لكن اب فجد
او ليس جد فليس اب وان لم يكن مشتملا يسمى اقترانيا
كقولنا كل جب وكل با او كلما كان اب فجد
وكلما كان جد فهز والمتقدمون يجعلون الاقتراني
للحملي والاستثنائي للشرطي ولم يفطنوا للقياسات
الاقترانية الشرطية لكن الشيخ اظهرها وذكر انه
حصلها في مدة متطاولة ثم الاقتراني مركب
من مقدمتين احدهما مشتملة على موضوع المطلوب او
شبهه وتسمى الصغرى والثانية تشتمل على محمول المطلوب
او شبهه وتسمى الكبرى كما تقول كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم فالانسان اصغر لخصوصه والجسم اكبر
لعمومه والحيوان اوسط ثم استعمل هذا مطردا في الايجاب
والسلب ومع العموم والمساواة على سبيل المجاز ويطلق
على كل واحد من هذه الثلاثة اسم الحد والمطلوب يسمى
نتيجة وتاليف المقدمتين قرانا وهيئة التاليف شكلا
والمنتج قياسا والاشكال اربعة لان الاوسط ان كان
محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الاول وهو ابين

الاشكال واشرفها لانتاجه الموجب الكلي والمحصورات
الاربع وان كان بالعكس فهو الرابع واسقطه الاوائل
لبعده عن الطبع وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وهو يتبع
الاول في انتاجه الكلي المستعمل في العلوم وان كان
موضوعا فيهما فهو الثالث ولكل شكل شرائط في الانتاج
وفقدانها بسبب العقم ويشترك الكل في عدم الانتاج
من سالبتين بسيطتين وصغرى سالبة بسيطة كبراها
جزئية ومن جزئيتين ثم يشترط في الاول بحسب الكم
والكيف امران احدهما ايجاب الصغرى والا لم
يلاق الاوسط والاصغر فلا يتعدى الحكم منه اليه ولان
الثابت او المنفي عن احد المتباينين قد يكون ثابتا او منفيا
عن الاخر فلا جزم بكيفية النتيجة الثاني كلية الكبرى
لجواز ان يكون الاصغر والاكبر اخص من الاوسط متباينين
او متلازمين وباعتبارهما صارت القرائن اربعا بعد
ستة عشر حاصلة من ضرب المحصورات صغرى
في نفسها كبرى الاول موجبتين كليتين والنتيجة
كذلك كقولك كل ج ب وكل ب ا ينتج كل
ج ا ب من موجبتين والصغرى جزئية ينتج كالصغرى
بعض ج ب وكل ب ا بعض ج ا ج من كليتين
الكبرى سالبة والنتيجة كالكبرى كل ج ب
ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا د من مختلفتي الكيفية
والكمية والنتيجة من الكم كالصغرى ومن الكيف
كالكبرى بعض ج ب ولا شيء من ب ا فليس

بعض ج آ فاجتمعت الخستان فيها لاجتماعها في
مقدمتي القياس ضرورة تبعته النتيجة الاخس وتناتج
هذا الشكل بينه سوال يصدق قولنا الانسان حيوان
والحيوان جنس وقولنا الانسان وحده ضحاك وكل
ضحاك حيوان مع كذب النتيجة فيها جواب اما
الاول فقد بينا فيما سلف ان المقول على الانسان غير المقول
عليه الجنس واما الثاني فان الصغرى قد اشتملت على
عقدين حمل احدهما ايجابي والاخر سلبي والسلب غير
صدق ونتيجة الجزء الايجابي مع الكبرى سوال
يصدق ولا شي من ج ب وبعض ب ا وينتجان بعض ا ليس
ج من الاول والا لصدق كل ا ج وانتج مع الصغرى لا شي من
ا ب و ا تعكس الى ما ناقض الكبرى هذا خلف فلا
يشترط ايجاب الصغرى جواب المطلوب نسبة
الالف الى الجيم وهو غير لازم من المقدمتين ولو جعلنا
المطلوب نسبة الجيم الى الالف كان ما ذكرتموه منتجا
وقد ظهر من هذا ان القول يسمى قياسا ان استلزم قولا
معينا وضعا او لا حتى يتعين الاصغر والاكبر والاوسط
والصغرى والكبرى فان هذه الامور لا تتعين الا بعد
تعيين المطلوب ولا استبعاد في ان يكون هذا القول
قياسا بالنسبة الى قول وغير قياس بالنسبة الى اخر
فان القياس من الامور الاضافية وعلى هذا التقدير
يجب ان يزاد في الحد قيد التعيين **الشكل الثاني**
شرط انتاج قرائنه امران احدهما الاختلاف

كذبا لصدق الجنس على النوعين وعلى النوع وفصله
وسلب الجنس عن نوعي جنس اخر وعن نوعه وفصله والثاني
كلية الكبرى لصدق الجنس على النوع وسلبه عن بعض
جنسه وسلب احد النوعين عن الاخر واثباته لبعض جنسه
وقرائنه المنتجة باعتبارهما اربع الاول من كليتين صغراهما
موجبة والصغرى كالكبرى كقولنا كل ج ب ولا شي من
ا ب فلا شي من ج ا الثاني عكسه والنتيجة الثالث
مختلفة الكمية والكيفية والصغرى موجبة بعض ج ب
ولا شي من ا ب والنتيجة سالبة جزئية بعض ج ليس ا الرابع
كذلك والصغرى سالبة ليس بعض ج ب وكل ا ب
والنتيجة سالبة جزئية ليس بعض ج ا وبيان هذه الضروب
بالعكس في كبرى الاول والثالث ليرتد الى الاول وصغرى
الثاني ثم جعله كبرى وعكس النتيجة وبالخلف
وهو طريق عام في الكل بان يضم نقيض المطلوب الى احدى
المقدمتين لينتج نقيض الاخرى فنقول ان لم يصدق لا شي
من ج ا الذي هو نتيجة الاول صدق بعض ج ا ولا شي
من ا ب ينتج بعض ج ليس ب وكذبت الصغرى
وبالافتراض في جزئي احدى المقدمتين كالرابع بان
نفرض الجيم د فيصدق لا شي من د ب وكل ا ب فلا شي
من د ا فليس بعض ج ا والافتراض لا يتم الا بقياسين
احدهما من الشكل الاول والاخر من ذلك الشكل
بعينه والغرض منه جعل الجزئي كليا فلا يجري في
مقدمتين كليتين استنتجوه من الثالث لانه اذا

فرض الجيم د طار كل ج ب واذا اضيف اليه الكبرى صار القياس من كليتين من هذا الشكل و بين بالعكس او الخلف وهما جاريان في الثالث فيكون استعمال القياسين ضايعًا بخلاف الرابع الذي لا يجري فيه العكس والمتاخرون لما ظنوا ان الموجبات تستدعي وجود الموضوع وان السلب يصدق على موضوع معدوم توقفوا في تمشية الافتراض فيه الامع كونها مركبة ونحن لما بيّنا فساد هذه الاصول ثم عندنا هذا الافتراض مطلقا وقد ظهر انّ هذا الشكل لا ينتج الّا السلب **الشكل الثالث** شرطه ايجاب الصغرى لصدق الجنس على النوع و سلب نوع من انواعه او من غير انواعه عنه فلا ايجاب متعين ولا سلب متعين الثاني كلية احديهما فان مع جزئيتهما لا تحصل الا لتفا لصدق النوع على الجنس جزئيا و ضروبه الناتجة ستة الاول موجبتان كليتان ينتج جزئية كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا ولا ينتج كليا لجواز ان يكون ب جنسًا لج وافصله الثاني من كليتين كبراهما سالبة ينتج سالبة جزئية كل ج ب ولا شي من ج ا فليس بعض ب ا ولا ينتج كليا لجواز ان يكون ب جنسًا لج والثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج كالاول بعض ج ب وكل ج ا فبعض ب ا الرابع عكسه كل ج ب وبعض ج ا فبعض ب ا الخامس تختلفان الكمية والكيفية والصغرى موجبة جزئية ينتج كالثاني بعض ج ب ولا شي من ج ا فليس بعض ب ا السادس كذلك والصغرى كلية كل

ب وليس بعض ج ا فليس بعض ب ا والبيان بالخلف العكس والافتراض وقد ظهر ان هذا الشكل لا ينتج الا الجزئي **الشكل الرابع** وشرط انتاجه امران احدهما عدم اجتماع الخستين في المقدمتين او في واحدة الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية الثاني عدم اجتماع الصغرى الموجبة الجزئية مع غير السالبة الكلية اما الاول فاسقط من الستة عشر ثمانية اضرب وهي السالبة الجزئية صغرى او كبرى مع المحصورات البواقي لصدق سلب النوع عن بعض الجنس وثبوت الجنس لكل نوع اخر او بعضه او لكل فصل النوع الاول او لبعضه وصدق سلب الجنس عن معانده وسلب معانده عن فصل الجنس كليا وجزئيا وسلبه عن نوع الجنس كليا وجزئيا وكذا في جانب الكبرى لصدق ايجاب الجنس على كل النوع او بعضه وسلب النوع عن بعض فصل الجنس وصدق سلب النوع عن اخر كليا وجزئيا وسلب الاخر عن بعض جنسهما او عن بعض معاندها والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية لصدق سلب النوع عن اخر و ايجاب الاخر على بعض جنسهما او على فصله والسالبتان الكليتان لصدق سلب النوع عن اخر وسلب الاخر عن ثالث وعن فصل الاول والموجبتان الجزئيتان لصدق ايجاب النوع على بعض الجنس وايجاب الجنس على بعض نوع اخر او على بعض فصل الاول واما الثاني فاسقط منها ضربا واحدا هو الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى لصدق ايجاب

النوع على بعض الجنس وايجاب الجنس على كل نوع اخر او على
بعض الاول فبقي المنتج خمسة اضرب الاول من موجبتين
كليتين ينتج جزئية موجبة كل ج ب وكل ا ج فبعض
ب ا ولا ينتج كليا لصدق الجنس على كل النوع وصدق النوع
على فصله الثاني من موجبتين والكبرى جزئية والنتيجة
كالكبرى كل ج ب وبعض ا ج فبعض ب ا الثالث من
كليتين والصغرى سالبة ينتج كالصغرى لا شي من ج ب
وكل ا ج فلا شي من ب ا الرابع عكسه والنتيجة سالبة
جزئية كل ج ب ولا شي من ا ج فليس بعض ب ا ولا ينتج
كليا لصدق الجنس على النوع وسلب النوع عن اخر الخامس
مختلفتا الكمية والكيفية والصغرى موجبة والنتيجة
سالبة جزئية بعض ب ج ولا شي من ا ج فبعض ج ليس
ا بيانه بالرد الى الاول الثاني بعكس الصغرى والى الثالث
بعكس الكبرى وهذه الطرق لا تاتي في الجميع بل فيما
تحفظ شرائط ما يرجع اليه وبالافتراض وهو بين وهو
غير عام ايضا وبالخلف واعلم انا حيث اشترطنا ايجاب
الصغرى والاختلاف في الكيف انما هو اذا كانت السوالب
بسيطة ومع تركيبها تزداد الضروب على عدد ما هذا وبعض
المتاخرين استنتج في هذا الشكل ثلاثة اضرب اخرى
الاول من الصغرى السالبة الجزئية الموجهتين باحدى الخاصتين
والكبرى الموجبة الكلية الموجهة بالضرورة والدوام
المطلقين او بحسب الوصف كقولنا بعض ج ليس ب
ما دام ج لا دائما وكل ا ب دائما ينتج بعض ج ليس

ا دائما بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني الثاني من صغرى موجبة
... كانت احدى الفعليات ... وكبرى سالبة جزئية
جهتها المشروطة الخاصة او العرفية الخاصة كقولنا كل ب ج
دائما وبعض ا ليس ب ما دام ا لا دائما ينتج بعض ج ليس ا حين
هو ج لا دائما بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث الثالث
صغرى سالبة كلية جهتها احدى الخاصتين وكبرى
موجبة جزئية جهتها الضرورة والدوام بحسب الذات
او الوصف كقولنا لا شي من ج ب ما دام ب لا دائما وبعض ا ب
ما دام ا ينتج بعض ج ليس ا ما دام ج لا دائما بتبديل
احدى المقدمتين بالاخرى ليصير من الشكل الاول ثم
عكس النتيجة وقد ظهر ان هذا الشكل ينتج ما عدا
الموجب الكلي د

البحث الثاني في المختلطات

وللشكل شرايط زايدة على ما ذكرنا باعتبار الجهات
لا يحصل الانتاج بدونها والقضايا الموجهة ثلثه عشر
اذا ضربت في نفسها صارت مائة وتسعة وستين ضربا
يسقط منها في كل شكل ما يخرج عن الشرايط المذكورة
اما الاول فقد اشترط المتاخرون فيه فعلية الصغرى
فالواو الالم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلا يتعدى الحكم
بالاكبر وحينئذ يسقط منه ستة وعشرون ضربا
من ضرب الممكنتين في ثلثه عشر واجاب عن هذا بعض
المحققين بان الاندراج بالفعل لا نسلم انه شرط في الانتاج
واما الشيخ فقد استنتج من هذا الشكل على امكان (تقديره)
صغراه لان الكبرى اما ان تكون ضرورية او لا تكون و الاول

 ضرورية

تكون النتيجة فيه لان الاوسط لو صار اصغر بالفعل
لكانت النتيجة ضرورية فالضرورية ثابتة على تقدير ممكن
فتكون ثابتة في نفس الامر لامتناع انقلاب ما ليس بضروري
ضروريا على تقدير ممكن والثاني ممكنة عامة ان كانت الكبرى
بسيطة لان على تقدير وقوع الاصغر يكون النتيجة اما ممكنة
عامة ان كانت الكبرى ممكنة عامة او فعلية ان كانت
فعلية وعلى التقديرين تكون ممكنة عامة والا ما ليس بممكن
عام في نفس الامر يكون ممكنا على تقدير وقوع الممكن
هذا خلف وممكنة خاصة ان كانت الكبرى مركبة
لانتظام الصغرى مع جزئيها فانتجت الطرفين وحينئذ تصدق
الممكنة الخاصة وادعى ان ما كبراه ممكنة فهو غير
محتاج الى بيان وما كبراه فعلية يحتاج الى بيان اذ كرناه
وجوز ان تكون الصغرى سالبة لانها تنقلب الى الموجبة
فتنتج ثم تنقلب الى السلب ان يكونا سالبتين قال المتاخرون
على تقدير وقوع الممكن تزداد افراد موضوع الكبرى ولا
يلزم بقاؤها حينئذ وهؤلاء قد وقعوا فيما فروا منه
فانهم انما التجؤوا الى هذا التمحل حذارا من استلزام وقوع
الممكن المحال فجوزوا كذب الكبرى الضرورية على تقدير
وقوع الممكن وهو قول باستلزام الممكن المحال لذاته وبين
بعض المحققين ضرورية النتيجة بان عكس قولنا كلما
ليس بضروري بحسب الذات فهو ممتنع ان يكون ضروريا
بحسبه وادعى ضرورية هذا القول بعكس النقيض الى قولنا
كل ما امتنع ان يكون ضروريا فهو ضروري وفي النقض ان

الاصغر هي ذات الاوسط والا لامتنع امكان اتصافه به فالحكم
على ذات الاوسط هو الحكم على ذات الاصغر ولنا في الاخير توقف
فان ذات الاصغر ليست ذات الاوسط بالفعل لاكن بالامكان
والحكم بالاوسط لا يستلزم اتحاد الذاتين بالفعل الا اذا كان
الحكم فعليا واعلم ان على فانون ابن نصر يكون هذه النتايج
بينة ونزول الشبهات واستدل بعض الاوايل على انتاج
الممكنتين بان الاكبر ممكن للاوسط الممكن للاصغر
والممكن للممكن ممكن قال الشيخ ليس هذا بيانا بل هو نفس
الدعوى معها العام بل الحق ان هذا انتاجه واجب واضح
لا يحتاج الى هذا البيان والمتاخرون قالوا الاكبر ممكن
لذات الاوسط ووصف الاوسط ممكن للاصغر ولا نتاج
وهؤلاء عن التحقيق بمعزل وبعض المتاخرين جعل ما كبراه
دايمة وصغراه ممكنة منتجا للدايم بناء على ما ذكرنا
في الضرورية وهو غير مساعد فان ما ليس بضروري يستحيل
ان يكون ضروريا على تقدير ممكن اما الدايم فيحتمل ان لا يكون
دايما على تقدير ممكن اللهم الا ان يجعل الدوام ملازما
للضرورة كما ذهب اليه جماعة ثم النتيجة ضرورية
ان كانت الكبرى ضرورية مع اية مقدمة اتفقت
وممكنة ان كانت الصغرى ممكنة كبراها غير ضرورية
وبيان هذين مامر وان كانت الصغرى فعلية والكبرى
ان كانت غير الوصفيات تبعتها النتيجة لان الاكبر
اذا حمل على جملة افراد الاوسط ايجابا او سلبا بجهة
ما والاصغر من جملة افراده ذلك في ذلك الحمل

بتلك الجهة واما اذا كانت احدى الوصفيات فانما تنتج
الصغرى الا في عدم الدوام فانها تتبع الكبرى والضرورة فانهما
تتبع المشترك فالصغرى المطلقة او الوجودية تنتج مع
العامتين النتيجة كالصغرى لان ثبوت الملزوم للشيء يقتضي
ثبوت اللازم له ولا تتعدى اللادوام من الصغرى لان اللازم جاز
دوامه لما يخلو عن الملزوم والزايد منتف لصدق الضرورة
تارة في قولك كل انسان كاتب لا دايما وكل كاتب بالضرورة
الوصفية ناطق مع صدق الضرورة وصدق الوجودية اخرى
في قولك والصغرى بحالها وكل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة الوصفية ومع الخاصتين يضم الى النتيجة
قيد اللادوام لانتاج الصغرى مع السالبة المتضمنة من الكبرى
اياه وبعض المتاخرين استنتج مع العامتين وقتية مطلقة
او مطلقة وقتيه ومع الخاصتين وقتية او وقتية خالية
عن الضرورة محتملة لها وهو حق والصغرى الدايمة مع
العامتين النتيجة دايمة لان المستلزم للمستلزم مستلزم
ومع الخاصتين النتيجة دايمة ولا دايمة لانتظام الصغرى
مع جزي الكبرى فلا ينعقد منها قياس صادق والمقدمات
والصغرى الضرورية مع العرفية الخاصة النتيجة دايمة
لانه اخص من الدايمة معها ولا تجب الضرورة لاحتمال
دوام الاكبر لوصف الاوسط دواما غير ضروري ومع
الخاصة دايمة ولا دايمة لما مر فلا ينعقد صادقا والمقدمات
ومع المشروطة العامة ضرورية لان الضروري للضروري ضروري
ومع الخاصة ضرورية وغير دايمة فلا ينعقد منها قا

الصغرى الوقتية مع المشروطة العامة النتيجة وقتية
مطلقة وهو عبارة عن الوقتية المعروفة لكن جردت عنها
اللادوام لثبوت الاكبر للاوسط ما دام اوسط فيثبت
للاصغر في الوقت المعين بالضرورة لانه اوسط في ذلك
الوقت ولا تتعدى اللادوام لما مر وكذلك مع الخاصة لكن
مع قيد اللادوام لانتظام الصغرى مع السالبة التي هي جزء
الكبرى ومع الوقتية العامة مطلقة وقتية وهي المطلقة
العامة لكن مع تخصيصها بوقت معين من غير التعرض
للضرورة والدوام وسلبها لان الاكبر دايم لوصف الاوسط
الثابت في وقت معين للاصغر فيثبت في ذلك الوقت وكذلك
مع الخاصة لكن مع التقييد باللادوام للانتظام والصغرى
المنتشرة مع المشروطة العامة النتيجة منتشرة مطلقة
وهي المنتشرة محذوفا عنها قيد اللادوام لان الاكبر ضروري
لوصف الاوسط الضروري للاصغر في وقت ما فيكون ضروريا
له ومع الخاصة كذلك مقيدة باللادوام ومع الوقتية
العامة مطلقة عامة لان دوام الاكبر لوصف الاوسط
الضروري للاصغر في وقت ما يقتضي ثبوت الاكبر له
ولا تجب الضرورة ومع الخاصة كذلك مقيدة باللادوام
والصغرى المشروطة العامة مع مثلها او مع الخاصة النتيجة
كالكبرى لان الضروري للضروري ضروري وقيد اللادوام
يظهر في الخاصة بالانتظام ومع العرفيتين كالكبرى
لان الدايم للضروري دايم والصغرى المشروطة الخاصة
مع احدى الوصفيات النتيجة كالكبرى والصغرى

العرفية العامة او الخاصة مع احدى الوصفيات النتيجة عرفية
وفي اللادوام تتبع الكبرى بشرط كون الاوليان الدائمة الصغرى
مع المقدمات باللادوام من الوصفيات لا يكون قياسا صادق
المقدمات فتوهم بعضهم نفي القياس مطلقا وشك من كل
محتمل لما يكون صغراه دائمة وكبراه احدى الخاصتين كالمطلقتين
ونفي القياس التام في المقدمات ليس نفيا للقياس فان الملتزم
لو التزم صدقهما للزمته النتيجة فهذا معنى القياس ولا
يلزم من كذب اجتماع الشي مع الخاص كذب اجتماعه
مع العام وعلل الشيخ في موضع كذب القياس بكذب
الكبرى بناء على ان الصغرى فرض صادقة فلا
والكبرى لما نافتها حكم بكذبها قال صاحب البصائر
ينبغي ان يكون التعليل اما بكذب الكبرى او عدم اتحاد
الوسط فان اللادوام لو كان جزء الموضوع لم يتحد
الوسط وهو سهو فانه حينئذ لا تبقى الكبرى عرفية
بل ولا تبقى كبرى وانما انما هي كبرى باعتبار القرائن
وما هنا لا قياس حينئذ

الشكل الثاني

وشرطه بحسب الجهة احدهما دوام احدى المقدمتين
او كون الكبرى من المنعكسة السوالب الثاني ان
لا تستعمل الممكنة الا مع ضرورية اما الاول فلان
اختلاط السبعة الغير المنعكسة او السوالب
كبراه منها مع كون صغراه احدى الاربع الوصفيات
عقيم لاختلاف المتوافقات والمتباينات من العوارض
المفارقة واخص هذه الاختلاطات الوقتيتان ف

الصغرى المشروطة الخاصة مع الكبرى الوقتية
عقيمان لصدق قولنا كل قمر منخسف بالخسوف
[illegible] وقت حيلولة الارض بالضرورة لا دائما ولا شي
من قمر بمنخسف كذلك بالضرورة الوقتية ولا شي
من الشمس بمنخسف بالضرورة الوقتية ايضا وكذب
النتيجة الموجبة وهذه اخص الاختلاطات الاول ويصدق
قولنا لا شي من المنخسف بالخسوف القمري بقمر مضي مشروطا
خاصيا وبالضرورة الوقتية كل قمر فهو قمر مضي
مع كذب السلب ويصدق ولا شي من المنخسف غير
مضي مشروطا خاصيا وكل شمس فهو منير بالضرورة
الوقتية مع كذب الايجاب وهذه اخص السوالب
واما الثاني فجواز ثبوت الشي لغيره بالامكان وسلبه
عنه دائما مع استحالة سلب الشي عن نفسه فالاول
اسقط سبعة وسبعين والثاني اثني عشر والمنتج ثمانون
والنتيجة ضرورية او دائمة ان كانت احدى المقدمتين
كذلك سواء اختلفتا او اشتركتا والضرورة
الغير الذاتية تتبع المشترك بينهما والا تتبع الصغرى
الا في قيد اللادوام وفي الضرورة المعتبرة [illegible]
تكون في الكبرى والضرورية صغرى وكبرى مع [illegible]
مقدمة انعقدت النتيجة ضرورية لان الاخرى ان كانت
ضرورية كان الاوسط ثابتا لاحد الطرفين بالضرورة
ومنتفيا عن الاخر كذلك فيكون بينهما [illegible]
ضرورية وان كانت ضرورية فسلب الضرورة [illegible]

ضرورية فيرجع الى الاول ان كانت محتملة لهما وكذلك
لامتناع خلوها عن احدهما والدائمة صغرى وكبرى مع
غير الضرورية من الفعليات النتيجة دائمة وبيانه
بالعكس كما اذا اصدق لا شيء من ج ب دائما وكل ا ب
بالاطلاق بعكس الصغرى كنفسها ونجعلها كبرى ينتج
من الاولى دائمة وتنعكس كنفسها وبالخلف كما
اذا اصدق ليس كل ج ب بالاطلاق وكل ا ب دائما
لولم يصدق ليس كل ج ا دائما لصدق كل ج ا بالاطلاق
وكل ا ب دائما فكل ج ب دائما وكان ليس كل ج ب
بالاطلاق هذا خلف وبالافتراض من المشروطة العامة
او الخاصة مع احديهما النتيجة مشروطة عامة لان
الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين
وضروري السلب عن احدهما لزمت المباينة الضرورية
وبالعكس للسالبة ان كانت تنعكس وبالخلف ولا
يتعدى اللادوام وان اشترك لصدق قولنا كل انسان
نائم فهو نائم بالضرورة ما دام انسانا نائما لا دائما
ولا شيء من الحمار اليقظان بنائم ما دام حمارا يقظانا
بالضرورة لا دائما مع سلب الحمار اليقظان عن
الانسان النائم دائما ومع العرفيتين عرفية عامة
وكذلك العرفيتان مع الوقتيين ومع المشروطتين
ولا يتعدى اللادوام لما ضربناه من المثال والصغرى
المطلقة العامة او اللادائمة او اللاضرورية مع
الوصفيات الاربع النتيجة مطلقة عامة بالخلف

... ولا يلزم الزائد في اللادائمة مع المشروطة
... هو اخص هذه الاختلاطات لصدق قولنا
كل انسان نائم لا دائما ولا شيء من الحمار اليقظان بنائم بالضرورة
ما دام يقظانا لا دائما مع صدق ولا شيء من الانسان
بيقظان بالاطلاق الخالي عن الدوام والضرورة والصغرى
الوقتية مع المشروطتين النتيجة وقتية مطلقة
ومع العرفيتين النتيجة مطلقا وقتية والصغرى المنتشرة
مع المشروطتين النتيجة منتشرة مطلقة ومع العرفيتين
مطلقة عامة وبيان هذه النتائج بالعكس وتارة بالخلف
وتارة بالافتراض وقد تعلمت ذلك فلا حاجة الى الاعادة
... وقد نازع المتاخرون في انتاج الضرورية مع الضرورية
وغير الضرورية واعترضوا على البرهان بان المنافاة بين
الذاتين لا بين ذات وصف الاكبر وهو ضعيف واوردوا
نقضا بما احد مقدمتيه ضرورية بان النوعين يجوز
اتصافهما بصفة وهي حاصلة لاحدهما بالفعل فيصدق
سلب احد النوعين عن الاخر وايجابه على ماله تلك
الصفة بالفعل ولا يصدق سلب ماله تلك الصفة عن
الاخر بالضرورة وهذا رديء جدا لان هذا النقض انما يتم
على اصطلاحهم المذكور في الخارجيات وزعموا ان
العكس والخلف لا يساعدان الا على الدائمة والاولى لم
... والاختلاط بالكيف فاستنتجوا من المطلقتين
... ويكذبهم قولنا لا شيء من الانسان بضاحك وكل
نائم ضاحك اللهم الا ان تجدوا عن الاصطلاح العرفي

في المطلقات وذهبوا الى ان العبرة في الجهة للسالبة
التي هي كبرى الاول فلا يستنتجوا من المطلقة والضرورية
مطلقة بعد عكس المطلقة السالبة عندهم مطلقة
وهو اصول فاسدة بينتها بما مر وزاد بعض المتاخرين
ضروبا اربعا على ما ذكرنا وهي الصغرى الممكنة العامة
او الخاصة مع المشروطتين والعرفيتين وزعم ان النتيجة ممكنة
عامة بالخلف وعكس الكبرى ان كانت سالبة وهو
حسن وذهب بعض المحققين الى ان الكبرى اذا كانت
احدى الخاصتين مع اي صغرى اتفقت كانت النتيجة
مطلقة عامة والا صدق نقيضها ولا يمكن مجامعته
مع الكبرى وهو حق وقد طعن عليه بعضهم بان النتيجة
حصلت من الكبرى لا من مجموع المقدمتين فلم يكن
المجموع قياسا وهو خطأ فان بيان نتائج الضروب الانتاج
التي قياس بل قد يكون بغيره كما مر وربما قال قائل ان الوقتية
التي هي اخص السبعة مع الضرورية والدائمة لا تنتج
ولا تنتج مما هو اعم منهما بيانه ان كان انه يجوز ان يكون
الاوسط والاكبر دائمتين او ضروريتين لذات
الاصغر ما دامت ذاته موجودة لكن ليس الاصغر مما يجب
وجوده دائما بل قد يعدم في بعض الاوقات فحينئذ
لا يثبت له الاوسط بالضرورة في ذلك الوقت لعدم الموضوع
مع كذب بعض الاصغر ليس باكبر بالامكان او بالاطلاق
لثبوته دائما او ما دامت ذاته موجودة ويكون الامكان
والاطلاق رفعا للضرورة والدوام لهذين المعنيين

... لون كسوف سواء بالضرورة او دائما ولا شيء من
... بسواد بالضرورة وقتا ما معينا وهو التربيع
... كل لون كسوف لون جرم سماوي بالضرورة اجاب
... المتاخرين بان الضرورة والدوام ان اخذا بمعنى وجوب
المحمول للموضوع ازلا وابدا كانت الصغرى كاذبة
... كرم من المثل وتكون القرينة منتجة نتيجة دائمة
... بين الثبوت دائما والسلب في وقت معين وان اخذا
بالمعنى الاعم وهو الثبوت ما دام ذات الموضوع
موجودة وان جاز عدم ثبوته له في بعض الاوقات لعدم
الذات فلا يخلو الوقتية اما ان تكون سالبة او موجبة فان
كانت سالبة لم تنتج الاختلاط دائمة ولا ضرورية لانه
لم يشترط في الوقتية الا السلب عن الموضوع في وقت
معين سواء كان في ذلك الوقت من اوقات الذات او لم يكن
وحينئذ فلا منافاة بين دوام الاوسط بحسب دوام وجود
الذات وبين سلبه في وقت معين لكن ينتج وقتية لان
الاصغر ان وجد في ذلك الوقت لم يثبت الاكبر له والا
لثبت له الاوسط في ذلك الوقت لثبوته لكل ما ثبت له
الاكبر دائما وان لم يوجد الاصغر صدق سلب الاكبر
في ذلك الوقت عنه لتوقف الايجاب على وجود الموضوع
ولا يتوجه النقض فان النتيجة تصدق وقتية وهي قولنا
لا شيء من الكسوف بلون جرمه سماوي في وقت التربيع
لعدم الموضوع ولا ينتج مطلقة وممكنة عامتين
لانهما يجامعان الضرورة والدوام على هذا البست المطلقة

... الوقتية لانه يجوز سلب المحمول في وقت معين حين
... الوقتية ولم يسلب في شيء من اوقات الذات بل يثبت
ما دامت الذات موجودة بالضرورة حتى تكذب
الممكنة والمطلقة العامتان كما في المثال واما اذا
كانت الوقتية موجبة فالنتيجة دائمة لان الثبوت في
وقت معين مطلق يستلزم الثبوت في وقت معين من اوقات
وجود الذات وذلك ينافي السلب الدائم بحسب الدائم
فتتحقق المنافاة بين ثبوت الاصغر واصل ثبوت الاكبر
فيلزم دوام السلب هذا اذا اخذت الوقتية على ان
الوقت المعين مطلق على ما هو المتعارف من امرها اما اذا
شرط فيها كون ذلك الوقت من اوقات وجود الذات
كانت النتيجة دائمة او ضرورية مهما سبق كانت
موجبة او سالبة **الشكل الثالث** والخلاف
فيه كما في الاول فذهب القدماء الى انه قد يستنتج من
ممكنة الصغرى والمتاخرون شرطوا فعليتها
لامكان وجود نوعين متباينين كج و د وكج خاصة
يمكن حصولها لكل د خاصة اخرى يمكن حصولها
لج فيصدق كل ما صدق عليه خاصة ج صدق
عليه خاصة د بالامكان وكلما صدق عليه خاصة
ج موجود بالضرورة مع امتناع صدق بعض ما صدق
عليه خاصة د بجهة من جهات الا ان لا شرط في
الموضوع الفعلي وعلى هذا التقدير سقط عندهم منه
ستة وعشرون ضربا والجواب عن هذا كما في

الجواب السالف ... جهة النتيجة في ممكنات الصغرى
كما كانت في الاول بعكس الصغرى الممكنة وبعكس
... الجزئية وبالخلف في السادس منه وفي الفعليات
مع الكبرى ان كانت الكبرى من الوصفيات الاربع
... كعكس الصغرى الا في قيد اللادوام الا اذا كانت
كبرى احدى الخاصتين وبيان هذه النتائج بالعكس
والخلف والافتراض **الشكل الرابع** وشروطه
... الاول عدم استعمال الممكنة فيه على قول
المتاخرين قالوا لانها ان كانت سالبة فلا يجوز لما بينا
وان كانت موجبة فلا تقع كبرى لانا في الفرض
المذكور في الشكل الثالث نقول يصدق قولنا كلما
صدق عليه خاصة ج موجود بالضرورة وكل د فله
خاصة ج بالامكان مع امتناع صدق بعض ج د
ولا صغرى فلانه يصدق كلما صدق عليه فصله
صدق عليه خاصة ج بالامكان وكلما صدق
عليه د صدق عليه فصله بالضرورة مع امتناع
الايجاب ولو قلنا في الكبرى ولا شيء مما صدق
عليه د يصدق عليه ج امتنع السلب ونحن نقول
هذا النقض قد سبق الجواب عنه الثاني انعكاس
سالبة المستعملة فيه لعقم الوقتية مع الضرورية
لانه يصدق قولنا لا شيء من القمر بمنخسف وقت
التربيع بالضرورة الوقتية وكل كوكب ذي محو
فهو قمر بالضرورة مع كذب السلب ومع المشروطة

الخاصة والا لانتجت الوقتية مع المشروطة العامة
فان قيد اللادوام لا اعتداد به لامتناع انتاج السالبتين
ولو انتجت مع العامة لانتجت مع الضرورية لاستلزام
الخاص ما يستلزم العام سوا السالبة الوقتية
تصير مطلقة فتجعل كبرى للكبرى لتنتج من الاول
موجبة مطلقة وتنعكس الى الموجبة الجزئية ولا
استبعاد في كون السوالب تنتج الموجبات فانه ليس
تلك السوالب سوالب بالحقيقة او نقول انه ينتج سالبة
مطلقة والا لصدقت الدائمة ولا يمكن صدقهما مع
الكبرى الخاصة لا يقال هذه النتيجة انما لزمت من
المطلقة التي هي جزء الصغرى لانا نقول من ضعف وايضا
فالصغرى باق من الاول اذا كانت وموجبات انتجت
لوجود قيد الايجاب الثالث كون الصغرى السالبة
دائمة او كبراها منعكسة والا لكانت الصغرى
احدى الاربع والكبرى احدى السبع واخصها المشروطة
الخاصة مع الوقتية وهو عقيم فانه يصدق لا شيء
من الضاحك بباك بالضرورة مادام ضاحكا لا
دائما وكل انسان ضاحك بالضرورة الوقتية مع
امتناع السلب وجهة النتيجة في اول هذا الشكل
عكس الصغرى ان كانت ضرورية او دائمة او كان
الاختلاط من المنعكسة وهي الحينية المطلقة
او الحينية اللادائمة والا فالنتيجة مطلقة عامة
وفي ثالثه دائمة ان كانت صغراه دائمة وان كانت

ضرورية فضرورية على قول لا دائمة ومشروطة
ان كانت المقدمتان مشروطتين وان كانت عرفيتين
او احديهما فعرفية وان كانت الصغرى احدى الاربع
والكبرى ضرورية او دائمة فالنتيجة دائمة ان كانت
الصغرى دائمة ولا دائمة ان كانت خاصة وفي اخرى
دائمة مهما كانت الصغرى من الفعليات ان كانت
الكبرى ضرورية او دائمة وان كانت الكبرى احدى
الوصفيات الاربع فالصغرى ان كانت احدى
المنعكسة فالنتيجة حينية مطلقة وان كانت
احدى الخمس الباقية من الفعليات فالنتيجة
مطلقة عامة وبيان هذه النتائج بعكس الصغرى او عكس
الكبرى او لاعكسهما او تبديل الترتيب ثم عكس النتيجة
والخلف هكذا قال المتاخرون ونحن نقول النتيجة في
الضربين الاولين كعكس النتيجة في الاول وان كانت المقدمتان
فيهما ممكنتين او احديهما كانت النتيجة ممكنة
عامة واما الضرب الثالث فان كانت الكبرى ممكنة
والصغرى غير ضرورية فهو عقيم وان كانت الصغرى
ضرورية والكبرى ممكنة والنتيجة ضرورية
بعكس الصغرى او بالتبديل وان كانت الصغرى ممكنة
والكبرى احدى الخاصتين فالنتيجة مطلقة عامة
والا لصدق نقيضها وهو الايجاب الدائم وهو لا يجامع
الكبرى في الصدق وان كانت الكبرى احدى الاحد
عشر فالقرينة عقيم وان كانت السالبة مركبة

والكبرى اتية فصية كانت النتيجة مطلقة
عامة جزئية موجبة او ممكنة عامة جزئية موجبة
لانتظام الجزء الاثباتي مع الكبرى المنتج لما ذكرناه
وانعكاسه الى المدعى واعلم انه اذا كانت الكبرى
ضرورية او دائمة والصغرى احدى الخاصتين لزم المحال
المذكور في الاول فلا ينتظم منهما قياس صادق المقدمات

البحث الثالث في الاقيسة الشرطية الاقترانية

وهي قد تتركب من متصلات ومن منفصلات ومن
خلط منهما ومن احدهما مع الحمليات فالاقسام
خمسة الاول ما يتركب من المتصلتين وهو على اقسام
ثلاثة الاول ان تكون الشركة في جزء تام منهما وتنعقد
فيه الاشكال الاربعة على قياس الحمليات واعلم
ان المقدمتين ان كانتا لزوميتين كانت النتيجة كذلك
ونورد هاهنا سؤالا وهو ان نقول انما ينتج القياس
لو كانت الكبرى صادقة على تقدير مقدم الصغرى فانا
اذا قلنا كلما كان اب فجد هو وكلما كان جد فهز
كان جد مستلزما له في نفس الامر لا على تقدير
مقدم الصغرى والنتيجة انما تحصل من الثاني وهو
ممنوع فانه يصدق كلما كان هذا اللون سوادا
وبياضا فهو سواد وكلما كان سوادا لم يكن بياضا
والجواب ان الاوسط ان وقع في المقدمتين بمعنى واحد
لزم الانتاج بالضرورة والا فلا يكون مشتركا كما
ضربتموه من المثال فان السواد اخذ في الكبرى على

انه بالمعنى المضاد للاكبر وفي الصغرى على انه بالمعنى
المجامع له فلهذا لم تبق ملازمة الكبرى على تقدير
الاصغر اما اذا اتحد الاوسط من كل وجه لزمت النتيجة
فانا سوال يصدق كلما كان الاثنان فردا فهو عدد
وكلما كان الاثنان عددا فهو زوج مع كذب النتيجة
جواب الطعن في الكبرى اذا اخذت لزومية فان من
جملة الفروض كون العدد فردا ولزوم الزوجية
حينئذ ممنوع واذا اخذت اتفاقية لم تنتج على ما يأتي
في الشكل الثالث وهو ان يقال لو انتج الثالثة من لزوميتين
لزمت الملازمة بين اي شيئين كان حتى النقيضين فانه
يصدق كلما صدق النقيضان صدق احدهما وكلما صدقا
صدق الاخر مع كذب قولنا قد يكون اذا صدق احدهما
صدق الاخر والتزم بعض المتاخرين هذا واورد على
نفسه انا نفرض ان احد النقيضين صادق دائما
والاخر كاذب دائما يستثنى عين الصادق والمقدم
دائما ينتج عين التالي في الجملة ثم نستثني نقيض التالي
دائما ينتج نقيض المقدم في الجملة وذلك يستلزم
ارتفاع النقيضين معا واجتماعهما معا وهو محال
واجاب بان المتصلة الجزئية لا تصلح مقدمة للقياس
الاستثنائي فان التالي يكون لازما للمقدم في بعض الازمنة
والاوضاع وحينئذ لا يلزم من صدق المقدم دائما
في نفس الامر وعلى الاوضاع الثابتة فيه ثبوت التالي
فيه لاحتمال ان يكون التالي لازما للمقدم بشرط غير

واقع وان امكن اجتماع المقدم مع الشرط الغير الواقع ولا
يجتمع صدق الملازمة وصدق المقدم فلا ينتج نعم اذا
كانت مقدمة الاستثناي كلية لزم ما ذكر او تكون
جزئية لاكن المقدم يكون معلوم الثبوت على جميع
التقادير والاوضاع واقعة كانت او غير واقعة وكذلك
نقيض التالي وهذا مما يتعسر اثباته واعلم ان هذا الكلام
في غاية السقوط فانه لا يلزم من تعذر المثال عدم جواز
صدق اجتماع النقيضين او ارتفاعهما على انا نقول هذه
الملازمة قد تصدق بين صادق دائما على جميع الاوضاع
الكائنة والممكنة الاقتران معه من المقدم وما ثبت
وبين كاذب كذلك كما نقول كلما كان امكان ممكن
الثبوت على جميع التقادير والاوضاع الثابتة والمعروضة
مع الممتنع على هذا التقدير صادق فمن صدق امكان ممكن
الثبوت وكلما صدقا صدق ممتنع الثبوت وينتج
قد يكون اذا صدق امكان ممكن الثبوت صدق ممتنع
الثبوت لاكن امكان ممكن الثبوت صادق دائما فيكون
الممتنع صادق في الجملة وكذلك نستثني النقيض
ويلزم المحذور واجاب بعض المحققين بان هذا
ليس بقياس بالحقيقة بل كل واحد من هذين القولين
ليس بقضية لان المستلزم في الصغرى لاحد النقيضين
ليس هو النقيض الاخر ولا المجموع منهما لان احدهما
لا مدخل له في الاستلزام بل وقوعه في المقدم وقوع اجنبي
يجري مجرى الحشو وانما المستلزم له هو نفسه والمستلزم

في الكبرى

في الكبرى للنقيض الاخر ليس هو المجموع ايضا بل نفسه
واذا كان كذلك فالوسط ليس بمتحد فيهما ولا يعتد في
صناعة البرهان بامثال هذا بل ربما يستعمل في الجدل والمغالطة
وليس هذا مختصا بالمتصلات فان الحمليات قد يتاتى فيها
هذا القياس ولا يلزم من ذلك صدق احد المتعاندين على
الاخر كما نقول كل سواد وبياض فهو بياض ولا ينتج
بعض السواد بياض كذلك هاهنا وفي هذا نظر واما
القياس المركب من الاتفاقيات الصرفة فالحق انه غير
قياس في الحقيقة لانه لا يفيد شيا ضرورة توقف العلم
بالمقدمتين على العلم بوجود الاكبر الذي ندعي انه
مستفاد منه وان كان مختلطا فعند قوم يجب كلية
اللزومية لان حاصل هذه الاقيسة الاستدلال بوجود
اللزوم مع الشي على وجود اللازم معه وبعدم اللازم
معه على عدم الملزوم فهو بالحقيقة استثناي وعندهم
ان متصلة الاستثناي يجب كليتها واما نحن فنقول
اما الشكل الاول فالكبرى فيه ان كانت موجبة
لزومية كانت النتيجة اتفاقية لان صدق الملزوم
مع امر مستلزم لصدق اللازم معه وان كانت اتفاقية
كانت عقيما لصدق قولنا كلما كان الانسان
حجرا كان جسما لزوميا وكلما كان جسما كان
حيوانا اتفاقيا مع كذب النتيجة فان اخذت
الاتفاقية بالمعنى الاول لم يكن هذا القول قياسا
لان النتيجة تلزم من الكبرى فانها لما كانت اتفاقية

كان ثالثهما صادقا على جميع التقادير المحالة او الممكنة
وان كانت الكبرى سالبة فان كانت لزومية كانت عقيما
لصدق قولنا كلما كان الانسان حيوانا كان البياض لونا
اتفاقيا وليس البتة اذا كان البياض لونا كان الانسان
حساسا لزوميا مع كذب النتيجة وان كانت اتفاقية
كانت النتيجة اتفاقية لان الاوسط ان صدق كذب الاكبر
وان كذب كذب الاصغر واما الشكل الثاني فاللزومية ان
كانت موجبة كلية كانت النتيجة اتفاقية فان اللازم الملازم
لجامع غيره في الصدق لم يجامعه الملزوم وان كانت
سالبة كان عقيما لجواز موافقة احد النوعين للآخر في
الصدق وسلب الملازمة بينه وبين فصل الآخر
مع كذب النتيجة واما الشكل الثالث فالموجبتان تنتج
اتفاقية لان الاوسط لما استلزم شيئا واستصحب امرا كان
كان اللزوم مجامعا للآخر والا لكذبت الملازمة والغير
كبراه سالبة عقيم فانما اذا كانت لزومية صدق
كلما كان البياض لونا كان الفرس حيوانا وليس البتة
اذا كان البياض لونا كان الفرس حساسا لزوميا مع
كذب النتيجة واذا كانت اتفاقية صدق كلما كان
الحمار فرسا كان جسما مع كذب النتيجة واما
الشكل الرابع فالمنتج للايجاب ان كانت صغراه
لزومية كان منتجا اتفاقية لان الاوسط لما استلزم
شيئا وجامع آخر كان اللازم مجامعا للآخر وان كانت اتفاقية
فعقيم لصدق قولنا كلما كان الانسان جسما كان

ناطقا وكلما كان حجرا كان جسما لزوميا مع كذب
النتيجة والثالث منه ان كانت صغراه اتفاقية كانت النتيجة
اتفاقية فان اللازم لما لم يجامع غيره في الصدق لم يجامع
الملزوم وان كانت لزومية كان عقيما لصدق قولنا ليس
البتة اذا كان السواد لونا كان الفرس حساسا لزوميا وكلما
كان الفرس حيوانا كان السواد لونا مع كذب النتيجة والا
خران عقيمان اما في الصغرى الاتفاقية فلصدق قولنا كلما
كان السواد لونا كان الفرس حيوانا وليس البتة اذا كان
الفرس حساسا كان السواد لونا مع كذب النتيجة واما
في اللزومية فلصدق قولنا كلما كان الفرس حمارا كان
حيوانا وليس البتة اذا كان جسما كان حمارا اتفاقيا مع
كذب النتيجة وهذا البيان آتيان في الصغرى الجزئية بـ
ان يكون الاوسط جزءا غير تام منهما وهو على اقسام لان الاشتراك
اما بين المقدمتين او بين التاليين او بين تالي الصغرى ومقدم
الكبرى او بالعكس وتنعقد الاشكال الاربعة في كل
قسم من هذه الشروط في الاول ايجاب المقدمتين وكلية
الكبرى وانتاج مقدم الصغرى مع احدى النسب الثمانية
مقدم الكبرى او ملزومه اعني بالنسب الثمانية الاكبر
الى الاصغر او بالعكس بالايجاب او بالسلب كلية كانت
النسبة او جزئية وفي الشكل الاول والثاني يجب كون
مقدم كبراهما جزئية ضرورة كون المقدم المذكور
حاصلا من مقدم الصغرى والنسبة على هيئة الشكل
الثالث فان كان الانتاج على هيئة شكل آخر لم يجب كونها

جزئية الا اذا احتيج الى عكسها لتحصل مقدم الكبرى وكانت
جزئية كما في ضروب الشكل والمنتج في هذا القسم ضربان
موجبتان الكليتان والموجبتان مع جزئية صغراهما والاشكال
الاربعة تنتج في كل ضرب من هذين مثال الشكل الاول اما في نسبة
الاولى فكقولنا كلما كان ج د فا ب وكلما كان ج ط فهو ينتج
قد يكون اذا كان ا ب فان كان بعض ج ط فهو يصدق قولنا قد
يكون اذا كان ا ب فان كان بعض ج ط فبعض ج ط مع الكبرى
ينتجان المطلوب والدليل على صدق هذه المقدمة صدق
قولنا قد يكون اذا كان ا ب فان كان بعض ج ط فكل ج د
وبعض ج ط ولزوم كل ج د بواسطة عكس الصغرى
ولزوم بعض ج ط ظاهر واذا صدق كل ج د وبعض ج ط
صدق بعض د ط ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان بعض
ج ط فبعض د ط فهو ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان
ج ط فهو واخذنا مقدم تالي النتيجة كليا ليمتنع نقض
مقدم الصغرى مقدم الكبرى واما الثالثة فكقولنا كلما
كان كل ج د فا ب وكلما كان ليس بعض د ط فهو ينتج
قد يكون اذا كان ا ب فان كان بعض ج ط فهو واما الرابعة
فكقولنا كلما بعض ج د فا ب وكلما كان ليس بعض د
ط فهو ينتج فقد يكون اذا كان ا ب فان كان لا شيء من ج ط
فهو والبيان ما مر ضروب الشكل الثاني الاول كلما كان
لا شيء من ج د فا ب وكلما كان ليس بعض ط د فهو
ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان بعض ج ط فهو
لانه على تقدير ا ب ان صدق بعض ج ط صدق بعض ج د

مع مقدم الصغرى بالعكس واستلزما مقدم الكبرى المستلزم
لتالي النتيجة الثاني كلما كان ليس بعض ج د فا ب وكلما
كان ليس بعض ط د فهو ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان
كان بعض ج ط فهو من الشكل الثالث الاول كلما كان كل
د ج فا ب وكلما كان كل د ط فهو ينتج قد يكون اذا كان
ا ب فان كل ج ط فهو لانه على تقدير ا ب اذا صدق كل د ج
صدق كل د ج وكل د ط المستلزمان لمقدم الكبرى المستلزم
لتالي النتيجة وانتاج النسبة المذكورة مع مقدم الصغرى
الشكل الاول من الثاني ان تكون الصغرى بحالها والكبرى
كذلك الا ان مقدمها سالب كلي ينتج موجبة
جزئية مقدمها تالي الصغرى ومقدم تاليها سالبة كلية
كما تقول كلما كان كل د ج فا ب وكلما كان لا شيء من
د ط فهو ينتج قد يكون اذا كان ا ب فان كان لا شيء من ج
ط فهو من الثالث الصغرى بحالها والمقدم في الكبرى موجبة
جزئية ونتيجة كالضرب الاول وكان مقدم التالي في النتيجة
هاهنا ليصلح كبرى الاول ولا ينتج هذه القرينة مقدم
الكبرى بعينه بل ما يستلزمه الرابع الصغرى بحالها
ومقدم الكبرى سالب جزئي ينتج موجبة جزئية
مقدمها تالي الصغرى وتاليها استلزم سلب النسبة
سلبا كليا لتالي الكبرى الخامس مقدم الصغرى والكبرى
موجبتان جزئيتان والنتيجة كما هي في الضرب الاول
السادس مقدم الصغرى موجب جزئي ومقدم الكبرى
سالب جزئي والنتيجة كما في الضرب الرابع والثاني والبيان

[illegible] مما ذكرنا الشكل الرابع وضروبه الناتجة [illegible]
الاول كلما كان كل ج د فاب وكلما كان بعض د [illegible]
ينتج قد يكون اذا كان اب فان كان كل ج د ه لانه على
تقدير اب اذا كان كل ج د ه صدق كل ج د ه وكل د ج وهما
مستلزمان من الرابع مقدم الكبرى المستلزم لتالي النتيجة
الثاني مقدم الصغرى موجب جزئي ومقدم الكبرى بحاله
والنتيجة كما في الاول الثالث مقدم الصغرى والكبرى
سالبان كليان والنتيجة كما في الاول كما نقول كلما كان لا شيء من
د ج فاب وكلما كان لا شيء من ه د فهز ينتج قد يكون اذا كان
اب فان كان كل ه ج فهز لانه على تقدير صدق اب اذا صدق
كل ه ج صدق كل ه ج ولا شيء من د ج الذي هو مقدم
الصغرى وهما يستلزمان مقدم الكبرى المستلزم لتالي
النتيجة الرابع الصغرى بحالها ومقدم الكبرى سالب جزئي
والنتيجة كالاول الخامس مقدم الصغرى موجب كلي ومقدم
الكبرى سالب كلي ينتج موجبة جزئية مقدمها تالي
الصغرى وتاليها استلزام سلب النتيجة سلبا كليا لتالي
الكبرى كما نقول كلما كان كل د ج فاب وكلما كان لا شيء
من ه د فهز ينتج قد يكون اذا كان اب فان كان لا شيء من
ج ه فهز السادس الصغرى بحالها ومقدم الكبرى سالب
جزئي والنتيجة كما في الخامس والبيان ظاهر في الجميع
واما اذا كان الاشتراك بين السالبتين فيشترط في الانتاج
اشتمال السالبتين على التاليف المنتج وايجاب المقدمتين وكلية
احديهما فالمنتج في هذا القسم ثلاثة الموجبتان الكليتان

والموجبتان احديهما كلية والاخرى جزئية وتنتج الاول
من هذه في جميع ضروب الاشكال نتيجتين متصلتين
كليتين مقدم احديهما مقدم احدى المقدمتين والتالي ملازمة
نتيجة التاليف لمقدم الاخرى ومقدم الاخرى المقدم من الاخرى
وتاليها هو التالي المذكور كما نقول كلما كان اب فكل ج د
وكلما كان هز فكل د ه ينتج كلما كان اب فان كان هز فكل
ج ه لانه على تقدير اب اذا صدق هز صدق كل ج د
وكل د ه المستلزمان لتالي النتيجة وتنتج ايضا كلما كان
هز فان كان اب فكل ج ه مثال الشكل الثاني كلما كان اب
فكل ج د وكلما كان هز فلا شيء من ه د ينتج كلما كان اب
فان كان هز فلا شيء من ج ه مثال الشكل الثالث كلما كان
اب فكل د ج وكلما كان هز فكل د ه ينتج كلما كان
اب فان كان هز فبعض ج ه مثال الشكل الرابع كلما كان
اب فكل ج د وكلما كان هز فكل ه ج ينتج كلما كان اب
فان كان هز فبعض د ه وهذا ظاهر وكذلك النتيجة
الاخرى وقس عليه باقي الضروب واما الضربان الباقيان
المشتملان على المقدمة الجزئية فينتجان متصلة جزئية
مقدمها مقدم المتصلة الجزئية وتاليها ملازمة نتيجة
التاليف لمقدم المتصلة الكلية مثاله والمقدم الجزئية
صغرى قد يكون اذا كان اب فكل ج د وكلما كان هز
فكل د ه ينتج قد يكون اذا كان اب فان كان هز فكل
ج ه ومثاله والجزئية كبرى كلما كان اب فكل ج د
وقد يكون اذا كان هز فكل د ه ينتج قد يكون اذا كان

جزئية كان اب فكل ج د ط واما اذا كان الاشتراك بين
تالي الصغرى ومقدم الكبرى فشرطه استعمال المتشاركين
في التاليف المنتج وايجاب المقدمتين وكلية الصغرى
في المنتج من بين الموجبتان الكليتان والموجبتان اذا كانت
صغراهما كلية والنتيجة متصلة جزئية مقدمها تالي الكبرى
وتاليها ملازم لنتيجة التاليف المقدم الصغرى مثال الكليتين
كلما كان اب فكل ج د وكلما كان كل د ط فهز ينتج قد
يكون اذا كان هز فان كان اب فكل ج ط بعكس الكبرى
ليرجع الى القسم الثاني لينتج ايضا متصلة جزئية مقدمها
مقدم الصغرى وتاليها ملازمة لنتيجة التاليف لمقدم الكبرى
استلزاما جزئيا كما تقول قد يكون اذا كان اب فقد يكون
اذا كان هز فكل ج ط مثال الجزئية الكبرى كلما كان اب
فكل ج د وقد يكون اذا كان كل د ط فهز ينتج قد يكون
اذا كان هز فان كان اب فكل ج ط بالعكس ليرجع ايضا
الى القسم الثاني وينتج ايضا قد يكون اذا كان اب فقد يكون
اذا كان هز فكل ج ط واما اذا كان الاشتراك بين مقدم
الصغرى وتالي الكبرى فشرطه استعمال المتشاركين
على التاليف المنتج وايجابهما وكلية الكبرى في المنتج
من بين الاول الموجبتان الكليتان والثاني الموجبتان
والصغرى جزئية والنتيجة متصلة جزئية مقدمها تالي
الصغرى وتاليها ملازمة لنتيجة التاليف لمقدم الكبرى
مثال الاول كلما كان كل ج د فاب وكلما كان هز فكل
د ط ينتج قد يكون اذا كان اب فان كان هز فكل ج ط

بعكس الصغرى ليرجع الى الثاني وينتج ايضا قد يكون
اذا كان هز فقد يكون اذا كان اب فكل ج ط مثال الجزئية
الصغرى قد يكون اذا كان ج د فاب وكلما كان هز فكل د ط
ينتج قد يكون اذا كان اب فان كان هز فكل ج ط بعكس
الصغرى وينتج ايضا قد يكون اذا كان هز فقد يكون اذا
كان اب فكل ج ط وقس على هذا باقي الاشكال الثالث ان
يكون الاوسط جزءا تاما من احدى المقدمتين غير تام من
الاخرى وذلك انما يكون بان تكون الشرطية التي الاوسط
جزء غير تام منها مركبة من شرطية وغيرها والشرطية
اما منفصلة مشاركة لتالي الصغرى او لمقدمها او لتالي
الكبرى او لمقدمها وعلى هذه التقادير فالشرطية التي هي
الجزء اما ان يكون مقدم الشرطية او تاليها وعلى هذه التقادير
فالمتصلة اما موجبة او سالبة فالاقسام اثنان وثلاثون
وتنعقد الاشكال بحسب وضع الجزء الاوسط الذي هو
جزء لتلك الشرطية مع المقدمة المشاركة لها ويشترط
في الكل استعمال المتشاركين على التاليف المنتج والنتيجة
كلية ان كانت المقدمتان كليتين وكان الجزء المشارك
من المتصلة الشرطية الجزء هو التالي وكانت الشرطية التي
جزؤها شرطية موجبة والاخرى جزئية مثاله والمتصلة
الشرطية الجزء صغرى والشركة مع التالي وهي موجبة
كلما كان ج د فكلما كان اب فه ط وكلما كان ه ط
فكل بعكس الصغرى ليرجع الى القسم الاول وهو ان يكون
الشركة مع التالي مثاله والمتصلة سالبة كبرى

والشركة مع التالي كلما كان اب فجـ د وليس البتة اذا كان
جـ ط فكلما كان جـ د فهز ينتج قد لا يكون اذا كان كلما
كان اب فهز فجـ ط والا لصدق كلما كان اب فهـ ز فجـ ط
فنجعله صغرى لكبرى القياس ينتج ليس البتة اذا كان كلما
كان اب فهـ ز وكلما كان جـ د فهـ ز وينعكس الى قولنا ليس البتة
كلما كان جـ د فهز وكلما كان اب فهز وهو كاذب
على تقدير صدق المتصلة الاولى وهو كلما كان جـ د
فهز فنجعل صغرى القياس صغرى له وينتج التالي وهو كلما
كان اب فهز مثاله والشركة مع المقدم في المنفصلة المذكورة
كلما كان اب فجـ د وليس البتة اذا كان كلما كان جـ د فهز
فجـ ط ينتج قد لا يكون اذا كان كلما كان اب فهز فجـ ط
والا لصدق كلما كان اب فهز فجـ ط فنجعلها كبرى لكبرى
القياس وتكون النتيجة ليس البتة اذا كان كلما كان جـ د
فهز فكلما كان اب فهز وانه كاذب لان على تقدير مقدمها
وهو كلما كان جـ د فهز اذا ضممنا اليه صغرى القياس
ينتج من الشكل الاول التالي مثاله والمتصلة المذكورة
جزءها منفصلة موجبة والشركة مع التالي كلما كان
هز فدائما اما اب او جـ د وكلما كان جـ د فجـ ط ينتج كلما
كان هز فكلما لم يكن اب فجـ ط لانه على تقدير ان يصدق
كلما لم يكن اب فجـ د وهو مع الكبرى يستلزم المطلوب
ومثاله والشركة مع المقدم كلما كان دائما اما اب او جـ د
فهز وكلما كان جـ د فجـ ط ينتج قد يكون اذا كان هز
فكلما لم يكن اب فجـ ط بعكس الصغرى مثاله والمتصلة

سالبة والشركة مع التالي كلما كان اب فجـ د وليس البتة
اذا كان جـ د فدائما اما جـ د او هز ينتج قد لا يكون اذا كان قد
يكون اذا لم يكن اب فهز فجـ ط والا لصدق كلما كان قد يكون
اذا لم يكن اب فهز فجـ ط ونجعله صغرى للكبرى ينتج من الاول
ليس البتة اذا كان قد يكون اذا لم يكن اب فهز فدائما اما جـ د
او هز وينعكس الى قولنا ليس البتة اذا كان اما جـ د او هز
فقد يكون اذا لم يكن اب فهز وهو باطل لصدق قولنا كلما
كان اما جـ د او هز فقد يكون اذا لم يكن اب فهز لانتاج مقدم
هذه الشركة مع صغرى القياس تاليها مثاله والشركة
مع المقدم كلما كان اب فجـ د وليس البتة اذا كان اما
جـ د او هز فجـ ط ينتج قد لا يكون اذا كان قد يكون اذا لم
يكن اب فهز فجـ ط والا لصدق كلما كان قد يكون اذا لم يكن
اب فهز فجـ ط ونجعله كبرى الكبرى لينتج من الثاني ليس
البتة اذا كان اما جـ د او هز فقد يكون اذا لم يكن اب
فهز لانتاج مقدم هذه المتصلة مع صغرى القياس تاليها
وقس على هذا باقي الضروب **القسم الثاني** ما تركب
من المنفصلات وانواعه ثلاثة الاول في وقوع الاشتراك
في جزء تام من المقدمتين واقسامه ستة احدها ان تكون
المقدمتان حقيقيتين قال الشيخ ان الموجبتين
منه عقيم لا يصح اقترانهما على هيئة القياس لان الطرفين
[illegible] احدى المنفصلتين وان لم يتغايرا
[illegible] التي لنفسه في النتيجة قال المتأخرون ان
[illegible] بالمغايرة المعنى المفهوم منها لم يلزم من مغايرة

حيث يكذب احد المقدمتين لجواز ان تكون الحقيقية
مركبة من الشيء وما يساوي نقيضه في احد المقدمتين او في كليهما
وان يشترط بكذب احد الطرفين مع صدق الاخر يلزم من
نفيه عناد الشيء لنفسه او لما يساويه لا كنا لا نقول ان النتيجة
ههنا تكون منفصلة وانما هي متصلة والمنفصلة
التي يستلزمها هذه المتصلة اقول ولعل الشيخ انما نفى
القياسية عن هذا لاشتراط اللزوم الذاتي في حد
القياس كما حددناه اولا فلا تكون هذه نتائج ولا تكون
القرينة قياسا ان يشترط في النتائج المساواة في الجنس
للمقدمات لم تكن المتصلة المذكورة نتيجة لهذه
القرينة ثم ان المتاخرين اشترطوا فيها كلية احدى
المقدمتين وايجاب احديهما لانه يجوز ان يعاند الشيء شيئا
من المتعاندين والمتلازمين ولا يتميز في المؤلف من
المنفصلات حقيقية كانت او غيرها شكل عن شكل
ولا احد المقدمتين عن الاخرى ولا احد طرفي النتيجة
عن صاحبه وينتج المؤلف من الحقيقيات متصلة
مركبة من الطرفين ضرورة استلزام احد الطرفين
نقيض الاوسط المستلزم للاخر وينتج ايضا ستة
منفصلات حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو
مركبة من عين احد الجزئين ونقيض الاخر وحقيقية
ومانعة الجمع ومانعة الخلو من عين الاخر ونقيض الاول
لان عين كل واحد من الطرفين يستلزم الاخر لما مر وبين
نقيض الملزوم وعين اللازم معاندة في الكذب وبين عين

الملزوم ونقيض اللازم مباينة في الجميع لان كل واحد
منهما ملزوم للاخر ولازم له فتصدق المنفصلتان المذكورتان
بالنسبة الى نقيض احد الطرفين وعين الاخر واذا صدقت
المنفصلتان صدقت الحقيقية وكذلك من الطرف الاخر
هذا في الموجبتين واذا كانت احديهما سالبة كانت
النتيجة متصلة جزئية سالبة مقدمها اما طرف الموجبة
وتاليها طرف الاخرى او بالعكس والا لصدق نقيض
تالي المتصلتين اعني استلزام كل من الطرفين صاحبه
استلزاما كليا ويلزم وقوع العناد الحقيقي بين جزئي
السالبة لاستلزام عناد الحقيقي بين امرين العناد
الحقيقي بين احدهما ولازم الاخر المساوي وهذا خلف
مثاله اذا صدق ليس البتة اما ا ب او ج د ودائما اما ج د
او هـ ز صدق واحد الامرين وهو قد لا يكون اذا كان هـ ز
فا ب وقد لا يكون اذا كان ا ب فهـ ز والا لصدق كلما كان
هـ ز فا ب وكلما كان ا ب فهـ ز فيكون هـ ز مساويا لـ
ا ب واذا كان هـ ز معاندا لـ ج د وكان ا ب المساوي له
معاندا فتكون السالبة وبعض الناس زعم ان هذا القياس
مقدمتاه احديهما سالبة عقيم لانه يصدق دائما اما
ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس البتة اما ان يكون
فردا او عددا مع صدق قولنا كلما كان زوجا كان عددا
ويصدق قولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
وليس البتة اما ان يكون فردا او غير منقسم بمتساويين مع
كذب كلما كان زوجا كان غير منقسم بمتساويين

ومنع بعض المتاخرين من صدق قولنا ليس البتة اما ان يكون
الشي فردا او عددا فان من جملة اوضاع العدد كونه زوجا
وعدم التعاند بين الفردية والعددية على هذا الوضع ممنوع
وثانيهما ان يكونا مانعتا جمع فانه ينتج متصلة جزئية
موجبة من نقيض الطرفين والبرهان من الثالث والاوسط
هو الاوسط هذا ان كانتا موجبتين وان كانت احديهما
سالبة فالنتيجة سالبة جزئية من عين الطرفين مقدمهما
طرف السالبة لانه اذا صدق ليس البتة اما ا ب او ج د
ودايما اما ج د او هز مانعتا الجمع صدق ليس كلما كان ا ب
فهز والا لصدق كلما كان ا ب فهز وذلك يستلزم
امتناع الجمع بين جزئي السالبة لان هز اللازم لاي منهما
عاند ج د في الجمع كان ا ب الملزوم معاند له فيلزم
كذب السالبة هذا خلف ولا يصدق العكس وهو
ان يكون المقدم طرف الموجبة لانه يصدق قولنا هذا الشي
اما ان يكون انسانا او لا ناطقا وليس البتة اما ان يكون
لا ناطقا او حيوانا مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان
انسانا فهو حيوان اقول وللمانع ان يمنع الكبرى السالبة
فان بين الحيوان واللاناطق معاندة على بعض الاوضاع
لكون هذا الشي انسانا او ضاحكا وثالثها ان يكونا
مانعتا خلو فان كانتا موجبتين كانت النتيجة
متصلة موجبة جزئية من الطرفين مقدمها اي طرف كان
منها لاستلزام نقيض الاوسط كل واحد من الطرفين
المنتجان المطلوب من الثالث وان كانت احديهما

سالبة فالنتيجة سالبة جزئية متصلة مقدمها طرف الموجبة
لانه اذا صدق اما ا ب او ج د وليس البتة اما ان يكون ج
د او هز صدق قد لا يكون اذا كان ا ب فهز والا لصدق
كلما كان ا ب فهز وذلك يقتضي كذب السالبة
لان امتناع الخلو عن اب الملزوم وج د يستلزم امتناع
الخلو عن ج د وهز اللازم ورابعها ان يكون احديهما حقيقية
والاخرى مانعة الجمع لاستلزام هذا الطرف نقيض
الاوسط المستلزم للطرف الاخر من الحقيقية واذا كانت
احديهما جزئية فالنتيجة جزئية موجبة مقدمها اي طرف
كان لاستلزام طرف مانعة الجمع نقيض الاوسط
المستلزم لطرف الحقيقية وذلك هو المطلوب وينعكس
ايضا الى ما يكون المقدم فيه طرف الحقيقية هذا اذا كانت
الكلية حقيقية فان كانت مانعة الجمع انتجت متصلة
جزئية من نقيض الطرفين لاستلزام نقيض طرف الحقيقية
الاوسط جزئيا المستلزم لنقيض الاخر من مانعة الجمع
كليا وهو المطلوب وان كانت احديهما سالبة فان
كانت الحقيقية فهو عقيم لصدق قولنا اما ان يكون
هذا الشي انسانا او فرسا وليس البتة اما ان يكون فرسا
او لا انسانا مع العناد بين الانسان ونقيضه ولو بدلنا
الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان يكون فرسا او ناطقا كان
الحق السلب للعناد وان كانت مانعة الجمع كانت
النتيجة سالبة متصلة جزئية مقدمها طرف مانعة
الجمع مثاله اذا صدق دايما اما ا ب او ج د حقيقيا وقد

لا يكون او ليس البتة اما ج د او هـ ز ينتج قد لا يكون اذا
كان هـ ز فا ب والا فكلما كان هـ ز فا ب وذلك يقتضي
كذب السالبة لان امتناع اجتماع ج د وا ب اللازم
يقتضي امتناع اجتماع ج د وهـ ز الملزوم ولا يصدق
والمقدم طرف الحقيقية لانه يصدق اما ان يكون هذا الشي
حيوانا او ليس بحيوان وليس البتة اما ان لا يكون حيوانا او
جسما مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان حيوانا فهو
جسم اقول ولمانع ان يمنع الكبرى بمثل ما قلنا اولا وخامسها
ان يكون احدهما حقيقية والاخرى مانعة الخلو فان كانتا
موجبتين كليتين انتج القياس متصلة كلية موجبة من
الطرفين ومقدمها طرف الحقيقية لاستلزامه لنقيض
الاوسط المستلزم لصدق مانعة الخلو وان كانت احدهما
جزئية فالنتيجة متصلة جزئية من الطرفين والمقدم
اي طرف كان منهما والبرهان من الثالث نقيض الاوسط
وان كانت احدهما سالبة فان كانت الحقيقية فعقيم
لصدق قولنا ابدا اما ان يكون هذا الشي حيوانا او
انسانا مانعة الخلو وليس البتة اما ان يكون لا انسانا
او لا حيوانا حقيقيا مع العناد بين الحيوان ونقيضه ولو
بدلنا الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان يكون حيوانا
او لا ناطقا حقيقيا كان الحق التلازم بين الانسان واللا
ناطق وان كانت مانعة الخلو فالنتيجة سالبة جزئية
متصلة ومقدمها طرف الحقيقية لانه انما صدق دايما
اما ان يكون ا ب او ج د حقيقيا وليس البتة او قد لا يكون

اما ان يكون ج د او هـ ز صدق قد لا يكون اذا كان ا ب فهـ ز والا
لصدق كلما كان ا ب فهـ ز وذلك يقتضي كذب السالبة
لان امتناع الخلو عن ا ب الملزوم وج د يقتضي امتناع
الخلو بين هـ ز اللازم وج د ولا يصدق والمقدم طرف
مانعة الخلو لانه يصدق هذا الشي اما حيوان او لا حيوان
وليس البتة اما لا حيوان او انسان مانعة الخلو مع كذب
قولنا قد لا يكون اذا كان انسانا فهو حيوان واعلم ان المنع
هاهنا يتوجه في الكبرى لما مر وسادسها ان يكون
احدهما مانعة الجمع والاخرى مانعة الخلو فان كانتا
موجبتين كليتين فالنتيجة متصلة موجبة كلية من
الطرفين ومقدمها طرف مانعة الجمع لاستلزامه نقيض
الاوسط المستلزم لطرف مانعة الخلو وان كانت احدهما
جزئية فان كانت المانعة الجمع فالنتيجة متصلة
جزئية من الطرفين ومقدمها اي طرف كان لما مر وان
كانت المانعة الخلو فالنتيجة متصلة جزئية من نقيض
الطرفين والمقدم اي واحد كان لاستلزام نقيض طرف
مانعة الخلو عين الاوسط المستلزم لنقيض طرف
مانعة الجمع كليا وينتج ان المدعى وان كانت احدهما
سالبة فان كانت جزئية فعقيم لانها ان كانت مانعة
الخلو فلصدق قولنا ابدا اما ان يكون هذا الشي انسانا او
فرسا وقد لا يكون اما ان يكون فرسا او لا انسانا مانعة
من الخلو مع المعاندة بين الانسان ونقيضه ولو بدلنا
الكبرى بقولنا قد لا يكون اما ان يكون فرسا او ناطقا

كان الحق التلازم بين الانسان والناطق وان كانت مانعة
الجمع فالصدق قولنا دائما اما ان يكون لا انسانا او حيوانا
مانعا من الخلو وقد لا يكون اما ان يكون حيوانا او لا ناطقا
كان الحق التلازم بين الانسان واللاناطق وان كانت كلية
فان كانت مانعة الخلو ينتج القياس سالبة متصلة
جزئية مقدمها طرف مانعة الجمع كلية كانت مانعة
الجمع او جزئية لانه اذا صدق دائما او قد يكون اما ا ب
او ج د وليس البتة اما ج د او هز مانعا من الخلو ينتج
قد لا يكون اذا كان ا ب فهز وانما يصدق كلما كان ا ب
فهز وانتج مع قولنا قد يكون اذا لم يكن ج د فا ب
قولنا قد يكون اذا لم يكن ج د فهز ويلزمه قد يكون اما
ج د او هز مانعا من الخلو هذا خلف وان كانت السالبة
مانعة الجمع والنتيجة متصلة جزئية سالبة من نقيض
الطرفين مقدمها نقيض طرف مانعة الخلو لانه اذا
صدق دائما او قد يكون اما ا ب او ج د مانعا من الخلو
وليس البتة اما ج د او هز ينتج قد لا يكون اذا لم يكن
ا ب لم يكن هز والا لصدق كلما لم يكن ا ب لم يكن
هز وانتج مع قولنا قد يكون اذا لم يكن ا ب فج د
قد يكون اذا كان ج د لم يكن هز ويلزمه قد يكون
اما ان يكون ج د او هز مانعا من الجمع هذا خلف النوع
الثاني ان يقع الاشتراك في جزء غير تام منهما وهو
لا يخلو اما ان يشارك جزء واحد من احدى المقدمتين
جزءا واحدا من الاخرى فقط او يشارك جزء واحد من

احديهما كل واحد من اجزاء الاخرى او يشارك احد جزئي
احديهما احد جزئي الاخرى والجزء الاخر يشارك الاخرى
الاخر فقط او يشارك كل واحد من جزئي احديهما كل واحد
من جزئي الاخرى او يشارك احد جزئي احديهما احدهما
كل واحد من جزئي الاخرى او يشارك احد جزئي
احديهما احد جزئي والاخر يشارك كل واحد من جزئي
الاخرى فالاقسام خمسة وتنعقد الاربعة الاشكال
في الجميع والشرط في الجميع ايجاب المقدمتين وان يكونا
حقيقيتين او مانعتي خلو والا لم يلزم اجتماع مقدمتي
التاليف على الصدق ومانعة الجمع لا تنتج الا اذا كانت
اجزاؤها نقائض ما يجب ان يكون في مانعة الخلو ولكن
ذلك انقلاب لها الى المنفصلة المانعة الخلو المناقضة
للجزئين من مانعة الجمع وان يكون احديهما كلية وان يكون
التاليف على هيئة المنتج فالاول من الخمسة ينتج منفصلة
مانعة الخلو موجبة مركبة من ثلاثة اجزاء وهي نتيجة
التاليف بين المتشاركين والجزئين غير المتشاركين
لامتناع الخلو عن مقدمتي القياس وعن الجزئين الاخرين
مثاله دائما اما كل ا ب او كل ا ج ودائما اما كل ج د
او كل هز ينتج دائما اما كل ا ب او كل ا د او كل هز مثال
اخر دائما اما كل ا ب او كل ا د او هز مثال اخر دائما اما ان يكون
كل ا ب واما كل ج ه واما كل و ز وبين هذه الامثلة تفاوت
ما وقس عليه باقي الضروب في الاول وباقي الاشكال وفيه
الثاني منهما ينتج منفصلة موجبة مركبة من ثلاثة اجزاء

ومن نتيجتي التأليفين والجزء الغير المشارك كقولنا دائما
اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون كل ا ج ودائما اما كل ج د
او كل ج ه ينتج دائما اما كل ا ب او كل ا د او كل ا ه الثالث
ينتج منفصلتين موجبتين مانعتي الخلو احديهما من نتيجة
من احدى التأليفين والجزئين الآخرين للتأليف الآخر
والأخرى من نتيجة التأليف الآخر ومقدمتي التأليف الاول
كقولنا دائما اما كل ا ب او كل ا ج ودائما اما كل ب ه
او كل ج ه ينتج دائما اما كل ا ه او كل ا ج او كل ج ه وينتج
ايضا دائما اما كل ا ه او كل ا ب او كل ب ه والرابع نتيجته
منفصلة موجبة مانعة الخلو ذات اربعة اجزاء وهي
نتائج التأليفات الاربعة كقولنا دائما اما كل ا ب او كل
ج ب ودائما اما كل ب د او كل ب ه ينتج دائما اما كل ا د
او كل ا ه واما كل ج د واما كل ج ه والخامس ينتج منفصلتين
موجبتين مانعتي الخلو كل واحدة منهما ذات ثلاثة اجزاء
وهي الجزء المشارك لاحد جزئي الاخرى فقط ومن نتيجتي
التأليفين من الجزء المشارك لكليهما الا ان احديهما من
احدى المقدمتين والاخرى من الاخرى كقولنا دائما اما كل
ا ب او كل ج د ودائما اما كل د ه او كل د ا ينتج دائما اما كل
ا ب او كل ج ه او كل ج ا وكلما كان كل ب ا فهو ينتج قد
يكون اذا كان كل ج ا فهو والا فليس البتة اذا كان كل ج ا
فهو ونجعله كبرى للكبرى ينتج ليس البتة اذا كان كل
ب ا وكل ج ا وهو باطل لانه كان كل ب ا او كل ج ا لانتاج
الحملية وهي كل ج ب مع المقدم تاليها من الشكل الاول

وكذلك اذا

[illegible] ومقدم الكبرى سالب كلي وان كان مقدم
المتصلة احدى الجزئيتين والنتيجة كلية كقولنا كل ج ب
وكلما كان بعض ج ا فهو ينتج كلما كان بعض ج ا فهو لانه
كلما كان بعض ج ا فكل ج ب وبعض ج ا ولزوم كل ج ب
لصدق الحملية ولزوم بعض ج ا ظاهر وكلما كان كل ج ب
وبعض ج ا فبعض ب ا من الثالث ينتج كلما كان بعض ج ا
فبعض ب ا وهو مع الكبرى ينتج المطلوب وكذا الحال
[في] مقدم الكبرى سالب جزئي فمن اربعة اضرب وان كانت
[المت]صلة سالبة كلية فالنتيجة سالبة مثاله كل ج ب
[ولي]س البتة اذا كان بعض ج ا فهو ينتج ليس البتة اذا كان
كل ج ا فهو لانه كلما كان كل ج ا فبعض ب ا لما مر وينتج
مع السالبة المذكورة المطلوب وان كان المقدم موجبا
كليا فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا كل ج ب وليس البتة
اذا كان كل ب ا فهو ينتج قد لا يكون اذا كان كل ج ا
فهو والا فكلما كان كل ج ا فهو فنجعله كبرى للكبرى
وينتج ليس البتة اذا كان كل ج ا فهو والا فكلما كان كل ج
ا فهو فنجعله كبرى للكبرى وينتج ليس البتة اذا كان كل
ب ا او كل ج ا وهو باطل لما مر وكذلك نقول ومقدم
المتصلة احدى السالبتين فمن اربعة اخرى وان كانت
المتصلة سالبة جزئية فمقدمها احدى الكليتين والنتيجة
سالبة جزئية مقدمها كلي وجزئي فهذان ضربان اخران
وان كانت المتصلة موجبة جزئية فالمقدم احدى الكليتين
والنتيجة متصلة جزئية موجبة مقدمها نتيجة التأليف

كلية وجزئية وتاليها تالي المتصلة كقولنا كل ج ب
وقد يكون اذا كان كل ا ب فمن ينتج قد يكون اذا كان
بعض ج ا فمن والاتصال ليس البتة اذا كان بعض ج ا
فمن فنجعله كبرى للكبرى وينتج قد لا يكون اذا كان
كل ب ا فبعض ج ا وهو باطل لانه كلما كان كل د ا فبعض
ج ا وكذلك اذا كان مقدم المتصلة سالبا كليا لان
يكون مقدم النتيجة سالبا جزئيا فمن ضربان اخران
واذا كانت الحملية جزئية موجبة انتجت من المتصلتين
الكليتين في ضروبها الاربعة ومع الجزئيتين في ضربيها وهما
اللذان يكون المقدم فيهما كليا النتائج المذكورة لاكن
كل ضرب منها ينتج نتيجة نظيرة من الضروب الاولى
والبرهان ما ذكر الا ان مقدم النتيجة الكلية ها هنا
لا يكون كليا فمنه اثنى عشر ضربا واذا كانت الحملية
سالبة كلية انتجت مع المتصلتين الكليتين في ضربيهما
السالبي المقدم موجبة جزئية مقدمها موجب جزئي
مثاله اذا صدق لا شيء من ج ب وكلما كان ا وليس البتة
اذا كان لا شيء من ب ا فمن ينتج قد يكون اذا كان بعض
ج ا فمن ان كانت سالبة لانه كلما كان كل ا ج ولا شيء
من ج ب وكلما كان كذلك ولا شيء من ا ب وكلما كان
كل ا ج ولا شيء من ا ب وكلما كان لا شيء من ا ب ولا شيء من ب
ا وكلما كان كل ا ج ولا شيء من ب ا وكلما كان لا شيء من ا ب
ولا شيء من ب ا وكلما كان كل ا ج ولا شيء من ب ا وينتج
مع الكبرى الموجبة كلما كان كل ا ج وبعض ج ا

انتج من الثالث قد يكون اذا كان بعض ج ا فمن فاذا ضممنا
الى الاول كلما كان كل ا ج فبعض ج ا انتج من الثالث
قد يكون اذا كان بعض ج ا فمن وان ضممناه الى الثاني
انتج من الثالث قد يكون اذا كان بعض ج ا فمن وكذلك
اذا كان مقدم المتصلتين الكليتين سالبا جزئيا فالمجموع
ثمانية وعشرون

الشكل الثاني

وشرطه امران
احدهما كلية الكبرى ومقدمها الثاني اختلاف الحملية
ومقدم المتصلة في الكيف او كون المتصلة كلية
مقدمها موافق للحملية في الكيف وليس اشتراط منها
في الكم فالمنتج ستة وثلاثون فالصغرى الموجبة الكلية
مع المتصلة الموجبة الكلية من ضروبها الاربعة ينتج
موجبة جزئية موجبة المقدم جزئية ان كان المقدم
موجبا كليا وان كان جزئيا فالنتيجة موجبة كلية
كلية المقدم وجزئية وان كان سالبا كليا فموجبة
جزئية سالبة المقدم كلية وكذلك مع السالبة الجزئي
فمنه اربعة اضرب مثال الاول كل ج ب وكلما كان كل
ا ب فمن ينتج قد يكون اذا كان بعض ج ا فمن لانه
كلما كان كل ا ج وكل ا د وكل ج ب وكلما صدقا
صدق كل ا ب وكلما كان كل ا ج وكل ا د وكل ج ب
وكلما صدقا صدق كل ا ب وكلما كان كل ا ج
وكل ا ب فمن وكلما كان كل ا ج فمن وهو مع قولنا
كلما كان كل ا ج فبعض ج ا ينتج المطلوب مثال
الثاني كل ج ب وكلما كان بعض ا ب فمن ينتج

كلما كان بعض ج ا فهو لانه كلما كان بعض ج ا فبعض
ا وهو كل ج ب وكلما صدقنا صدق بعض ا ب
فكلما كان بعض ج ا فبعض ا ب ونضمه الى الكبرى ينتج
المطلوب مثال الثالث كل ج ب وكلما كان لا شيء من ا ب
فهو ينتج قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهو والا لصدق
ليس البتة اذا كان لا شيء من ج ا فهو فنجعله كبرى للكبرى
ينتج ليس البتة اذا كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا وهو
باطل لانه كلما كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا لا نتاج
مقدمها مع الحملية تاليها من الثاني وكذلك الرابع فان
الثالث اعم من الرابع لان مقدم المتصلة الموجبة الكلية
اذا كان جزئيا استلزم كليا والصغرى الموجبة الكلية
مع المتصلة السالبة الكلية اربعة اخرى ينتج كل ضرب
منها ما ينتجه نظيره من الاربعة الاولى لان النتيجة
سالبة مثال الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ا ب
فهو ينتج قد لا يكون اذا كان بعض ج ا فهو لانه كلما
كان كل ج ب فكل ا ب لما مر وينتج مع الكبرى ليس البتة
اذا كان كل ا ج فهو وهو مع استلزام مقدمها لعكسه
ينتج المطلوب من الثالث والصغرى الموجبة الكلية
مع المتصلة الموجبة الجزئية ضرب واحد وهو ان يكون
المقدم سالبا كليا ومع السالبة الجزئية هذا الضرب
بعينه مثاله كل ج ب وقد يكون اذا كان لا شيء من ا ب
فهو ينتج قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهو والا لصدق
نقيضه وانتظم مع الكبرى وانتج من الثاني قد لا يكون

اذا كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا وهو باطل لما مر مثال
الثاني كل ج ب وقد يكون اذا كان لا شيء من ا ب فهو ينتج
قد لا يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهو والصغرى السالبة
الكلية مع المتصلة الموجبة الكلية في ضروبها
اربعة اخرى اما مع المقدم السالب الكلي والنتيجة كما في
الضرب الاول كقولنا لا شيء من ج ب وكلما كان لا شيء من
ا ب فهو فقد يكون اذا كان بعض ج ا فهو لانه كلما كان
كل ا ج فلا شيء من ا ب لما مر وهو مع الكبرى ينتج متصلة
هي مع استلزام مقدمها لعكسه ينتج المطلوب من
الثالث وان كان المقدم سالبا جزئيا والنتيجة موجبة
كلية مثل ما في الثاني بالبيان المذكور ثم وان كان المقدم
احد الموجبتين والنتيجة موجبة جزئية مقدمها
سالب كلي كقولنا لا شيء من ج ب وكلما كان كل ا ب
فهو فقد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهو والا لصدق
نقيضه فنجعله كبرى للكبرى وينتج ليس البتة
اذا كان كل ا ب فلا شيء من ج ا وهو باطل لما مر والصغرى
السالبة الكلية مع السالبة الكلية اربعة اضرب
اخرى ونتيجة كل ضرب منها نتيجة نظيره من الاربعة
الاول الا انها سوالب مثال الاول لا شيء من ج ب وليس
البتة اذا كان لا شيء من ا ب فهو فقد لا يكون اذا كان
بعض ج ا فهو لانه كلما كان كل ا ج فلا شيء من ا ب
وهو مع الكبرى ينتج ليس البتة اذا كان كل ا ج
فهو وهو مع استلزام مقدمه لعكسه ينتج المطلوب

والصغرى المذكورة مع الجزئيتين ضربان وهو ان يكون
المقدم موجبا كليا والنتيجة متصلة جزئية موافقة
للمتصلة في الكيف ومقدمها سالب كلي مثاله لا شيء من
ج ب وقد يكون او قد لا يكون اذا كان كل ا ب فهو ينتج
مع الموجبة قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهو ومع
السالبة قد لا يكون لانه كلما كان كل ا ب فلا شيء من ج ا
وينتج مع المتصلة المدعى من الثالث والصغرى الموجبة
الجزئية تنتج مع المتصلتين الكليتين فيما يكون المقدم
سالبا كليا او جزئيا او موجبا جزئيا وهي ستة اضرب
ومع المتصلتين الجزئيتين فيما يكون المقدم فيه سالبا
كليا وهو ضربان والصغرى السالبة الجزئية تنتج مع
الكليتين فيما يكون المقدم فيهما موجبا جزئيا او كليا
او سالبا جزئيا وهي ستة اضرب ومع الجزئيتين فيما يكون
المقدم فيه موجبا كليا وهو ضربان والنتيجة في هذه
الستة عشر متصلة جزئية مقدمها سالب جزئي موافقة
للمتصلة في الكيف الا فيما يكون مقدم المتصلة الكلية
فيها جزئيا موافقا للحملية في الكيف وهي اربعة
اضرب ضربان من الصغرى الموجبة الجزئية مع المتصلة
الكلية موجبة وسالبة اذا كان مقدمها سالبا جزئيا
فان النتيجة في هذه موافقة للمتصلة في الكيف
ومقدمها موجب كلي

الشكل الثالث

وشرطه ان الاول كلية احدى المقدمتين او كلية
المقدم التالي كلية المتصلة اذا كانت الحملية سالبة

... مقدمها ... من الحملية في الكم والكيف
... ولا ... فان الحملية ... الكلية
مع كل واحدة من المحصورات الاربع في ضروبها الاربعة
عشر والموجبة الجزئية مع المتصلتين الكليتين
... كان المقدم سالبا اربعة والسالبة الجزئية مع
المتصلتين الكليتين اذا كان المقدم سالبا جزئيا
ضربان والنتيجة متصلة كلية ان كانت المتصلة
كلية ومقدمها كلي وهي موافقة للمتصلة في الكيف
الا في موضعين احدهما ما يكون الصغرى فيه سالبة كلية
او جزئية وذلك ستة اضرب فان النتيجة جزئية ومقدمها
جزئي مثال الاول كل ب ج وكلما كان كل ب ا فهو ينتج كلما
كان كل ج ا فهو لانه كلما كان كل ج ا فكل ب ج وكل
ج ا وكلما صدقا صدق كل ب ا فكلما كان كل ج ا
وكل ب ا وكلما كان كل ب ا فهو ينتج كلما كان كل ج ا
فهو مثال ما يكون فيه المقدم جزئيا لا شيء من ب ج وكلما
كان لا شيء من ب ا فهو ينتج قد يكون اذا كان بعض ج ا
فهو لان كلما كان كل ا ج فلا شيء من ج د وكل ا ج
وكلما صدقا صدق لا شيء من ا ب وكلما كان كل ا ج
فلا شيء من ب ا وكلما كان لا شيء من ب ا فهو ينتج كلما
كان كل ا ج فهو فنجعلها كبرى لقولنا كلما كان كل
ا ج فبعض ج ا وينتج المطلوب وثانيهما ان يكون الصغرى
موجبة جزئية والكبرى كلية موجبة وسالبة والمقدم
احدى الكليتين وذلك اربعة اضرب فان النتيجة جزئية

... للمتصلة في الكيف ومقدمها جزئي موافق لمقدم
... حملية في الكيف كقولنا بعض ب ج وكلما ...
... فهـ ز ينتج قد يكون اذا كان بعض ج ا فهـ ز والا ...
... اذا كان بعض ج ا فهـ ز ينتج قد يكون اذا ...
... فهـ ز والا صدق ليس البتة اذا كان بعض ج ...
فنجعله كبرى للكبرى ينتج ليس البتة اذا كان ...
فبعض ج ا وهو باطل لانه كلما كان كل ب ا فبعض
ج ا لانتاج مقدمها مع الصغرى الحملية ثانيهما من الثالث
وان كانت المتصلة جزئية فالنتيجة جزئية
موافقة للمتصلة في الكيف ومقدمها جزئي موافق
للمقدم في الكيف كقولنا كل ب ج وقد يكون اذا كان
كل ب ا فهـ ز ينتج قد يكون اذا كان بعض ج ا فهـ ز والا
فليس البتة اذا كان بعض ج ا فهـ ز ونتج مع الكبرى
قد لا يكون اذا كان كل ب ا فبعض ج ا وهو باطل
لصدق نقيضه لانتاج مقدمها مع الحملية الثالث من
الثالث د الشكل الرابع وشرطه ثلاثة الاول
ايجاب الحملية او كليتها الثاني ان لا تكون المتصلة
جزئية الا اذا كانت الحملية موجبة كلية او مقدمها
كلي مخالف للحملية في الكيف الثالث ان لا يكون المقدم
موجبا جزئيا والحملية جزئية ولا سالبا جزئيا والمتصلة
جزئية فالمنتج اثنان وثلاثون ثمانية اضرب من الصغرى
الموجبة الكلية مع الكليتين في ضروبها الاربعة والنتيجة
متصلة كلية مقدمها كلي موافق لمقدم المتصلة

... الاربعة ... وهو ما يكون المقدم فيه
سالبا فان النتيجة جزئية مقدمها جزئي مثال الاول
... وكلما كان لا شيء من ا ب فهـ ز ينتج وكلما كان
... ج ا فهـ ز لانه كلما كان لا شيء من ج ا ولا شيء من
... الكبرى ينتج المطلوب مثال ما يكون المقدم موجبا
... كل ب ج وكلما كان كل ا ب فهـ ز ينتج قد يكون
اذا كان بعض ج ا فهـ ز والا فليس البتة اذا كان كل ا ب
فبعض ج ا وهو باطل لانتاج المقدم مع الحملية كلما
كان كل ا ب فبعض ج ا من الرابع في ستة اضرب من
الصغرى المذكورة مع الجزئيتين فيما يكون المقدم احد
المحصورات غير السالب الجزئي والنتيجة جزئية
مقدمها جزئي موافق لمقدم المتصلة في الكيف مثال الاول
كل ب ج وقد يكون اذا كان كل ا ب فهـ ز فقد يكون اذا كان
بعض ج ا فهـ ز والا فليس البتة اذا كان بعض ج ا
فهـ ز وانتج مع الكبرى قد لا يكون اذا كان كل ا ب
فبعض ج ا وهو باطل لما مر وثمانية اخرى مع الصغرى
الموجبة الجزئية مع المتصلتين الكليتين فيما يكون
المقدم فيما غير الموجب الكلي ومع الجزئيتين فيما يكون
المقدم فيما سالبا كليا والنتيجة جزئية مقدمها جزئي
موافق في الكيف لمقدم المتصلة بالخلف والبرهان
من الثالث الا اذا كان مقدم المتصلة الكلية موجبا
جزئيا فان النتيجة كلية موافقة للكبرى في الكيف
ومقدمها موجب كلي لاستلزام مقدم النتيجة مع

... للمتصلة في الكيف ومقدمها جزئي موافق لمقدم
المتصلة في الكيف كقولنا بعض ب ج وكلما ...
فهو ... وقد يكون اذا كان بعض ج ا فهو والا ...
البتة اذا كان بعض ج ا فهو ... وقد يكون اذا ...
... فهو والا ... وليس البتة اذا كان بعض ج ...
... كبرى للكبرى ينتج ليس البتة اذا كان ...
فبعض ج ا وهو باطل لانه كلما كان كل ب ا فبعض
ج ا لانتاج مقدمها مع الصغرى الحملية تاليها من الثالث
وان كانت المتصلة جزئية والنتيجة جزئية
موافقة للمتصلة في الكيف ومقدمها جزئي موافق
للمقدم في الكيف كقولنا كل ب ج وقد يكون اذا كان
كل ب ا فهو ... وقد يكون اذا كان بعض ج ا فهو والا
فليس البتة اذا كان بعض ج ا فهو ... مع الكبرى
قد لا يكون اذا كان كل ب ا فبعض ج ا وهو باطل
... نقيضه لانتاج مقدمها مع الحملية التالي من
الثالث ... الشكل الرابع وشرطه ثلاثة الاول
ايجاب الحملية او كليتها الثاني ان لا تكون المتصلة
جزئية الا اذا كانت الحملية موجبة كلية او مقدمها
كلي مخالف للحملية في الكيف الثالث ان لا يكون المقدم
موجبا ... والحملية جزئية ولا سالبا جزئيا والمتصلة
جزئية فالمنتج اثنان وثلاثون ثمانية اضرب من الصغرى
الموجبة الكلية مع الكليتين في ... وهي الاربعة والنتيجة
متصلة كلية مقدمها كلي موافق لمقدم المتصلة

... واحد وهو ما يكون المقدم فيه
... فان النتيجة جزئية مقدمها جزئي مثال الاول
... وكلما كان لا شيء من ... فهو ... كلما كان
... فهو لانه كلما كان لا شيء من ج ا ولا شيء من
... الكبرى ينتج المطلوب مثال ما يكون المقدم موجبا
... كل ب ج وكلما كان كل ب ... فهو ... فقد يكون
اذا كان بعض ج ا فهو والا فليس البتة اذا كان كل ب
فبعض ج ا وهو باطل لانتاج المقدم مع الحملية كلما
كان كل ب ا فبعض ج ا من الرابع في ستة اضرب من
الصغرى المذكورة مع الجزئيتين فيما يكون المقدم احدى
المحصورات غير السالب الجزئي والنتيجة جزئية
مقدمها جزئي موافق لمقدم المتصلة في الكيف مثال الاول
كل ب ج وقد يكون اذا كان كل ب ... فهو فقد يكون اذا كان
بعض ج ا فهو والا فليس البتة اذا كان بعض ج ا
فهو ... مع الكبرى ... قد لا يكون اذا كان كل ب
فبعض ج ا وهو باطل لما مر وثمانية اخرى مع الصغرى
الموجبة الجزئية مع المتصلتين الكليتين فيما يكون
المقدم فيما عدا الموجب الكلي ومع الجزئيتين فيما يكون
المقدم فيما سالبا كليا والنتيجة جزئية مقدمها جزئي
موافق في الكيف لمقدم المتصلة بالخلف والبرهان
من الثالث الا اذا كان مقدم المتصلة الكلية موجبا
جزئيا فان النتيجة كلية موافقة للكبرى في الكيف
ومقدمها موجب كلي لاستلزام مقدم النتيجة مع

نتيجه مقدم الكبرى من الشكل الرابع وانتاجه مع
الكبرى الموجبه او السالبه المطلوبه من الاول وثمانيه
من الصغرى السالبة الكلية مع الكليتين في الضروب
الاربعه فان كان المقدم سالبا جزئيا فالنتيجة كلية
مقدمها موجب كلي وان كان سالبا كليا فمتصلة
جزئيه مقدمها موجب جزئي وان كان احدى الموجبتين
جزئية مقدمها سالب كلي ومن هنا اخذ من الصغرى المذكورة
مع الجزئيتين فيما يكون المقدم موجبا كليا والنتيجة
جزئية مقدمها سالب كلي والنتيجة تابعة للمتصلة
في الكيف دائما ك النوع الرابع ان تكون الحملية
كبرى والشركة مع المقدم وشرط الاول امران احدهما
كون الحملية كلية او موجبة جزئية والمتصلة
موافق للحملية في الكم والكيف الثاني كلية المتصلة
او ايجاب المقدم فالمنتج ست وعشرون ثمانية من الحملية
الموجبة مع الكليتين في الضروب الاربعة واربعة من
الكبرى المذكورة مع الجزئيتين فيما يكون المقدم احدى
الموجبتين وثمانية من الكبرى السالبة الكلية
مع الكليتين في ضروبها الاربعة واربعة من الكبرى
مع الجزئيتين فيما يكون مقدم احدى الموجبتين وضربان
من الكبرى موجبة الجزئية مع الكليتين اذا كان
مقدمهما موجبا جزئيا فان كانت المتصلة كلية ومقدمها
سالب فالنتيجة كلية مقدمها موافق للمقدم في الكم
ومخالفا للحملية في الكيف وذلك ثمانية اضرب

اربعة من الكبرى الحملية الموجبة الكلية مع الكليتين
اذا كان المقدم سالبا واربعة من الكبرى السالبة
الكلية اذا كان المقدم سالبا كقولنا كلما كان لا شيء
من ج ب فهو وكل ب ا ينتج كلما كان لا شيء من ج ا
فهو لانه كلما كان لا شيء من ج ا فلا شيء من ج ا وكل
ب ا وكلما صدقا صدق لا شيء من ج ب فكلما كان لا شيء
من ج ا فلا شيء من ج ب وهو مع الصغرى ينتج المطلوب
من الاول كقولنا كلما كان لا شيء من ج ب فهو ولا شيء من
ب ا ينتج كلما كان كل ج ا فهو لانه كلما كان كل
ج ا فلا شيء من ج ب لما مر وينتج مع الصغرى المطلوب
واذا لم يكن مقدم الكلية سالبا فالنتيجة جزئية
مقدمها موافق لمقدم المتصلة في الكم وللحملية في
الكيف وذلك ثمانية عشر ضربا كقولنا كلما كان
كل ج ب فهو وكل ب ا ينتج قد يكون اذا كان كل ج ا
فهو والا لصدق ليس البتة اذا كان كل ج ا فهو فنجعله
كبرى للصغرى ينتج ليس البتة اذا كان كل ج ب وكل
ج ا وهو باطل لانه كلما كان كل ج ب فكل ج ا
لصدق الحملية واذا كانت الحملية موجبة جزئية
لا يتاتى هذا البرهان بل له طريق اخر مثاله كلما كان
بعض ج ب فهو وبعض ب ا ينتج قد يكون اذا كان بعض
ج ا فهو لانه كلما كان كل ج ب فبعض ب ا وكل ا ج
وكلما صدقا صدق بعض ب ج وكلما كان بعض ب ج
فبعض ج ب وكلما كان كل ا ج فبعض ج ب وهو مع

الصغرى ينتج كلما كان كل ا ج فهو ز وهو ينتج مع استلزام
المقدم للعكس المطلوب من الثالث وهكذا ان كانت
الصغرى سالبة لكن النتيجة سالبة

الشكل الرابع

وشرطه امران احدهما كلية الحملية او موافقتها للمقدم
في الكم والكيف والثاني كلية المتصلة او مخالفته
مقدمها للحملية في الكيف والمنتج ثمانية وعشرون
ثمانية من الموجبة الكلية الحملية مع الكليتين في
الضروب الاربعة واربعة منها مع الجزئيتين في المقدم السالب
وثمانية من الحملية السالبة الكلية مع الكليتين في
الضروب الاربعة واربعة منها مع الجزئيتين في المقدم
الموجب والنتيجة متصلة كلية ان كانت المتصلة
كلية ومقدمها موافقا للحملية في الكيف والمقدم
في النتيجة موجب موافق لمقدم المتصلة في الكم
وذلك ثمانية اضرب اربعة من الحملية الموجبة
واربعة من السالبة كقولنا كلما كان ا وليس البتة اذا
كان كل ج د فهو ز وكل ا ب ينتج كلما كان ا و كانت
موجبة وليس البتة اذا كان ان كانت سالبة كل ج ا
فهو ز لانه كلما كان كل ج ا فكل ج ا وكل ا ب وكلما
صدقا صدق كل ج ب فكلما كان كل ج ا وكل ج ب
وهو ينتج في الصغرى المطلوب وكقولنا كلما كان ا وليس
البتة اذا كان لا شيء من ج ب فهو ز ولا شيء من ا ب ينتج كلما
كان في الايجاب وليس البتة اذا كان في السلب كل ج ا
فهو ز لما مر وان لم تكن المتصلة كلية موافقة المقدم

للحملية في الكيف فالنتيجة جزئية مقدمها سالب
موافق لمقدم المتصلة في الحكم كقولنا كلما كان ا وليس
البتة اذا كان كل ج د فهو ز ولا شيء من ا ب ينتج قد يكون
اذا كان لا شيء من ج ا فهو ز في الصغرى الموجبة وقد لا يكون
في السالبة والا لصدق نقيضه وصار كبرى للصغرى
وينتج ليس البتة اذا كان كل ج ب فلا شيء من ج ا
وهو باطل لصدق كلما كان كل ج ب فلا شيء من ج ا
لصدق الحملية وانتاجها مع المقدم التالي وان كانت
الكبرى الحملية جزئية موجبة او سالبة مع الكليتين
فيما يكون المقدم موافقا للحملية في الكم والكيف
وذلك اربعة اضرب كانت النتيجة متصلة جزئية
مقدمها موجب جزئي كقولنا كلما كان ا وليس البتة
اذا كان بعض ج ب فهو ز وبعض ا ب ينتج قد يكون اذا
كان بعض ج ا فهو ز مع الصغرى الموجبة وقد لا يكون
مع السالبة لانه كلما كان كل ا ج وبعض ج ا لانتاج
مقدمها مع الحملية اياه من الثالث وهو مع الكبرى
الموجبة ينتج كلما كان كل ا ج فهو ز مع السالبة
ليس البتة اذا كان كل ا ج فهو ز وانتج كل منهما مع
استلزام المقدم لعكس المطلوب والنتيجة دائما
تابعة للمتصلة في الكيف

الشكل الثالث

شرطه امران الاول كلما كان مقدم المتصلة سالبا
كانت المتصلة كلية ولا يكون مقدمها والحملية
اشرف من الحملية في الكم الثاني كلية

او كلية المقدم في المنتج اذا ستة عشر من الحمليتين
الكليتين مع الكليتين في الضروب الاربعة فثمانية منها مع
الجزئيتين مما كان مقدمها موجبا كليا او جزئيا واثنا عشر
من الحمليتين الجزئيتين مع الكليتين فيما يكون المقدم منها
غير السالب الكلي اما كان مقدمها موجبا كليا او جزئيا
واثنى عشر من الحمليتين الجزئيتين مع الكليتين فيما يكون
المقدم منها غير السالب الكلي واربعة من الحمليتين
الجزئيتين مع الجزئيتين اذا كان المقدم موجبا كليا والنتيجة
كلية ومقدمها كلي مخالف للحملية في الكيف ان كانت
المتصلة كلية مقدمها سالب كقولنا كلما كان لا شيء من
ب ج فهو كل ب انتج كلما كان لا شيء من ج ا فهو
لانه كلما كان لا شيء من ج ا فلا شيء من ج ب لانتاج مقدم
هذه مع الحملية في الضرب الثاني واذا جعلنا هذه
المقدمة صغرى للصغرى انتج من الاول المطلوب وكذلك
اذا كانت المتصلة سالبة كلية والنتيجة تكون سالبة
وسواء كانت الحملية موجبة او سالبة كلية او جزئية
وسواء كان المقدم سالبا جزئيا او كليا فهذه اثنى عشر
ضربا واذا لم يكن المتصلة كلية سالبة المقدم
فالنتيجة جزئية المقدم موافق الحملية في الكيف
كقولنا دائما كل ب ج فهو وكل د ا انتج قد يكون
اذا كان بعض ج ا فهو [illegible] انه اذا كان بعض ج ا
فهو يحصل كل [illegible] للصغرى ينتج [illegible] اذا كان
كل ب ج بعض ج ا وهو باطل لانه كلما كان كل ب ج

فيتعين في الانتاج المقدم مع الحملية التالي من الثالث والنتيجة
تابعة للمتصلة في الكيف الشكل الرابع وشرطه
ثلاثة امور الاول ان تكون الحملية ومقدم المتصلة الجزئية
احدى المحصورات غير السالب الجزئي الثاني ايجاب المقدم
وكليته عند كون المتصلة جزئية او تكون مخالفا للحملية
الكلية في الكيف على ذلك التقدير الثالث كلية
الحملية اذا كان مقدم المتصلة سالبا كليا والمنتج
اثنان وثلاثون فان الحملية الموجبة الكلية مع الكليتين
في الضروب الاربعة ثمانية والحملية المذكورة مع
الجزئيتين اذا كان المقدم احدى الكليتين اربعة والحملية
السالبة الكلية مع الكليتين في الضروب الاربعة
ثمانية والحملية المذكورة مع الجزئيتين اذا كان المقدم
احدى الموجبتين اربعة والحملية الموجبة الجزئية مع
الكليتين فيما لا يكون المقدم سالبا كليا او الحملية
المذكورة مع الجزئيتين اما كان المقدم موجبا كليا
ضربان والنتيجة كلية ان كانت المتصلة كلية
وكان المقدم والحملية سالبتين كليتين او كان
مقدم الكلية موجبا جزئيا والحملية موجبة كلية
او كان مقدم الكلية سالبا جزئيا ومقدم النتيجة
كلي اما اذا كان المقدم سالبا وكلي وجزئي ان كان موجبا
ويخالف المقدم عند سلب الحملية ويوافقه عند ايجابها
كقولنا كلما كان لا شيء من ب ج فهو ولا شيء من ا ب
ينتج كلما كان كل ج ا فهو لانه كلما كان كل ج ا فهو لا



شي من ا ب وكلما كان كذلك فلا شي من ج وكلما
كان كذلك فلا شي من ب ا فكلما كان كل ج ا فلا شي
من ب ج وينتج مع الصغرى المطلوب من الاول وكذلك
اذا كانت المتصلة سالبة بان نقول ليس البته اذا كان
لا شي من ب ج فهز ونضمه الى الحملية المذكورة لا كن
النتيجة تكون سالبة وهي ليس البته اذا كان كل ج ا
فهز والبرهان هو البرهان مثال المقدم الجزئي كلما
كان ا وليس البتة اذا كان بعض ب ج فهز وكل ا ب
ينتج كلما كان مع الموجب وليس البته مع السالبة
اذا كان بعض ج ا فهز لانه كلما كان بعض ج ا
فبعض ج ب لانتاج المقدم مع الحملية اياه وكلما
صدق التالي صدق عكسه فاذا ضممناه مع الصغرى
انتج من الاول المطلوب مثال المقدم الجزئي السالب
قولنا كلما كان ا وليس البتة اذا كان ليس بعض ب ج
فهز وبعض ا ب ينتج كلما كان لا شي من ج ا فهز وليس
البته لانه كلما كان لا شي من ج ا فليس بعض ب ج
لانتاج المقدم مع الحملية والرابع التالي وينتج مع
المتصلة المطلوب وان لم تكن الصغرى كلية مع شي
من الامور الثلثه والنتيجة جزئية مقدمها نتيجة
التاليف كقولنا كلما كان ا وليس البته اذا كان كل
ب ج فهز وكل ا ب ينتج قد يكون اذا كان بعض ج ا فهز
مع الايجاب وقد لا يكون اذا كان بعض ج ا فهز مع السلب
والا لصدق نقيض النتيجة وصار كبرى للصغرى

ينتج من الثاني ليس البته اذا كان كل د ج فبعض ج ا
وهو باطل لانه كلما كان كل د ج فبعض ج ا لانتاج
المقدم مع الحملية اياه من الرابع والنتيجة تتبع المتصلة
ايما في السلب د القسم الرابع ما يتالف من الحملي
والمنفصل وهو على اقسام الاول القياس المقسم وهو
ان يشترك في الحمليات باسرها في احد طرفي المطلوب
ويشترك اجزا الانفصال في الاخر مثاله اما ان يكون كل
ب او كل ا ج وكل ب د وكل ا د ينتج كل ا د لامتناع
خلو الواقع عن احد اجزا الانفصال وعن الحملية
مثاله والمنفصلة كبرى كل ا ب وكل ا ج واما ان يكون
كل ب ه او كل ج ه ينتج كل ا ه وفي القسم الاول وهو ان تكون
المنفصلة صغرى اذا جعلت الاجزا التي يقع فيها الاشتراك
موضوعات في اجزا الانفصال ومحمولات في اجزا الانفصال
وموضوعات في الحمليات كان ايضا من الشكل الرابع
مثال الشكل الثاني والمنفصلة صغرى اما ان يكون كل
ب ا او كل ا ج ولا شي من ه ب ولا شي من ه ج فلا شي من ا ه
مثاله والمنفصلة كبرى كل ا ب وكل ا ج واما ان يكون
لا شي من ه ب او لا شي من ه ج فلا شي من ا ه مثال الشكل
الثالث والمنفصلة صغرى اما ان يكون كل ب ا او كل
ج ا او كل ج ه وكل ج ه فبعض ا ه وشرط انتاج كل
شكل هو المعتبر في ذلك الشكل بين كل واحد من
اجزا الانفصال وبين ما يشاركه من الحمليات مثال ايجاب
اجزا الانفصال في القسم الاول وكلية الحمليات اذا

كان التاليف من الاول على هذا القياس وقد تقع التاليفات
من اشكال مختلفة كقولنا اما ان يكون كل آ د او كل
آ هـ ولا شي من ب ح ولا شي من ح ك ولا شي من آ ك ويجب
كلية المنفصلة وايجابها ومنعها للخلو ليجتمع الجزء
المشارك منها مع الحملية على الصدق ويجب ايضا ان يكون
عدد الحمليات مثل عدد اجزا الانفصال الثاني ان يكون
عدد الحمليات مثل اجزا الانفصال والمشارك كل واحد
من الحمليات جزا واحدا من اجزا الانفصال الاكثر الحمليات
لا تشترك في حد هو غير الحد الاوسط من الجزئين الاخرين
ولا اجزا الانفصال فيه وينتج منفصلة مانعة الخلو
من نتايج التاليفات مثاله اما ان يكون كل آ ب او كل ج ب
وكل ب ه وكل د ط ينتج اما ان يكون كل آ ه او كل ج ط
وافتهم واعلى هذا اقول الحق انه ينتج منفصلة اخرى
هي نتيجة التاليف الاخر وهي اما كل آ ط او كل ج ه
الثالث ان يكون الحمليات بعدد اجزا الانفصال الاشارك
كل واحدة منها واحدا من اجزا الانفصال لا كل اجزا
الانفصال فقط او الحمليات فقط تشترك في حد
هو غير الحد الاوسط من الحدين الاخرين مثاله اما ان يكون
كل آ ب او كل آ د وكل ب ه وكل د ط ينتج اما كل آ ه او
كل آ ط الرابع ان يكون عدد الحمليات كعدد الاجزا
ويشارك كل واحدة من الحمليات واحدا من اجزا
الانفصال ويشترك اجزا الانفصال في احد الحدين
اللذين هما غير الاوسط والحمليات في الحد الاخر

لا كل لا يشترك التاليفات في نتيجة واحدة مثاله اما
ان يكون كل آ ب او كل آ د وكل ب ه ولا شي من د ه ينتج اما كل
او لا شي من آ ه الخامس ان يكون عدد الحمليات اكثر من عدد
اجزا الانفصال والزايدة لا بد فيها من مشاركة لاحد
الاجزا والا لم تكن داخلة في القياس فذلك الجزء من
الانفصال المشارك لها يشارك ايضا اخرى ويكون
القياس باعتبار شركته لكل لاحدى الحمليتين
وباعتبار شركته للاخرى مثاله اما اما كل آ ب
او كل آ د وكل ب ج ولا شي من ج ه ولا شي من د ط فينتج
باعتبار الشركة مع كل ب ج اما كل آ ج او لا شي من آ ط وباعتبار
الشركة مع لا شي من ب ه اما لا شي من آ ه او لا شي من آ ط واما
باعتبار مشاركة كل آ ب لمجموع القضيتين فانه ينتج
كل آ ج او لا شي من آ ه او لا شي من آ ط وهذا الاعتبار مغاير
للاول فان اعتبار المشاركة مع الافراد غير اعتبارها
مع الجملة السادس ان يكون عدد الحمليات اقل من
اجزا الانفصال فلنفرض الحملية واحدة والمنفصلة
ذات جزئين وهو على قسمين احدهما ان يكون الحملية
مشاركة للجزئين مثاله اما ان يكون كل آ د او كل ج د
وكل د ه ينتج اما كل آ ه او كل ج ه وثانيهما ان يشارك
الحملية احد الجزئين فقط مثاله اما ان يكون كل آ ب
او كل آ ج وكل ج د ينتج اما كل آ ب او كل آ د القسم
الخامس ما يتالف من المتصل والمنفصل واقسامه
اربعة الاول ان يكون الاوسط تاما من المقدمتين فان كانت

منفصلة صغرى فلا امتياز بين الاول والثاني ولا بين الثالث
والرابع وان كانت الكبرى فلا امتياز بين الاول والثاني
ولا بين الثالث والرابع لعدم الامتياز في اجزاء المنفصلة
وهذا القسم يشتمل على اربعة اقسام احدها ان يكون
المتصلة صغرى والشركة مع التالي والموجبتان ينتجان
مانعة الجمع ان كانت المنفصلة مانعة الجمع لاستلزام
امتناع الاجتماع بين اللازم والغير امتناع الاجتماع بين
الملزوم وذلك الغير ومنفصلة جزئية ان كانت مانعة
الخلو من نقيض الاصغر وعين الاكبر لانعكاس المنفصلة
بعكس النقيض الى متصلة مقدمها نقيض الاوسط
وتاليها نقيض الاصغر واستلزام المنفصلة المتصلة
التي مقدمها نقيض الاوسط وتاليها عين الاكبر وينتج
من الثالث المطلوب وان كانت احديهما سالبة فان كانت
هي المنفصلة وكانت مانعة الخلو والمقدمتان كليتان
فالنتيجة سالبة مانعة الخلو كلية لاستلزام جواز الخلو
عن اللازم جوازه عن الملزوم مثاله كلما كان اب فجد
وليس البتة اما جد او هز فليس البتة اما اب او هز وكذلك
اذا كانت احديهما جزئية لكن النتيجة جزئية وان كانت
مانعة الجمع فعقيم للاختلاف فانه يصدق كلما كان
هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة اما ان يكون حيوانا
او لا ناطقا مع صدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وليس
البتة اما ان يكون حيوانا او ناطقا مع صدق كلما كان هذا
انسانا فهو ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا وليس البتة

اما ان يكون حيوانا او لا ناطقا مانعا من الجمع كان
الصادق اما ان يكون انسانا او لا ناطقا حقيقيا فالحق في
صدق الكبرى وفي هذا المثال وان كانت السالبة هي
المتصلة والمقدمتان كليتان فمانعة الخلو ينتج القياس
منها ومن الاخرى متصلتين كليتين احديهما مانعة الجمع
والاخرى مانعة الخلو مثاله ليس البتة اذا كان اب فجد
واما اما جد او هز مانعة الخلو ينتج ليس البتة اما اب
او هز مانعة الخلو والجمع لانه لو صدق نقيضها وهو مانعة
الخلو اعني قد يكون اما اب او هز لزمه قد يكون اذا لم يكن
هز فاب والمنفصلة يلزمها كلما لم يكن هز فجد
فينتجان قد يكون اما اب او هز لزمه قد يكون اذا كان
اب لم يكن هز وينتج مع المتصلة المذكورة اللازمة
للمنفصلة قد يكون اذا كان اب فجد هذا خلف وان
كانت احديهما جزئية فالنتيجة جزئية مانعة الخلو
فقط للبرهان المذكور في الكلية المانعة الخلو ان كانت
جزئية منفصلة وان كانت الجزئية هي المتصلة
فالنتيجة سالبة جزئية مانعة الجمع لما مر في برهان
الكلية من مانعة الجمع ومانعة الجمع ينتج القياس منها
ومن الاخرى ان كانت كليتين منفصلة سالبة جزئية
مانعة الخلو مثاله ليس البتة اذا كان اب فجد ودائما
اما جد او هز مانعة الجمع ينتج قد لا يكون اما اب او هز
والا فدائما اما اب او هز مانعة الخلو ويلزمه كلما لم
يكن هز فاب والمنفصلة يلزمها كلما كان جد

لم يكن هز و هما ينتجان كلما كان جـ د وا بـ و ينعكس
قولنا قد يكون اذا كان ا بـ فجـ د وهو ينافض السالبة
وان كانت احدهما جزئية فان كانت هي المنفصلة فالنتيجة
بعين البرهان وان كانت هي المتصلة فعقيم لصدق قولنا
قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو جسم ودايما اما ان
يكون جسما او حساسا مع صدق قولنا كلما كان حيوانا
فهو حساس ويصدق وقد لا يكون اذا كان هذا حيوانا
فهو انسان ودايما اما ان يكون انسانا او حيوانا مع صدق
قولنا دايما اما ان يكون حيوانا او لا حيوانا حقيقيا
وثانيهما ان يكون المتصلة صغرى والشركة مع المقدم
فالموجبتان ان كانتا كليتين والمنفصلة مانعة
الخلو فالنتيجة كلية مانعة الخلو لاستلزام امتناع
الخلو عن الشي والملزوم امتناع الخلو عنه وعن اللازم
وكذلك اذا كانت احديهما جزئية لاكن النتيجة
جزئية وان كانت مانعة الجمع فالنتيجة متصلة
جزئية من عين الاصغر ونقيض الاكبر مثاله كلما كان
جـ د فا بـ ودايما اما جـ د او هز ينتج قد يكون اذا كان
ا بـ فليس هز لاستلزام المنفصلة كلما كان جـ د
فليس هز وينتج مع الصغرى المطلوب من الثالث وان
احديهما سالبة فان كانت هي المنفصلة وكانت
مانعة الجمع فالنتيجة سالبة مانعة الجمع لان جواز
الجمع بين الشي والملزوم يستلزم جوازه بينه وبين اللازم
وان كانت مانعة الخلو فعقيم لصدق قولنا كلما كان

هذا متحركا فهو حيوان وليس البتة اما ان يكون متحركا
او حساسا مانعة الخلو مع صدق كلما كان حيوانا كان
حساسا ويصدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وليس
البتة اما ان يكون انسانا او لا حيوانا مع صدق دايما اما ان يكون
حيوانا او لا حيوانا وان كانت السالبة هي المتصلة
فالمنفصلة ان كانت مانعة الخلو وكانت السالبة
هي المتصلة فالمنفصلة ان كانت مانعة الخلو وكانت
المقدمتان كليتين انتج القياس منفصلتين سالبتين
كليتين مانعة الجمع ومانعة الخلو مثاله ليس البتة
اذا كان جـ د فا بـ ودايما اما جـ د او هز مانعة الخلو ينتج
ليس البتة اذا كان جـ د فا بـ ودايما اما جـ د او هز مانعة
الخلو ينتج ليس البتة اما ا بـ او هز مانعة جمع وخلو
اما اللزوم مانعة جمع وخلو اما اللزوم مانعة الخلو فلانه لو
صدق نقيضها وهو قد يكون اما ا بـ او هز لزمه قد يكون
اذا لم يكن هز فا بـ والمنفصلة يلزمها كلما لم يكن
هز فجـ د ينتجان قد يكون اذا كان جـ د فا بـ هذا خلف
واما اللزوم مانعة الجمع فلانه لو صدق نقيضها وهو قد
يكون اما ا بـ او هز لزمه قد يكون اذا كان ا بـ وليس هز
وينتج مع لازم المنفصلة قد يكون اذا كان ا بـ فجـ د ثم
وعكسه ينافض الصغرى وان كانت احديهما جزئية
وان كانت المتصلة فالنتيجة سالبة جزئية منفصلة
مانعة الخلو للبرهان المذكور وان كانت المتصلة
فعقيم لصدق قد لا يكون اذا كان هذا لا فرسا فهو لا انسان

ودايما اما ان يكون لا فرسا ولا ناطقا مانعة الخلو مع
صدق كلما كان لا انسانا فهو لا ناطق ويصدق وقد لا يكون
اذا كان هذا الحيوان فهو انسان ودايما اما ان يكون حيوانا
او لا انسانا مانعة الخلو مع صدق اما ان يكون انسانا او لا
انسانا وان كانت المنفصلة مانعة الجمع والنتيجة سالبة
جزئية منفصلة مانعة الخلو كقولنا ليس البتة وقد
لا يكون اذا كان جد فاب وقد يكون او دايما اما جد
او هز ينتج قد لا يكون اما اب او هز مانعة الخلو او لا
ودايما اما اب او هز ويلزمه كلما لم يكن هز فاب
ويلزم المنفصلة قد يكون اذا كان جد لم يكن هز وينتج
قد يكون اذا كان جد فاب وهو يناقض الصغرى هذا
اذا كانت المنفصلة هي الجزئية وان كانت المنفصلة
هي الكلية لزمها كلما كان جد لم يكن هز وينتج
كلما كان جد فاب وهو يناقض الصغرى ايضا وثالثها
ان يكون المتصلة كبرى والشركة مع التالي وحكمه
حكم الاول الا ان المتصلة الجزئية الموجبة اللازمة من
القياس المذكور المركبة من عين احد الطرفين ونقيض
الاخر يكون في هذا القسم كما في الثاني ورابعها ان يكون
المتصلة كبرى والشركة مع المقدم وحكمها حكم
الثاني الا ان المتصلة الجزئية الموجبة اللازمة من القياس
المذكور المركبة من عين احد الطرفين ونقيض الاخر
بعينها في هذا القسم كما في الاول وان كانت المنفصلة
المنضمة الى المتصلة حقيقية فالموجبة تنتج

تنتج الموجبة المانعة الجمع والموجبة المانعة
الخلو ضرورة استلزام الخاص لازم العام والسالبة لا تنتج
لانها لو انتجت شيا لانتجه المنفصلتان السالبتان
المانعة الخلو والجمع لان هاتين اخص من تلك والخاص
يستلزم لازم العام لكن المنفصلتان لا ينتجان نتيجة
واحدة في شيء من الاقيسة المذكورة الثاني ان يكون
الاوسط غير تام منهما وينتج نتيجتين احديهما متصلة
مقدمها الطرف الاخر الغير المشارك من المتصلة وتاليها
عين نتيجة التاليف للاخر من المنفصلة والاخرى
منفصلة من الطرف غير المشارك من المنفصلة
واستلزام مقدم المتصلة نتيجة التاليف مثاله كلما
كان هز فكل جب ودايما اما كل با او كل دا ينتج
كلما كان هز فاما كل جا او ده وينتج ايضا اما هز واما
كلما كان هز وكل جا [illegible] بعد استجماع الشرايط
في المتشاركين وفي المقدمتين الثالث ان يكون الاوسط
تاما من احديهما غير تام من الاخرى والتام منها اما ان يكون
متصلة او منفصلة فان كان الاول فحكمه حكم
القياس من الحملي والمنفصل مثاله كلما كان اب فجد
ودايما اما [illegible] كلما كان جد فهز واما جط ينتج اما
كلما كان اب فهز واما جط وان كان الثاني فحكمه
حكم القياس المولف من الحملي والمتصل كقولنا دايما
اما ان يكون اب او جد وكلما كان [illegible] كلما كان جد فهز
[illegible] ينتج قد يكون اذا كان جط فاما اب او هز

وقد ظهر ان كل واحد منهما انتج نتيجة القسم الذي رجع
اليه الان نتيجة التاليف بين تلك الشرطية والمقدمة
الاخرى موضوعة مكان نتيجة التاليف بين الحملية
والجزء المشارك من الشرطية . البحث الرابع
في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما
شرطية والاخرى استثنائية هي وضع لرفع او رفع
لوضع او رفع لرفع او وضع لوضع فالشرطية اما متصلة
او منفصلة اما المتصلة فان كانت لزومية وكانت
موجبة كان استثناء المقدم ينتج عين التالي استدلالا
بوجود الملزوم على وجود اللازم واستثناء نقيض التالي
يوجب نقيض المقدم استدلالا بعدم اللازم على عدم
الملزوم واما استثناء نقيض المقدم او عين التالي فلا
يلزم منه شي لجواز كون اللازم اعم ولا يلزم من وجود
العام وجود الخاص ولا من عدم الخاص عدم العام والقدماء
سهوا في هذا وقالوا ان الملزوم المساوي تجري فيه
الاستثناءات الاربع وهذا بالحقيقة ليس متصلة
واحدة بل متصلتان مقدم احدهما المقدم ومقدم
الاخرى التالي قال بعض المتاخرين الناتج بالذات من
الاستثنائي انما هو استثناء العين للعين واما النقيض
للنقيض فانه بواسطة الاول فان عدم اللازم ملزوم
لعدم الملزوم وعلى هذا التقدير يكون الاول فيه تعقيمه
لانا لو استثنينا عين المقدم يلزم الدور لان العلم
بوجود التالي يجب ان يكون سابقا على العلم بالاتصال

[illegible] من الاتصال والاستثناء ان ولم يقع في
استثنا فائدة واذا كانت المتصلة سالبة لم يحصل
جزم بالانتاج فانه لا يلزم من سلب الاتصال بين الشيئين
مع العلم بوجود احدهما او نقيض الاخر ليس البتة ان كان
زيد يكتب فيده ساكنة وفيه نظر فان الانتاج
انما حصل هاهنا لخصوصية المادة وهي التي يكون طرفيها
متنافيين والمتاخرون اوجبوا كونها كلية لانها لو كانت
جزئية فالاستثناء الكلي لا يحصل منه نتيجة لاحتمال
ان يكون الزمان الذي تحقق فيه الملازمة غير الزمان الذي
صدق فيه عين المقدم او نقيض التالي وهذا فيه ضعف
بل اذا كان المقدم في المتصلات مهملا او جزئيا
وان كانت كلية لم يقع الجزم بالنتيجة كما تقول كلما
كان ا ب او بعض ا ب فجد ا كان ب لا يلزم فيه ثبوت
د لجواز ان يكون الالف الذي صار ب في هذا الاستثناء
غير الذي كان موضوع المقدم في المتصلة والسبب
فيه ان الاستثناء هنا ليس للمقدم جزئيا بل لما يحتمل
ان يكون المقدم فاذا اريد استثناء المقدم جزئيا فيه هذين
اي بنقضه كلية موافقة للمقدم في الكيف والطرفين
وقد يرد الاستثنائي الى الاقتراني فيقال في ان كان هذا
انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان هذا انسان
وكل انسان حيوان وكذلك في استثناء النقيض واما
المنفصلة فان كانت حقيقية وكانت ذات جزئين
فان استثناء عين ايهما كان ينتج نقيض الاخر وبالعكس

وان كانت اكثر فاستثناء عين ايهما كان ينتج نقيض الباقي
واستثناء نقيض ايهما كان ينتج منفصلة حقيقية مركبة
من البواقي وان كانت مانعة الجمع فاستثناء عين ايهما كان
ينتج نقيض الباقي واستثناء النقيض لا ينتج لجواز
كونه اعم من عين الباقي وان كانت مانعة الخلو فاستثناء
نقيض ايهما كان ينتج عين الباقي واستثناء العين لا ينتج
لاحتمال عموميته **البحث الخامس في الاقيسة**
المركبة لا يتركب قياس من اقل من مقدمتين والا لزم
المصادرة على المطلوب لا اقل ولا اكثر من مقدمتين لان
الثلاثة ان تباينت من جميع الوجوه فلا اقتران وان باينت
الواحدة الاثنين من جميع الوجوه فلا تعلق معها وان
وقعت الشركة بين الثلاثة على الاختلاف فهناك
حدان اوسطان مختلفان والاوسط في كل اثنتين
واحد فهناك نتيجتان مختلفتان من تاليفين مختلفين
فهناك قياسان لنتيجتين لا على نتيجة واحدة وان
تشاركت الثلاثة لا على الاختلاف بل في شيء واحد
فاما ان يحصل نتيجة واحدة ذات اصغرين واكبر
او اكبرين واصغر وهو محال او نتيجتان فهناك قياسان
وفي الاستثنائيات اذا اخذت المتصلة على انها مقدمة
فليس الاستثناء الا بمقدمة احدهما مقدمتان لا غير
وان اخذت المتصلة مع قضية على غير شيء فلا
مدخل لاحدهما في الاستثناء الواحد وان اخذت
المتصلة بشيء على نسبة الانتاج فمواطئته انتج

لا ينفع الاستثناء الا متصلة هي نتيجتهما وفي المنفصلات
قد يشكل الحال فيما يكون الاستثناء منها نقيض بعض
اجزائها لانتاج العين مثاله هذا المتحرك اما ان يكون
حيوانا او انسانا او جمادا فانه يحتاج ان يقال مثلا لا لكنه
ليس جمادا ولا نباتا وهما قضيتان كما ترى ومع المنفصلة
يصير المجموع ثلث قضايا الا ان يقال القضيتان في
الاستثناء مقدمة واحدة وهو باطل فان المقدمة قضية
جعلت جزء قياس ولا يتصور كون قضيتين مقدمة
واحدة او يقال قولنا هذا غير جماد وغير نبات قضية
واحدة ذات محمولين وهو محال او يقال القياس الموضح
بانه احد الاجزاء والباقي زايدا او اثبات لمقدمات
هذا القياس وهو باطل فان الزوايد والمثبتة لمقدمات
القياس اذا حذفت يلزم من القياس النتيجة وهنا ما لم
تذكر القضايا باسرها لم تلزم النتيجة او يقال ان نتيجة
واحدة لا يمكن حصولها بقياس واحد بل بقياسين
ينتجان بالذات مجموعهما لا كل واحد منهما تلك
النتيجة وهو فاسد او يقال ان قولنا القياس لا يتالف من
اكثر من مقدمتين مخصص بما ليس فيه منفصلة
تحوج الى كثرة فما بالكم في الاستثناء والاستقراء
التام في مثل قولنا كل متحرك اما جماد او حيوان او
نبات وكل جماد جسم وكل حيوان جسم وقد يمكن
الجواب بان هذه ليست اقيسة واحدة بل قياسات
كثيرة وان الاول في تقدير قولنا اما ان يكون هذا المتحرك

حيوانا او نباتا او جمادا الا كنه ليس بجماد ينتج هذا
المتحرك اما حيوان او نبات ثم نستثني ونقول الا كنه
ليس بنبات فهو حيوان وكذلك الثاني في تقدير قولنا
كل متحرك اما جماد او حيوان او نبات وكل جماد
جسم ينتج هذا المتحرك اما حيوان او جسم او نبات
ثم نقول وكل نبات جسم ينتج هذا المتحرك اما ان يكون
حيوانا واما ان يكون جسما ثم نقول وكل حيوان جسم ينتج
هذا المتحرك جسم سر القياسات المركبة هي التي
ينتج نتائجها وينساق منها الى نتائج اخرى فتكون
تلك النتائج مقدمات لهذه فالنتائج التي هي المقدمات
قد تكون بان تجعل تارة مقدمة وتارة نتيجة وقد تكون
فلانه كبر الا الاخيرة التي هي مركبة من اكبر اخر المقدمات
واصغر اولها والناتج لها بالذات هو القياس المولف من
المقدمة الاخيرة ومشاركها من النتائج سر قياس
الخلف مركب من قياسين احدهما اقتراني مركب من
متصلة وحملية يشارك تالي المتصلة والثاني استثنائي
مقدمته متصلة هي نتيجة القياس الاول ومقدمته
الاستثنائية مع التالي المتصلة مثاله لو لم يصدق
ليس كل ج ب صدق قولنا كل ج ب ومعنا الشرطية
مقدمة صادقة هي قولنا كل ب ا نجعلها كبرى ينتج
ان لم يصدق ليس كل ج ب صدق كل ج ا ثم نجعل هذه
النتيجة مقدمة للاستثنائي ويستثني النقيض وهو
انه ليس كل ج ا على انه حق معروض الصدق ينتج النقيض

وهو ان قولنا ليس كل ج ب صادق وقياس الخلف يفارق
المستقيم فان المستقيم يقصد فيه القياس اول الامر
اثبات المطلوب بمقدمات صادقة والخلف يقصد
منه انتاج شيء غير المطلوب بين الكذب يلزم من كذبه
صدق نقيضه وطريق رده الى المستقيم ان تاخذ
نقيض المحال وتقرنه بالمقدمة الصادقة لينتج نقيض
المقدمة الثانية الذي هو المطلوب مثاله اذا اردنا
ان نبين السالبة الكلية وهي قولنا لا شيء من ب ا بالخلف
نقول لو لم يصدق لصدق بعض ب ا ونضمها الى قولنا كل
ا ج لينتج بعض ب ج الذي هو محال الصدق نقيضه
فرضا فاذا اردنا رد الخلف الى الاستقامة اخذنا
النقيض وهو لا شيء من ب ج وضممناه الى قولنا كل ا ج
انتج لا شيء من ب ا وهو المطلوب واعلم ان الخلف لا يفيد
تعيين المطلوب لانه مبني على نقيض المطلوب المقتضي
لتعينه فقد يوضع بدل المطلوب غيره مما يظن انه هو
ويبين الخلف عليه فانه تم على ان الشيء الموضوع صادق
ولم يبين انه هو المطلوب نفسه او بعض لوازمه سر
عكس القياس هو اخذ نقيض النتيجة او ضدها الى
احدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها
ويستعمل في الجدل لابطال القياس مثاله من الشكل
الاول كل ج ب وكل ب ا وكل ج ا وضده لا شيء من ج ا
ونقيضه ليس بعض ج ا فاذا قرنت الضد بالكبرى
انتج من الثاني لا شيء من ج ب وهو يضاد الصغرى ولو

قرنت بالنقيض انتج نقيض الصغرى ويفارق هذا قياس الخلف
بان هذا يكون في ابتداء عقيب قياس مقرر معمول ثم عقد بعد
ذلك قياس اخر لابطال معلوم وهو احدى مقدمتي القياس
الذي قبله والخلف قياس منتج الا تجب ان يتقدمه
قياس ويستعمل فيه المقابل بالتضاد والتناقض ولا يستعمل
في الخلف الا النقيض سين قياس الدور وهو ان تجعل
المطلوب الذي لزم من القياس المنعقد لاجله مع عكس
احدى مقدمتي ذلك القياس قياسا على انتاج المقدمة
الاخرى وانما كان دورا لان المقدمة تارة تكون مبينة
للنتيجة وتارة النتيجة مبينة لها وهو يستعمل في
الجدل والمغالطة عندما تكون احدى المقدمتين غير
بينة فيلطف ويغير المطلوب عن صورته اللفظية
ليوهم انه مغاير للمطلوب ثم يقرنه بعكس الاخرى
مع حفظ الكمية لينتج المقدمة ولا يتم الا عند تساوي
الحدود مثاله كل انسان ناطق وكل ناطق ضحاك وكل
انسان ضحاك ثم نوخذ هذه النتيجة ويضم اليه عكس
الكبرى وهو قولنا كل ضحاك ناطق لينتج كل انسان
ناطق **البحث السادس** في تتمة القول في القياس
اذا اردت اكتساب قياس وضع طرفي المطلوب
وحصل ما يمكن حمله على كل منهما من الكليات الخمس
وايضا جميع ما يمكن حمله على احد الخمس الصادقة
على احدهما وجميع ما يحمل كل منهما عليه وفي السلب
يطلب جميع ما يسلب هذا عنه فان كان مطلوبا كليا

ايجابيا ووجدت في محمولات موضوع مطلوبك
ما يكون موضوعا لمحمولته فقياسك من الاول وان كان
سلبا كليا ووجدت في محمولات احدهما ما يسلب عن
الاخر فهو من الثاني والاول بواسطة العكس وان كان موجبا
جزئيا ووجدت موضوعا لطرفيك في مطلوبك فمن
الثالث والاول وان كان سلبا جزئيا ووجدت في موضوعات
احدهما ما ليس موضوعا للاخر فهو من الثالث وان وجدت
في محمولات بعض الموضوع ما لا يحمل عليه المحمول فمن
الاول وان وجدت في محمولات احدهما وبعضه ما لا يحمل
على الاخر او بعضه في عرضك من الثاني وان وجدت
في موضوعات احدهما ما يسلب عن الاخر فهو من الرابع
سين وقد يقولون ان كل ما يصح انتاجه بالاشكال
الاربعة فهو ابين مما لا يتبين الا بشكل واحد والذي
يتبين بضروب كثيرة ابين مما لا يتبين الا بضرب واحد
قالوا فالكلي الموجب اصعب اثباتا من جميع المطالب
لانه لا يتبين الا بالضرب الاول من الشكل الاول وابطاله
سهل فان نقيضه وهو الجزئي السالب يتبين في الاشكال
الاربعة بثمانية ضروب وضده وهو الكلي السالب
يتبين في الشكل الاول والثاني والرابع باربعة ضروب
فالمبطل له اثنا عشر ضربا والمنتج له واحد قالوا
والكلي اعسر اثباتا من الجزئي فانه اذا اثبت الكلي ثبت
الجزئي ولا ينعكس والكلي يبطل بالكلي المضاد
وبالجزئي المناقض والجزئي لا يبطل الا بالكلي المناقض

الجزئي بين بالاشكال الاربعة في اربعة عشر ضربا
منها والكلي انما تبين في ثلاثة اشكال لخمسة اضرب
وقد نازع في هذا بعض المتأخرين فقال الصعوبة اما ان تكون
بحسب الصورة او المادة او بحسبهما ولا يتصور الاول
وكما كان الشكل الاول ابين الاشكال وضربه الاول
ابين الضروب وما يبين بما هو اقرب فهو اقرب ولا يصح
الحكم على التقدير الثاني مطلقا فان بعض المواد قد يصح
فيها الكلي الموجب دون الجزئي السالب وبالعكس اذا
كانت المادة صحيحة يكفيها ضرب واحد وان
بحسب المواد والصور فيختلف الحال باختلاف المواد
اقول وهذا لا يخلو من مجازفة فان القدماء عنوا بهذا
ان المنتج للسوالب الجزئية اكثر ما ينتج نقائضها
فيكون اوضح لا بالنظر الى خصوصية المادة وكون
الشكل الاول اوضح الاشكال وضربه الاول ابين الضروب
لا يقتضي سهولة استنتاج الموجبة الكلية
فان تحصيل ما ينتجها متعسر سر اعلم ان المطالب
العلمية قد تذكر في الكتب منتجة عن مقدمات
غير مرتبة ترتيبا على هيئة الاشكال طلبا للاختصار
بل جعله ذلك موكولا الى الماهرين في المنطق
فيرد تلك القياسات على هيئة شكل منتج
ويستنتجون منها النتائج واذا كانت الحجة مذكورا
فيها مقدمتان غير موصولتين احتاج الناظر في
توصيلها وكذا ان وجدت مقدمات متعددة او وجد

فيها حد اوسط واحد الف ولم يناسب المطلوب او ان يحمل
حدا وسط فلا انتاج فان لم يوجد الا مقدمة واحدة
فلينظر هل هي مناسبة للمطلوب ام لا فان لم تكن
مناسبة فهي غريبة وان ناسب كل النتيجة فهي شرطية
والاكثر متصلة والقياس اذا استثنائي لم يبق فيه
الا تحصيل طريق الاستثناء وان ناسبت موضوع النتيجة
او مقدمها فهي صغرى وان ناسبت محمولها او تاليها
فهي كبرى ثم ضم الى هذه المقدمة اخرى احد طرفيها
احد طرفي المقدمة والطرف الاخر طرف المطلوب فان
تألفا فهو الوسط والا لم يكن القياس بسيطا بل مركبا
ونعمل العمل المذكور في كل واحد منهما مثاله اذا كان
مطلوبنا كل ج ا ومعنا كل ج ب وكل د ا فان صح لنا
كل ب د تم القياس والا افتقرنا الى وسط بين ب و د وان
كان المطلوب لا شيء من ج ا ومعنا كل ج ب ولا شيء من
د ا فان صح لنا كل ب د تم القياس والا احتيج الى وسط
بين ب و د واقل ما يكون القياس المركب من اربعة حدود
اذا قام القياس على شيء بالذات فقد قام على ما يلزمه
العرض من العكس وعكس النقيض وكذب النقيض
والمنتج للكلي منتج للجزئي والمنتج للحمل على كل
الاصغر منتج للحمل على كل ما يصدق عليه الاصغر سر
قد يكون القياس فاسدا لكذب بعض مقدماته وينتج
الصدق مثاله كل انسان فرس ولا شيء من الحمار بفرس
ينتج لا شيء من الانسان بحمار وقد يغلطون ههنا

... كان القياس ... والمقدمات
... صادقة كان العكس الكاذب لازما وليس
كذلك وما ضمناه من المثال يكذب هذا الاعتقاد
وقد يستعمل في القياس مقدمات متقابلة يستعملها
الجدليون والمغالطيون لتبكيت خصومهم وتغليطهم
كما يسلمون منهم ان كل انسان حيوان ولا شيء من البشر
حيوان ويستنتجون لا شيء من الانسان ببشر واعلم
ان الشكل الاول اذا كان المطلوب فيه كليا وكانت
الكبرى كاذبة في الكل لا ينتج القياس النتيجة
الصادقة والا لزم اجتماع صدق الضدين لانتاج
الصغرى مع ضد الكبرى الصادقة ضد النتيجة
الصادقة وان كذبت في البعض فقد ينتج مثاله كل
انسان حيوان وكل حيوان ناطق ولا شيء من الحيوان بفرس
وان كانت الصغرى هي الكاذبة فقد ينتج مثاله كل
انسان حجر وكل حجر جسم او لا شيء من الحجر بفرس او بعض
الحيوان حجر وكل حجر جسم او لا شيء من الحجر بفرس فيما
يكون المطلوب جزئيا وان كان المطلوب جزئيا والكذب
في الكبرى فقد ينتج كقولنا بعض الحيوان حساس
وكل حساس انسان وان كان الكذب في الكل كقولنا
بعض الحيوان انسان وكل انسان فرس ومن الشكل الثاني
قد ينتج الكاذبتان معا كقولنا كل فرس حجر ولا شيء من
الحمار بحجر وكذلك ان كانت احديهما كاذبة وكذلك
الشكل الثالث كما تقول كل حجر حيوان وكل حجر

... كقولك ... الرابع كقولك كل حجر حيوان وكل
حجر ... المقاومة قياس سالف من مقدمتين
... من اقوى مقدمتي قياس اخر ليبطله فيمنع القياس
... المقدمة التي عليها مدار ذلك القياس مثاله اذا كان
... الاول بعض ... وكل ج ا انتج بعض ب ا فيعرض
... ليس الا ج ط ولا شيء من ط ا والمعارضة قياس
ينتج نقيض نتيجة قياس اخر او ضدها كقولنا كل ج ب
وكل ب ا وكل ج ا فيقول المعترض سلمنا ما ذكرت
من الدليل لكن معنا ما يبطله وهو ان كل ج ط ولا شيء
من ط ا فلا شيء من ج ا والضمير قياس حذفت كبراه
للوضوح او لاخفاء كذبها ومن انواع الضمير الدليل
وهو قياس اضماري الحد الاوسط فيه امارة لوجود
الاكبر ومع التصريح يقع على الشكل الاول مثاله هذه
المراة ذات لبن فهي قد ولدت والكبرى محذوفة
وهي كل ذات لبن والدة بالفعل فوجود اللبن الذي هو
الاوسط علامة لوجود الاكبر الذي هو الولادة
... السابع في الاستقراء والتمثيل والاستقراء
منه تام وهو القياس المقسم وقد مضى ومنه ناقص
وهو الذي يستعمله الدهماء في استدلالاتهم وهو
الاستدلال على الكلي بما ثبت في اكثر جزئياته وهو غير
تام الدلالة فانه يجوز ان يكون البعض مغايرا للاخرين في
الحكم له فلا يثبت للكلي لفقدانه في ذلك الجزئي
والفقهاء يستعملون انواعا من هذا وهو الاستدلال

بابس في جزئي على ثبوته في اخر ويسمونه الرد الناقص
ويسمونها على ما يشترك بين الامرين وعلى تمام هو المشتمل
على ذلك المشترك ويثبتون علية المشترك
بالسبر والتقسيم فيجمعون الاوصاف الثابتة في الاصل
ويبقون العلية الا المشترك وبالطرد والدوران وهو الاستدلال
بالمتابعة وجودا وعدما وانما كان هذا ارداء من
الاول لتوقفه عليه مع مزيد فساد فان الحكم الثابت
في الاصل جاز ان لا يكون معللا وان كان معللا لا يكون
العلة هي علية ما هو مجهول عندكم وان كان بعض
ما عددتموه لا يكون جاز اجتماع الامرين منها على
العلية او انقسام احد الاقسام التي طبيعتين تكون
احديهما علة او تكون العلة احدهما لكن ثم معنى يخصه
او ان كان علة مطلقا لا يكون وجد مانع في الفرع فلا
يثبت الحكم **المقالة الخامسة في البرهان**
وفيه مباحث الاول في النظر في المقدمات من جهة
انتفاع التصديق القضية اما الذي تؤثر تصديقا اولا
والثاني هو القضايا المخيلة فانها تؤثر قبضا او
بسطا ولها نفع عظيم ولا يشترط صدقها او كذبها
فان اخذت الحجة على انها ما تؤثر تصديقا لم يكن
المولف من المخيلات حجة وانما هو قياس شعري
والذي يؤثر تصديقا على اقسام الاول البديهيات
وهي التي يكفي في الحكم بها تصور طرفيها كالحكم
بان الكل اعظم من الجزء ومثل هذه القضايا لا يستعين

[illegible]
[illegible] الاول [illegible] الثاني المشاهدات
[illegible] التي يحكم بها العقل بتوسط القوى الظاهرة
[illegible] كالحكم باضاءة الشمس واحراق النار او بتوسط
قوى الباطنة كالحكم بان لنا غضبا وخوفا والاول
يسمى بالوجدانيات الثالث المجربات وهي قضايا
يحكم بها العقل لتكرار المشاهدة تكرارا اوقع يقينا
بقياس خفي انضم الى تلك المشاهدات وهو انه لو
وقع الامر المجرب اتفاقيا لما كان دائما ولا اكثريا
كالحكم بان شرب السقمونيا يسهل الرابع الحدسيات
وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة حدس النفس
كالحكم باستفادة نور القمر من الشمس بسبب اختلاف
تشكلاته للقرب والبعد وقد فرق بين التجربة والحدس
بان هذا لا يتوقف على فعل يفعله الانسان بخلاف التجربة
وقد فرق بينهما بفرق اخر وهو ان السبب في المجربات
معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات
معلوم بالوجهين وانما يوقف عليه بالحدس لا بالفكر
فان المستفاد من الفكر انما هو المعلوم السببية وهي
لا تعد من المبادئ الخامس المتواترات وهي التي
حصل الجزم بها لتكرار الشهادات التي تؤمن معها
المواطاة والاجتماع على الكذب وبعض المغفلين
حصر هذه الشهادات في عدد هو مردود وانما
المرجع فيه الى اليقين متى حصل حصل التواتر والا

قلاد السادس بحطريه القياس وهي القضايا التي قياساتها
معها كقولك الاثنان عدد انقسمت الاربعة اليه
والى ما يساويه وكلما ينقسم عدد اليه والى ما يساويه
فهو نصف ذلك العدد فالاثنان نصف الاربعة وهذه
الانواع الستة يطلق عليها اسم الواجب قبولها فقبولها
والمفيد منها في الاحتجاجات واقامة البراهين هو الاول
والاخير هكذا قالوا وفيه بحث فان القضايا السوابق
عللوا كونها غير حجة على الغير بجواز عدم المشاركة في
السبب الموجب للجزم وهذا عائد على الاول فان القضايا
البديهية قد لا تشترك بين الكافة لوجود السبب الذي
هو التصور عند قوم دون اخرين السابع المشهورات
وهي قضايا مبدأ التصديق بها عموم الاعتراف لمصلحة
او رقة او حمية او انفعالات من عادات وشرائع وآداب
ويدخل فيها الاوليات وغيرها مما هو واجب القبول
لها لا من حيث هي واجبة القبول بل من حيث عموم الاعتراف
وان اطلق المشهورات فانما يراد بها الآراء المحمودة
وهي التي لا عمدة لها الا الشهرة ولو خلي الانسان
وعقله ووهمه وحسه ولم يؤدب لم يحصل له
انفعال الرحمة وخجل وغير ذلك لم يقض بها كالحكم
بان الظلم قبيح والعدل حسن بخلاف الحكم بان الكل
اعظم من جزئه فانه لا يتغير ما دام العقل على هيئته واسباب
الشهرة اما حمية كقولنا الضدان لا يجتمعان او
المناسبة للحق مع المخالف بغير حق فهو مشهور

مطلقا وحق باعتبار القيد كقولنا حكم الشيء حكم
شبيهه مطلقا فاذا قيد بقولنا فيما هو شبيهه كان
حقا واما اشتماله على مصلحة النظام كحسن العدل
واما اقتضاء الاخلاق والانفعالات لها كقولنا الذب
عن الحرم واجب وايذاء الحيوان لا لغرض قبيح واما المحمول
الاستقراء كقولنا العلم بالمتقابلات واحد لكونه بينا
لمتضادات والمتضايفات وغيرها كذلك واعلم ان
المشهورات اما ان تكون عند الكل كقولنا الاحسان
الى الآباء حسن او عند الاكثرين كقولنا الاله واحد او
عند طائفة كاستحالة التسلسل والآراء المحمودة هي
ما يقتضيها المصلحة العامة والاخلاق الفاضلة وهي
الغائيات وقد تقابل المشهورات كقولنا الحياة
مؤثرة باعتبار وموت الشهداء مؤثر باعتبار الثامن
الوهميات الصرفة وهي قضايا كاذبة يقضي بها
الانسان بمجرد وهمه قضاء شديد القوة وانما كان
حكم الوهم في المحسوسات فهو حق لكونه تابعا
وانما يكذب في المعقولات الصرفة فانه يحكم
عليها بما يحكم على المحسوسات كالحكم بان كل
موجود مشار اليه بالحس والعقل يكذب هذه القضايا
والوهم يساعد العقل في انتاج ما يناقض حكمه فاذا
نعد الى النتيجة حكم العقل ووقف الوهم وهذه
القضايا اقوى من المشهورات التي ليست اولية ولهذا
كان اكثر تصرفات العالم انما تصدر عن الوهم

القوة وهي تشارك الاوليات في القوة وتدخل في جملة
المشبهات بها ولولا مخالفة السنن الشرعية والقضايا
العقلية لها لقد كانت تكون مشهورة وهذه الانواع
الثمانية يطلق عليها اسم المعتقدات التاسع الماخوذات
فمنها المقبولات وهي الآرا الماخوذة عن جماعة لحسن
الظن بهم كنبي او امام ومنها التقريرات وهي الماخوذة
بحسب تسليم المخاطبة وهي التي يصح بها العلوم فان المخاطبة
كانت مع استنكار فهي مصادرات والا فهي الاصول
الموضوعة العاشر المظنونات وهي القضايا التي
لا يبلغ في الاعتقاد بها الى الجزم وان كان المحتج بها
قد يستعملها على سبيل الجزم الا انه انما يتبع فيها
في نفسه غالب الظن واسباب الترجيح الظني قد تكون
شهرة غير حقيقية وتسمى المشهورات في بادي
الراي كقول القايل انصر اخاك ظالما او مظلوما وهي
مقابل الحقيقية التي تحكم فيها بان الظالم لا ينصر
وان كان اخا وقد تقابل المظنونات باعتبار [illegible]
الحادي عشر المشبهات وهي القضايا التي تشبه
الاوليات وما معها والمشهورات وسبب الاشتباه
قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا فان كان المستعمل
له في مقابلة المبرهن فهو مغالطي وان كان في
مقابلة المجادل فهو مشاغبي وسياتي تفصيل
الاسباب في باب المغالطات ۞ البحث
الثاني في البرهان وقسمة القياس اما ان يوقع تصديقا

او تخييلا والثاني هو القياس الشعري والاول اما ان يكون
جازما او غير جازم والثاني الخطابة والاول اما ان يعتبر
كونه حقا او لا يعتبر والثاني الجدل ان اعتبر فيه عموم
الاعتراف به وكان كذلك وان لم يكن كذلك فهو
الشغب والاول اما ان يكون حقا او لا والاول البرهان والثاني
هو السفسطة وتندرج السفسطة والمشاغبة
تحت اسم المغالطة فالبرهان قياس مولف من قضايا
واجبة القبول وهي اليقينيات لافادته يقيني والتصديق
بها يكون ضروريا ويجوز ان تكون هي في انفسها ضرورية
او ممكنة فان كونها ضرورية القبول غير كونها ضرورية
في نفسها فان كانت ضرورية في انفسها كانت نتايجها
ضرورية في انفسها وبحسب القبول وان كانت ممكنة
كانت نتايجها ممكنة ضرورية القبول والجدل يتالف
من المشهورات ومن الماخوذة من تسليم الخصم من جملة
التقريرات وغاية الجدل الالزام او دفعه والجدل اعم
من البرهان بحسب المادة والصورة اما بحسب المادة
فلانه كما تستعمل فيه المشهورات فقد تستعمل فيه
الواجب قبولها من حيث دخولها تحت المشهورات
واما بحسب الصورة فلاستعمال الاستقراءات فيه
فانما تنتج بحسب الشهرة وهو اتم اقناعا فان الاستقرا
اقرب الى الحس والمجيب يولف اقيسة من المشهورات
والسايل يولفها مما يتسلمه من المجيب وكما ان مواد
الجدل مسلمات ومتسلمات فنتايجها كذلك وبين

يقع في الجدل الاصناف الثلاثة من القضايا اعني الواجب
والممكن والممتنع والخطابة قياس مولف من المظنونات
والمعقولات والمشهورات في بادي الراي هذا بحسب المواد
واما الصورة فيجوز استعمال القياس والاستقرا والتمثيل
فيها فانها اجمع تنتج بحسب الظن وقد يستعمل القياس العقيم
منها كموجبتين في الثاني اذ الظن انتاجه فهي اعم من الجدل
وغايتها الاقناع وينتفع بها في تقرير المصالح الجزيية
المدنية والشعر قياس مولف من مخيلات يوثر تخيلا سوا
كانت صادقة او كاذبة وقد يوثر التخييل نفس صدقها
وقد يروجه الوزن والمحاكاة والقدما لم يعتنوا بالوزن
ومنفعته العامة في الامور الجزيية المدنية وربما يكون
اكثر نفعا من الخطابة لانقياد الناس الى التخييل اكثر
من الاقناع والمغالطة قياس مولف من المشبهات والوهميات
وصورها كذلك وغايتها الترويج وعند قوم ان البرهان
يتالف من الواجبات والجدل من الممكنات الاكثرية
والخطابة من المتساوية والشعر من الممتنعات والمغالطة
من الممكنات الاقلية واخرون قالوا ان البرهان يتالف
من الصادقات والجدل مما يغلب صدقه والخطابة
من المتساوي والمغالطة من الغالب كذبه والشعر من
الكاذبات وهذان التقسيمان فاسدان فان الجميع قد
يستعمل في البراهين لاستنتاج امثالها ثم الحد
الاوسط في البرهان علة النتيجة في العقل والاجود
في برهان فان كان علة له في الخارج ايضا فهو البرهان

اللمي والاجود الاني ثم ان كان معلولا لوجود الحكم
في الخارج فهو الدليل والاول احق باسم البرهان فهو مما
يقع على اصنافه بالتشكيك واعلم انه قد يكون الاوسط
معلولا لوجود الاكبر مطلقا ويكون علة لوجود
الاكبر في الاصغر وعلة وجود الاكبر انما يكون علة
وجوده في الاصغر في موضعين احدهما ان لا يكون للاكبر
وجود الا في الاصغر والثاني ان يكون علة الاكبر علة له
اينما وجد **البحث الثالث في شرايط المقدمات**
وبيان المطالب والمقدمات يجب ان تكون يقينية فان
اليقين انما يستفاد من امثاله وان تكون اقدم من نتايجها
عند العقل بمعنى انها تكون اعرف منها لتكون علة للتصديق
بها والا لم تحصل الاولوية باستنتاج احدهما من الاخر
وفي برهان لم يجب ان تكون اقدم بحسب الطبع ويجب
ان تكون المقدمات مناسبة للنتايج بمعنى انها تشتمل
على محمولات ذاتية لموضوعاتها والذاتي هاهنا
ما يوخذ في حد الموضوع كالحيوان الماخوذ في
حد الانسان وهو المقوم او يوخذ الموضوع في
حده كالافطس في قولنا انف افطس حين يقال
الافطس انف فيه تقعير او الذي يوخذ في حده
جنس الموضوع كالناقص على العدد فانه يوخذ في
حده العدد فيقال الناقص العدد الذي اذا جمع
ما فيه من الاجزا لم يكن مساويا له او يوخذ في حده
معروض الموضوع كالمفروق للبصر المحمول على الابيض

من حيث هو ابيض فانه يوخذ في حده موضوع جنسه
كزوج الزوج المحمول على عدد معين والزوج جنس لذلك
العدد لا ينقسم اليه والى غيره والعدد موضوع للزوج
فيقال في تحديده الزوج الزوج عدد زوج بعده زوج
مرات واطلق على الجميع اسم الذاتي لانه خاص بموضوع
الصناعة او بشيء من موضوع الصناعة فلا يكون غريبا
وما يوخذ في حده جنس موضوع المسلة التي تطلب
في ذلك العلم نسبة محمولها الى موضوعها فان كان ذلك
الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة
الا مخصصا وما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد
به واما اذا كان خارجا عن موضوع المسلة وليس
خارجا عن موضوع العلم ولا يوخذ في حده موضوع
المسلة بل جنسه او ما هو اعم لاكن ينتهي الى ما يوخذ
فيه موضوع العلم فهو مما يدخل في البرهان كما يقال
هذا المضروب في نفسه زوج فان الموضوع ها هنا
اخص فيستحيل اخذه في حد المحمول بل يقال في حد
المحمول انه عدد منقسم بمتساويين وقد اخذ العدد
الذي هو موضوع الحساب في حد محمول المسلة
فهو مما يدخل في البرهان ويجب ان يكون المقدمات
ضرورية اما بحسب الذات او بحسب الوصف يعني يكون
مشروطة عامة لان المحمول على شيء بحسب جوهره وهو
المحمول المناسب ربما يزول بزوال الموضوع عما هو
عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول فان المحمول

بحسب ما يساوي كالفصل يزول بزوال ذلك الفصل
واما المحمول بحسب الجنس فانه قد لا يزول بزوال ذلك
النوع وهذا يختص بالمطالب الضرورية ويجب ان يكون
كلية وهي التي يحمل فيها جميع الاشخاص في جميع
الازمنة حملا اوليا اي لا بسبب امر اعم من الموضوع
كالحساس على الانسان فانه انما يحمل عليه بواسطة
الحيوان والاخص كالناطق على الحيوان فانه انما يحمل
عليه بواسطة كونه انسانا فيكون محمولا على بعضه
لا على كله وهذا يختص بالمطالب الكلية ويفرق بين
المقدمة الاولية والتي محمولها اولي فان الاولى هي التي
يكون الحكم فيها متوقفا على تصور الطرفين من غير
واسطة اخرى والثانية قد يتوقف على وسايط
ليس الاعراض الذاتية غير الخاصة بالنوع الذي
وجدت له وانما كانت اعراضا ذاتية له لان جنسه
يوخذ في حدها وهي اعراض ذاتية لجنسه لانه بنفسه
يوخذ في حدها وجنس العرض الذاتي قد يكون عرضا
ذاتيا للموضوع فقط كالزوج الذي هو جنس
لزوج الزوج وكل واحد منهما عرض ذاتي للعدد وفي
هذا المثال نظر وقد يكون عرضا ذاتيا لجنسه ايضا
كالمنقسم بمتساويين الذي هو جنس الزوج فانه
ليس عرضا ذاتيا للعدد فقط لانه يوخذ في المقادير
بل للجنس الذي هو الكم ومن المحمولات الاولية
المقومة للماهية ما هو خاص كالحدود والفصول

من حيث هو ابيض فانه يوخذ في حده موضوع جنسه
كزوج الزوج المحمول على عدد معين والزوج جنس له لان
العدد لا ينقسم اليه والى غيره والعدد موضوع للزوج
فيقال في تحديد الزوج الزوج عدد زوج يعده زوج
مرات واطلق على الجميع اسم الذاتي لانه خاص بموضوع
الصناعة او بشيء من موضوع الصناعة فلا يكون غريبا
وما يوخذ في حده جنس موضوع المسألة التي تطلب
في ذلك العلم نسبة محمولها الى موضوعها فان كان ذلك
الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة
الا مخصصا وما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد
به واما اذا كان خارجا عن موضوع المسألة وليس
خارجا عن موضوع العلم ولا يوخذ في حده موضوع
المسألة بل جنسه او ما هو اعم لاكن ينتهي الى ما يوخذ
فيه موضوع العلم فهو مما يدخل في البرهان كما يقال
هذا المضروب في نفسه زوج فان الموضوع ها هنا
اخص فيستحيل اخذه في حد المحمول بل يقال في حد
المحمول انه عدد منقسم بمتساويين فقد اخذ العدد
الذي هو موضوع الحساب في حد محمول المسألة
فهو مما يدخل في البرهان ويجب ان تكون المقدمات
ضرورية اما بحسب الذات او بحسب الوصف بمعنى ان تكون
مشروطة عامة لان المحمول على شيء بحسب جوهره وهو
المحمول المناسب ربما يزول بزوال الموضوع عما هو
عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول فان المحمول

بحسب ما ساوى كالفصل يزول بزوال ذلك الفصل
واما المحمول بحسب الجنس فانه قد لا يزول بزوال ذلك
النوع وهذا يختص بالمطالب الضرورية ويجب ان يكون
كلية وهي التي يحمل فيها جميع الاشخاص في جميع
الازمنة حملا اوليا اي لا بسبب امر اعم من الموضوع
كالحساس على الانسان فانه انما يحمل عليه بواسطة
الحيوان والاخص كالناطق على الحيوان فانه انما يحمل
عليه بواسطة كونه انسانا فيكون محمولا على بعضه
لا على كله وهذا يختص بالمطالب الكلية وفرق بين
المقدمة الاولية والتي محمولها اولي فان الاولى هي التي
يكون الحكم فيها متوقفا على تصور الطرفين من غير
واسطة اخرى والثانية قد تتوقف على وسائط
ليس الاعراض الذاتية غير الخاصة بالنوع الذي
وجدت له وانما كانت اعراضا ذاتية له لان جنسه
يوخذ في حدها وهي اعراض ذاتية لجنسه لانه بنفسه
يوخذ في حدها وجنس العرض الذاتي قد يكون عرضا
ذاتيا للموضوع فقط كالزوج الذي هو جنس
لزوج الزوج وكل واحد منهما عرض ذاتي للعدد وفي
هذا المثال نظر وقد يكون عرضا ذاتيا لجنسه ايضا
كالمنقسم بمتساويين الذي هو جنس الزوج فانه
ليس عرضا ذاتيا للعدد فقط لانه يوخذ في المقادير
بل للجنس الذي هو الكم [illegible] من المحمولات الاولية
المقومة للماهية ما هو خاص كالحدود والفصول

المساوية ومنها ما هي خاصة كالاجناس وفصولها
بالجنس القريب اولي غير خاص والمتوسط هو البعيد غير
اولي ولا خاص وللحد اولي خاص ومن المحمولات العارضة
ما هو اولي خاص كمحال زوايا المثلث للمثلث ومنها ما هو
اولي غير خاص مثل كون الزاويتين من جهة واحدة مساوية
لقائمتين فانه اولي للخط الواقع على خطين اذا اعتبر زاويتاهما
المعاقبتين المتساويتين وللخط الواقع على خطين اذا
صير الخارجة مثل الداخلة وليس بخاص لاحدهما وهذا
الخط وان كان واحدا بالذات لاكنه متغاير بنوع من
الاعتبار ثم من المطالب البرهانية قد تكون ضرورية
كمحال الزوايا للمثلث وقد تكون ممكنة كالبرء للمسلولين
وقد تكون وجودية كالخسوف للقمر وقد توخذ الممكنات
بنوع من الاعتبار مندرجة تحت الضروريات وذلك
اذا كان المطلوب هو امكان الحكم والمبرهن يستنتج
كل صنف مما يباينه ويوردها هنا سؤال وهو ان
المنطقيين اتفقوا على ان الصغرى المطلقة مع الكبرى
الضرورية تنتج ضرورية كما في قولنا كل انسان
ضاحك وكل ضاحك ناطق بالضرورة واجيب بانهم
انما استنتجوا ذلك نظرا الى مجرد صورة القياس
في كتاب البرهان اما كانت المادة معتبرة فلا
يتالف منها قياس على المطالب الضرورية لان وجود
الضحك لو كان هو المفيد للعلم بالنطق لكان الحكم
بالنطق حالة زواله كاذبا وايضا الحكم بوجود

الضحك لكل انسان لا يستفاد من الحس لعدم اعطائه
الكلي بل من العقل والعقل انما يحكم به يقينا اذا استنده الى
علته الموجبة له المقارنة لكل شخص وهي كونه ناطقا
فيلزم من ذلك ان يكون الحكم بكونه ضاحكا بعد الحكم
بكونه ناطقا ولو فرض لضحك الانسان علة سوى النطق
كان الحكم في الصغرى على كل انسان بانه ضاحك يقينا نظرا
الى تلك العلة كانت الصغرى ضرورية ثم المطالب
البرهانية لا تشتمل على المقومات فان الماهية لا تعلم
الا بعد معرفة اجزائها الا في موضعين الاول ان تكون الماهية
غير معلومة بالحقيقة بل باعتبار عارض كما تطلب الجوهرية
للنفس والثاني ان يكون المطلوب اثبات علية الذاتي لذاتي
اخر كما تقول الانسان حيوان والحيوان جسم فان المطلوب
هاهنا هو بيان علة ثبوت الجسمية للانسان وقد نازع
بعض المتاخرين في هذا اما في الاول فلان المطلوب
كان هو العلية لم يكن المحمول ذاتيا ايضا ولانه لو
كان المطلوب هو العلية لكان القياس منتجا له وليس
كذلك انما ينتج صدق الاكبر على الاصغر ثم المطالب
البرهانية يستحيل ان تكون جزئية متغيرة لان
المقدمات المنتجة لها لا بد فيها من الاشارة المشخصة
ولا تكون يقينية الصدق لجواز تغيرها وقد قلنا
ان البرهان انما يتالف من المقدمات اليقينية وقد
... [illegible] انهم قد اعترفوا باستعمال ... بالممكنة
... [illegible] ... اما ... [illegible]

...كل منها علم من اثنا هو جمعه بسيط يطلب
به نسبة الوجود الى الماهية ومنه مركب يطلب به
نسبة وجود شيء لها واما ما فقد يطلب به نفس الماهية
ويجاب باصناف المقول في جواب ما هو وبالحدود
التامة وعند الاضطرار بالرسوم وقد يطلب ماهية
مفهوم الاسم كقولنا ما الخلاء والعنقاء وهذا المطلوب
السؤال عن مفهوم الاسم والالفاظ لغوية اما الماهية
التي يدل عليها ذلك الاسم فهو سؤال عن تفصيل مدلول
الاسم الاجمالي والاول من ما يتاخر عن مطلب هل
البسيط والثاني يتقدم واما لم فقد يطلب به العلة في
التصديق لا غير كما نقول لم كان المبدا واحدا وقد يطلب
به علة الوجود كما يقال لم جذب المغناطيس ومن المطالب
الجزئية كيف واين ومتى ومن واي ويستغنى عنها
بمطلب هل المركب وما ذا. البحث الرابع في اجزاء
العلوم وهي ثلاثة الموضوعات والمبادي والمسائل
موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية
كالمقدار للهندسة واختلاف الموضوعات
سبب في اختلاف العلوم وتمايزها واختلاف
الموضوعات قد يكون بالحقيقة وقد يكون بعوارض
... الموضوع قد يكون شيئا واحدا على الاطلاق
كالعدد للحساب وقد يكون واحدا باعتبار عارض
ذاتي كالجسم الطبيعي وغيره كالكرة المتحركة
علمها وقد تكون اشياء كثيرة ومثل هذه انما تكون

موضوعا لعلم واحد اذا اتنا سبب ومما به المناسبة هو
الاشتراك في ذاتي كالخط والسطح والجسم التعليمي
المشاركة في المقدار اذا جعلت موضوعات الهندسة
واما في عرض كما اذا جعلنا موضوع الطب بدن الانسان
واجزاوه واحواله والادوية والاغذية يشاركها لكونها
منسوبة الى الصحة التي هي الغاية ثم قد يكون موضوع
علم اعم من موضوع علم اخر تحقيقا بان يكون الاعم جنسا
كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة فانه جنس الجسم
التعليمي الذي هو موضوع المجسمات والذي موضوعه
خاص بهذا المعنى خاص بالنسبة الى العلم الاول وجزء منه
وتقديرا بان يكون العموم بامر عرضي والاقسام ثلاثة
الاول ان يكون الموضوع في العلمين واحدا لكنه وضع
مطلقا في العام ومقيدا بالعارض في الخاص كالاكر مطلقا
لعلمها والاكر المتحركة لعلمها الثاني ان يكون الموضوع
... لكن موضوع العام عرضا عاما لموضوع الخاص
كالوجود الذي هو موضوع الالهيات والمقدار الذي
هو موضوع الهندسة الثالث ان يكون موضوع العام
... لموضوع الخاص وقيد موضوع الخاص بقيد
يجمع فيه العمومات التحقيقي والتقديري
كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة وهو جنس
الخطوط المفروضة في سطح مخروط وهذا النوع اذا
قيد بقيد العارض كان موضوعا للعلم الناظر بان موضوعه
هو الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل

بالبصر ويصير النور المتصل بالبصر صارت موضوعه واعلم
العلم الخاص من القسمين الاولين من التقدير يكون داخلا
تحت العام ولا يكون جزءا منه واما الثالث فانه اولى بالدخول
تحت العام لاجتماع الوجهين فيه لاكن الخاص منها لا يكون
جزءا من العام لانه لم يوخذ النوع من حيث هو جزء من الجنس
بل اخذ من حيث عرض له عارض وقد لا يكون بين الموضوعات
عموم وهو على اقسام الاول ان يكون الموضوع شيئا واحدا
لاكن وضع في احد العلمين مع قيد وفي الاخر مع قيد
مغاير للاول كاجزاء العالم اذا اخذت من حيث الشكل
كانت موضوعا للهيئة ومن حيث الطبيعة موضوعا
للسماء والعالم من الطبيعي وفي مثل هذا قد يتفق تداخل
بعض المسائل في الحدود فيكون موضوع المسالة
ومحمولها في العلمين واحدا لاكن البرهان مختلف
كما يستدل في هذين على ان الارض مستديرة الثاني ان
يكون الموضوع شيئين لاكن بينهما اشتراك في البعض
كالطب والاخلاق فان موضوعيهما يشتركان في البحث
عن القوى الانسانية لاكن من جهتين مختلفتين الثالث
ان لا يكون بينهما تشارك لاكنهما يندرجان تحت ثالث
فيكون العلمان متساويين في الرتبة كالهندسة
والحساب اذ يندرج موضوعاهما تحت الكم الرابع ان لا
يكونا كذلك لاكن اخذ الموضوع في احدهما مقيدا
بالاعراض الذاتية المختصة بالاخر كالموسيقى والحساب
فان موضوع الموسيقى هو النغم من حيث عرض التاليف

والبحث عن النغم مطلقا يكون في العلم الطبيعي لاكنه يبحث
عنه في الموسيقى من حيث عروض نسب عددية مقتضية
للتاليف وتلك النسب اذا اخذت مجردة كان البحث
عنها في الحساب ومثل هذا القسم يكون العلم الباحث عن الموضوع
المفروض داخلا تحت الاخر فيكون الموسيقى داخلا تحت
الحساب دون الطبيعي الخامس ان لا يكونا كذلك فيكون
العلمان متباينين مطلقا كالطبيعي والحساب سر
اكثر مبادي العلوم الجزئية انما تتبين في العلوم الكلية
وقد تتبين بعض مبادي العلم الكلي في العلم الجزئي بشرط
ان لا تكون المسألة في السفلاني متوقفة على ما يتبين بها في
الفوقاني ومن هذا الباب امتناع تالف الجسم من الجواهر
فانه مسألة من الطبيعي ومبدأ المسألة في الالهي هي
اثبات الهيولى وقد يكون العلم متوسطا بين فوقاني
وسفلاني كالطبيعي الذي هو فوق الطب وتحت الفلسفة
ولا بد من الانتهاء الى علم كلي لا يتعلق بغيره وهو الذي
يكون موضوعه اعم الاشياء كالالهي ولما كان
وجود الذي موضوعه عارضا لجميع موضوعات
العلوم كانت مندرجة تحته غير جزء منه سر المبادي
هي الحدود والمقدمات اما الحدود فهي للموضوع العلم
كقولنا في الطبيعي الجسم هو الجوهر القابل للابعاد
واما لجزئيه كقولنا الهيولى جوهر قابل واما لجزئي
تحته كقولنا الجسم البسيط هو الذي له طبيعة واحدة
واما العرض الذاتي كقولنا الحركة كمال اول لما بالقوة من

بالبصر وبغير النور المتصل بالبصر صارت موضوعه واعلم
العلم الخاص من القسمين الاولين من التقديرين يكون داخلا
تحت العام ولا يكون جزءا منه واما الثالث فانه اولى بالدخول
تحت العام لاجتماع الوجهين فيه لكن الخاص منهما لا يكون
جزءا من العام لانه لم يوخذ النوع من حيث هو جزء من الجنس
بل اخذ من حيث عرض له عارض وقد لا يكون بين الموضوعات
عموم وهو على اقسام الاول ان يكون الموضوع شيئا واحدا
لكن وضع في احد العلمين مع قيد وفي الاخر مع قيد
مغاير للاول كاجزاء العالم اذا اخذت من حيث الشكل
كانت موضوعا للهيئة ومن حيث الطبيعة موضوعا
للسماء والعالم من الطبيعي وفي مثل هذا قد يتفق تجاذب
بعض المسائل في الحدود فيكون موضوع المسالة
ومحمولها في العلمين واحدا لكن البرهان مختلف
كما يستدل في هذين على ان الارض مستديرة الثاني ان
يكون الموضوع شيئين لكن بينهما اشتراك في البعض
كالطب والاخلاق فان موضوعيهما يشتركان في البحث
عن القوى الانسانية لكن من جهتين مختلفتين الثالث
ان لا يكون بينهما تشارك لكنهما يندرجان تحت ثالث
فيكون العلمان متساويين في الرتبة كالهندسة
والحساب المندرج موضوعاهما تحت الكم الرابع ان لا
يكونا كذلك لكن اخذ الموضوع في احدهما مقيدا
بالاعراض الذاتية المختصة بالاخر كالموسيقى والحساب
فان موضوع الموسيقى هو النغم من حيث عرض التاليف

والبحث عن النغم مطلقا يكون في العلم الطبيعي لانه يبحث
عنه في الموسيقى من حيث عروض نسب عددية مقتضية
للتاليف وتلك النسب اذا اخذت مجردة كان البحث
عنها في الحساب ومثل هذا القسم يكون العلم الباحث عن الموضوع
المفروض داخلا تحت الاخر فيكون الموسيقى داخلا تحت
الحساب دون الطبيعي الخامس ان لا يكونا كذلك فيكون
العلمان متباينين مطلقا كالطبيعي والحساب ثم
اكثر مبادي العلوم الجزئية انما تتبين في العلوم الكلية
وقد تتبين بعض مبادي العلم الكلي في العلم الجزئي بشرط
ان لا تكون المسالة في السفلاني متوقفة على ما تبين بها في
الفوقاني ومن هذا الباب امتناع تالف الجسم من الجواهر
فانه مسالة من الطبيعي ومبدا المسالة في الالهي هي
اثبات الهيولى وقد يكون العلم متوسطا بين فوقاني
وسفلاني كالطبيعي الذي هو فوق الطب وتحت الفلسفة
ولا بد من الانتهاء الى علم كلي لا يتعلق بغيره وهو الذي
يكون موضوعه اعم الاشياء كالالهي ولما كان
وجود الذي موضوعه عارضا لجميع موضوعات
العلوم كانت مندرجة تحته غير جزء منه ثم المبادي
هي الحدود والمقدمات اما الحدود فهي اما لموضوع العلم
كقولنا في الطبيعي الجسم هو الجوهر القابل للابعاد
واما لجزئيه كقولنا الهيولى جوهر قابل واما لجزئي
تحته كقولنا الجسم البسيط هو الذي له طبيعة واحدة
واما لعرض ذاتي كقولنا الحركة كمال اول لما بالقوة من

حيث هو بالقوة واعلم ان التصديق بوجود الموضوع
وبجزه لا يمكن حصوله في العلم لتوقف العلم عليه
فيلزم الدور فهذه الحدود اذا صودر بها كانت حدودا
بحسب الاسم واما التصديق بالبواقي فانما يكون في العلم
نفسه فحدوده تكون حدودا بحسب الماهيات
واما المقدمات فهي التي يبرهن بها على الصناعة فمنها
ما هو بين كالاوليات وهي القضايا المتعارفة فهي
مبادي مطلقا ومنها ما ليس كذلك بحسب تسليمه
ليبنى عليها ومن شانها البيان في علم اخر فهي مبادي في
هذا العلم مسايل فيما تبين فيه فان سلمت مع المسامحة
وحسن الظن فهي الاصول الموضوعة والا فهي المصادرات
والنوع الاول من المقدمات وهي الواجب قبولها
يندرج مع الحدود تحت اسم الاوضاع وتصدير العلم
بالمبادي اولى كما في الهندسة وقد يخلط بالمسايل
كما في غيره واعلم ان الواجب قبولها اذا كانت عامة
كان استعمالها في العلوم الجزئية غير مخصصة
فيها كما يستعمل في الهندسة الشي اما ان يكون
ثابتا او منفيا والتخصيص اولى كما تقول المقدار
اما مشاركا او مباينا مخصصا كلا الطرفين فان المقدار
هو شي ما والمشارك والمباين اخص من المثبت
والمنفي وقد يقع التخصيص للموضوع فيتخصص
المحمول بحسبه كما تقول المقادير المساوية لمقدار
واحد متساوية فانها اخص من قولنا الاشيا

المساوية لشي واحد متساوية فقولهم ان المبادي قد تكون
مشتركة انما هو على سبيل المجاز فان التصديق بمثل هذه
المبادي يتبع ولا بد من تخصيص معه تزول الشركة
تعاون العلوم هو ان يكون مبدا احدهما مسالة للاخر وذلك
على وجوه منها ان يكون العلمان مختلفين بالعموم والخصوص
فتبين شي في الاعلى ويوخذ مبدا في الاسفل وهذا مبدا
حقيقي وقد يكون على العكس فيكون مبدا غير حقيقي
ومنها ان يتحد الموضوع لكن اختلف جهة النظر فيه
كما قلنا في الاجرام فان الطبيعي يفيد النجومي في
وجوب استدارة الحركة الفلكية ومنها ان يكون
الموضوعان اشتركا في الجنس لكن احدهما ينظر في
نوع ابسط كالحساب والاخر في ما هو اكثر تركيبا
كالهندسة فان الناظر في الاول يفيد الناظر في الثاني
كثيرا من المبادي ثم المسايل هي المطلوبة في ذلك
العلم ومحمولاتها عوارض ذاتية للموضوع او لانواعه
او لاعراضه فموضوع المسالة قد يكون نفس موضوع
العلم كقولنا الجسم ينقسم الى ما لا يتناهى وقد يكون
نوعه كقولنا الهوا طالب للعلو وقد يكون عرضا
ذاتيا لنوع الموضوع كقولنا حركة السما للزمان
وقد يكون موضوعها موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا
المقدار الوسط في النسبة ضلع سطح يحيط به المقداران
الطرفيان وقد يكون موضوعها نوع موضوع العلم
مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان الخطين

لها فان بماراو مساوٍ وتناز لهما والمحمولات خارجة عن
الموضوعات لما مر من نقل البرهان يقال لمعنيين احدهما
ان يكون شيء ماخوذا في علم وبرهانه في آخر على احد
الوجوه المذكورة في تعاون العلوم فيتسلم في ذلك
العلم وينقل برهانه الى الاخير اي يحال به عليه وثانيهما
ان يكون شيء ما ماخوذا في علم على انه مطلوب ثم يبرهن عليه
ببرهان حده الاوسط من علم آخر فتكون حدود القياس
صالحة للوقوع في العلمين كما برهن في المناظرة على
زوايا المخروط الخارج من البصر بمقدمات هندسية
على وجه لو جعلت معها تلك الزوايا هندسية
محضة لكان البرهان هو ذلك البرهان **البحث**
الخامس في مشاركة الحد والبرهان قد بينا ان
مطلب ما الحقيقي ولم متاخران عن مطلب هل والجواب
الحقيقي عن لم هو العلة الذاتية وهي مقومة للشيء فهي
داخلة في الحد كما تقول لم انكسف القمر فنقول
لتوسط الارض بينه وبين الشمس وتقول ما كسوف
القمر فيجاب بانه انمحا نور القمر لتوسط الارض الا ان
هذا الحد ليس حدا واحدا في البرهان بل حد من اي جزين
من مقدمات البرهان فالمحمول اولا منهما على الموضوع
في البرهان هو الاوسط يكون في الحد محمولا بعد
الاول مثاله اذا قلت لما ذا كان القمر قد توسط الارض
بينه وبين الشمس وكل مستضيء من الشمس توسطت
الارض بينهما انمحى ضوءه ينتج ان القمر انمحى ضوءه ثم

نقول والمنمحي ضوءه منكسف ينتج فالقمر منكسف
فقد حملت التوسط اولا ثم الانمحاء في الحد التام بعكس
ذلك فنقول انكساف القمر هو انمحاء ضوءه للتوسط
فهو اذا ذكرت في الحد الجزء الاوسط من البرهان كان
ناقصا ويسمى مبدأ البرهان وان ذكرت الاكبر اذا
كان مساويا كان ناقصا ويسمى نتيجة البرهان مثال
الاول الكسوف توسط الارض بينهما مثال الثاني الكسوف
انمحاء نور القمر والحد التام انما يكون بمجموعهما وهذا انما
يتفق اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للآخر فاقتصارك
على العلة هو المبدأ وعلى المعلول هو النتيجة والحد
يقال على خمسة معان بالتشكيك احدها على ما هو
مبدأ البرهان والثاني على ما هو نتيجته والثالث على المعنى
المجموع والرابع على المعنى الشارح لمعنى الاسم من غير
اعتبار وجود الشيء فلو كان الوجود مشكلة اخذ الحد
اولا على انه شارح للاسم فاذا تبين وجوده كان حدا بحسب
الماهية كمن يحد المثلث المتساوي الاضلاع فاذا برهن
على وجوده في اول مقالات اقليدس كان الحد بحسب
الماهية الخامس الحد لامور لا علل لها ولا اسباب او
اسبابها وعللها غير داخلة في جواهرها كتحديد
النقطة والوحدة وانما هما فان حدودهما ليست
بحسب الاسم فقط ولا هو مبدأ برهان ولا نتيجته ولا
مركبة منهما **البحث السادس** في تتمة القول في
البرهان اعلم ان كل ذي سبب فانه انما يتعين وجوده

مع العلم بسببه فإنه به واجب وبدونه ممكن سؤال
نعلم أن الصنعة تفتقر إلى صانع وهذا استدلال بالمعلول
على العلة أجاب الشيخ في الشفا بأن الموضوع في الصغرى
إن كان جزئيا مثل أن نعلم أن هذه صنعة وكل صنعة فلها
صانع ومثل هذا لا يفيد اليقين فإن الجزئيات تفسد فلا
يفيد الاعتقاد ثابتا وإن كان كليا مثل أن نقول كل جسم
مؤلف من المادة والصورة وكل مؤلف فله مؤلف
فالصغرى إما أن يكون محمولها هو كون الجسم مؤلفا من
الجزئين ذاتيا لموضوعها وهو الجسم أو لازما بغير وسط
أو بوسط وعلى التقدير الأخير لا يكون اليقين حاصلا بسببه
لا غير بل يكون حاله كحال المطلوب به وعلى التقديرين الأولين
وهو أن يكون ذاتيا أو لازما بغير وسط فالمحمول عليه
ليس هو المؤلف بل أن له مؤلفا وهذا المحمول وهو أن له
مؤلفا هو أولى للمؤلف ثم للمؤلف من هيولى وصورة وإذا
كان مؤلفا في نفس الوجود هو أولى للمؤلف فهو للجسم
المؤلف بسبب المؤلف فيكون اليقين حاصلا لعلة
ويكون المؤلف علة لوجود المؤلف للجسم فالحد الأكبر
في الشيء اليقيني لا يكون علة للأوسط ويجوز أن يكون فيه جزء
العلة واعتبار الجزء غير اعتبار الكل فإن المؤلف غير جزء
المؤلف فإن الثاني محمول على المؤلف دون الأول سؤال
نعلم أن زيدا أخ فنستفيد منه أن له أخا جواب
المضافان يعلمان معا والسبب في العرفان متقدم
القضايا البعدية تشتمل على جزئين هي بسببه

[illegible] عن الموضوع والمحمول والقضايا الكسبية
لا بد من توسط السبب فيها والأسباب أربعة الفاعل والصورة
والمادة والغاية وكل واحدة من هذه قريبة وبعيدة
وبالقوة وبالفعل وخاصة وعامة وبالذات وبالعرض
والمعطى من البراهين إنما هو ما بالذات منها الخاصة القريبة
بالفعل وإذا كان المعلول إنما يجب بالفاعل والقابل
معا لم يكف أحدهما في التوسط وقد تجتمع الأربع
في معلول واحد وقد يكون لبعض الأشياء بعض العلل
دون بعض فلذلك لا تحتاج براهين التعليميات إلى علة
مادية واعلم أن وجود كل واحد من الصورة والغاية
يلزم منه وجود المعلول والصورة مع المعلول في الزمان
والغاية تتأخر وكلاهما أقدم في العلية سواء أ
كان للشيء علة مساوية أو أعم وكانت ذاتية فدخولها
في الحد ظاهر وأما العلل التي هي أخص من الشيء كالحمى
المعلولة للعفونة والحركة العنيفة للروح فلا تدخل
في الحد وتدخل في البرهان وقد يحد الشيء بجميع علله
الأربع إذا كانت ذاتية كمن يحد القدوم بأنه آلة
صناعية من حديد شكلها كذا ليقطع به الخشب
نحتا فالآلة جنس والصناعية دالة على المبدأ الفاعل
والشكل على الصورة والنحت على الغاية والحديد على
المادة ومن الكائنات ما هو علل على الدور ويكون
في القياس كذلك مثاله ما يقال لم كانت سحابة فيقال
لأنه كان بخار فيقال ولم كان بخار فيقال لأن الأرض كانت

ندية وبعد الحرّ فيها فيقال ولم كانت الارض ندية فيقال
لانه كان مطر فيقال ولم كان مطر فيقال لانه كان سحاب
فينتج من هذا انه كان سحاب ومن جملة الاوساط
كون سحاب وهذا بالحقيقة ليس بدور لاتحاد السحاب
المستنتج من المنتج في النوع دون الشخص
مما استصعب الشيخ قول الاوائل ان الاخص قد يكون
علة لوجود الاعم فيما هو نوع للاخص فقال كيف
يكون الحيوان سببا لجسمية الانسان وحساسيته فان
هذين مالم يثبتا للانسان لم يكن حيوانا لكونهما
سببين للحيوانية ثم اذا كان انضياف التنفس الى الجسم
يصير المجموع هو الحيوان فكيف يحمل الجسم
على الحيوان فان هذا حمل الواحد على الاثنين واجاب
بالفرق بين الجسم والمادة والذي يوجد للنوع
اولا انما هو الجسمية بمعنى المادة والذي يوجد بتوسط
الحيوانية انما هو الثاني فان الجسم المطلق الذي ليس
بمعنى المادة انما وجوده واجتماعه بوجود انواعه
وما يوضع تحته فهي اسباب وجوده وكذلك الحال
في الحمل وقد سبق ما يفيد من هذا المعنى زيادة
اعتبار وسياتي تتمة كلام في هذا ان شاء الله تعالى
الفصل السابع عشر في المغالطات سبب
الغلط في القياس اما ان يكون لفظيا واما ان يكون معنويا
والاغلاط اللفظية تنحصر في ستة لانها اما ان
تتعلق بالالفاظ انفسها وهو ان يكون مختلفة الدلالة

فيقع الاشتباه بين ما هو المراد وبين غيره وهذا يشتمل
على الاشتراك والمجاز والمستعار واشباه ذلك
ويسمى الجميع بالاشتراك اللفظي واما ان يتعلق باحوال
الالفاظ وهو اما ذاتية داخلة في صيغ الالفاظ قبل
تحصيلها وذلك كالاشتباه في الشكل بسبب التصريف
واما ان يكون تلك الاحوال عرضية عرضت بعد تحصيلها
كالاشتباه بسبب الاعجام والاعراب والمتعلقة بالتركيب
ينقسم الى ما يتعلق الاشتباه فيه بنفس التركيب والى ما يتعلق
بوجوده وعدمه والاخير ينقسم الى ما يكون التركيب
فيه موجودا فيظن معدوما ويسمى تفصيل المركب والى
عكسه ويسمى تركيب المفصل والاغلاط المعنوية
تنحصر في سبعة لان الغلط في المعاني انما يقع في المؤلفات
منها فان مفرداتها لا يقع فيها غلط وحينئذ لا يخلو
اما ان يكون التاليف قياسيا او غير قياسي والاول اما
ان يقع الغلط فيه نفسه لا بالقياس الى النتيجة او بالقياس
اليها والاول اما ان يتعلق بالمادة او بالصورة اما المادة
فكما تكون بحيث اذا رتبت المعاني منه على وجه
يصدق لم يكن قياسيا واذا رتبت على الوجه القياسي لم
يصدق فاما الصورية فكما يكون على ضرب غير
منتج ويسمى الجميع سوء التركيب او سوء التاليف
والذي يقع الغلط فيه بسبب القياس الى النتيجة فلا
يخلو النتيجة فيه اما ان لا يكون مغايرة لاحد اجزاء القياس
وهو المصادرة على المطلوب واما ان يكون مغايرة

لاكنها تكون غير المطلوب من ذلك القياس ويسمى وضع
ما ليس بعلة علة واما الواقع بين التي لم يولف تاليفا قياسيا
ويسمى جميع المسائل في مسئلة واحدة واما المتعلقة بالقضية
الواحدة فاما ان يقع فيما يتعلق بجزء القضية جميعا
وذلك يكون لو وقع احدهما في مكان الاخر ويسمى ايهام
العكس واما ان يتعكس فيما يتعلق بجزء واحد منها وذلك
اما ان يورد فيه بدل الجزء غيره مما يشبهه كعوارضه او
معروضاته ويسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
واما بان يورد فيه الجزء نفسه لاكن لا على ما ينبغي وذلك بان
يوخذ معه ما ليس منه او يحذف عنه ما هو منه من
الشروط والقيود ويسمى سوء اعتبار الحمل وانما قد اتينا على
حصرها قلنا انه على ذكرنا فصلها اما الاول وهو ما يقع
الغلط فيه بسبب الاشتراك اللفظي فمثاله قول القائل
هل شيء من الشر واجب اولا فان كان واجبا كان واجبه
خير فبعض الشر خير وان لم يكن واجبا لم يوجد
لاكن من الشر ما هو موجود كالهرم والموت والجهل
والغلط فيه بسبب ان الواجب يطلق على ما يجب وجوده
وعلى ما يجب العمل به بالاشتراك ومفهوم الواجب الاول
ان وجوده ضروري ومفهوم الثاني ان ايثاره محمود ومن
هذا الباب ما يقع الغلط بسبب حرف العطف لتردده
بين دلالته على جمع الاجزاء وبين دلالته على جمع الصفات
كقولنا الخمسة زوج وفرد فانه يصدق ان دل بالواو
على جمع الاجزاء لحصول الخمسة من عدد فرد وزوج

[...]ها على جمع الصفات كذب فانه لا تجتمع هاتان
الصفتان في الخمسة ولا في غيرها ومن هذا الباب ما يقع
بسبب اختلاف دلالتي الواو على الابتدا والعطف مثل
قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله والراسخون في العلم فانه
على تقدير الابتداء يختص العالم في الله تعالى وعلى تقدير العطف
لا ينحصر واما مثال الثاني وهو الذي يكون الاشتراك
فيه بحسب احواله الذاتية اعني الاشتباه بسبب التشكل
فكقول القائل الهيولى قابلة والقابل من له القبول والقبول
فعل فالهيولى لها فعل وكذلك السالم وامثالهما
وقولنا ضرب زيد وان زيدا هنا يحتمل ان يكون فاعلا وان
يكون مفعولا وكذلك الاشتباه بسبب التانيث
والتذكير وغير ذلك واما الثالث وهو الذي يقع بسبب
الاعجام فقد قصره قوم على المكتوب والشيخ جعله
اعم من ذلك وهو ان يكون تغير المعنى بترك الاعراب
او تغيره لفظا والتثقيلات والتخفيفات والمدات والتشديدات
بحسب عادة اصل اللغة وبالعجم كتابه كقولنا
قتل عمر بكسر الراء فانه يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون
مفعولا وكذلك جميع ما يختلف بالتشديد والتكسير
والمد والقصر وتشابه حروفه في الاصل ويختلف
بالنقط والرابع مثل قولك ما علمه الانسان فهو
كما علمه والانسان يعلم الحجر انتج ان الانسان حجر فان
الغلط فيه وقع من جهة عود الضمير الى العالم تارة
والى المعلوم اخرى وكذلك ما قلته موجود انت

موجود هو و قلت ان الحجر موجود فانت موجود حجر
لان قولك انت يجوز ان يفهم ان انت موضوع و موجود
وهو محمول عليه ويجوز ان يكون باكمه القوله قلته
او صلة واما الخامس فمثاله ان الجسم يقال على الهيولى
والصورة اي على المجموع فيحكم ان الجسم ليس يكتب ان
يكتب عطفه على انه في مثل حكمه من الامكان فان فصل
هذا كذبه ان يقال الذي ليس يكتب يكتب وانما كان ضاء فا
عند التركيب للامكان والقوة فكان معناه والذي ليس
يكتب يكتب بالامكان واما السادس فمثاله قولنا يمكن
للماشي ان يجلس حال ما هو ماش فان هذا المركب كاذب
فاذا فصل صدق وايضا من وجد النفس جوهرا او انه
بالقوة فيلزم انها ليست جوهرا بالفعل فهذا بيان امثلة
الاغاليط اللفظية واما المعنوية فمثال الاول منها قولنا
الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبت على
موضع واحد فانا اذا اخذنا المقدمتين على وجه يصدقان
معا اختلت الصورة كما تقول الجالس في السفينة متحرك
بالعرض وكل متحرك بالذات لا يثبت على موضوع واحد
فلا وسط وان اخذنا الحيث بتكرر الاوسط فيها كذبت
بعض المقدمات او جميعها فتختل المادة ومثال الثاني
كل انسان بشر وكل بشر حيوان لينتج كل انسان حيوان
فما يتوهم انه نتيجة في هذا المثال فانه بعينه
الكبرى بدلت فيها احدى الالفاظ وانما يستعمل هذا
الفن كثيرا الجدليون وقل ما يتفطن لمثل هذا اذا وقع

[illegible] في نفس
[illegible] فهو هو الاله واجب الوجود وكل واجب وجود
فهو واحد فالاله هو الواحد وكما تقول زيد كامل النظر
في العلوم وكل من كان كذلك فهو حكيم فزيد هو
الحكيم ومن هذا الباب استنتاج الخفي من الاخفى كقولنا
كل جزء الجوهر وكل جزء الجوهر جوهر فكذا جوهر
ما الرابع قولنا الانسان وحده ضحاك وكل ضحاك
حيوان لينتج الانسان حيوان فان الغلط فيه باعتبار
المقدمة من هذا الباب وباعتبار القياس من باب وضع
ما ليس بعلة علة وقد اجيب عن هذا بان لفظة وحده هي
جزء من المحمول فيجب ان توجد في الكبرى كذلك
وحينئذ ينتج كل انسان حيوان وهذا ليس بشيء فان
القياس قد يذكر الرابطة ويجعلها متاخرة عن
لفظة وحده كما تقول الانسان وحده هو ضحاك
وحينئذ تاتي النتيجة للانسان وحده حيوان واجيب
بان الصغرى ليست على شرط المقول على الكل وهي في قوة
المقول على البعض فانا لو اخلينا لفظة كل او بعض
كذبت القضية والحمل على الطبيعة يجوز ان يذكر
في القياس اذا كان في قوة المقول على الكل كقولنا الانسان
حيوان وكل حيوان جسم فان لفظة كل وبعض اذا
خلت على الصغرى لا يكذب مثال الخامس قولنا
كل ابيض ثلج لان كل ثلج ابيض مثال السادس
قولنا الهيولى بالقوة فتكون معدومة وهي باعتبار

بما بالفعل و فيهما بالنسبة الى امور اخرى بها هنا
في احديهما هو محمول على الشيء حملا عرضيا فكان ما
نسبه و من هذا الباب اخذ العدم والملكة مكان السلب
والايجاب فانه اخذ نسبه الشيء بدل مثال السابع قولنا
بعض الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية والا فلا شيء
من الجسم بممتد في الجهات الى غير النهاية و ينعكس ولا
شيء من الممتد في الجهات الى غير النهاية بجسم وهو محال
والجواب ان الحمل اذا اخذ بحسب الوجود كان كاذبا
ونقيضه حق وعكسه صادق وان اخذ بحسب الصورة
وفسر عدم النهاية بالفعل كان ايضا كذلك وان فسر
بالمعنى الصادق وهو ان لا يتناهى الى حد لا يمكن تجاوزه
فان القضية صادقة ونقيضها كاذب وعكسه ايضا
كاذب ومن هذا الباب ما يوردونه من المثال في اجتماع
النقيضين وهو قول القائل كل كلامي في هذه الساعة
كاذب فانه ان كان صادقا فالزم اجتماع النقيضين
وكذلك ان كان كاذبا والجواب ما ذكر بعض المحققين
وهو ان الصدق والكذب انما يعرضان لكل خبر على غير
المخبر عنه حتى يتحقق المطابقة وعدمها اما اذا اتحد
الخبر والمخبر عنه لم يتصور فيه المطابقة وعدمها
بمعنى الملكة بل بمعنى السلب فلا يتصور الصدق
والكذب فيه فاذا ذلك الخبر يصدق عليه انه ليس
بصدق ولا كذب ولا يلزم من سلب احدهما ثبوت الاخر
فالغلط في هذا الموضع انما كان لانه حكم بعروض الصدق

... عارضا لا يعرضان له بسبب عروضهما لما هو من نوعه
... سواء عينا الحمل فوا والجواب الغلط في هذا
انما هو من باب اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
فهذا ما اردنا ايراده من هذا الفن ولنقطع الكلام ههنا
ثم نشتغل بالبحث في الطبيعي حامدين لله ومصلين
على رسوله محمد واله وسلم





[illegible] عدم الدار [illegible] قال [illegible] الاطبا قال [illegible] للمرء [illegible]

[illegible] رطبا جنيا

[illegible] الى [illegible] فابنوا [illegible]

الحديث الرباني [illegible] بالدنيا [illegible] قال جعفر الصادق رضه

[illegible] العبودية [illegible] الربوبية [illegible]

[illegible] فليتبوأ [illegible] الى النار

[illegible] النبي صلعم [illegible] قال [illegible]

[illegible] وان كانت قليله

[illegible] وان جلبت منفعته

[illegible] صديقي وصديق صديقي وعدو عدوي وعدوي ثلث عدوي وعدو صديقي وصديق عدوي

[illegible] از بنت سبحان [illegible] دارند [illegible] که جای دارد

بسم الله الرحمن الرحيم ‌‌ رب تمم بالخير

قد اجمع راينا على الانتقال من العلوم المنطقية طالبين العلوم الطبيعية اذ هي اقرب الاشيا بالنسبة الينا فانا انما ندرك الاشيا بحواسنا ولا نتم نتنقل منها الى المعقولات اذ كانت فطرتنا لا تفي بادراك المعقولات الا بتوسط المحسوسات والاشيا المدركة بالحواس انما هو الاجسام ولواحقها فالعلم بها ينبغي ان يتقدم على العلم المتكفل بالبحث عن الامور المجردة عن المادة وعلايقها وموضوعه هو الجسم الطبيعي من حيث يلحقه التغير الذي هو اما الحركة او السكون وفيه مقالات

انه ان الاجسام محسوسة بل المحسوس ملابسها اعراض مثل لونها وشكلها ونحو ذلك والاجسام معقولة ما فهم

المقالة الاولى في لواحق الاجسام الطبيعية وفيه مباحث

الاول في الجزء الذي لا يتجزى اختلف الناس في تركب الاجسام وبساطتها فقال قوم انها مركبة من جواهر لا تتجزى فعلا وفرضا وهي متناهية وزعم اخرون انها غير متناهية وقال اخرون انها مركبة من اجسام صغار لا تقبل القسمة الفعلية وان قبلت القسمة الفرضية والوهمية او الواقعة باختلاف الاعراض وهذا ينسب الى ديمقراطيس وذهب جمهور الحكماء الى انه مركب من الهيولى والصورة وسياتي البحث عنهما وقال بعض المتاخرين ان الجسم بسيط في نفس الامر كما هو بسيط عند الحس وان الهيولى عبارة عن الجسم البسيط واتفق هولا وجمهور الحكماء على ان الجسم وان كان مولفا من اجزا مقدارية الا انه ينقسم اليها قسمة بغير

نهاية ولكل قوم حجج بلنات عليها فنقول انا الذاهبون الى تاليف الاجسام من الجواهر الافراد فقد استدلوا بوجوه احدها ان الحركة منقسمة الى اجزا لا تتجزى لان الزمان كذلك فان الماضي والمستقبل من الزمان معدومان فان لم يكن للان وجود لزم عدم الزمان مطلقا والان غير منقسم والا لكان بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون الان حاضرا هذا خلف فالقدر الموجود من الحركة في الان ان كان منقسما انقسم الان والا لزم وجود جز للحركة لا يتجزى ثم بعد الان يحصل جز اخر عقيبه فالقدر المسلوك بتلك الحركة ان كان منقسما انقسمت الحركة لانقسامه فان الحركة الى نصفه نصف جميع الحركة فيلزم وجود جز لا يتجزى من المسافة ثم يتلوه جز اخر الى ان ينقطع الثاني النقطة ان كانت جوهرا فهو المطلوب وان كانت عرضا فمحلها ان انقسم انقسمت فان الحال في احد المحلين لا يجوز ان يكون عين الحال في المحل الاخر اللهم الا ان يقال انها حالة في المجموع من حيث هو مجموع ومن الحلول في الاجزا لا كنه معلوم البطلان الثالث السطح المستوي اذا وضع عليه كرة حقيقية لاقته بنقطة فان الملاقاة بالخط تقتضي تضليع الكرة فاذا دحرجت عليه لاقته بنقط متتالية فتركب الكرة والسطح منها وربما فرض دوائر وطرف خط تحرك على خط حتى انتهاه الرابع ان كل جسم فلا بد له من اجزا مقدارية فانه متصل وكل متصل فله طرفان وتلك الاجزا ان كانت متناهية

فهو المطلوب وان كانت غير متناهية لزم منه محالات
احدها قطع اجزايها فلو كانت غير متناهية كانت الازمنة
غير متناهية وثانيها عدم لحوق السريع البطي فان البطي
اذا قطع جزا ثم ابتدا السريع فاذا قطع ذلك الجزء
يكون البطي قد قطع اخر وثالثها عدم حصول المقدار
من التاليف والاقل يوخذ من الكثرة غير المتناهية اجزا
متناهية ثم تضم طولا وعرضا وعمقا فان لم يزد مقدارها
على مقدار الواحد لزم ما قلنا وان زاد فله نسبة الى المولف
مما لا يتناهى وهي نسبة متناه الى متناه في المقادير
لا كنها هي نسبة الاجزا اعني ما لا يتناهى الى ما يتناهى
وهو باطل بالضرورة ورابعها مساواة انقسام الجبل للخردلة
وربما جعل هذا الوجه مستندا براسه في ابطال مذهب
القايل بقبول القسمة الغير المتناهية الخامس الاستدلال
بالبرهان الذي ذكره اوقليدس على وجود اصغر
الزوايا الحادة فانه يدل على وجود الجزء واحتج الفريق
القايلون بتركب الاجسام من الاجزا التي لا تتناهى بان قالوا
قد ثبت وجود اجزا في الجسم وسيظهر بالبراهين
الاتية انقسام الجسم الى ما لا يتناهى وكانهم اخذوا
الشي الذي ينقسم اليه الجسم فجعلوه جزا واعتذروا
عن الوجهين الاولين من الزامات الفريق الاول باثبات
الطفرة وعن الثالث بالتداخل والزم الفريق الاول وقوع
التفكك في الرحى المتحركة فالتزموه والعذران
المذكوران باطلان اما الطفرة فلانه فيها من المرور

... والتالي ... به ينقض عدم تناهيها للاجسام
... يلزم انقسام الجزء فان الجزء حال الملاقاة
لا ... حال المداخلة واحتج ذيمقراطيس بان
اجزا الجسم قد ثبت انها متناهية وسيثبت بالبرهان
ان الجسم قابل لانقسامات غير متناهية بالفرض لا بالفعل
وايضا فالجسم ينقسم اما الى لا شي مطلقا وهو محال واما
الى النقطة وهو ايضا محال والا لتركب منها فاذا هو منقسم
الى اجسام لا تقبل القسمة فعلا واحتج نفاة الجوهر بوجوه
الاول ان الجوهر بين الجوهرين ان لاقاهما بالاسر لزم
التداخل المستلزم للانقسام وان كان لا بالاسر لزم الانقسام
... الخط المركب من ثلثة جواهر اذا وضع على طرفيه
جزان وتحركا تلاقيا على الوسط فانقسم الجميع الثالث
لو ثبت الجزء انتفت الحركة والتالي باطل بالضرورة فالمقدم
مثله بيان الملازمة ان وصف الجوهر بالحركة لا يكون
وهو حاصل في المكان المنتقل عنه ولا المنتقل اليه فلا
بد من وسط الثالث البير النازلة مائة ذراع اذا كان في
منتصفها خشبة وعلق فيها حبلان احدهما الى
فوق والاخر الى اسفل ثم جذب السفلاني بالفوقاني تحرك
مائة مع حركة الفوقاني خمسين فاذا تحرك السفلاني
جزا تحرك الفوقاني وهذه عمدة مثبتي الطفرة الرابع بطو
الحركات ليس لتخلل السكنات على ما ياتي فيلزم انقسام
الجزء لانه اذا تحرك السريع جزا وتحرك البطي اقل
الخامس شكل العروس برهن فيه على مساواة مربعي ضلعي

ضلعي القائمة لمربع وترها فاذا كان كل ضلع عشرة كان
الوتر جذر مائتين المنكسر المربع المركب من ستة عشر
جزءا متلاقية ان تلاقت اجزاء قطره فالقطر كالضلع وهو
باطل بشكل العروس وان تباعدت بما يسع الجزء فالقطر
كالضلعين وهو باطل بشكل الحمار ثم قالوا الاولى اما
ما احتججتم به في الاول من انقسام الزمان الى الماضي والحاضر
والمستقبل فانه ليس كذلك وسياتي الكلام فيه بل الآن
طرف للزمان وهو ليس له تحقق في الخارج وانقسام الحركة
انما هو بالفرض بل هو شيء واحد متصل فاندفعت حجتكم
الاولى واما الثانية فالكلام فيها من وجهين احدهما ان
النقطة امر عدمي لانها فناء الخط والثاني ان العرض لا يجب
مساواته لمحله بحيث يسري في جميع اجزائه فانه ليس
بين ان الحال في المجموع حال في اجزاء ذلك المجموع او في
احدها واما الثالثة فالمنع من وجود كرة وسطح في الخارج
مثلا حقيقيين ثم مع التسليم المنع من امكان حركة الكرة
على السطح ثم مع التسليم نقول الحركة انما تكون في زمان
فالكرة حال الحركة تكون مماسة للسطح في زمان
والمماسة في الزمان بالخط وانما تكون المماسة بالنقطة
في حال الثبات والسكون او في حال التوهم للآن ونسلم
ان المماسة في الآن انما تكون بنقطة وممنوع ان الكرة
تكون مماسة للسطح في آنات متعاقبة حتى تكون
مماسة له بنقط متعاقبة فان هذا هو اول المسألة بل
كما ان الآنات المفروضة انما تفرض انها تخللها ازمنة

كذلك النقط المفروضة انما تفرض انها كانت اطرافا
خطوط فاصلة بين كل نقطتين منها واما الحجة الرابعة
فانها في غاية المنع فانه ليس بمسلم ان الاجزاء الفرضية
الموجودة في المقدار حاصلة فيه بالفعل حتى يلزم ما ذكرتم
واما قولكم يلزم مساواة الجبل للخردلة في الانقسام فانه حق
لا يضر التشنيع ان يقال ان تلك الاجزاء مساوية لهذه في
المقدار ونحن لا نقول به واما الخامسة فانها مغالطة فان
اقليدس برهن على وجود زاوية هي اصغر الزوايا الحادة
من التي تكون من خطين مستقيمين ولا يلزم ان تكون
تلك اصغر من كل زاوية مفروضة سواء كان خطاها
مستقيمين او غير مستقيمين ثم قالوا للفريق الثاني قد
بينا بطلان تركب الجسم من الاجزاء فبطل كلامكم بالكلية
ثم كيف يلزم من قبول الجسم القسمة تركبه مما انقسم
اليه وهذا وارد على ديمقراطيس ايضا في حجته الاولى واما
حجته الثانية فساقطة بالكلية فان انقسام الجسم
انما كان غير واقف عند حد لا يلزم ما ذكر على ان قوله
انما انقسم الجسم الى اقسام تركب منها لا يخلو عن ضعف
فقد سلف بيانه ثم ان الشيخ نقل عنه ان تلك الاجزاء
متساوية ومساوية للجميع في الطباع وانما تختلف
بالاشكال ولا شك في ان المتساويات تتساوى في القبول
فاذا صح على المنفصلين الانفصال الرافع للاثنينية صح
على المتصلين الانفصال الرافع للوحدة واعلم ان لنا في بعض
كلام هؤلاء نظرا فان قول الفريق الاول ان اجزاء الجسم لو

كانت غير متناهية كانت المسافة المتناهية مقطوعة
في زمان غير متناه إن أراد به عدم النهاية في المقدار فهو
غير مسلم وإن أراد به عدم النهاية في الأجزاء فهو مذهب
الخصم فإن المسافة المتناهية المقدار كما اشتملت
على ما لا يتناهى من الأجزاء كذلك القدر المقطوع فيه
المسافة من الزمان وإن تناهى لكنه اشتمل من الأجزاء على
ما لا يتناهى وكل جزء من أجزاء المسافة مقابل لكل جزء
من أجزاء الزمان وقولهم إن المؤلف من المتناهي له نسبة
إلى المؤلف من غير المتناهي وهي نسبة الأجزاء إلى الأجزاء في المقدار
ممنوع أيضا فإن النسبة إنما تجب أن تكون محفوظة بين
المتناهي القدر غير المتناهي الأجزاء وبين المتناهي القدر
المتناهي الأجزاء لو بقيت أجزاء الأول محفوظة على ما
كانت عليه مترتبة في أمكنة متغايرة حتى يزيد
المقدار بزيادتها أما على تقدير صحة مذهبهم من التداخل
لا تبقى النسبة محفوظة لعدم تغاير الأمكنة المستلزم
لعدم زيادة المقدار فالأولى الاشتغال مع هؤلاء بإبطال
التداخل أولا وقول الفريق الثاني في الجواب عن حجة
أصحاب الجزء وهو أن العرض قد يحل في محل منقسم [illegible]
وإن كان غير منقسم بأنه لا يخلو من وهن فإن المحل الذي
هو منقسم إلى الأجزاء لا يخلو إما أن يكون قد حصل عند علها
اجتماع الأجزاء هيئة مغايرة للأجزاء أو زائدة أو لا تكون
فإن كان الثاني وجب أن يكون الحال في ذلك المحل
حالا في أجزائه وإن كان قد حصل عند الاجتماع هيئة

[illegible] فإما أن تكون منقسمة أو غير منقسمة ويعود البحث
فيه وأما جوابهم عن الحجة الثالثة لأولئك القوم فإنهم
قد سلموا فيه أن السطح يلاقي الكرة بالنقطة فنقول
حينئذ تلك النقطة إن كانت جزءا ثبت المطلوب
وإن كانت عرضا فكيف يمكن أن يقال إن العرض يلاقي الأجسام
وهو غير مقدار فإن كل ما يلاقي غيره وكان عرضا فإنه
لا بد أن يكون له طرفان طرف يلاقي به محله وطرف يلاقي به
ذلك الجسم الآخر ثم كيف يمكن وجود عرض متوسط
بين جسمين فإن لاقت النقطة غيرها وجب أن يكون
محلها ملاقيا للسطح لكن البرهان الهندسي دل على
أن الملاقي للبسيط من الكرة شيء غير منقسم فثبت الجوهر
وإنما طولنا في هذه المسألة لكونها من المسائل الشريفة مسألة الجزء
التي يبتني عليها مطالب كثيرة **البحث الثاني** في
الحركة اعلم أن لفظة الحركة وإن كانت مشهورة
عند الناس لكن تعريفها لا يخلو من تعسر لخفاء حقيقتها
وقد حدت بحدود مدخولة أحدها أن الحركة هي الخروج
من القوة إلى الفعل على التدريج أو يسيرا يسيرا أو لا دفعة
وذلك لأن الخروج إلى الفعل قد يكون دفعة كحدوث
الصور والأعراض الفائضة وقد يكون على التدريج كالحركة
وهذا التعريف لا يخلو من فساد فإن الحصول على التدريج
والذي يكون يسيرا يسيرا إنما يعرف بعد معرفة الزمان
وكذلك الدفعة إنما تعرف بالحصول الآني والآن
لا يعرف إلا بالزمان ثم الزمان يعرف بأنه مقدار الحركة

فيلزم الدور وربما اعتذر بعض المتاخرين عن هذا بان
الحصول الدفعة ليس هو نفس الزمان وانما هو امر يلزمه
الزمان واخذ لازم الشي مكان الشي غلط وهذا العذر فاسد
فان الحصول الدفعة وان كان مغايرا للزمان لكن لا يمكن
تصوره الا بعد تصور الدفعة التي لا تتصور الا بانها الحصول
في ان والان هو طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فلزم الدور
بمرتبة والمعتذر توهم ان الحصول الدفعة اخذه السايل
نفس الزمان الثاني يكون بين المبدا الذي منه الحركة والمنتهى
الذي اليه الحركة بحيث اي حد يفرض في الوسط لا يكون
المتحرك قبله ولا بعده فيه وهذا التوسط هو صورة
الحركة وهذا التعريف اكثر اختلالا من الاول فانه قد
اخذ فيه القبل والبعد وساير اقسام القبلية والبعدية
الاتي ذكرها غير مرادة هاهنا سوى القبلية والبعدية
الزمانية فيكون قد اخذ الزمان في تعريف الحركة وكان
الالزام مشتركا وايضا فان هذا التعريف قد اخذ فيه
مبدا الحركة ومنتهى الحركة فقد اخذ في تعريفها الحركة
نفسها وكذلك اخذوا المتحرك في التعريف وهو
لا يعرف الا بالحركة وايضا المبدا والمنتهى ليسا حاصلين
للحركة الفلكية الا بالقوة لانها متساوية في الحقيقة
فهي كلها متحركة وكان يجب تشابه حركاتها لاستلزام
التساوي في العلل التساوي في المعلولات ولانه ان
طلب مكانا معينا سكن عنده وان لم يطلب مكانا ولا
اختصاص له بجهة من الجهات فيتحرك الى الكل او

تعريفها الثاني
يتحرك

... الحركة تطلق لمعنيين الاول الامر المتصل المعقول للمتحرك من المبدا الى المنتهى والثاني
التوسط بين المبدا المفروض والنهاية بحيث ان كل حد يفرض لا يوجد المتحرك قبله ولا بعده
... التوسط هو صورة الحركة وهي صفة واحدة لا تتغير ما دام متحركا بل قد تتغير
حدود التوسط وليس المتحرك متوسطا بالوجود متحركا في حد دون اخر بل لانه بحيث
اي حد يفرض لا يكون قبله ولا بعده فيه فالشي والاول لا حصول له الا في الاعيان
وانما حصوله في الذهن لانه لا يحصل والمتحرك بين المبدا والمنتهى وانما يتوهم حصوله
اذا كان المتحرك عند المنتهى وحينئذ يكون هذا الشي المعقول قد انقطع وعدم
فليس له ذات في الاعيان وارتسامه في الذهن لان المتحرك له نسبة الى مكان
متروك واخر مطلوب مرتسم في الخيال حصوله في المكان المتروك حاله ارتسام الحصول
في المكان الملحق في الحس ثم قال ان الحركة بمعنى التوسط موجود في ان لان كل ان نفرضه

يتحرك ولا ينتقض بعض هذه بالطبيعة الثابتة فان الطبيعة
لا تقتضي لذاتها الحركة والا لزم دوام الحركة بل لا تحتمل
حركة بل انما تقتضي الطبيعة الحركة عند خروجها
عن الحالة الملائمة الى الحالة غير الملائمة ثم ان هذه
الغير الملائمة تشترك في الوصول الى الاين التي يصل
اليها المتحرك على سبيل القطع والتجدد مما يفصلها الوهم
وان كانت المسافة والحركة في الاعيان موصولتين فعلة
الحركة امران ثابت هو الطبيعة ومتجدد هو الوصول الى
الحيثيات والاينيات الغير الملائمة على سبيل التجدد حتى
يصل الجسم الى مكانه الطبيعي وكذلك القول في النفوس
الثابتة احوالها فانها لا تقتضي الحركة ما لم تتجدد
لها ارادات ودواع متجددة **سؤال** جعلت الوصول
الى قرب المكانين علة للوصول الى بعدها والعلة حاصلة
مع المعلول **جواب** هو من العلل المعدة بمعنى ان الطبيعة
تقتضي الحصول في المكان الثالث بشرط حصولها في المكان
الثاني ثم اعلم ان المحرك ان كان داخلا في الجسم فان
حرك بارادة وكانت الحركة متفننة فهو القوة
الحيوانية وان كانت متفقة فهو القوة الفلكية وان كان
بغير ارادة فان حرك حركات متفننة فهو القوى النباتية
والا فهو الطبيعة وقد تطلق الطبيعة على الثالث والرابع
وقد يجمع ما يحدث عن الطبيعة والارادة الحادث
بحسب الطباع وان كان خارجا فان كان منه الحركة
من الجسم فهو القاسر والا فالحركة عرضية وسيأتي

البحث عن هذه الاقسام الثالث ما فيه الحركة والمعنيّ به
ها هنا كون الجوهر يتحرك من نوع مقولة الى نوع اخر
ومن صنف الى صنف وقد حصر في المشهور في اربع مقولات
لاغير الكمّ ويقع فيه الحركة باعتبار احدهما التخلخل
والتكاثف والثاني النمو والذبول امّا الاعتبار الاول فالدليل
عليه ما سياتي من تركب الجسم من الهيولى التي لا تتقدر
بذاتها والصورة وحاصل كلامهم ان المقدار زايدٌ على
الجسم ونسبة المقادير اليه على السّويّة فجاز انتقاله من
احد تلك المقادير الى الاخر وهذه الحجة على تقدير تسليم
اصولها دالة على جواز المعنى الاعم من الحركة وهو
الخروج مطلقا وليست دالة على الخروج التدريجي وربما
احتجوا بالقارورة انما كُبّت على الماء بعد المصّ فانها
يداخلها الما مع انه لا خلاء لما ياتي بل لان الهوا خرج
منه بالمص شي فاكتسب الباقي مقدارًا اكبر قسرًا
لصورة الهواء فعند دخول الما رجع الهوا الى حجمه الطبيعي
وتنحرق بالاواني المنصدعة عند الغليان لزيادة
المقدار وهاتان الحجتان وان لزمهما ما ذكرنا على الاولى
يضعفان من حيثية اخرى وهو عدم البرهان على حصر
السبب فيما ذكروه وامّا الاعتبار الثاني فانهم قالوا
انما زاد الجسم باتصال اخر وكانت الزيادة مداخلة
للاصل نافذة لاجزايه الى جميع الاقطار على التناسب
متشبهة بطبيعة الجسم المدخول فيه فهو النمو وضده
الذبول ولا شك في انّ ها هنا حركة مكانية امّا

حركة التي ذكروها زايدة على المكانية فالكلام عليها
كما في الاولى المقولة الثانية الكيف واثبتوا
الحركة في الانفعالات والانفعاليات منه فانّ الحارّ
قد يبرد يسيرًا يسيرًا وبالعكس وانكر جماعة الاستحالة
وسياتي البحث معهم وكذا الحال والملكة فانّ البدن
قد ينتقل الى الصحة على التدريج والنفس قد تنتقل الى العلم
يسيرًا يسيرًا وكذلك القول في القوة واللاقوة ومنعوا
من الحركة في الكيفيّات المختصة بالكمية واعلم
ان الذي يمكنهم الاستدلال به على وقوع الحركة فيما ذكروا
هو البنا على الحسّ وانت تعلم ان الحس قد يحصل في الشي على
التدريج وان كان في نفس الامر بخلاف ذلك كالنطفة
المتكونة حيوانا فجاز العكس **المقولة الثالثة**
الاين ووقوع الحركة فيه ظاهر **المقولة الرابعة**
الوضع وقد ينتقل الجسم من وضع الى غيره على التدريج
قطعًا كالحاوي الثابت في مكانه المتحرك في وضعه
بالدور وانتقال اجزايه لا يوجب انتقاله في المكان ولا
استبعاد في حركة اجزا الجسم في الاين وحركة جملة
الجسم في الوضع وامّا باقي المقولات فقد منعوا من
وقوع الحركة فيها امّا الجوهر فلانه غير قابل للشدّة
والضعف فلا يكون فيه حركة والاولى ممنوعة وسياتي
البحث فيها والثانية منتقضة بالكم وايضا موضوع
الصور الجوهرية لا تتقوم بالفعل الا بالصورة والذات
التي لا توجد الا بالقوة مستحيل بالفعل فان حصول

المتحرك هو الهيولى فلا بد له من صورة حال الحركة
وان كان الجوهر حال الحركة هو الجوهر السابق فليست
الحركة في الجوهر وان كان غيره فيكون الاول قد فسد وحدث
الجوهر المتوسط ويكون جوهران متميزين بالفعل ويكون
الكلام في الانتقال الى الوسط كالكلام في الانتقال الى
الطرف فانه ان كان دفعة فلا حركة وان كان على التدريج
فلا بد من جوهر متوسط ولا يلزم على هذا الكلام الحركة
في الاعراض لان الهيولى مفتقرة في قوامها نوعا بالفعل الى
وجود الصورة فيجب ان يكون الجوهر المتوسط بين
الجوهرين حاصلا بالفعل ولا كذلك العرض المتوسط
بين العرضين لاستغناء الموضوع عنه واعلم ان هذا
الفرق ضعيف لان الكيفية المتوسطة بين الكيفيتين
ان كانت هي الكيفية الاولى فلا حركة في الكيف
بل عسى يكون في امر آخر غير الكيف وليس الكلام فيه
وان كانت غيرها فالانتقال اليها ان كان دفعة فلا حركة
وان كان على التدريج فثم كيفية متوسطة غير هذه
وننقل الكلام اليها ولا ينفعهم الاعتذار بان الكيفيات
المتوسطة موجودة بالقوة غير متناهية لان الذي
بالقوة معدوم فاذا لا متوسط وهو ينافي الحركة
وقد يستدل في هذا الموضع بان الجوهر لو تحرك في
الجوهرية لكان الى لا جوهرية والتالي باطل فان الجوهر
لا يمكن انقلاب عينه والسلوك ينتهي الى شيء غير
الذي منه ابتدأ الحركة فاذا كانت الحركة من نفس

الجوهرية فالانتهاء الى شيء غير جوهر وهذا الاستدلال
ردي جدا فقد وقع الخلل فيه لوقوع الغفلة عن اعتبار الحيثيات
فان الحركة المتنازع فيها ليست من الجوهر من حيث هو
هو بل من جوهر معين نحو الصورة المعينة الى جوهر آخر
كما في الكيفيات اذا تحرك الجسم من كيفية الى اخرى
واما المضاف فانه ابدا عارض للغير فان كان معروضه
قابلا للحركة قبلها بتوسطه كالسخونة والبرودة
لما قبلتا الزيادة والنقصان كان الاسخن والابرد قابلين
لهما والا فلا تكون الحركة اولا وبالذات للمعروض وثانيا
وبالعرض للاضافة واما متى فان الانتقال فيها يقع دفعة
كالانتقال من سنة الى اخرى ولا يقع في الزمان والا لكان
لمتى متى آخر ويتسلسل واما الملك فانه لما كان
عبارة عن نسبة الجسم باعتبار الشامل له كان تبدله انما
هو في السطح الحاوي وفي المكان فلا يكون فيه لذاته
حركة والحق ان الملك عبارة عن نسبة الشيء الى غيره
نسبة التملك فلا يكون ايضا فيه حركة بل يقع دفعة
واما ان يفعل وان ينفعل فقد منعوا من الحركة فيهما
وان كان قد جوز قوم الحركة فيهما واحتج المانعون
بانه لو كان الانتقال من التبرد الى التسخن على التدريج
لكان لا يخلو اما ان يكون ذلك والتبرد يبرد او عندما
ينتهي التبرد والقسمان باطلان اما الاول فلان الانتقال الى
التسخن اخذ من طبيعة التسخن وفي طبيعة التسخن اخذ
من طبيعة السخونة فيكون عندما يقصد الحر يقصد

البرد واما الثاني فانه يكون عند الانتها والوقوف على
البرد كما سياتي في ثبوت السكون بين الحركات
المتضادة وايضا فان ذلك الانتقال كان نفس التسخن
فليس بين التبرد والتسخن الا زمان سكون وان كان انتقالا
الى التسخن فحينئذ لا يخلو اما ان يكون الانتقال الى التسخن
اخذا من طبيعة السخونة فيكون عند الانتقال الى
التسخن قد وجد التسخن الا ان يفرض التسخن ما هو الغاية
لان التسخن منقسم والا كان شيئا غير منقسم فلا يكون
حركة بل سخونة واذا كان منقسما فلا يكون من التسخن
ما هو الغاية واحتج المجوزون بان الشي قد ينفعل
من ان لا ينفعل ولا ينتقل اليها على التدريج مثل السواد فانه
غاية السود وايضا فان الانفعال قد يكون بطيئا فيندرج
يسيرا يسيرا الى ان يشتد وبالعكس واجاب الشيخ عن
الاول بان الحركة لا تكون فيما بين في اكتساب الهيئة
والصورة التي فيها يصح ان يصدر الفعل والانفعال وعن الثاني
بان الانتقال يكون في السرعة وهي كيفية ليست بفعل
ولا انفعال الرابع والخامس ما منه وما اليه وتعلقهما
فيما ظاهر فان حد الحركة انها كمال اول يتوسط بها الى
كمال ثان وقد يكونان ضدين وقد يكونان بين ضدين
لكن احدهما اقرب من ضد والاخر اقرب من الاخر
وقد لا يتضادان ولا يتوسطان التضاد بل لمناسبة
الى امور متضادة او متقابلة بوجه ما كما في الفلك
وقد يتشابهان فيما زمانا فيحصل بين الحركتين

سكون وقد لا يثبت الا انا كالفلك وقد يكونان
بالقوة كما في الفلك فانه اذا فرضت فيه مبدا كان
ذلك حاصلا بالقوة والفرض ومبدا الحركة المستديرة
هو بعينه المنتهى لكن باعتبارين واذا قيس المبدا والنهاية
الى معروضهما اعني الحركة كان قياس التضايف واذا
قيس احدهما الى الاخر لم يكن قياس التضايف فانه قد
يعقل احدهما لا مع الاخر بل يكون احدهما مضادا
للاخر السادس الزمان وتعلق الحركة به على ما قلناه
اولا بين الجسم في حال سكونه له نسبة ثابتة الى الامور
الثابتة وله عدم الحركة فالسكون ان اطلق على الاول
فهو ثبوتي وان اطلق على الثاني فهو عدمي والحكماء
جعلوا الاول من مقولة الوضع والثاني هو السكون
والمتكلمون جعلوا السكون هو الاول ثم السكون
يقابل الحركة اما مقابلة الضدين او مقابلة العدم
والملكة على الخلاف في التفسير وقد جعل قوم
السكون يقابل الحركة عن المكان واخرون جعلوه
مقابلا للحركة اليه واخرون قالوا ان السكون لا يقابل
حركة خاصة والا لكان المتحرك فيه ساكنا
لكونه مسلوبا عنه الحركة بسرعة بل السكون في المكان
يقابل الحركة عنه واليه واذا جعل السكون عدم
الحركة لم يكن عدما مطلقا بل عدم امكان الوجود
بخلاف عدم القرنين للانسان وله نحو من الوجود وله
علة هي علة الوجود لكن عند ارتفاعها فانه

سيظهر ان علة العدم عدم العلة و يستدعي المحل
استدعا الامور الوجودية فانه لما قلنا انه عدم شي
عن شي فقد جعلنا للعدم محلا واعلم ان السكون لما كان
عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك وجب اشتراطه
بالزمان فان الجسم في الان الواحد من حيث هو في ان لا يمكن
ان يتحرك فلا يكون ساكنا ولا متحركا ولا استبعاد في
خلو الجسم عن هاتين الحالتين و مثبتوا الجزء يجعلون ذلك

البحث الثالث في المكان قد وقعت المشاجرة
في وجود المكان اولا ثم في ماهيته اما النفاة فقد
احتجوا بحجج **الاولى** انه لو كان موجودا لكان اما
جوهرا واما عرضا والقسمان باطلان اما الاول فلانه
ان كان متحيزا والمتمكن حال فيه لزم التداخل وافتقار
المكان لصحة الانتقال عليه وان كان مفارقا استحال
اختصاص المفارق به لعدم الاولوية وايضا فكيف
يكون مفارقا مع وقوع الاشارة الحسية اليه
واما الثاني فلانه ان قام بالمتمكن كان منتقلا بانتقاله
والمكان منتقل عنه ولزم افتقاره الى المحل في الحلول
وافتقار المحل اليه ايضا في ذلك فيتحقق جهة
الدور وان قام بغيره وكان ذلك الغير متحيزا تسلسل
وان كان غير متحيز استحال وقوع الاشارة اليه **الثانية**
انه لو كان جسما لزم ما ذكرناه من المحال وايضا فليس
هو من بسائط الاجسام ولا مركباتها وان كان غير
جسم بطل ما يقولونه من مطابقته للجسم ومساواته

له وان مساوي الجسم جسم **الثالثة** الانتقال ان اوجب
اثبات المكان للمنتقل فالسطح والخط والنقطة
مكان ومكان النقطة مساو لها فكيف يختص احدى
النقطتين بالمكانية دون الاخرى ولا يمكنكم ان تقولوا
ان كل واحد منهما مكان للاخر **الرابعة** لو كان النامي
في مكان لكان مكانه ناميا بحسبه فيكون للمكان مكان
واحتج المثبتون بوجوه النقلة التي هي مفارقة لغير
جوهر وكم وكيف فهي ان الشي كان الجسم فيه ثم
استبدل وايضا فالنقل فيدل على وجود المكان فانا نرى
الجسم يفارق موضعا ثم نشاهد اخر حاصلا فيه ولان
الفوقية والسفلية معلومة لكل احد وليس يصير الجسم
فوقا باعتبار جوهره او كمه او كيفه باعتبار حلوله
في المكان الاعلى والاسفل واثبات المكان قريب من البين
بنفسه ولهذا ما يرسخ عند الذهن اثبات كل موجود
في مكان وان ما لا مكان له لا وجود له ثم اجابوا عن حجج
النفاة اما عن الاول فلان المكان عندهم اما عرض هو
سطح فينقطع التسلسل باعتبار وجود جسم لا مكان
له هو المحيط واما بعد قائم لا في مادة ولا يلزم وجود
كل بعد في بعد واما عن الثانية فلان المساواة ان اخذت
على الاطلاق فهو على سبيل المجاز والالفاظ المقصود منها
اما مساواة الظاهر من الجسم الباطن من الحاوي واما
مساواة بعد المكان لبعد المتمكن واما عن الثالثة
فلان الانتقال قد يكون انتقالا بالذات وقد يكون انتقالا

في العرض وليس المحوج الى المكان هو مطلق الانتقال الذاتي
الذي لا يكون على سبيل الاستتباع واما عن الرابعة فلان النامي
كما يستبدل الكم كذلك يستبدل المكان وانما كان يجب
ثم المكان تبعا للنامي لو كان المكان واحدا حالتي النمو
والذبول فصل اختلف الناس المتقدمون على وجود المكان
في ماهيته وتحقيق الخلاف ان نقول المكان ليس هو نفس
الجسم بل اما ان يكون جزءا منه او خارجا والاول اما ان يكون
هو الهيولى والصورة والثاني اما ان يكون جزءا منه
او خارجا والاول اما ان يكون هو الهيولى او الصورة والثاني
اما ان يكون مساويا لاقطار الجسم الثلث او لا يكون
والاول هو البعد والثاني هو السطح والبعد قد يكون فارغا
وقد يكون مملوءا والسطح قد يكون اي سطح كان
وقد يكون السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح
الظاهر من الجسم المحوي وقد صار الى كل واحد من هذه
الاحتمالات فريق والاول منقول عن افلاطون ويقولون ان المراد
من الهيولى في كلام افلاطون هنا هو البعد والاخير هو
المنقول عن ارسطو واحتج القايلون بالهيولى بانها
قابلة للتعاقب والمكان قابل له فالهيولى هي المكان
واحتج القايلون بالصورة بان الصورة حاو ومحدد والمكان
حاو ومحدد فالصورة هي المكان وهذان المذهبان باطلان
بان المشهور في الاصطلاح من امر المكان انه الذي يتحرك
ذو المكان عنه ويفارقه بالحركة وتقع الحركة فيه
واليه ومفارقة الشي لجزئه غير معقول وكذلك وقوع الحركة

الى الهيولى والصورة او عنهما على ان البراهين التي ذكروها
عقيمة فان من شرط انتاج الشكل الثاني الاختلاف
في الكيف على ما مر في المنطق واحتج القايلون بالبعد
بوجوه احدها ان المكان مساو للمتمكن والمساوي ليس
الا البعد فالمكان هو البعد الثاني التخلخل يقتضي
جعل المكان هو البعد فانا لو فرضنا الاجسام المحوية
في الاناء لثبت البعد فيعلم ان تلك الاجسام كانت
حاصلة فيه الثالث ان المكان لو كان سطحا لزم حركة
الساكن والتالي باطل فالمقدم مثله وبيان الشرطية ما
يمثلون به من الحجر الواقف في الماء والطير الساكن في
الهواء الرابع وصف الناس المكان بالفراغ والامتلاء
مع عدم وصفهم السطح بذلك الخامس المعلوم ان كل
جسم في مكان وليس كل جسم في سطح فثبت انه الابعاد
فالمكان هو السطح السادس ان النار في حركتها علوا
ليست طالبة نهاية الجسم الفوقاني لعدم ملاقاة النهاية
سائر اجزائها فهي اذا طالبة للترتيب في البعد والجواب
عن الاول ان المساواة ان عني بها المساواة في المقدار
فهو ممنوع وان عني بها مطابقة النهاية له فهو مسلم
فان السطح الظاهر من المحوي مساو للباطن من الحاوي
وعن الثاني ان التخلخل انما يقتضي وجود الشي بعد اقامة
البرهان عليه ويكون مختلطا بغيره متميزا عند العقل
فمع التخلخل يتميز عما عداه على ان رفع المتمكن
لا يقتضي اثبات البعد ما لم يتوهم نهايات البعد

وعن الثالث ان الطاير والحجر ليسا بمتحركين وان فارقا
السطح المحيط بما ضرورة ان مبدا الحركة والتغير
ليس فيهما فان اخذت الحركة على معنى اعم من هذا كانا
متحركين وهما غير ساكنين ان عنى بالسكون محافظة
الجسم لمكانه ولا استبعاد في سلب الحركة والسكون
عن هذا كما انهما يسلبان عن الجسم اذا اخذ وجوده مقيدًا
بالآن واما ان عنى بالسكون محافظة الجسم للنسب التي
له بالقياس الى الثابتات فهو ساكن ولا مشاحة في
مثل هذه المباحث اللفظية وعن الرابع ان البعد ابعد
عند الناس من وصفه بالفراغ والامتلا وانما يصفون
الجسم المحيط ونسبة السطح الى الجسم المحيط اقرب
من نسبة البعد اليه ولهذا لو توهموا قيام السطح المحيط
بنفسه مجردًا من جسم يقوم به لوصفوه بها ووصفوا
الجسم على ان العبرة ههنا ليس فيما يفرضه العامة وعن
الخامس انه لا يلزم على تقدير وجوب هذه الكلية فان
للمنازع ان ينازع فيها على ان هذه الكلية لو سلمت لتوزع
في دلالتها على جعل المكان بعدًا فلعله غير البعد
والسطح وعن السادس ان طلب النار ليس بان يلاقي كل
منها كل جزء من المطلوب فان هذا محال بل بان يلاقي بنهايتها
نهاية المطلوب وحينئذ يندفع الاشكال ثم لو
سلم انها غير طالبة للسطح فلم لا تكون طالبة للوضع
ولا يجب استدعا الوضع البعد واحتج القايلون بالسطح
مطلقًا بان البعد باطل والسطح الحاوي يوجب ان يكون

بعض الاجسام غير متمكنة في مكان والجواب ما مر
بان هولا يلزمهم ان يكون لبعض الاجسام مكانان وهو
فاسد واحتج القايلون بالسطح الحاوي بان الجسم
لابد وان يحصل في مكان وذلك انما يكون بالمداخلة كما
يذهب اليه اصحاب البعد او بالمماسة وهو السطح ثم
ردوا على اصحاب البعد بان المكان لو كان بعدًا للزم
تداخل البعدين وهو بعد المكان والمتمكن وهو محال لان
كل مجموع فهو اعظم من اجزائه وانما لزم التداخل لان
عند وجود المتمكن ان بقي البعد المفطور الذي جعله
مكانًا لزم ما قيل والا كان المعدوم متمكنًا في الموجود
او بالعكس وهما محالان وايضا البعد قابل للحركة فله
مكان فالبعد مكان اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى
فلانه لو امتنع فيها لكان الامتناع اما لذاته اولغيرها
والاول يقتضي امتناع قبول الاجسام واتى الابعاد
الحركة والثاني باطل لان ذلك الغير ان كان لازمًا نقلنا
الكلام اليه وان كان عارضًا جازت مفارقته فاتفق
البعد حينئذ الى مكان والاقرب الى الحق احد هذين
والاخير اقرب ه البحث الرابع في الخلا كنا قد
نقلنا عن القايلين بان المكان بعد ان البعد قد يكون
خاليًا على راي قوم منهم وقد لا يكون فلنذكر الان
حجج الفريقين اما النفاة فقالوا ان المعنيين للخلاء
مختلفون فيقول بعضهم انه لاشي محض وهولاء لا منازعة
معهم ويقول اخرون انه بعد يتقاطع فيه على زوايا

قايمة وهو غير قايم في مادة واحتجوا على بطلان هذا
بوجوه احدها ان الخلا لو كان موجودا لامتنعت
الحركة والسكون فانهما انما يكونان بحسب تغير حيز
باقتضا الطبيعة والاستوى نسبته الى الجميع فلا
تخصص لان الخلا متساو والقسري انما يكون لغير ميل
طبيعي على ما ياتي ولان القسري عارض على الامر الطبيعي
فهو مسبوق به او بالسكون ولان الميل القسري انما
يبطله المعاوق ولا معاوق في الخلا الثاني لو وجد
الخلا لتساوت الحركة مع العايق والحركة الخالية عنه
والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة الشرطية
انا نفرض الجسم يتحرك مسافة ما في زمان مع الخلا
ويتحرك تلك المسافة بعينها مع الملا في ضعف الزمان
مرات معدودة ثم نفرض ملا آخر ارق من الملا الاول
بحيث تكون نسبة مقاومة الملا الاول مقاومته كنسبة الثالث
ضعف الزمان الاول الى زمان الخلا فيتحرك تلك المسافة
مع الملا الثاني في زمان حركته مع الخلا ولو كانت
المقاومة اقل لكانت الحركة مع الملا اسرع وهذا
محال الثالث الخلا قابل للمساواة والمفاوتة وكل
ما كان كذلك فهو اما كمي او ذو كم فان كان كما
فله هيولى فالخلا حال في الهيولى فلا يكون خلا وان كان
ذا كم فهو جسم فالخلا غير خلا الرابع الابعاد
متناهية على ما ياتي فهي مشكلة والمشكل انما
ان يحيط له البعد لذاته فيكون الجزء والكل متساويين

فيه او للفاعل المجرد ولا بد من مخصص ويعود الكلام
او لحال فيه ويعود الكلام ايضا او للمحل وكل بعد له محل
فالخلا له محل هو الهيولى فليس خلا احتجاجا بمس تلازم
سطوح الاجسام الدال على امتناع الخلا فان الاناء
الضيق الراس اذا كان في اسفله ثقبة ضيقة وملئ وضم
راسه لم ينزل الما وان فتح نزل والانبوبة اذا امتص
احد طرفيها صعد الما من الارض واسالة الجسم العظيم
بالشي اليسير اذا احكم اللحام بينهما واما المثبتون فقد
احتجوا بامرين احدهما ان مع الملا يمتنع الحركة
اذ من شرط حصول الجسم في الحيز الثاني خلوه والا لزم
التداخل والثاني السطوح المتلاقية اذا رفع بعضها
عن بعض دفعة ففي حال الرفع يخلو الوسط لاستحالة
الانتقال اليه من خارج دفعة ثم اجابوا عن حجج النفاة
اما عن الاولى فلان مقصد الحركات ليس هو احد اجزاء
الخلا بل هو القريب من بعض الاجسام دون البعض واما
ما ذكروه لنفي الحركة القسرية فضعيف جدا لما
ياتي من عدم استلزام الميل القسري الطبيعي وقولهم
لا معاوق مع الخلا ممنوع اما اولا فلان انتفاء الحركة
القسرية ليس لوجود المعاوق بل لعدم القوة القسرية
واما ثانيا فلان الخلا جاز ان توجد فيه اجزا متفرقة تكون
عايقة للمتحرك من النفوذ الدايم واما عن الثانية فلان
الحركة تستدعي زمانا من حيث هي هي وبسبب المعاوقة
زمانا اخر والقابل للزيادة والنقصان من الزمان بحسب

الزيادة والنقصان في المعاوقة بنسبة الاول كنسبة
زمان الحركة في الخلا الى زمان الحركة في الملا الرقيق واما
عن الثالثة فلان القابل للمساواة والمعاوقة ليس هو الخلا
الموجود بين طرفي الجدار مثلا بل الجسم الحاصل فيه تقديرا
على ان القابل للمساواة والمعاوقة لا تجب ان يكون حالا
في الهيولي واما عن الرابعة فلان الشكل جاز ان يستند
الى الذات وقولهم الجزء والكل متساويان فيه فالجواب
عنه اما اولا فبالتزامه فان الجزء يقتضي التشكل بشكل
الكرية والكل يقتضي ذلك الشيء بعينه فان ادعوا انه
يلزم منه التساوي في المقدار بدليل ما ذكره الشيخ فانه
في غاية المنع واما ثانيا فلان الجزء والكل انما يكون مع
القسمة بحيث لا قسمة فلا جزء ولا كل واما عن الخامسة
فلان هذه العلامات امور جزئية جاز ان تستند الى اسباب
اخر غير ما ذكرتموه واجاب النفاة عن حجج المثبتين
بان التخلخل والتكاثف الحقيقيين فعن الاول والثاني
بان دفع بمنع ارتفاع احد السطحين عن الاخر دفعة
بل متى ارتفع احدهما صحبه الاخر واعلم ان بعض هذه
الاجوبة لا تخلو من تعسف اما الاول فلان قولهم طلب
الحركة هو الترتيب والقرب من بعض الاجسام لا يخلو
من ضعف لان الكلام في الاجسام المطلوب قربها كالكلام
في الاجسام الطالبة في تحصيل سبب التخصيص واما الثاني
فقد اجاب عنه بعض المحققين بان الحركة لا تخلو عن
حد معين من السرعة والبطو ومع فقدانها لا حركة

فهي لا مع واحد منهما غير موجودة فكيف تكون مقتضية
للزمان المعين وهذا الكلام ضعيف جدا لان الحركة وان
كان لا وجود لها دون السرعة والبطو لكن لم لا اقتضت
شيئا من حيث هي هي لا يلزم جواز خلوها عن لوازمها ولا
يلزم دخول تلك اللوازم في المؤثرية واجاب الشيخ
عن الكلام الاخير بان هذا البرهان لا يفتقر الى اثبات
المقدمة المذكورة لانا نقول ان زمان هذه الحركة في
الخلا يكون مساويا لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت
موجودة وهذه المقدمة قد بينا صدقها ومعنا مقدمة
صادقة وهي ان الحركة في عدم مقاومة واخرى صادقة
وهي ان الحركة بعدم مقاومة ليست مساوية لحركة في
مقاومة ما لو كانت موجودة فنجعل الوسطى صغرى
والاخيرة كبرى فتحصل قرينة من الاول ناتجة لقولنا
لا شيء من الحركة في الخلا بمساوية لحركة في مقاومة
ما لو كانت موجودة فنجعلها كبرى للاولى المبينة
الصدق فتحصل قرينة من الثاني ناتجة لقولنا لا شيء من
الحركة في الخلا بحركة في الخلا **البحث الخامس**
في الزمان النزاع في وجود الزمان وماهيته كالنزاع في
المكان فان بعض الناس ذهب الى ان لا وجود للزمان وبعضهم
الى ان وجوده ذهني واخرون قالوا ان وجوده لا على ان يكون
واحدا في نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما لامور
ايها كانت فان الزمان مجموع الاوقات والوقت عرض حادث
مع عرض اخر فهو وقت للاخر كحضور زيد مع طلوع

الشمس وآخرون جعلوا للزمان وجودا وحقيقة فأيمة
احتج النفاة بأن قالوا لو كان الزمان موجودا لكان إما قار
الذات فيكون الحادث اليوم حاصلا في زمان الطوفان ولا
تقدم ولا تأخر وهذا باطل بالضرورة وإن كان غير قار الذات
فإما أن يوجد منه شيء أو لا فإن كان الأول فإما أن يكون منقسما
أو لا والأول يلزم منه أن يجتمع جزآن منه في الوجود هذا
خلف والثاني يلزم تتالي الآنات وهو محال وإن لم يوجد
منه شيء لم يكن الزمان موجودا وبعبارة أخرى الزمان
منه ماض ومنه مستقبل وهما معدومان فالحال إن لم
يكن زمانا لم يكن الزمان موجودا وإن كان زمانا فإن
كان غير موجود فالزمان ليس بموجود وإن كان موجودا
فإن انقسم لم يكن الحال حالا هذا خلف وإن لم ينقسم
كان آنا والآن عندكم ليس بزمان فالزمان ليس بموجود
والموجود غير زمان وأيضا يلزم تتالي الآنات أجاب
المثبتون عن هذا بأن الزمان غير قار الذات وإنما يلزم ذلك
لو كان مورد القسمة هو الوجود في الآن ونحن نعترف
بأن لا وجود للزمان في الآن بل ولا في زمان بل وجوده
ثابت مطلقا والماضي والمستقبل موجودان في حديهما
ولا يلزم أن يكونا موجودين في الحال أن لا يكون لهما
وجود مطلق وليس قولنا إما أن لا يكون الزمان موجودا
إما أن لا يكون في مكان وإما أن يكون في هذا المكان أو
ذلك المكان ليس محيطا بطرفي النقيض والحاصل من
هذا أن كل واحد من الماضي والمستقبل معدوم [illegible]

الحال معدوم في صاحبه موجود في حد نفسه واعلم
في هذا الجواب نظر من حيث إن الماضي والمستقبل لحكم
عدمهما بعدهما وكيف يعقل وجود الماضي وهؤلاء القوم
يعترفون بأن أجزاء الزمان غير قارة في الوجود وإن معنى
غير القارة عدم وجود جزء آخر ثم كيف يكون الزمان موجودا
وبعض أجزائه مفقود والشيخ قد جعل الحركة التي
بمعنى القطع من الأمور الذهنية لا من الأمور الخارجية
لكونها مشتملة على أجزاء متعاقبة فكيف يمكن وجودها
كذلك الزمان وكيف يكون الزمان موجودا وهو
عندهم مقدار للحركة التي بمعنى القطع لأن الحركة التي
بمعنى التوسط قد نقلنا عنهم أنهم يقولون إنها موجودة
في الآن ثم إنهم احتجوا على أنه موجود بأمرين ضعيفين
الأول أن عدم الشيء قد سبق وجوده سبقا لا بالذات
ولا بالعلية ولا بأنواع السبق الأخر إلا الزماني فيجب
وجود الزمان الملحوق بالقبلية والبعدية لذاته و[illegible]
ما عداه باعتباره الثاني أنه قد يمكن قطع مسافة
معينة بسرعة معينة فإذا ابتدأ معه متحرك آخر
وقطع معه وتساويا في السرعة تساويا في القطع
وإن ابتدأ معه بطيء وقطع معه تفاوتا في القطع وإن
ابتدأ بعده ما يساويه في السرعة وانتهيا في القطع
معه تفاوتا في القطع فإذا بين ابتداء قطع المسافة
وانتهائها إمكان قطعها بتلك السرعة وإمكان
أخر أقل من الأول فالإمكان كم ومقدار موجود وهو الزمان

امر ممتد من المبدا الى المنتهى

وبان ضعف الأول من وجوه أحدها أن هذه القبليات
لو كانت وجودية لكانت القبلية الواحدة موجودة
قبل قبلية أخرى فيلزم التسلسل أجاب عن هذا بعض
المحققين بأن الزمان هو الموجود في الخارج الذي يلحقه
القبلية والبعدية لذاته وما سواه إنما يلحقان به
لوقوعه فيه ونفس القبلية والبعدية اعتبارية ذهنية
غير مختص بزمان دون زمان بل يصح تعلقه في كل زمان
وإن أخذت من حيث تقع في زمان معين كان حكمه
حكم سائر الموجودات في لحوق قبلية أخرى يعتبرها
العقل وتنقطع القبليات بانقطاع الاعتبار وفي هذا
الجواب نظر أما الأول فلأن لحوق القبلية والبعدية
للزمان وإن كان لذاته على رأي القوم لاكنه يقتضي اختلاف
أجزاء الزمان بالماهية ووجود الآنات المتعاقبة
وهما ينافيان مذهبهم وأما ثانيا فلأن القبلية والبعدية
لو كانتا من الاعتبارات الذهنية لم يكن الاستدلال
بثبوتهما للزمان على ثبوت الزمان في الخارج صحيحا لأن
لحوق الأحكام الذهنية بالماهيات لا يستدعي وجود
تلك الماهية في الخارج وإلا لكان الممتنع موجودا
نعم إذا قضى العقل بكون بعض الاعتبارات يستحيل
أن يلحقها العقل بالماهية إلا عند وجود تلك الماهية
في الأعيان كان الاستدلال بلحوق ذلك الاعتبار
بتلك الماهية على وجود الماهية صحيحا كما في
الوجوب الذي هو اعتبار عقلي إذا لاحظه العقل بالنسبة

إلى ماهية من الماهيات كانت تلك الماهية ثابتة في
الأعيان فهذا تحقيق هذا الموضع وثانيها أن القبلية والبعدية
من باب المضافات وستعرف أن من خواص المضاف
وجوب وجودهما معا فالقبلية مع البعدية فالقبل مع
البعد هذا خلف أجاب عن هذا بأنهما إضافيان عقليان
يوجدان معا وهما معا في العقل ولا يجب أن يوجدا في الخارج
معا أقول هذا اعتراف بأن اعتبار القبلية للشيء
في العقل لا يقتضي ثبوته في الخارج وثالثها أن القبلية لو
كانت وجودية لكان العدم المتصف بها موجودا أجاب
بأن الأعدام المتصفة بالقبلية ليس هو العدم المطلق
بل هو عدم الملكة وذلك العدم معقول من حيث التقييد
بالملكة فيصح لحوق الاعتبارات العقلية به والكلام
في هذا كما في الثاني ورابعها أن هذا السبق حاصل
في أجزاء الزمان فيلزم أن يكون للزمان زمان أجاب بأن
الزمان ماهية واحدة متصلة لا يعرض لها الأجزاء إلا
بالفرض وليس فيه قبل التجزئة تقدم ولا تأخر ثم إذا
فرض له أجزاء فالتقدم والتأخر ليسا بعارضين لها حتى
تصير الأجزاء بسببها متقدمة ومتأخرة بل تصور
عدم الاستقرار لا لشيء آخر وما له حقيقة غير عدم
الاستقرار كالحركة وغيرها إذا قارنها عدم
الاستقرار فإنما تصير متقدمة ومتأخرة بسبب عروض
القبلية والبعدية لها وهذا هو الفرق بين ما يلحقه التقدم
والتأخر لذاته وبين ما يلحقه بسبب غيره فإذا قلنا

الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصور التقدم والتأخر للأجزاء المفروضة لعدم الاستقراره

اليوم امس لم نحتج الى ان نقول اليوم متاخر عن امس لان
نفس تصورهما يقتضي التقدم اما الوجود والعدم فانهما
ما لم يلحقهما شيء ثالث لا يلزم فيهما التقدم او التاخر لاحدهما
على التعيين اقول لكون بعض الاجزاء موجودا حال عدم
صاحبه يقتضي حصول التجزية للزمان فان للزمان اجزاء
منفصلة بعضها عن البعض سواء وجد فرض او لم يوجد
وقوله ليس فيه قبل التجزية تقدم ولا تاخر ينافي قوله
التقدم والتاخر ليسا بعارضين لاجزاء الزمان وقوله
اذا قلنا اليوم امس لم يفتقر الى امر ثالث يقتضي تقدم
بعض هذين على البعض بخلاف العدم والوجود مغالطة
لان اليوم انما عقل كونه متاخرا لا من حيث انه جزء من الزمان
مطلقا بل لاجل ان اليوم لفظ موضوع للزمان المتاخر
وامس موضوع للمتقدم بخلاف العدم والوجود نعم
لو فرضنا جزئين من الزمان كيوم وجد زيد ويوم وجد عمرو
لم يحصل الجزم بتقدم احدهما على الآخر وقوله ماهية
الزمان عدم الاستقرار فيه نظر لانه ان جعله امرا
يلزمه عدم الاستقرار لم يبق فرق بين الزمان والحركة
فان ماهية الحركة يقتضي لذاتها تقدما وتاخرا ولولا
التقدم والتاخر اللذان للحركة لما وجد الزمان واما الثانية
فانما مبنية اولا على ان للامكان وجودا عينيا وسياتي
البحث فيه وثانيا ان الامكان هو المعروض للتفاوت والمساواة
وفيه نظر فان المتفاوت انما هو الحركة فان قطع
المسافة بحركة اقل او بحركة اكثر لا يستدعي ثبوت

عبارة عن نفس [illegible]

مقدار لامكان الحركتين والآخر ان يكون مقدار الجسم
الكبير والصغير يتفاوت بحسب امكانهما فيكون له مقدار
وايضا فان المقدار المفروض هاهنا ليس امرا عينيا
انما هو امر فرضي وايضا فان الزمان ان جعلتموه نفس
الامكان المقدر كان المقدار عارضا للزمان وهو خلاف
مذهبكم وان جعلتموه نفس الامكان كان الزمان
مقدارا للامكان لا مقدارا للحركة وهو خلاف مذهبكم ايضا
تنبيه اختلف المتفقون على وجود الزمان في ماهيته
وضبط الاقوال فيه ان نقول الزمان اما ان يكون واجب
الوجود لذاته واما ان يكون ممكن الوجود فان كان ممكنا
فاما ان يكون جسما واما ان يكون عرضا فان كان عرضا
فاما ان يكون نفس الحركة او مقدار الحركة او يكون
مقدارا للوجود وكل واحد من هذه الاقسام مذهب
لقوم وفي القسمة احتمالات اخر لم نعرف قائلا
يذهب اليها واحتج القائلون بوجوب وجوده بان فرض
عدمه يستلزم المحال فيكون عدمه محالا فيكون وجوده
واجبا بيان ان عدمه يستلزم المحال ان عدمه بعد وجوده
يستدعي ثبوت قبلية وبعدية بالزمان فيكون الزمان
موجودا حال ما فرض معدوما وكل ما كان وجوده حاصلا
عند فرض عدمه كان عدمه محالا فيكون وجوده
واجبا وهذا الاحتجاج باطل فانه اخذ فيه الوجوب
مشروطا بشرط وحسبوه انه مطلق وفرض عدم الزمان
بعد وجوده على تقدير تسليم ان البعدية لا تنفك عن

مقدار المقدار

الزمان هو فرض عدم الشيء مع وجوده والمحال الذي الزم من
هذا انه يلزم ان يكون عدمه مطلقا ممتنعا واحتج القايلون
بان الزمان جسم محيط بالحوادث وفلك معدل النهار محيط
بالحوادث فهو الزمان وهذا الاستدلال سخيف اما اولا
فلان هذا القياس عقيم ضرورة كون الاختلاف في الكيف
شرطا في الشكل الثاني واما ثانيا فلان احاطة الزمان
بالحوادث واحاطة الفلك المعدل ليسا بمعنى واحد فالغلط
نشا لهولا من قبيل الاشتراك اللفظي والقايلون بان
الزمان نفس الحركة قالوا ان مبدا الحركة هي حركة
معدل النهار والغلط نشا لهولا من اخذ لازم الشي مكانه
واما القايلون بان الزمان مقدار الحركة فلم يذهبوا الى ان
تلك الحركة اية حركة كانت بل هي الحركة المستديرة
الوضعية واولى الاشيا بها هي حركة معدل النهار وهم
جمهور الحكما واحتجوا عليه بان الزمان كم على ما مر
فهو اما منفصل وهو باطل والا لتناهى في القسمة الى ما
لا ينقسم فيلزم تتالي الانات وهو محال عندهم واما متصل
ولا يجوز ان يكون قارّ الذات على ما مر وهو اما ان يكون حركة
او مقدارا لها ولا يجوز ان يكون حركة لانا نصف الحركة
بالبطوء والسرعة ولا يوصف الزمان بهما ولانه قد يوجد
حركتان معا ولا يوجد زمانان معا ولان الحركة مساوية
لنصفها في الماهية واللوازم وغير مساوية له في المقدار
فبقي ان يكون مقدار الحركة من جهة التقدم والتاخر
العارضين لها بسبب المسافة وتحقيقه ان للحركة تقدما

وتاخرا بازا تقدم بعض اجزا المسافة على بعض وتاخرها
فان المتقدم والمتاخر اللذين لا يوجدان معا من خواص
الحركة وللحركة ايضا تقدم وتاخر بسبب الزمان فان الجزء
الموجود منها في المتقدم من الزمان متقدم على المتاخر منها
الموجود في زمان متاخر ولا يجوز ان يعرف الزمان بانه مقدار
الحركة من جهة التقدم والتاخر العارضين لها بسبب الزمان
لا لزوم الدور قالوا والحركة يعرض لها الاتصال اما باعتبار
المسافة او باعتبار الزمان وهي في نفسها كمال اول لما
بالقوة من حيث هو بالقوة واما اتصال الزمان فعلته القريبة اتصال الحركة
المسافة لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال المسافة
وحدها ما لم توجد حركة متصلة لم يوجد زمان فانا
لو فرضنا المتحرك يقف في اثنا المسافة لم يكن للزمان
وجود متصل وتكون المسافة متصلة بل يجب ان تكون
علة الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة وليس هذا
الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا فانه ليس انه متصل
بل هو علة لوجود الزمان فانه ليس الزمان شيئا يعرض له
الاتصال بل هو نفس الاتصال فكما نقول في بعض الالوان
انه علة لبعض الالوان لا بمعنى انها علة لكونه لونا بل
وجوده كذلك ههنا اذا قلنا اتصال الحركة
ليست لاتصال الزمان لا بمعنى صيرورته متصلا بل بمعنى
وجوده واعترض الشيخ ها هنا على نفسه فقال ليس
للحركة اتصال سوى اتصال المسافة او الزمان فانتم منعتم
ان يكون اتصال المسافة سببا لاتصال الزمان ومحال ان

يكون اتصال الزمان سببا لاتصال الزمان فيبطل قولكم
اتصال الحركة بسبب اتصال الزمان وأجاب بأن علة
اتصال الزمان هو اتصال المسافة لا مطلقا بل من حيث صار
لحركة فصارت الحركة به متصلة واعتبار اتصال المسافة
بنفسه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء فاتصال المسافة
من حيث للحركة علة لوجود اتصال الزمان ثم قالوا الزمان مقدار
الحركة الأولى ثم يقدر سائر الحركات به ولا يجب أن يكون
الزمان عارضا لما عرضه للحركة الأولى فرب مقدار
يقدر غيره بالمقايسة من غير حلول قيل على هذا لو فرضنا
عدم الحركة الأولى لكان يوجد للزمان فيلزم أن لا يختص
بالحركة الأولى وكان يكون مفقودا فلا يوجد تقدم
وتأخر فيما فوق الحركات أجيب عن هذا بأن الحركة المستديرة
متى لم توجد لجسم مستدير لم تعرض للمستقيم جهات فلم
تعرض حركات أخر اللهم إلا في التوهم وحينئذ نقول لم لا
يوجد زمان في التوهم يكون محدودا والكلام ليس في الأمور
الوهمية إنما هو فيما يصح وفي هذا الجواب نظر فإن
الحركات المستقيمة تتبع الجهات وهي تتبع الجرم
المستدير على رأيهم لا حركته وأما القائل بأن الزمان
مقدار الوجود فهو أبو البركات البغدادي فإنه قال
الزمان ليس عرضا في حركة خاصة لأن تلك الحركة إنما
تخالف غيرها من الحركات لا في ماهيتها بل في الموضوع وهو
المتحرك أو في السرعة والبطء أو في المكان أو بالزمان وهذه
الأمور خارجة عن ماهية الحركة وهذه الأمور المخصصة

ليست موضوعة للزمان فإن المتحرك من جهة حركته
لو سكن لوجد الزمان والسرعة والبطء إنما تكونان
بالزمان فليست هذه موضوعة له وكذلك المسافة
وما منه وما إليه فالزمان ليس بعرض يوجد في الحركة
فإنه ما من حركة تتصور إلا ويمكن رفعها وهما مع وجود
الزمان بل لو رفع سكون كل ساكن وحركة كل متحرك
لثبت الزمان فهو متعلق بالوجود لا بها فهو مقدار الوجود
وكما أن المعدود في الأعيان لا العدد كذلك الوجود
الأقل زمانا والأكثر موجود أما الزمان فإنما نقدره في الذهن
لا غير قال والزمان لا يرتفع بارتفاع الوجود والوجود
لا يعدم كما لا يوجد فلا يقال إن الوجود موجود ولا معدوم
وإنما نحكم بالعدم على الموجود ولا نتصور الآن هل كان
وجود ليس له زمان لا وجود خالق ولا وجود مخلوق
والقائلون بأن الزمان مقدار الحركة جردوا الخالق عن
الوجود في الزمان لتجرده عن الحركة قالوا إنه موجود
ثابت إنما اعتبرت نسبته إلى الثابت كانت تلك النسبة
هي السرمد وإن اعتبرت مع غير الثابت كانت هي
الدهر قال وهذا من التغييرات اللفظية فإن السرمد
هو البقاء الدائم وكذلك الدهر والدوام من صفات
المدة والزمان ولا يخلو هذا الكلام عن ضعف والقائلون
بأن الزمان مقدار الحركة قالوا إن الشيء إذا وجد دفعة
لم يكن شيء البتة حتى وجد شيء آخر دفعة فإن
كان بينهما إمكان تجدد أمر كان بينهما قبليات وبعديات

وان لم يكن بينهما امكان تجدد امر لزم من تتالي الآنات
فيلزم ثبوت الجوهر الفرد فان ما لم يوجد فيه حركة لم يوجد
زمان ولهذا فان عدم الشعور بالحركة لا يشعر بالزمان
كاصحاب الكهف بسرّ انه اظهر ان الزمان من عوارض
الحركة ظهر ان الاشياء الموجودة في زمان لا تخلو عن ان
تكون حركة او ذات حركة فان معنى المتقدم والمتاخر
انما يوجد لهذين والسكون ان كان بحيث يتوهم له عروض
التقدم والتاخر بالعرض بسبب الحركتين المكتنفتين
له كان له دخول بوجه ما في الزمان فهو اذا خلو جهتي السكون
فيه واما الامور التي لا يوجد فيها تقدم ولا تاخر بوجه ما
فلا توجد في الزمان وانما توجد معه ولا يلزم من المعية
القوية فان العالم موجود مع الحركة وليس فيها ولما
كانت انواع الشيء واجزاؤه ونهاياته يقال انها موجودة
في الشيء جاز ان يقال المتقدم والمتاخر والآن والساعات
والشهور في الزمان فالاول والآن في الزمان كما يقال الوحدة
في العدد والمتقدم والمتاخر كالزوج والفرد فيه
والساعات والشهور كالاثنين والثلاثة فيه فاما قول
الآن ليس جزءا من الزمان ولا يحصل للزمان عدد بتكرره
ولا يكون قوله الآن في الزمان قول الوحدة في العدد بل الاولى
بالمناسبة معها وجود الشهور والساعات وكذلك
الاثنان في العدد ليس كالشهور في الزمان فان الشهور
جزء منه والاثنان نوع من العدد والشهر والسنة ليس
لهما وجود عيني فانه لا يوجد اجزاؤها فكيف توجد

للزمان فان كل ما يكون له اول وآخر ففيه اختلاف معقول
كالجنس والنوع او مقداري او عددي وليس للموجود
شيء من ذلك بذاته وكذلك الحدوث ما يكون لزمان
وجوده ابتداء فالامور التي ليست بزمانية لا تكون قديمة
ولا محدثة كواجب الوجود والزمان نفسه وان اعتبرت
نسبة واجب الوجود او غيره من الثوابت الى الثوابت
كانت هي السرمد وان اعتبرت الى غير الثابتة كانت هي
الدهر ودوام الوجود في الماضي هو الازل ودوامه في المستقبل
هو الابد والدوام المطلق هو الدهر والزمان كمعلول للدهر
والدهر كمعلول للسرمد فانه لولا دوام نسبة المجردات
الى مبدايها ما وجدت الاجسام فضلا عن حركاتها ولولا
دوام نسبة الزمان الى مبدا الزمان ما وجد الزمان ونحن
لا نستصوب هذا الكلام واعلم انه قد يقال الآن لكل
فصل مشترك بين زمانين ولو في اقسام الماضي او
المستقبل وقد يفهم منه طرف الزمان وان لم يدل على
اشتراك بل هو صالح لان يجعل طرفا في الوهم فاصلا
غير واصل وان كان لا يمكن ان يكون الا واصلا لكنه
عرف بنظر آخر ويقال آن ويفهم منه زمان قريب من
الآن جدا واذا قالوا وجد الشيء بغتة عنوا به نسبة
الامر الى زمان غير مشعور به قصير بعد الآن يكون الامر
متوقعا ويقال دفعة لما وجد في آن او لما لم يوجد
قليلا قليلا والمتقدم في الماضي يدل على ما هو ابعد من
الآن الحاضر والمتاخر على ما يقابله وفي المستقبل

بالعكس منهما **المقالة الثانية في الأمور**
العارضة للطبيعيات من جهة ما لها كم وفيها فصول
الاول اعلم انا نريد ان نتكلم في هذه المقالة في النهاية واللانهاية
وقبل ذلك لا بد من البحث عن معاني امور وهي التتالي والمتتاليان
هما اللذان لا يتوسطهما شي من جنسهما كالبيوت المتتالية
ولا يشترط الاتفاق في النوع فقد يكون مختلفين فيه شجرة
وانسان تتاليا الا انه ليس بينهما شي من جنسهما اعني من
الاجسام ومثل هذه الامور انما توجد متتالية لاعتبار
العموم العارض لها لا من حيث هي مختلفة نوعا والمتماسان
هما اللذان تتحد اطرافهما في الوضع اعني في الاشارة
الحسية فان كان التماس بالاسر لم تكن مماسة بل كان
مداخلة ومثل هذه المماسة لا تحجب عن مماسة اخرى بل
كلما ماس احدهما ماس الاخر والا لم تكن المماسة بالاسر
قيل على هذا قد يكون احد المتداخلين مماسا لغيره من
جهة ولا يماسه الاخر من تلك الجهة ولا استبعاد
في ذلك كما انه قد يكون الشي معلوما من وجه مجهولا
من اخر وهذا غلط فاحش فانه ليس اذا اثبت العلم بشي
من جهة وانتفى عنه من اخرى وجب ان يكون الملاقاة
لاحد المتداخلين ثابتة من غير ثبوتها للاخر والتشافع
والمراد منه حالة مماس تال من حيث هو تال وقيل يشترط
فيه التساوي في النوع وقيل لا يشترط والالتصاق هو التماس
مع الملازمة بينهما اما لامتناع وقوع الخلا بينهما كما في
حال السطحين المتلاقيين اذا لم احدهما اولى بالانفكاك من

الاخر وكان يصعب الابعد نفع بينهما ... لاحد السطحين
واما لانغراز اجزاء احدهما في اجزاء الاخر وقد يحدث
الالتصاق لتوسط جسم بينهما كالغرا وشبهه والاتصال
وهو ما يقال بالاشتراك على معنيين احدهما صفة
للشي لا بالقياس الى غيره وهو كونه بحيث يمكن ان يعرض
له اجزاء تعرض في الحدود وهو بهذا فصل الكم وقد يطلق
على الصورة الجسمية المستلزمة للجسم التعليمي وقد يقال
الاتصال للجسم التعليمي عند ما يطلق المتصل على الصورة
الجسمية وثانيهما صفة للشي بالقياس الى الغير وهو
ايضا معنيين احدهما اتحاد نهاية المقدارين فيقال لكل
واحد منهما انه متصل بالاخر وثانيهما استتباع حركة
احد الجسمين للاخر وقد يقال للاشيا لكل واحد منها
مكان خاص ليس جزؤه جزءا من مكان عام له وللاخر
والمعية المكانية غير الزمانية فان الزمانية تقال
لشيئين وجدا في زمان واحد واما ههنا فلا يمكن ان يوجدا
في مكان واحد الا على وجه التداخل بل انما يقال معا لشيئين
في مكانين لا كشيئين بل كشي واحد وكمكان واحد وكل
واحد من المكانين جزء من ذلك المكان والوسط ما يقع
بين شيئين البحث الثاني في النهاية واللانهاية اعلم ان
اللانهاية قد يقال للشي الذي يعرض له هذا الاعتبار العارض
لغيره وهذا الاخير قد يعني به تارة السلب وحينئذ
تحصر هذا في جميع الاشيا فيقال متناه او غير متناه لاي
شي فرض وقد يعني به العدول وهو ان تسلب النهاية عن

الشيء الذي يمكن ان يعرض له هذا الاعتبار بحسب نوعه او
جنسه ويقال للنقطة بل وللانسيا المجردة انها غير متناهية
بالاعتبار الاول ومن الثاني واعلم ان النهاية اذا اضيفت الى
الكم المتصل كان المراد منها وجوب الطرف لامتداده
ولا يبقى وراه منه شيء اصلا واذا اضيفت الى الكم المنفصل
لم يرد هذا المعنى فان الاعداد ليس لها اطراف فالسبعة
اذا اخذت مجردة لم تكن ذات طرف نعم قد يعرض الطرف
لمعروضها فيقال لها ذات طرف بهذا الاعتبار بل يعني به
انه ليس فيه مرتبة من المراتب النوعية المعقولة ليس
للمزيد عليه امكانا وانه ليس منه مبلغ لا يحتمل التضعيف
واقعا في جنسه خارجا عنه غير مكرر واما الاشيا
العارض لها العدد فاذا قيل لا نهاية لها كان المعني به انها
بحيث لو عدها عاد بتوهم ثابت القوة لا يبلغ عن تعديده
ابدا ولا يعنى به انه الذي يتصور عليه الزيادة فان النفوس
الحاصلة في زمان اذا اخذت مع غيرها مما حصل بعد ذلك
الزمان تكون زايدة على الجملة الاولى مع وصفهما جميعا
بعدم التناهي وقد يقال ان ما يضاف اليه اللانهاية على
اقسام منها ما لا يتناهى في جهة التضعيف ويتناهى في
الطرف الاخر كالعدد ومنها ما لا يتناهى في جهة
التبعيض ويتناهى في الطرف الاخر كالمقدار ومنها
ما لا يتناهى في التضعيف والتبعيض فيه كالحركة فانها
من حيث مقدارها المكاني لمقدار المسافة يعرض لها
من القسمة ما يعرض لمقدار المسافة ومن حيث امتدادها

[illegible] بحسب الزيادة لعدم
[illegible] علي رايهم وكون حركة غير متناهية
[illegible] بحسب الزمان اذ المسافة متناهية وان كانت
[illegible] اللانهاية للزمان فانه يجوز ان يعطي الشيء غيره
[illegible] لم يحصل به العرض بسببه كالحركة الحاصلة
للاجسام الصادرة عن طبايعها والمراد بعلية الحركة
اللانهاية للزمان ليس ان يجعل الزمان مما يصح اتصافه بهذا
الاعتبار فانه حاصل للزمان لذاته كما قيل في الانقسام
بل المعني منه حصول هذا الوصف للزمان للفعل واعلم ان في
بعض هذا الكلام نظرا وذلك لان اللانهاية الماخوذة
في المتصل ان عني بها بحسب الوجود فانه لا فرق بين الزيادة
والنقصان لوجوب تناهي الانقسام في المتصلات
وان عني بها بحسب الوهم فانه قد يمكن ان ياخذ الوهم في
[illegible] زايدا على اي مقدار شيت كما في جانب النقصان
[illegible] الزيادة الموجودة [illegible] لا يتجاوز
[illegible] الجسم كما في الافلاك بخلاف النقصان لانا
[illegible] استبعاد في تناهي الاجسام من جانب النقصان
[illegible] بمقتضيه الطبيعة [illegible] قالوا بناء على مذهبهم انه
[illegible] لغير المتناهي انه موجود بالقوة وبالفعل [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] في التناهي والاول اما ان يعتبر كليته او
[illegible] كل واحد من اجزايه اما الكلية فلا وجود لها بالقوة
[illegible] بالفعل واما كل واحد من اجزايه [illegible] يعتبر ان كل
[illegible] منها يوصف انه بالقوة وقتا ما وهو اعتبار صحيح

وحدو واما ان يعتبر ان كل واحد منها بالقوة دائما
وهو ظاهر البطلان واما ان تعتبر الكلية مع اعتبار
الاجزاء بان يعتبر ان الكلية توصف بان لها دائما بعضا
... بالقوة وهو صحيح من جهة باطل من جهة اخرى
اما جهة البطلان فلانه لا كلية لها واما جهة الصحة
فلان الطبيعة المعقولة التي يعرض لها احاد يحمل عليها
يصح ان يقال ان بعض ما يحمل عليه تلك الطبيعة دائما
موجوده بالقوة ولا يجوز ان يخرج الى الفعل ما لا يبقى بعده
منه شي بالقوة واما ان يعتبر ان كل واحد من المعدومين منه
بحسب وقت معين وجوده بالقوة وليس كل واحد منه
بالفعل بل لا شي منه بالفعل وهذا واضح الصحة وفي بعض
هذا نظر فان قولهم ان الكلية لا توصف بالقوة ولا بالفعل
خطا فان مذهبهم ان النفوس غير متناهية وهي موجودة
بالفعل وقولهم الكلية لا ثبوت لها فلا يصح الحكم
عليها خطا فان الكلية وان لم تكن ثابتة عينا فانها
ثابتة في الذهن والحكم انما هو على الامور الذهنية في هذا
المقام واما من جهة التناهي فانه يصح ان يقال للاشيا
الكائنة انها تناهت بالفعل لا بمعنى ثبوت النهاية التي
لا نهاية بعدها فانها بهذا الاعتبار غير متناهية لا بالقوة
ولا بالفعل لكن بحسب نهاية بعدها شي مغاير لها
يصح ان يقال انها غير متناهية بالفعل دائما لا انها قد
حصل لها كل واحد من اجزا لا نهاية لها ولا لكن بحسب
النهايات الاخر التي في القوة بعد النهاية الحاصلة فانها

... يوصف انها بالقوة تتناهى الى نهاية ثم تكون
بالقوة دائما بالقياس الى ما لم يوجد من النهايات
وبالفعل دائما بالقياس الى ما وجد لا بالقوة ولا بالفعل
بالقياس الى نهاية تعرض اخيرة وما لا نهاية له لا يوجد
لا بالقوة ولا بالفعل وما لا نهاية له موجود بالفعل دائما
باعتبارين الاول باعتبار انه لا يمكن ان تكون اشيا
عددها ومقدارها بحيث اي شي اخرجت منه بقي غيره
منه موجودا بكليته والثاني باعتبار انه لم يتناه الى
نهاية اخيرة يسرا وجب قوم وجود ما لا نهاية له حتى
ان بعضهم زعم ان هذا الاعتبار من جملة المبادي
للموجودات وهو خطا فانه امر عدمي لا وجود له
بالفعل والسبب الداعي لاثبات ما لا نهاية له عند اولئك
تضعيف الاعداد الى ما لا يتناهى وانقسام المقادير
الى ما لا يتناهى وامتداد الزمان فيما مضى وسياتي
والقائلون بالكون والفساد وظنوا من ههنا ثبوت
مادة لا نهاية لها فبعضهم جعلها جسما بسيطا
... او هوا او ما او ارضا وبعضهم جعلها البخار
... اختلافهم في تعيينها ليس هنا موضع ذكره
... عاهم الى اثبات ما لا نهاية له متشابه ... الامور
... سه فان ما يتناهى منها انما يتناهى الى شي غيرها
... الاربعة الاول الا ... عظيم اثبات ما لا يتناهى الا
هو التخصيص الذي ذكرناه واما الخامس فانه في غاية
الغلط اذ لا ينتهي الشي الى غيره نعم يجب ان ينتهي بغيره

كما نقول في الجسم انه ينتهي بالسطح مثلا اللهم الا ان
يحدوه بحسب الوهم وحينئذ يثبت لهم صحة ما
لا تناهيه في التوهم وهو غير متنازع فيه البحث
في تناهي الابعاد وقد صدر عن القوم حجج منها
انا يمكننا ان نفرض خطين احدهما غير متناه والاخر
متناه كقطري ابرنين مثلا متوازيين فاذا زال المتناهي
عن الموازاة الى المسامتة فلا بد من نقطة هي اول نقطة
المسامتة لكن وجود اول نقطة للمسامتة في الخط
الغير المتناهي محال فانه لا نقطة تتوهم حصول
المسامتة معها الا وقد سبقتها نقطة اخرى كذلك
وهذه الحجة ساقطة بالكلية فانها مبنية على وجود
الجزء الذي لا يتجزى وثانيا على وجود اول نقطة المسامتة
وهو غير مسلم فان المسامتة انما تحصل في زمان الحركة
التي ليس لها اول حتى يقع فيه الحركة وانما اول المسامتة
من الان الذي هو ان الموازاة كما كان في الحركة الحجة
الثانية انا نفرض غير متناه من جهة ومتناهيا من
اخرى اما بقطع او بفرض فاذا اخذ من ذلك الخط
قطعة واطبق ما قبل الاخذ على ما بعده كان الماخوذ
منه قبل ان يوخذ منه ذاهبا وبعد الاخذ منقصا فا
فيلزم تناهي الناقص والزايد انما زاد بما اخذ وهو متناه
فالخطان متناهيان الحجة الثالثة انا نفرض امتداد
الخطين الذاهبين الى غير النهاية ابتداء من نقطة وانفراجا
كساقي مثلث فنسبة الانفراج كنسبة الذهاب والاذها

غير

غير متناه فكذلك الانفراج ولا يمكن ان يقال قد
ذهبا وتناهى الانفراج واذا كان الانفراج غير متناه
وكذلك الانفراج ولا يمكن ان يقال قد ذهبا وتناهى
الانفراج وانما كان الانفراج غير متناه كان ما لا يتناهى
محصورا بين حاصرين وبعض المهندسين غير هذه
الحجة فقال نفرض زاوية الخطين ثلثي قائمة فاذا كان
الخطان غير متناهيين كان الواصل بينهما غير متناه ضرورة
تساوي زاويتي القاعدة ومساواتهما لزاوية الخطين فالخطوط
متساوية وهذه الحجة غير عامة فانها انما تدل على التناهي
من بعض الجهات والتعيين فاسد لا يخلو من مصادرة
على المطلوب وقد يقال هاهنا ان كل جسم بسيط اذا تناهى
من جهة لزم تناهيه من جميع الجهات لان الطبيعة الواحدة
يستحيل ان تقتضي شيئين مختلفين البحث الرابع
في تناهي القوى الجسمانية اعلم انه اذا قيل ان قوة ما متناهية
او غير متناهية انما هي بحسب ما يصدر عنها بان التناهي
وعدمه بمعنى العدد انما يلحقان بالذات لما هو كم
وبواسطته لما يتعلق به ولهذا قيل هذه القوة متناهية
كان المراد بقا عملها الواحد في ازمنة مختلفة كرماة
تقطع سهامهم مسافة محدودة في ازمنة مختلفة وههنا
تكون القوة التي زمانها اقل اشد قوة من التي زمانها اكثر
ويقع عمل القوة البالغة الى غير النهاية لا في زمان او يكون
المراد منه صدور عمل منها على الاتصال في ازمنة مختلفة
كرماة تختلف ازمنة حركات سهامهم وههنا

تكون القوة التي زمانها اكثر اشد من التي زمانها اقل
او يقع عمل غير المتناهية في زمان غير متناه او يكون
المراد منه صدور اعمال متوالية عنها مختلفة بالعدد
كرماة تختلف عدد رميهم وها هنا تكون القوة الغير
المتناهية يصدر عنها اعمال غير متناهية والاول اختلاف
بالشدة والثاني بالمدة والثالث بالعدة والعقل على تناهي
القوة الجسمانية بالمعنى الاول انه لو فعلت ما لا يتناهى
في الشدة لكان فعلها اما في زمان وهو محال لانه يمكن فرض
زمان اقل فيقع ذلك الفعل في ذلك الزمان الاقل بحسب
الامكان ويكون اشد مما فرض انه غير متناه في الشدة
هذا خلف واما ان يقع لا في زمان وهو محال لان كل حركة
بهي منقسمة على رايهم ولا يخلو هذا البيان على نفي
الجوهر مع انه تختص بما يقع على الاتصال الزماني والدليل
على تناهيها بحسب المعنيين الاخيرين انا نقول القوة
اما ان تكون طبيعية او قسرية والطبيعية تتساوى
بينما قبول الجسم الكبير والصغير ضرورة عدم المعاوق
الطبيعي عنهما نعم تختلفان لاختلاف الفاعل فان الطبيعة
في الكبير اكبر منها في الصغير لوجوب انقسام
القوى الطبيعية لانقسام محالها والقوة القسرية
تختلف الصغير والكبير في قبول التاثير عنها لوجود
العايق الطبيعي لا لاختلاف في الفاعل فاذا عرفت هذا
فنقول لو حركت القوة الطبيعية جسما حركات
لا تتناهى في المدة او العدة لامكن تحريك ذلك

القوة جزء ذلك الجسم فان حركته حركات لا تتناهى ايضا
كان كل القوة وجزءها متساويين في التاثير هذا خلف
وان نقصت حركات الجزء وجب ان تتناهى ضرورة حصول
النقصان من الجانب الاخر لانا نفرض المبدأ واحدا وانما
تناهت حركات الجزء تناهت حركات الكل لان نسبة الاثر
الى الاثر كنسبة المؤثر الى المؤثر ولو حركت القوة القسرية
جسما حركات غير متناهية لامكن ان تحرك تلك
القوة بعينها اجزاء ذلك الجسم من ذلك المبدأ المعين
فان زادت على الاولى تناهت الاولى لانقطاعها في الجهة
الاخرى مع انقطاعها في جهة المبدأ وانما تناهت الاولى
تناهت الاخرى لان نسبة الزيادة الى النقصان كنسبة
كثرة العايق وقلته وان لم يزد كان تحريكه الشيء مع
العايق كتحريكه مع غير العايق هذا خلف سوال
لم لا يجوز ان تتفاوت القوى بسرعة التحريك او بطوئه
جواب المراد بتناهي القوة ها هنا تناهيها بحسب
المدة والعدة لا بحسب الشدة ولا تخلو عن ضعف قيل
ايضا على هذا ان المتكلمين لما استدلوا بزيادة الحوادث
ونقصانها على تناهيها منعتم اللانهاية وجوزتم فيها
لا تناهي وجوه الزيادة والنقصان اجاب عنه بعض
المحققين بان اللانهاية اذا احصل الحوادث متناهيا في احد
طرفيه امكن الحكم بالزيادة والنقصان على الطرف
الاخر وحينئذ يلزم تناهيه والحكماء لم يجوزوا القول
بان الحركات الماضية لا تتناهى وان الزيادة انما

يحصل من طرف المستقبل لم يكن الاستدلال بزيادة تما
ونقصانها في طرف الاستقبال على تناهيها في الطرف الماضي
صحيحا اما هاهنا فلانا فرضنا الخلاء المبدا في القوتين
استحال بعدم التناهي في الطرف الاخر لوجود الزيادة
والنقصان فيه سؤال القوى الجسمانية صور والصورة
جوهر لا تشتد ولا تضعف جواب مسلم ان الصور لا تشتد
لكن تاثيرها يتفاوت بالزيادة والنقصان فانها انما
يولد باعراض فيلها والزيادة والنقصان غير الشدة
والضعف سؤال عندكم الفلك الاخير يحرك كرة
النار حركات غير متناهية جواب السكون عدم
فعل لا وجود فعل على ان بقا الاجرام الكاينة على اوضاعها
مدة لا تتناهى محال سؤال لم لا تكون القوة انما توثر مع
الاجتماع فاذا انقسم الجسم لم يبق للقوة اثر كالمزاج
جواب مثل هذه القوى سارية في الجسم والا لكانت قوة
لبعضه لا لجميعه وان كانت مع الانفصال تبطل لانها
اذا كانت موثرة حال الاجتماع كان لها تاثير هو جزء تاثير
المجموع سؤال قد يمكن على رايهم ان يوخذ ما لا يتناهى بالقوة
بنوع من الاعتبار وذلك انا ناخذ خطا ونقسمه بنصفين
ثم نقسم احد نصفيه بنصفين الى ما لا يتناهى من الاقسام
المحتملة لانا اذا ركبناه مع النصف الاول لم يبلغ
الى الخط المقسوم والسبب فيه عدم حفظ الزيادات
والنسبة سؤال قد اختلف في ان الاجسام الطبيعية هل
تنتهي اذا انقسمت الى مقادير غير حافظة للصور التي هي غير

[illegible] الاولى وذهب قوم الى انها قد تبلغ في القسمة الى ما
[illegible] تلك الصور واخرون جوزوا استمرار الصور
النوعية محفوظة مع استمرار القسمة قال صدور المشائين
بعض الاجسام حافظة لصورها النوعية مع القسمة
المترافية الى ما لا يتناهى لامكان تحصل مزاج من الاجسام
في غاية الصغر جدا فيجوز وجود فيل في قدر البعوضة
ولا يلزمهم العكس وهو امكان بعوضة في قدر الفيل
لان المزاج يقتضي تصغر الاجزاء لا كبرها فانها اذا كبرت
وتلاقت لم يحصل الانفصال الذي يحصل حال الصغر فالوابل
وكان من الممكنات الاكثرية وقوع هذا الغرض لان
الاجزاء المتصغرة متلاقية قبل الكبيرة فكان يلزم في
اكثر الامر ان يحصل الفيل على قدر البعوضة وهذا الكلام
غير صواب على رايهم في انقسام الاجزاء وان الكبير انما يكون
ذا اجزاء بالقوة لا بالفعل وكيف يمكنهم مع مذهبهم هذا
ان يقولوا انفعال الصغار قبل انفعال الكبار وايضا فان
المزاج كاف في حصول الصور بل لا بد مع استعداد تام
والاستعداد انما يحصل بمقدار خاص نعم هذا القول
[illegible] به مذهب القايل بالخليط والحق في هذا ما
ذهب اليه الشيخ وهو ان الانقسام ان كان على سبيل
[illegible] والانفكاك فانه سبب لعدم حفظ الصور
[illegible] شرعة انفعاله عن المحيط به فكلما كان اصغر
[illegible] انفعاله اسرع وان كان لا على سبيل الانفكاك
فانه لا يقتضي خروج الجسم عن صورته لكونها سارية

فيه ينقسم بانقسامه قال الشيخ واذا قول من قال
اصغر جسم هو حافظ للصورة الارضية هو اكبر من اصغر
جسم هو حافظ للصورة النارية خطا لان اصغر ما يمكن
ان يوجد نارا قابل للكون الى ما يقبله كلية النار بل هو
اولى واذا استحال ذلك المفروض الى الارضية صار اصغر
من النار واذا استحالت ارضا صارت اصغر مسئلة الحركة
ايضا تتبع المقدار في ذلك فانه قد تنقسم الحركة الى
ما لا يتناهى من الاقسام الحافظة لصورة الحركة على رايهم
في انقسام الجزء وقد يمكن ان توجد حركة هي ابطا الحركات
الطبيعية وهي حركة اصغر ما يمكن ان تحفظ
صورته من ابطا الاجسام المستقيمة الحركة حركة

البحث الخامس في الجهات قالوا الجهة طرف الامتداد
لا من حيث هو طرف ولكن باعتبار انه يقصد بالحركة
وهي موجودة لانه يشار اليها ولانها تقصد بالحركة
ولا قصد الى المعدوم مسئلة الجسم يتحرك من نوع
كيفية الى نوع اخر والمتوجه اليه ها هنا معدوم جواب
الحركة الى الجهة انما هي ليحصل المتحرك فيها والحركة
الى الكيفية لتحصل الكيفية بما فهذا فرق ما بين
الحركتين مسئلة اذا كانت الجهة مما تقصد بالحركة
كانت ذات وضع لنا ولها الاشارة الحسية وغير
منقسمة والا لكان المتحرك في حال سلوكه اما ان يتوجه
اليها فالجهة الطرف الاخير والاول ليس بجهة واما
عنها فالخلف هو الجهة لا الاخير وقد قسم الجهة الى

طبيعية وفرضية والاول لا يتبدل بتبدل العروض بخلاف
الثانية فالطبيعية الفوق والسفل والفرضية البواقي
وكل جسم فانه بحسب ما يفرض فيه من الاطراف جهات
بعددها فالقدماء انما حكموا بكونها ستا لان الانسان
ذا جهات ست اعتبروها واهملوا البواقي وايضا فان
الجسم ذو امتدادات ثلاثة متقاطعة وكل امتداد
فله طرفان فحكموا بتعديد الجهات حسب تعديد الاطراف
وهو تمويه فان الاطراف غير حاصلة بالفعل موجودة
في الجسم وانما هي امور فرضية يمكن اعتبارها على وضع
ما ثم على وضع اخر يغاير الاول ويحصل تقاطع لا على القوائم
والكرة لا جهة فيها بالفعل وذوات الاضلاع لها جهات
بالفعل بحسب اضلاعها واطرافها اضلاعها او اعتبرناها
معا ولها جهات بالقوة لانها هي ايضا مسئلة قالوا
الجهتان الطبيعيتان لا بد لهما من مميز ولا تميز في الخلا
الصرف على ان وجوده محال عندهم ولا يحصل التمييز
بجسم واحد من حيث انه واحد لانه اذا حدد القرب
منه لم يحصل منه تحديد البعد ولا بجسمين متباينين
لان كل واحد منهما حدد به القرب منه دون البعد
وايضا تحديدهما في جهتيهما ان كان من الواجبات
فثم جهات متمايزة متحددة لهما لا بهما والا امكن
انتقال كل منهما الى موضع رفيقه فتتبدل الجهات
ويلزم منه ايضا وجوب التحديد من غيرهما ولا يحصل
التمييز بامر مفارق لان نسبته الى جميع الاوضاع بالسوية

فلم يبق الا ان يحصل بمحيط يتحدد غاية البعد عن مركزه
وغاية القرب بمحيطه فاعلم ان في هذا الكلام نظرا اما
الاول فعين افتقار غير الجهتين الى محدد وذلك لانا نقول
لم لا يحصل التمايز بينهما بحالهما فانها عندكم من الاعراض
القايمة بالاجسام او بامر اخر مما يعرض لهما واما ثانيا
فعن عدم الكفاية بجسم واحد فانا نقول فانه يتحدد به
غاية القرب واما غاية البعد عنه فانه يحصل بانقطاع
الامتداد انتهى واما ثالثا فعن المنع من التحدد بجسمين
فانا نقول لم لا يتحدد بجسمين ويكون كل واحد منهما
يتحدد به غاية القرب واما غاية البعد فانما تحصل
بالاخر ومن اوجب ان يكون التحدد به انما يقع لشي واحد
واما قوله ان حصولهما في الجهات ان كان واجبا
فلهما جهات متحددة لهما الى اخره فيه مغالطة
وذلك انا اذا فرضناهما محددين لم يكن لهما جهات
كما يقولون انتم في الجسم الواحد واما رابعا فلم لا
يحصل التحدد به بالمفارق والذي ذكرتموه انما يتم على
تقدير كون المفارق لا يفعل بواسطة القصد والاختيار
ثم نقول المركز غير حاصل بالفعل وما لا يحصل بالفعل
لا يتحدد به ما هو بالفعل بين المحدد اولا ما يتحدد
عن ذاته بحركته وقطباه ومنطقته فاذا كان
محتويا على غيره اشتمل على جهة اليه وجهة اخرى مقابلة
له واذا انوسب بين اجزايه الفرضية وبين ما سايتها
مما يشتمل عليه وقد يتحدد له جهات اخرى كما اذا

فرض في طول حركته ثلث نقط متوالية نحو الاخر نحو
الاخرة ونتباعد عن الاولى حصل هناك جهة مشرق
وجهة مغرب وايضا جهة على خط الزوال واخرى
مقابلة لها تحت الارض فالجهة التي هي خط الزوال هي
التي تتجه اليها الحركة الصاعدة وهو غايتها فخط
الزوال هو القدام تشبيها بالحيوان الذي وجهه المتجه
حركته هو القدام والمقابل لها خلف وجهة المشرق
التي عنها مبدا الحركة هي اليمين تشبيها بالحيوان الذي
يمينه هو مبدا حركته القوية واليسار ما يقابله وهو
المغرب والقطب الجنوبي في الحركة الاولى هو العلو
ومقابله السفل وعلى العكس في الحركة الثانية لانا
لو توهمنا انسانا يتحرك على نفسه مستديرا وتتبع
حركته من يمينه لقد كان يكون قدامه ما يلي وجهه
وهو ما بين يمينه ويساره وخلفه ما يلي ظهره واذا طبقنا
بين يمينه وجهة المشرق وبين يساره وجهة المغرب
وبين وجهه وجهة خط الزوال انطبق راسه على مع
القطب الجنوبي لا غير ولو دار على نفسه مثل دور
السما لكان الراس يلزم الجنوبي والوجه يلزم وسط
السما وجنب اليمين يلزم المشرق وهذا البحث قليل
الفايدة جدا **المقالة الثالثة** في عوارض هذه
الامور الطبيعية وفيها مباحث الاول في تقاسيم الحركة
الحركة اما ان تكون واحدة بالشخص او بالنوع او بالجنس
او كثيرة والمعني بالوحدة هنا الوحدة الاتصالية

واعلم ان قوما من القدما منعوا ان يكون للحركة وحدة
بالعدد بل منعوا ان يكون لها هوية فكيف تكون الحركة
واحدة وهي ايضا لا يحصل منها شي موجود بل منها ما هو
ماض ومنها ما هو مستقبل وايضا فان وحدة الحركة
عندكم تابعة لوحدة الزمان وكل حركة فلها زمان تام
وايضا فان كل واحد فانه تام فيما هو فيه واحد وكل تام
فانه تام الاجزا ان كان له اجزا والحركة لها اجزا غير
قارة فهي غير تامة فهي واحدة اجاب الشيخ عن الاولى
بان الحركة بمعنى الكمال الاول الذي هو التوسط لا تكون
منقسمة الى الماضي والمستقبل بل يكون ابدا بين الماضي
والمستقبل واما الحركة التي بمعنى القطع فانها لا تحصل
الا في زمان ماض وايضا فان الحركة وان انقسمت الى ماض
ومستقبل فانها انما تنقسم بالعرض لا بالذات وقسمتها
تابعة لقسمة الزمان والمسافة وليس الشرط في وحدة
الحركة ان يكون زمانها واحدا غير منقسم ولا بالقوة بل
ان لا يكون لها انقسام لا بالقوة ولا بالفعل وهذا هو
الجواب عن الثاني والثالث بل الوحدة بمعنى التام غير
الواحد بمعنى الاتصال ولا يلزم من كون الشي واحدا بمعنى
ان يكون واحدا بمعنى اخر وايضا فان الحركة بمعنى التوسط
غير منقسمة فهي ثابتة بعينها الى ان تنتهي واما الحركة
بمعنى القطع اذا استوفت البعد المستقيم او تممت الدايرة
فهي تامة اذ التام هو الذي ليس شي منه خارجا عنه
واعلم ان لنا في كون الحركة بمعنى التوسط واحدة ثابتة

نظر ونقل الشيخ عمن تقدمه جوابا لم يستصلحه وهو
ان الحركة وان كان قد تقدم منها شي لكن صورتها محفوظة
لشي يعاقب الاول كالصورة الحاصلة للبيت من لبن معين
اذا انتزع منه لبنة وجعل عوضها اخرى كانت الصورة
ثابتة وان تغيرت حواملها ومنع كل المنع ان تكون
الصورة ثابتة مع زوال المواد لكن تحدث صورة اخرى
عقيب زوال الاولى مس قالوا لا بد لوحدة الحركة من
وحدة الموضوع لاستحالة ان يكون العرض الواحد
قايما بمحلين ومن وحدة الزمان لاستحالة اعادة المعدوم
فان المحل الذي يتصف بالبياض اذا عدم عنه البياض ثم
وجد فيه بياض اخر استحال ان يكون هذا الثاني هو الاول
بعينه والمعني بوحدة الزمان هي اتصاله ومن وحدة
ما فيه الحركة لجواز ان يتحرك المتحرك حركتي كيفية
وكمية في وقت واحد مع التغاير بين الحركات لتغاير
ما فيه الحركة واما المحرك فلا تعتبر وحدته لجواز وجود
حركة من متحرك وقبل انقطاع ابتدا محرك اخر في
التحريك حتى اتصل الزمان كانت الحركة واحدة فقيل
هذا المحرك الثاني اما ان يكون له اثر او لا والثاني باطل
والا لم يكن محركا والاول اما ان تكون الحركة الصادرة
عن الاخير هي الصادرة عن الاول وهو باطل لاستحالة
تحصيل الحاصل واما ان تكون غيرها وهو يقتضي تغاير
الحركات لتغاير المحركين وهذا الكلام ضعيف لانا
اذا عنينا بوحدة الحركة اتصالها لم يرد هذا وارد ا

ويلزم من وحدة هذه الامور الثلاثة وحدة المبدا والمنتهى
لايكون وحدة المبدا غير كافية لجواز سكون الجسم من
البياض الى الشفاف ومنه الى السواد وكذلك وحدة
المنتهى لجواز ان يبتدي احدهما من الشفاف والثاني من
السواد ووحدتهما غير كافية لجواز ابتدا الجسمين
من السواد الى البياض على طرق مختلفة والاشتراك في
الان لا يوجب اتحاد الحركات لجواز انتهائها فيه او في
ابتدائها استحالة واولى الحركات بالوحدة هي المستديرة
التامة لانه لا يزاد عليها بما نذكر ولا كذلك المستقيم
فانها انما تتم بغاية البعد وقيل ان المستقيمة اولى بذلك
لانها تشتمل على ابتدا وانتها وتوسط والشيخ جعل
هذا الكلام دليلا على ان المستديرة اولى بالوحدة فان
الابتدا والتوسط والانتها انما يوجد في ذات عدد والواحد
اولى بالتمام مسئلة تكثر الموضوع بالنوع لا يوجب تكثر
الحركة به لان تكثر الشي بالنوع يتبع تكثر الفصول
واضافات الاعراض الى موضوعاتها من جملة الاحكام
العرضية للاعراض نعم تكثر الموضوعات يقتضي
تكثر الحركات بالشخص لان كثرة الحركات بالشخص
لا يستتبع الفصول بل قد يحصل باختلاف الاعراض
واما الزمان فانه ان كان فيه تكثر حصل بسبب القسمة
الفرضية فانما كثرة اشخاص لا كثرة انواع لانها
اقسام المتصل واما المحرك فان كثرته لا تقتضي كثرة
الحركة لا بالنوع ولا بالشخص فلم يبق من الامور التي

يتعلق بها الحركة سوى ما منه وما اليه وما فيه فان تكثر
احد هذه الامور يقتضي تكثر الحركة بالنوع مثلا تكثر
ما فيه واتحد ما منه وما اليه كالمتحرك من مبدا الى منتهى
على الاستقامه ومنه اليه على الاستدارة فان الحركة مختلفة
بالنوع ولو اتحد ما فيه وتكثر ما منه وما اليه بالنوع
كالصاعد والهابط فان الحركة متكثرة فان الحركتين
من النوع يتبع تكثر احد هذه الامور في نفسه او في
شرايط واحوال داخلة في تعلق الحركة بها وان كانت
الحركتان في الكم والكيف كانتا واحدة بالجنس وان
كانت احديهما في الكم والاخرى في الكيف كانت
متكثرة بالجنس وتكون الحركة واحدة بالجنس الاسفل
ايضا الى السواد ومنه وهذا الكلام عنه نازع من جهة
اما اولا ففي انحصار تكثرة الحركة بالنوع في متعلقاتها
فانه جاز ان تتكثر الحركات بصفات قايمة بها كالسرعة
والبطو مثلا وقد ابطلوا هذا فان السرعة والبطو يعرضان
لجميع اصناف الحركات وللمنازع ان ينازع في هذا وانه
اذا فرضت السرعة لحركة فان البطو لا يمكن ان يعرض
لتلك الحركة بعينها بل تعدم تلك الحركة وتوجد حركة
اخرى بطيئة كما قالوا في الاستقامة والاستدارة
وبالخصوص على راي من قال ان السرعة شدة للحركة وان الاختلاف
بالشدة يوجب الاختلاف بالنوع واما ثانيا فهي
اختلاف المستدير والمستقيم بالنوع فان للمنازع
ان ينازع فيه قالوا لان الخط الواحد يستحيل ان يكون موضوعا

[..]ارة والاستقامة معًا ويجعلون هذين فصلين
[..]عارضين لان الخط الواحد اذا كان مستقيمًا لم يقبل
الحنية الا اذا كان رطبًا بان يتغير وانتصال الحدبة
ممتد والتقعير على العكس ومع تفرق الاتصال لا يبقى
الخط وكذلك مع الامتداد فان الخط الواحد لا يصير اطول
مما هو بالمد فاذا كان هذان الخطان يستحيل انتقال احدهما
الى طبيعة الاخر ولا في الوهم ايضًا فان الوهم ان فعل ذلك
مفردًا للخط عن السطح فقد جعل الخط ذا جهتين فلم
يأخذه طرفًا بل ذا طرف فلم يكن الموضوع واحدًا ثم نقول
ان كثرة اشخاص الانواع العرضية انما يكون بكثرة موضوعاتها
او باعراض تقارنها ومفارقة الاستقامة للاستدارة
ليست لكثرة الموضوع فان مستقيمين ومستديرين
كثير الموضوع مع اتفاقهما في الاستقامة والاستدارة
واما كثرة الاعراض فاما ان يكون لان تلك الاعراض
تقارنها مقارنة اولية او لانها تقارنها لامور اخر سابقة
والاعراض الاولية اما ان تكون لازمة او مفارقة واللوازم
تشترك فيها طبايع الاشخاص والمفارقة تستدعي
امكان اتصاف المحل بالاستقامة والاستدارة في وقتين
وقد بينا انه غير ممكن وهكذا الكلام في القسم الثاني
وهو ان يكون لواحق لامور اخر سابقة فلم يبق الا ان يقال
ان هذه لوازم تدل على اختلاف الملزومات فهي اما فصول
او لوازم للفصول وقد سقط بهذا ظن من قال ان في الامور
السماوية تضادًا هو التقبيب والتقعير وذلك لان

[..]نوعًا اما ان يكون واحدًا فلا تضاد واما ان يكون مختلفًا
[..] فيختص المستقيم والمستدير بالنوع ووجب
اختلاف الحركتين اللتين عليهما بالنوع ايضًا كما ان الحركة
في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض ونحن نقول
ان هذا الاستدلال ساقط بالكلية اما اولا فلانه يجوز ان
يكون الخطان متفقان بالنوع ويستحيل انتقال احدهما
من الاستقامة الى الاستدارة لانهما يقتضيان تشخصهما
كما في جانب الموضوع المقتضي للتشخص والاعراض
فانه يستحيل انتقال احد العرضين الى محل صاحبه لاجل
استناد تشخصه اليه واما ثانيًا فلان الاستقامة والاستدارة
عندهم لا نوعان من الكيف والخط نوع من الكم وكيف
يصح ان يقع شيء واحد تحت مقولتين وهؤلاء هم المانعون
لهذا كل المنع فاستحال ان تكون الاستقامة والاستدارة
فصلين ثم نرجع الى باطل برهانهم ونقول لما اختلف
الخط المستقيم والمستدير بالنوع وجب اختلاف
الحركة الواقعة فيهما بالنوع والقياس على التسود والتبيض
غير مفيد اما اولا فللمنع من ثبوت الحكم في الاصل
واما ثانيًا فللمطالبة بالجامع الذي لا يمكن اقامته
على ان لقايل ان يقول ان اختلاف ما منه وما اليه ليس اختلافًا
نوعيًا وانه منتقض في الزمان اذ تتكثر به الحركات
لتكثر اشخاصه لانه كثرة متفقة في النوع
فكيف تجوزون بعد ذلك استناد تكثر الحركات
بالنوع الى تكثر ما منه وما اليه ثم المنع في الحركة

حركة لابتدائها من طرف وانتهائها بالطرف الآخر
لا من حيث ان احد الطرفين علو والاخر سفل سر ومنّا
فسمّوا الحركة الى التضاد وعدمه قالوا والحركات
المتضادة لابد من وقوعها تحت جنس اخير فان حركة
النمو والكيف قد تجتمعان في واحد وهذا يستفاد من
الاستقراء الذي لا يفيد اليقين ثم انهم سلكوا في تضاد
الحركات نحو نهجهم الذي سلكوا به في تكثرها فقالوا
ان تضادها ليس لتضاد المتحركين فان الحار والبارد
متضادان مع اتفاقهما في حركة واحدة كالصعود
طبعا وقسرا او مع اتفاقهما في النوع ولا للزمان فان الزمان
واحد لا تضاد فيه وايضا قد يتفق وقوع حركتين
متضادتين في زمان واحد كالصعود والهبوط وقد
يختلف الزمان مع اتفاق الحركات في النوع كجسم
يتحرك من مبدأ معين الى منتهى معين مرات متعددة
ولا لما فيه الحركة فان الطريق من السواد الى البياض
بعينه هو الطريق من البياض الى السواد اذا لم يعتبر
المبدأ والمنتهى فيهما ولا للمحرك فان المحرك الواحد
قد يحرك حركتي صعود وهبوط ولا بسبب القسر
والطبع لاتفاق النار والماء الصاعدين في نوع الصعود
واختلافهما بالقسر والطبع ولا لما اليه وحده فان الحركة
من السواد واليه لا يتضادان الا لما يلزمهما من كون
الحركة من السواد الى البياض ومن كون الحركة من
السواد الى البياض ومن كون الحركة الى السواد من

البياض فانهما لو كانا الى الشفاف ومن الشفاف لم يكن
ثم حركات فضلا عن تضادها فلم يبق الا ما منه وما
اليه معا فانهما اذا كانا ضدين تضادت الحركات كالحركة
من السواد الى البياض ومن البياض الى السواد ثم قالوا ان ما
منه وما اليه قد يتضادان بالذات كالسواد والبياض
وقد يتضادان بالعرض وهذا على قسمين احدهما ان يكون
التضاد عارضا لهما لا من حيث الحركة بل من جهة عارضين
آخرين ككون احدهما في غاية القرب من الفلك والاخر
في غاية البعد عنه حتى صار احدهما سفلا والاخر
والاخر ان يكون التضاد انما عرض لهما من حيث عروض
امرين لهما باعتبار الحركة ككون احدهما مبدأ والاخر
منتهى فان التقابل عنهما تقابل التضاد ويقابلان الحركة
مقابلة التضايف فان المبدأ مبدأ الذي المبدأ قالوا
ولا نزاع في ان الاول يقتضي التضاد واما الاخر فقد
نازع فيهما جماعة ذهبوا الى ان التضاد لما كان عارضا
لشيئين لم يقتض ان يكون عارضا لعارضي الشيئين الا
بالعرض قالوا وهذا خطأ فانه ليس يجب اذا كان
التضاد عارضا لشيء ان يكون عارضا لما يعرض للشيء فانه
جاز ان يكون التضاد لهذا العارض بالذات وللمعروض
بسببه كما ان الحار والبارد لم يتضادان بالعوارض
وهي الحرارة والبرودة اللتان هما متضادتان لذاتيهما
والحركة ههنا كذلك فان تعلق الحركة بما منه
وما اليه لا مطلقا حتى اذا كان التضاد عارضا لهما

[illegible] عند نسبة الحركات ولكن تعلق الحركة بما منه وما
اليه من حيث انهما مبدا ومنتهى فان الحركة لجوهرها
تقتضي التقدم والتاخر فهي تتضمن المبدا والمنتهى اما
بالفعل واما بالقوة القريبة منه فهي تتعلق بهما من حيث
هما متقابلان فهي مقومة للحركة وان كانت ليست
متقومة بذلك فالضدان عارضان للحركة لذاتيهما وان
كانا عارضين للاطراف سوال قد تجتمع ما منه وما اليه
في جسم ولا شيء من الاضداد يجتمع في جسم جواب
اخذ الكبرى مطلقة خطا فان الاضداد قد تجتمع
في جسم اذا لم يكن الجسم موضوعها الاول اما اذا كان
الموضوع الاول للاضداد استحال اجتماعها فيه وموضوع
البداية والنهاية هو الطرف ولا يجتمعان في طرف
واحد بالفعل بالقياس الى حركة واحدة مستقيمة
ونحن نقول جاز ان يكون للحركة شيء يقتضي التضاد غير
ما ذكرتم وقولكم الحار يضاد البارد مع اتفاقهما
في الصعود لا بد على مرامكم فان الحار والبارد يتضادان
بالعرض والصواب ان يقال ها هنا المتحرك لا يكون
الا جوهرا والجوهر لا يتضاد ثم لمنازع ان ينازعكم
في تضاد ما منه وما اليه في الحركات الاينية ثم
على تقدير التسليم نمنع تضاد الحركات لاجل تضادهما
قولكم ان الحركات تتعلق بما منه وما اليه ان اردتم
التعلق الخارجي فهو غير مفيد لكم ولا
يقتضي التضاد وان اردتم تعلق الجزء فكيف يصح منكم

هذا وقد تجوز ان تذهب الحركة الى غير النهاية وان استحال
ذلك في الوجود ومعلوم ان الشيء لا يعقل مفارقا لجزئه
وبهذا استدل للتم على ان تنافي الضدين بخارج عنهما
غير مفهوم لقائل كيف يعقل ان تكون الاطراف فصولا
للحركة وهي متساوية في الماهية فان الاطراف
خطوط او سطوح لا تتغير جوانب ما هو فيها بتغير كونها
مبدا ومنتهى ثم اذا كان ما منه وما اليه انما يتضادان
بالعرض في بعض الصور وهو كون احدهما مبدا والاخر
منتهى وجعلتم الحركة تتعلق بهما من حيث هما ضدان
فلم قلتم ان تضاد المتعلق يقتضي تضاد المتعلق ثم قالوا
التضاد ليس للحصول في الاطراف بل التوجه اليها سر
قالوا المستقيمة لا تضاد المستديرة لان الخط المستقيم
يمكن ان يكون وترا لقسي غير متناهية وغير متشابهة
فلو كانت الحركة المستقيمة ضدا للمستديرة لزم ان
يكون للشيء الواحد اضداد كثيرة غير متناهية ولانه
لا قوس يفرض ضدا لذلك الخط المستقيم الا وهناك
ما هو اكثر تحدبا منه فهو اولى بالضدية ولانهما لو
تضادتا لاجل الاستقامة والاستدارة لكانتا
متضادتين لان ما يقتضي التضاد لا بد وان يكون متضادا
وقد قلنا ان الاستقامة والاستدارة لا يصح ان يتعاقبا
على موضوع واحد منهما بفعله في القوس الاخرى ما
فعلته الاولى في الاول ولانا قد بينا ان التضاد انما
لتضاد الاطراف والمستديرة التامة لا طرف لها

إذا فرضت قطعا وقد تحقق أن المبدأ هو المنتهى بعينه
ولم يفرض تضاد إذ التضاد في المبدأ والمنتهى إنما يكون
بعد تقدير عدم اجتماعهما في محل واحد بأن تكون الحركة
مستقيمة وإن فرض وهي غير تامة فإنما عرض لها المبدأ
والمنتهى بالفرض والقطع ولو لم يقطع لقد كانت تتم حركة
متصلة واحدة س قالوا والسكون يضاد السكون
كالسكون في المكان الأعلى والأسفل وليس التضاد لتضاد
المحل ولا الزمان على ما مر وليس له تعلق بما منه وإليه فتعين
أن يكون لما فيه واعلم أن هذا يهدم أحد قواعد تبين لهم
وهي إنما كون السكون عدميا أو كون العندية لا يشترط
فيها الوجود س الحركات المتطابقة هي التي مسافاتها
متطابقة إما بالفعل كخط لخط أو بالقوة كالمثلث
والمربع فإنهما متطابقان بالقوة ويخرج التطابق إلى الفعل
بأن يهدم أحدهما إلى الأجزاء أو بالتوهم كالمستقيم
والمستدير س ومن تقاسيم الحركة أنها إما بطيئة أو
سريعة والسريعة هي التي تقطع الأطول في الزمان المساوي
أو المثل في الأقل والبطيء بالعكس وسبب البطوء في
الحركات الطبيعية ممانعة المخروق وفي القسرية
ممانعة الطبيعة قالوا لا اختلاف بالسرعة والبطوء
يقتضي الاختلاف بالنوع لأنهما قابلان للشدة والضعف
وكان قد ذكرنا في هذا ما يجب ولما كانت السرعة
والبطوء يعقل أحدهما دون صاحبه لم يكن التقابل
بينهما تقابل التضايف ولا بالوجود والعدم لأن أحدهما

نقصان المسافة والآخر نقصان الزمان فإن التقابل بينهما
ليس التضاد وقيل السرعة والبطوء كيفية واحدة قابلة
للشدة والضعف وإنما يختلفان بالإضافة العارضة فما
هو سريعة بالقياس إلى شيء يكون بالقياس إلى غيره وعند
القائل بانقسام الجوهر أن يكون الحركات ليس لتخلل
السكنات وإلا لكانت نسبة حركات الفرس إلى
حركات الشمس كنسبة السكون إلى الحركة لأن
حركات الشمس أضعاف حركاته فكان يجب أن لا يرى
متحركا هذا خلف ولأن الثقل سبب لزيادة الحركة
السفلى وكلما زاد الثقل عليها اشتدت الحركة فإذا
بلغ في الثقل إلى حيث تخلص حركاته من السكنات فإذا
زاد الثقل عليها كانت الحركة أشد من غير تخلل سكون
قيل لم قلتم أن الزيادة في الثقل حينئذ ممكنة أجاب
عنه الشيخ بأن الزيادة لا يشترط حصولها بل يقول لو
فرضت لزم المحال س ومما تنقسم إليه الحركة الاستقامة
والاستدارة والحركة المستديرة لا تكون إلا إرادية على
ما ذهبوا إليه لأنها لو كانت طبيعية لكانت هاربة
عن المطلوب الطبيعي ثم سألوا أنفسهم في الحركة
المستقيمة فإنها إذا توسطت المسافة تكون تاركة
للوسط مع أنه كان مطلوبا بالطبع وأجابوا بأن الهرب
هاهنا عن الوسط ليس هو بعينه التوجه إليه بخلاف
المستديرة ولا تكون قسرية لأن القسر على خلاف الطبع
وحيث لا طبع فلا قسر وهي أقدم من غيرها من أنواع

الحركات فإن الحركة الكمية إذا كانت بالنمو والذبول
فهي لا تخلو عن حركة مكانية وإذا كانت بالتخلخل
والتكاثف فهي لا تخلو عن حركة كيفية والحركة الكيفية
لا تخلو عن المكانية والحركة المكانية لا تحصل إلا بعد
تحدد الجهات الذي لا يحصل إلا بالجرم المستدير المتحرك
بالاستدارة وهذا يقتضي التقدم على الإطلاق والحوادث
عندهم سواء كانت حركات أو غيرها مسبوقة بحركات
سرمدية متصلة دورية فهي متقدمة ونحن لما استندنا
الحوادث إلى الفاعل المختار سقط هذا الكلام عندنا : سر
قالوا لا تجتمع في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة
ومستديرة لأنه يلزم إما حصول الأمرين معًا فيكون متحركا
بالاستقامة والاستدارة هذا خلف لأنه بالحركة
المستقيمة يقتضي التوجه إلى المطلوب وبالحركة المستديرة
يقتضي التوجه عنه أو لا تحصل الأثران معًا أو أحدهما
فحينئذ لا تجتمع في الجسم المبدآن ويلزم اجتماع
المبدأ مع تعذر حصول الأثر عنه وهو خلف قيل عليه
هذا لم لا يقتضي الجسم الحركة المستقيمة عند الخروج
عن مكانه الطبيعي والمستديرة عند وجوده فيه
كالطبيعة المقتضية للسكون عند حصولها في
حيزها الطبيعي والحركة عند خروجها عنه أجاب
عن هذا بعض المحققين بأن اقتضاء الحركة والسكون
بالحقيقة شيء واحد تقتضيه الطبيعة الواحدة
وذلك هو استدعاء المكان الطبيعي فإن كان

[illegible] فذلك الاستدعاء يستلزم حركة محصلة وإن
[illegible] حاصلا فهو بعينه يستلزم سكونًا ومعناه أنه
لا يستلزم حركة وأما اقتضاء الحركة المستديرة فإنه
مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي إذ قد يوجد أحدهما
منفكا عن صاحبه وقد يوجد معه وأيضا في الأمكنة
أمر طبيعي يطلبه المتحرك بالاستقامة وليس في الأوضاع
وضع طبيعي يطلبه المتحرك على الاستدارة ولذلك استندت
إحدى الحركتين إلى الطبيعة دون الأخرى فإذا ليس مبدأهما
شيئا واحدا أقول هذا الجواب ضعيف لا يصلح لمقاومة
السؤال لأنه أخذ يجيب عن شبهها باستدعاء الطبيعة
الواحدة الحركة والسكون معًا وهو كلام على المثال
وقد أن هذا المثال بكل ليس ينفي السؤال متوجها سر
ومما قسموا إليه الحركة أنها إما أن تكون بالذات
أو بالعرض والتي بالذات إما أن تكون صادرة عن قوة حالة
في الجسم تفعل من غير شعور وهي الطبيعية وإما أن
تكون صادرة عن قوة ذات إرادة وهي الحركة الإرادية
وإما أن تكون صادرة عن قوة خارجة عن الجسم وهي
القسرية والطبيعة إنما تقتضي الحركة لخروج المحل
عن الأمر الطبيعي حتى ترده إليه لأنها لو كانت علة
لها مطلقة لدامت بدوامها وقد سبق مثل هذا بل إنما
توجب الحركة عند الخروج عن الحالة الطبيعية
كالحجر المرمي إلى فوق والماء المسخن وكالذبول بالمرض
والسبب في الأمر الطبيعي إنما هو الطلب للأمر الطبيعي

لا للهرب عن غير الطبيعي لا غير والا لم تكن الحركة
على مسافة أولى من غيرها ثم الحركة القسرية قد
تكون خارجة عن المجرى الطبيعي كحركة الجسم جزءا على وجه
الارض وقد تكون مضادة لمقتضى الامر الطبيعي كحركته
الى فوق وهي قد تكون مع جذب وقد تكون مع دفع واما
الحمل فانه بالحركة العرضية اشبه والتدوير القسري
مركب من الجذب والدفع والدحرجة ربما كانت عن سببين
خارجين وربما كانت عن ميل طبيعي مع دفع او جذب
فسري هذا في الاين واما في الكم فالزيادة في النمو والعظم
الكائن بسبب الاورام وفي التخلخل كانبساط الهواء الذي
في القارورة والنقصان كالذبول بسبب الامراض واما في
الكيف فكالاستحالة في الماء من البرودة الى الحرارة
واما في الوضع فكانحناء الخشب المستقيم قسرا وقد وقع
بين القوم تشاجر في سبب الحركة القسرية التي تكون
مع مفارقة المتحرك فذهب قوم الى ان السبب في ذلك
انثلام الهواء المدفوع فيه ورجوعه الى خلف المرمى
انثلاما بضغط ما امامه وقال آخرون بل السبب فيه
ان الدافع كما يدفع المتحرك فكذا يدفع الهواء
الذي فيه المتحرك لكن الهواء اقبل للدفع فيحمل معه
المتحرك وقال المحققون ان المحرك يفيد المقسور
قوة يثبت فيه الى ان تبطل بمصادمات متصلة واردة
عليه مما يماسه فكلما ضعفت تلك القوة قوي الميل
الطبيعي الى ان يضعف جدا حينئذ لا يبقى بغلبة الطبيعة

وهناك يقع التقاوم بينهما ثم تقوى الطبيعة فيوجد
ميلها الطبيعي والمذهبان الاولان سخيفان اما الاول
فان الهواء الدافع اما ان يبقى متحركا بعد مفارقة المحرك
القاسر للمتحرك فتكون تلك الحركة مفتقرة الى سبب
آخر ويعود البحث واما ان لا يبقى متحركا فللحركة القسرية
علة غيره وكذلك المذهب الثاني فان حركة الهواء
لا بد لها من سبب وليس سرعة قبوله للقسر الا على استغنائه
عن العلة الموجبة للحركة وقيل على ذلك ان القوة
المستفادة من القاسر ان لم تضعف لزم وصول الحجر المرمي
قسرا الى المحيط وان ضعفت لزم عدم الشديدة ووجود
الضعيفة فان استند وجود الضعيفة الى الشديدة السابقة
فلتستند الحركة الثانية الى الحركة الاولى والا فلا
بد من سبب آخر فليكن هو سبب الحركة الاولى واجيب
بان الضعف يجوز ان يكون مستفادا من تلبد الهواء
المانع عن الحركة فيه وههنا مذهب آخر وهو القول
بالتولد قالوا من طبع الحركة ان يتولد بعدها حركة ومن
طبع الاعتماد ان يتولد بعده اعتماد وجوزوا ان تعدم
الحركة فيحصل السكون ثم يتولد عن الاعتماد بعد
ذلك حركة ولا على ان تولد الحركة من الحركة باطل
فان المعدوم لا يكون علة للموجود ثم القوة الطبيعية
كلما قربت من الموضع الطبيعي ضعف العايق لان
العايق انما هو الجسم المخروق وكلما قل مقداره ضعف
تأثيره وكلما ضعف العايق اشتد الميل الطبيعي واما

القوة القسرية فانها تقوى في الوسط فان تاثير السهم في
الوسط اشد من تاثيره قريبًا و بعيدًا والسبب فيه ان الحركة
اذا تكررت على المرمي اكثر سخنته فلا تزال تزداد السخونة
وتضعف القوة الا ان التلطيف المستفاد من التسخين
يكون موفيا على ما يفوت بالضعف فيزداد القاسر فاذا
تزايد المسك على القوة واستسخن جدًا ضعفت ولم تبلغ
الحركة مبلغا يفي بتدارك الضعف وها هنا اشكال
وهو ان القوة الضعيفة اما مغايرة بالنوع للشديدة او
بالشدة فعلى التقديرين يلزم عدم القوة الاولى ويوجد
غيرها والكلام في علة وجود تلك القوة كالكلام في
الحركة ـ الحركة التي بالعرض هي التي تكون مبدا
المفارقة ليس في المتحرك بل فيما تقارنه اما في الاين
فكالساكن في السفينة المتحركة واما في الوضع
فكالكرة الملتصقة بكرة اخرى التصاقًا يلزم منه
المصاحبة في تبدل الوضع فاذا تحركت الحاوية تبدل الوضع
تحركت المحوية ان عني بالحركة في الوضع تبدل المحاذيات
التي تكون بالقياس الى الثابت مطلقا وان عني بها تبدل
الاوضاع بالنسبة الى ما تحويه لم تكن حركة اصلا
وكذلك الحركة في الكيف اذا قلنا البنا يسود فان
البنا من حيث هو بنا انما يسود بالعرض والمتسود
بالذات هو الجوهر هذا في الاشيا التي يصح عليها المفارقة
فتقع الحركتان الاولتان في شي مستحيل عليه المفارقة
كالصور والاعراض المنتقلة بانتقال محالها في

الاين او الوضع وكذلك في الاخيرة فانه يقال الصورة
تسود لاسوداد المحل بالعرض وقد تركب من الحركة
بالذات والحركة بالعرض حركة اخرى كما في الكرات
السفلى فان كانت الحركتان الى جهة واحدة حصل حركة
مركبة تساوي مجموعهما وان كانتا الى جهتين مختلفتين
حدثت حركة مركبة هي جهة تتوسط تلك الجهات
على نسبتهما وان كانتا الى جهتين متضادتين حدثت حركة
مساوية لفضل احدهما على الاخرى ان كان ثم فضل والا
حدث السكون ان لم يكن ثم فضل

البحث الثاني

في المناسبات الواقعة بين الحركات والازمنة
والمسافات والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة
اعلم انه اذا كانت المسافة متجزية تجزات الحركة فان
الحركة التي في نصف تلك المسافة نصف الحركة التي في جملتها
وكذلك على العكس فان نصف الحركة تقع في مسافة
هي نصف المسافة المقطوعة بجملة تلك الحركة واذا
كانت الحركة متجزية تجزا الزمان فان الزمان الذي يقع
فيه نصف الحركة نصف الزمان الذي يقع فيه جملة الحركة
وكذلك على العكس فان الحركة الواقعة في نصف
الزمان نصف الحركة الواقعة في جملته وقد يعرض
للحركة انقسام لا يطابقها فيه الزمان كانقسامها بانقسام
المتحرك وقد يقال ان ما لا يتجزى لو كان موجودا لاستحال
عليه الحركة لانه انما يقطع اولا مثل نفسه وكذلك
في القطع الثاني الى ان يفني المسافة فيلزم وجود النقطة

حركة المسافة منها قال الشيخ هذا البرهان الذي يزعمون
حدثه كما يتناول المتحرك بالذات وكذلك يتناول
المتحرك بالعرض والنقطة الموجودة بالفعل في طرف
الخط اذا تحركت تحركت مثل نفسها فيلزم ما ذكرتم
من انه سلك شيئا اخر فقال ما لا يتجزى لا وضع له بانفراده
وما لا وضع له بانفراده استحال حركته بالذات اما الكبرى
فظاهرة واما الصغرى فلان ما لا يتجزى اذا فرض بين طرفين
حقيقين فان لاقاهما بالاسر لزم مباينة طرف كل خط
لخطه ضرورة مباينة الوسط الملاقي بالاسر للخط طرف
غيره والكلام فيه كالكلام في هذا وان لاقاهما بالاسر
لزم الانقسام وبرهن على هذا بان ما لا يتجزى لا طرف له
يلي المقصد ولا طرف يلي المهرب فلا تصح عليه الحركة
واعلم ان المتحرك اذا كان واحدا وتعددت المسافة
تعدد الزمان لامتناع حصول الجسم الواحد في مكانين
دفعة وان تعدد الزمان وكانت الحركة في الاين لم تجب
تعدد المسافة لان المتحرك الواحد قد سلك مسافة
واحدة في زمانين وان كانت في الكم او الكيف تعدد
فيه الحركة لامتناع بقاء الكيفية التي وقع فيها التبدل
الى الزمان الثاني وان تعدد المتحرك فان كانت الحركة
في الكم والكيف تعدد ما فيه الحركة لاستحالة كون
العرض الواحد القائم باحد المحلين عين القائم بالمحل
الاخر وان كانت في الاين فان اتحدت المسافة تعدد
الزمان وان اتحد الزمان تعددت المسافة لامتناع حصول

جسمين في مكان واحد ومن نصف المتحرك لا يلزم ان
يحرك ذلك المتحرك نصف الزمان او اقل فان مائة يحركون
سفينة يوما ولا يلزم ان يقع من الخمسين تحريك تلك
السفينة مسافة ما في زمان ما وقيل ان نصف المتحرك يحرك
عن المحرك ضعف المسافة في ذلك الزمان والمسافة
في نصف الزمان والحق خلاف هذا فان القوة الطبيعية
تنقسم بانقسام المتحرك فاذا نصف المحرك لم يكن
كله المحرك محركة بل النصف الموجود منه الا
على سبيل التخمين والتقدير والقوة القسرية لا تحفظ
الحركة على نظام فانما تقوى في الوسط وتضعف في الاخير
على انه قد يعرض ان القاسر يفعل في الاثقل اشد ما يفعله
في الاخف فيفعل في الضعف اشد ما يفعله في النصف
قالوا والمحرك في نصف الزمان يحرك المتحرك بعينه
نصف المسافة والحق خلاف هذا لان القوة الطبيعية
والقسرية لا يتشابه تاثيرها في اجزاء المسافة فان
الطبيعية تشتد اخرا والقسرية وسطا وكذلك قالوا
المحرك في نصف المسافة يحرك في نصف الزمان
والاجزاء واحد والمشهور حفظ النسبة بين نصف
المحرك ونصف المتحرك وفيه نظر لجواز ان لا ينتصف
المحرك حافظا للقوة ويجوز ان يكون ابطا من تحريك
الكل للكل فان اجتماع القوة القوية وتزيدها قد
يستتبع من الجهة ما هو ازيد نسبة الى جهة الجزء من
نسبة العظيم الى العظيم وكذلك قالوا النسبة محفوظة

نصف المتحرك ونصف الزمان والاولى خلافه وكذلك نصف المتحرك في نصف المسافة **البحث الثالث**
في الحيز الطبيعي للاجسام اعلم ان كل صفة لا يخلو الجسم
عنها فان للجسم منها شيا طبيعيا والحيز من هذا القبيل فان
الجسم لو فرض خاليا عن جميع العوارض فاما ان يحصل في
كل حيز وهو محال ولا يحصل في شي من الاحياز وهو محال
او يحصل في البعض دون البعض فان استند الى طبيعة في
الجسم فهو المطلوب والا لزم الترجيح من غير مرجح
وهو محال ولانا نرمي الحجر فسرا الى فوق و يعود بطبعه فاذا
لكل جسم حيز طبيعي قال الشيخ فان كان في امكان
كان جزء مكانا وبهذا الطريق اثبتوا الشكل الطبيعي
للجسم فانه لا يخلو عن شكل ما بالضرورة فله منه شي
طبيعي لانا لو فرضناه خاليا عن جميع العوارض والقواسر
فلا بد له من شكل يستند الى طباعه والذي من طباعه
يوجد ما لم الطبع الا ان يقدر الشكل المقتضي عن
الطبيعة البسيطة هو الشكل المستدير لان مقتضى
الطبيعة الواحدة يستحيل ان يكون مختلفا ولا شي
من الاشكال غير مختلف سوى المستدير ويورد
ههنا سوال وهو ان الارض بسيطة وتقتضي اليبس فان
لم تقتض شكلا لم يكن الشكل طبيعيا لكل جسم
وان اقتضت شكلا فيجب ان يكون مستديرا لبساطة
الطبيعة وان لا يكون بين اليبس والشكل معا نبوة
فلزم ان يكون الطبيعة الواحدة تقتضي امرين متنافيين

... لا يكون ... اسلب شكل من الارض ان تعود
الى مثلها الطبيعي اجابوا عنه بان اليبس انما يقتضي
ان يحفظ ما يقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا
قويا فاذا احفظ شكله لزم من ذلك ان يحفظ كل
جزء منه ما توجبه طبيعته من انبساطه الذاهب الى شكله
فاذا انثلم شي من شكله بقسر القاسر لم يكن الباقي شاعرا
بما حدث بل يكون عليه ان يستحفظ ما اوجبته الطبيعة
واذا تكون جزء عنصر غير الارض الى الارض مثلا ولو لم يكن
مستديرا الشكل فذلك لموانع سرى في المشهور
انه يمتنع ان يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان لانه
اذا حصل في احدهما فان طلب الثاني كان الطبيعي متروكا
بالطبع وان لم يطلبه فكذلك ولانه اذا كان خارجا عنهما
لم يكن توجهه الى احدهما اولى من توجهه الى الاخر ولان
مقتضى الواحد بالشخص واحد بالشخص ولان الطبيعة
النوعية لا تقتضي امرين متنافيين والحصول في احد
الحيزين ينافي الحصول في الاخر وفي هذه الوجوه ما هو
... جدا ... فقوله في الاول اذا حصل في احدهما ولم
يطلب الثاني لم يكن طبيعيا ممنوع فان الطبيعي في
... كلا الامرين وحصل احدهما لم يجب حصول
الاخر اذا كان في حصوله غنا عن حصول الاخر وهذا
... من العنصر الحاصل في احد اجزا حيزه واما الثاني
... نسلم عدم الاولوية لجواز ان يستفاد من امر خارج
وعوارض غريبة فان قلتم نفرض خلوه من جميع العوارض

على هذا الفرض ها هنا محال لان خروجه عن المكان
الطبيعي من الامور الغريبة وهذا كما تقولونه في
العنصر المتلون وانه يخصص طلبه با قرب المواضع
اليه مع ان هذا من الغرايب واما الثالث فضعيف ايضا
لانا نمنع ان يكون مقتضى الشخص امرا شخصيا ثم لو سلم
لكان لنا ان نقول ان كل واحد من هذين المكانين شخصي
فان اقتضاهما امر لم يكن مقتضيا لامر كلي انما يقتضي
شخصين والممنوع ان يكون الشخص يقتضي امرا كليا
من كل واحد منهما او منهما معا فان احدهما من الاخر
والكلام على الرابع قريب من هذا سر المركب من
العناصر ان كان مركبا من بسيطين متساويين وكانا
متجاورين كان مكانه الفصل المشترك وان كانا
غير متجاورين حصل في الوسط وان كان احدهما اغلب
كان مكان الغالب هو مكان المركب وكذلك في المركب
من ثلثة اما المركب من اربعة فان غلب احدهما كان
مكانه هو مكان الغالب وان تساوت قيل لم يكن في مكان
لانه لا اولوية في احد الامكنة فاذا لا يوجد وفيه
نظر لانا نقول لم لا يختص بالمكان الذي وجد فيه
نعم لو وجد لقصر زمان بقايه جدا فان الامور الخارجة
عنه تحيله الى ما يلايمها فالاولى ليس للمركب مكان
مبدع لان التركيب عارض بعد الابداع فلو وجد
مكانه مبدعا لكان خاليا في حالة الابداع ولان البسيط
لو طلب مكانا بعد طريان التركيب عليه لوجب خلو

مكانه الاول ولان التركيب لا يقتضي زيادة في وجود
الاجسام فلا احتياج بسببه الى مكان زايد على ما
للبسيط واما مكان الجزء من البسيط فان ذلك الجزء ان كان
منفصلا عن كلية الجسم فمكانه ما اتفق وجوده
فيه وان كان متصلا فقد قيل انه جزء مكان الكل لا لكنه
لما كان وجود هذا الجزء بالقوة فكذلك مكانه فتجزية
المتمكن يقتضي تجزية المكان وهذا فيه اشكال على
راي القايلين بكون المكان بسيطا والحق عندهم ان جزء
مكان الكل جزء مكان الجزء بسبب الحركة الطبيعية
تطلب الحيز الطبيعي لا مطلقا لاكن مع ترتيب من اجزاء
الكل مخصوص ووضع مخصوص والكلية التي لكل
بسيط ليست مقصودة من الحركة الطبيعية بل الكلية
موضوعة حيث الامر الطبيعي وهو الحيز فالطلب
متوجه الى هذه الغاية ولو كان المكان مطلوبا فقط
لكان الما الواقف في الهوا غير هابط لانه في مكانه
الطبيعي اعني السطح الهوايي ولكانت النار طالبة ان
يشتمل عليها سطح الفلك وهو محال فان ساير اجزايها
لا يمكن ان يماسه سطح الفلك ولو كان الجسم
يطلب كليته لكان الحجر الواقف على شفير البير غير هابط
واعلم انا لو توهمنا النار حاصلة في المركز بحيث لا يكون
لجزء منها ميل الى جهة فانها تقف حينيذ لانه مستحيل
ان يميل من جهة الى جهة اذ لا اولوية ويستحيل ان ينفرج
عن فرجة في وسطها ويلقى كل جزء منها جزءا من سطح

الفلك لاستحالة وقوع الخلاء وهاهنا يكون المكان
الطبيعي متروكا وما قيل ان هذا الترك طبيعي فهو
[illegible] الرابع في الميل قالوا الحركة يمتنع
خلوها عن حد ما من السرعة والبطؤ والطبيعة
التي هي مبدا الحركة يتساوى نسبتها الى جميع الحركات
فانها ثابتة لا تشتد ولا تضعف فاقتضت اولا امرا يشتد
ويضعف بحسب اختلاف الجسم ذي الطبيعة وفي الكم
اعني الكبر والصغر او الكيف اعني التكاثف والتخلخل
او الوضع اعني اندماج الاجزا او انتفاشها او غير ذلك
او بحسب ما يخرج عنه كحال ما فيه الحركة من رقة القوام
وغلظه وذلك هو الميل ثم اقتضت بحسبه الحركة
وهذا الامر محسوس بحسب الممانع كالحجر الواقف في الهوا
فسرا المحسوس منه بثقله والزق المملو هوا المقسور
في الما المحسوس منه بخفته ونحن نقول هذا الميل ان
كان في نفسه قابلا للشدة والضعف استحال استناده
الى الطبيعة والا لجاز استناد الحركة اليها وان لم يكن
لم تكن الحركة مستندة اليه والا لجاز استناد الحركة
الى الطبيعة ايضا قالوا والميل منه طبيعي ومنه قسري
فان الميل لما كان هو السبب القريب للحركة انقسم
بانقسامها والميل الطبيعي منه ما يحدث بالطبيعة
كميل الحجر عند هبوطه ومنه ما يحدث بالنفس اما مع
الارادة كميل الحيوان عند توجهه الارادي الى جهة
واما بدونها كميل النبات عند تبرزه من الارض والميل

القسري كميل السهم عند نفوذه وكلما اشتد الطبيعي
ضعف القسري كالحجر العظيم وقد يضعف الميل
القسري لامور خارجة وهي اما عدم تمكن القاسر منه
كالرملة الصغيرة او عدم تمكنه من دفع الموانع
كالتبنة او لتخلخله المقتضي لتطرق الموانع الخارجية
اليه بسهولة وقد يكون لغير ذلك والحال في الميل القسري
والطبيعي كالحال في برودة الما وسخونته فكما لا يمكن
اجتماع طرفي الحرارة والبرودة في الما كذلك لا يمكن
اجتماع الميلين الى مريدين لاستحالة تحرك الجسم الى
جهتين مختلفتين فانه هو السبب في الحركة نعم لما
جاز اجتماع حركتين ذاتي وعرضي جاز اجتماع
ميلين كذلك كالحامل للحجر فانه يحس بثقله وهو
الميل الذاتي ويخرق عنه الهوا وهو الميل العرضي الذي
هو للانسان بالذات فاذا ورد على ذي ميل طبيعي ميل
قسري تقاومت الطبيعة والقاسر فان غلب القاسر
حدث الميل القسري وبطل الطبيعي كذلك الى ان يحصل
التعادل فيبقى الجسم عديم الميل ثم تجدد الطبيعة
ميلها ضعيفا ويشتد على التدريج واعلم ان الجسم
الحاصل في حيزه الطبيعي لا يوجد فيه ميل طبيعي لانه
حاصل في الحيز الطبيعي فلا يكون طالبا له ولا هاربا
عنه فلا يكون له ميل اليه ولا عنه فان قيل ان الحجر قد
يوضع على الارض ونحس ثقله عند دخول اليد تحته
اجيب بان الحجر المفصول ليس في الموضع الطبيعي لانه

لما يكون في المكان الطبيعي لو كان مكانه جزءا من
مكان الارض فان انتفى عدم ميله سر الحركة الطبيعية
اذا صاحبت العايق الغريب امكن اجتماع ميلين طبيعي
وقسري فان الهوا العايق عن هبوط الحجر يعارض الحركة
الطبيعية فيمكن وجود ميل قسري يزيل بعض تلك
المعاوقة فتكون الحركة اسرع واما اذا لم يكن
ثم عايق فقد قيل انه لا يمكن لان الطبيعة حينئذ توجد
حركتها خالصة من العوايق سر قالوا الحركة لا تخلو
عن حد معين من السرعة والبطو فاذا فرض المتحرك
في مسافة بحد سرعة وبحد بطو في زمان واحد فان البطي
قطع اقل والسريع اكثر وان اتحدت المسافة قطعها
البطي في زمان اكثر فالبطو بازا القلة في المسافة
والكثرة في الزمان والسرعة بالعكس فيهما ولا تخلو
حركة ما منهما فاذا تقرر هذا فنقول لا يمكن ان يكون
جسم عديم الميل الطبيعي قابلا للحركة القسرية والا
فلنفرض جسما ما عديم المعاوقة يتحرك مسافة في عشر
ساعات واخر بعينه تحركها في ساعة فاذا فرض
ذا معاوقة اخرى نسبتها الى المعاوقة الاولى [illegible] نسبة
[illegible] حركة المعاوقة الاولى وعديم المعاوقة وجب
تحرك تلك المسافة في ساعة فتكون الحركة
المتوقفة على العايق مساوية للخالية عنه هذا خلف قال
ابو البركات الحركة بنفسها تستدعي زمانا ومع المعاوقة
اخر والزايد بسبب زيادة العايق من الزمان انما هو زمان

المعاوقة وكذلك الناقص وعلى هذا التقدير تكون
الحركة مع المعاوقة الثانية تقع في ساعة وعشر
ساعة اجاب عن هذا بعض المحققين بان الحركة
بنفسها تستدعي زمانا لا انها لو وجدت لا مع حدي
السرعة والبطو لكانت اذا فرض وقوع اخرى في نصف
ذلك الزمان او في ضعفه تكون اسرع او ابطا وقد فرضت
خالية عنهما هذا خلف فاذا لا يمكن ان توجد مجردة
خالية عن حد السرعة والبطو واذا كانت غير موجودة
حينئذ فكيف تستدعي زمانا فان ما لا وجود له
لا يستدعي زمانا اقول هذا الجواب ضعيف اما اولا
فلان السرعة والبطو انما يحصلان نوعا من الحصول عند
مقايسة الحركة الى اخرى والحركة وحدها من غير
اعتبار حركة اخرى لا تتصف بالسرعة ولا بالبطو واما
ثانيا فان الحركة لو سلم ملزومتها للسرعة او البطو لكن
لا يجب من ذلك ان لا تكون الحركة بنفسها تستدعي
شيئا فان كثيرا من العلل الملزومة لغيرها تقتضي معلولاتها
لا باعتبار تلك اللوازم حتى تكون لها مدخل في التاثير
واجيب [illegible] على هذه الحجة ايضا بان نسبة اثر المؤثر
الضعيف الى اثر القوي ربما لا تكون كنسبتهما وربما يلزم
ان تكون تلك القوة منقسمة بانقسام المحل لانه قد يكون
للاجتماع مدخل في وجود القوة كما في كثير من الامزجة
اجيب عن هذا بان من القوى ما ينقسم بانقسام المحل
كالصور والاعراض ومنها ما لا ينقسم كالصور الحيوانية

فان الجزء الحيوان لا يكون حيوانا والقوى ههنا من الصنف
الاول وفي الجواب نظر قال صاحب المباحث قد توجد حركة
لا توجد اصغر منها وحركة لا اكبر منها فكذا لكنه
المقبول وهذا ضعيف فان الحركات يوجد فيما اصغر منها ممكن
ان يكون فعلا وقد يتصور فرض ما هو اصغر من ذلك وكذلك
المقبل فانه لا يمكن ان يوجد حركة سريعة الا ويتوهم
ما هو اشد سرعة منها ه **البحث الخامس** في اتصال
الحركات لا خلاف بين المحققين في ان الحركة المستديرة
متصلة وكذلك المستقيمة التي ليست ذات زوايا
وانعطاف وانما وقع التشاجر بينهم في الحركات المنعطفة
والراجعة كالصاعدة والهابطة فذهب المعلم الاول
الى ان مثل هذه الحركات لا تتصل وانه لا بد من سكون بينهما
وذهب افلاطون الى نفي هذا السكون وقدماء المشائين
احتجوا على ما قالوه بوجوه **الاول** ان الجسم الواحد
لا يجوز ان يكون مماسا لغاية معينة ومباينا لتلك
الغاية في آن واحد بل يقع احدهما في آن والاخر في آن او زمان
اخر وبين الآنين لا شك زمان ليس فيه مباينة ففيه
سكون **الثاني** لو جاز اتصال الصاعد بالهابط لكانت
الحركتان واحدة اذ وحدة الحركة هي اتصالها فتكون
المتضادتان واحدة هذا خلف **الثالث** لو اتصلت
حركتا الصعود والهبوط لكانت غاية الصعود هو ما
ابتدا منه الحركة فيكون الهارب بالحركة المستقيمة
عن شيء طالبا له بتلك الحركة الرابع اذا كان الشيء يبيض

[illegible] وهو متسود من حيث يتسود ففيه سواد
ومن حيث هو كذلك ففيه قوة على البياض فيكون مع
اتصافه بالبياض فيه قوة على البياض واحتج النافون
للسكون بوجوه الاول لو وجب بين حركتي الصعود
والهبوط سكون لوجب وقوف الرحى عند مصادمة حصاة قد
انتهت حركتها في آن وصول الرحى اليها وهو محال بيان علة
هذا السكون المفروض اما ان يكون عدمية وهو يقتضي
الا يكون في الجسم مبدا حركة طبيعية فكان يجب
الا يتحرك الجسم هابطا الا ان يتغير بجوهره واما ان يكون
وجودية فتكون مانعة عن الحركة الطبيعية وليست
تلك العلة طبيعية ولا ارادية ولا قسرية لفقدان الجميع
الثاني اذا فرضنا كرة مركبة على دولاب دائر وفرض
فوقها سطح يلقاه عند الصعود ثم يفارقه فانما تماس
ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسة له بعد ذلك
بل تماسه واذا جاز زوال المماسة في زمان بعد آن المماسة
من غير حصول آن هو اول الزوال بطلت عمدتكم الاولى
والشيخ يذهب الى الاول لكنه لم يستصلح ادلة
المشائين واعترض منها بان المفارقة والمباينة انما
تقع في زمان فان ارادوا بان المفارقة الآن الذي يعرض
للجسم فيه مفارقة فلم يجب ان يكون الزمان المتوسط
بينهما زمان سكون بل يكون زمانا فيه مفارقة وان ارادوا
بالمفارقة اول زمان المفارقة لم يجب ان يكون آنا غير
الآن المفروض اولا وهو آن الوصول وقد مضى في مباحث

الا ما يشبه هذا و يعبر به وهذا البرهان لو صح لاقتضى
ان يتوسط السكون في الحركات المستقيمة بحسب ما
يفرض فيها من النهايات وعلى ب بان الاتصال مطلقا
لا يقتضي اتحاد المفاد بل الاتصال الذي يكون الفصل
المشترك فيه معدوما بل ان كان له وجود بحسب
الفرض اما الاتصال بمعنى الاشتراك في طرف وذلك
لا يوجد ان المنفصلين وهذا بعينه يرد على الوجه ج
فان غاية الهبوط انما تكون هي غاية الصعود لو كان
الصعود والهبوط متصلين بالمعنى الاول وعلى د بان الشي
اذا صار ابيض لا يقال انه يتسود بان ذلك يكون بعده في
زمان يحويه وهو الان الذي فرض فيه ابيض واعترض على الاول
من اد له النجاة بان هذا يجري مجرى استبعاد وتستبع فيه
بيان استحالته وايضا فان الهوا المندفع في وجه الرحا
قد يصل الى الحصاة قبل وصول الرحا وحينئذ يمنعها عن
حركتها فتسكن واذا اوصلت الرحا اليها هبطت معها
وعلى ب بانه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم
حدوث الميل عن القوة المحركة فان الميل الغريب اذا
استولى على الميل الطبيعي اعدمه ومنع الحركة
الطبيعية فيجوز ان يكون عند انتهاء الحركة قد بقي من
الميل الغريب ما يقاوم الطبيعي ويمنعه عن فعله ويكون
ضعيفا من ان يقوى مع تلك الممانعة على التحريك ويجوز
ان يكون السبب وجوديا وهو ان المحرك كما افاد قوة
غريبة تقتضي التحريك قسرا كذلك يفيد بتوسط

هذه القوة قوة مسكنة وهو امر كالمضاد للميل
اذ هو غريب به يحفظ الجسم مكانا ما هو فيه ولا استبعاد
في ذلك فانه كما ان من الميل ما هو طبيعي وقسري فكذلك
من القوى ما هو طبيعي وما هو قسري وعلى ج بان هذا العمل
غير ممكن بل متى فرض كرة حقيقية فلا تخط بها الا
كرة وهو يفرض وجود الكرة الحقيقية لكان يجب
الوقوف على ان هذا تعليق لامور طبيعية باوهام رياضية
وهو غير صواب ولا يلزم منه المراد نعم يجب منه اتصال
الحركتين في الوهم وهو غير ممنوع بل انما يمنع الاتصال
في الامور الطبيعية ثم ان الشيخ بعدما اعترض على الفيلسوف
اخذ يستدل على مذهبه بان كل الحركة لا بد لها من ميل
على ما مر به يقع الوصول الى الغاية المطلوبة والميل الذي
يقتضي الوصول غير الميل الذي يقتضي المفارقة لاستحالة
ان يصدر عن علة واحدة امران متضادان و العلة يجب
وجودها حال وجود المعلول والميل مما يوجد في ان
ليس يفتقر في وجوده الى زمان واذا تقررت هذه المقدمات
فنقول الميل الذي يقتضي الوصول يجب ان يكون موجودا
حالة الوصول ثم اذا فارق الجسم طالبا للعود فلا بد
له من ميل اخر يوجد في ان ويستحيل ان يكون ذلك الان
هو ان الوصول والا لاجتمع فيه ميلان متضادان هذا
خلف فالانان متغايران وبينهما زمان يكون الجسم فيه
عديم الميل فلا يكون فيه حركة وهو المطلوب واقول
استيجاب الحركة الميل مما قد مضى الكلام فيه

واما كون الميل مما يوجد في آن فانهم ما اقاموا فيه حجة فان
قالوا ان الوصول يقع في آن وعلته موجودة معه تنازعناهم
في ان الميل علته للوصول علة فاعلية والعلل المعدة لا تجب
حصولها حال حصول معلولاتها وايضا الميل الطبيعي
موجود في الجسم لاكنه مقهور ولا يزال يشتد على التدريج
ما دام القوى آخذا في الضعف على التدريج فلا يلزم حصول
الذين يوجدان فيهما متغايرين بحيث يكون بينهما زمان سكون
ولو وجب حصول المماسة لكفى في حصولها في الآن ثم
تشتد الميل الطبيعي في جميع الزمان الذي بعد ذلك الآن
من غير ثبوت ان مبتدا ذلك الاشتداد لا يوجد فيه
الاشتداد وبعض الناس القايلين بنفي السكون عمد مسطرة
ذات ثقب في وسطها وجعل في تلك الثقب خيطا علق
فيه شاقولا ثم وضع الطرف الآخر من الخيط على طرف
المسطرة مشدودا في جسم ثم اجرى ذلك الجسم على
خط مخطوط في المسطرة من اولها الى آخرها مارا على الثقب
فهذا الجسم المتحرك ما دام يتوجه تحت الثقب فالشاقول
يأخذ في الهبوط الى ان ينتهي الى غاية بعده منه ثم يعود
صاعدا اتباعا لحركته حيث يتوجه عنه الى الطرف
الآخر ولا يحصل لذلك الشاقول من الثقل قدر ما يمكن انه
اوقف آنا ما فتكون هاتان الحركتان المتضادتان
للشاقول قد لزمتا على طريق الاتباع لحركة واحدة مستقيمة
على مسافة واحدة من محرك واحد متصل وهذا العمل
لا يفيد القطع بل ولا الظن لجواز ان يقال ان الجسم يجب

[illegible] حركة الشاقول الى الاسفل في نفس الامر
[illegible] ثبوته قال ابو البركات في قول المحتجين
على ثبوت السكون ولا نظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى
السفل [illegible] على المشهور اذ الاعتقاد والظن لا بد فيهما
الامر النهي بل الدليل فللمجيب ان يقول لا اعتقد ذلك محتجا
بانه لو لم يكن فيه ميل مقاوم لما اختلف حال الحجرين
المرميين من يد واحدة بقوة واحدة في السرعة والبطوء
اذا اختلفا في الصغر والكبر قال ولو وجب ثبوت السكون نعم
حال المعادلة لوجب ان يبقى على حاله الى ان يطرا عليه سبب
فيغيره اما القاسر او الطبيعة فان لم يطر سبب لم يبق ولم
يسكن لانه اذا كان القسري لا يزال يضمحل من جهة عدم
سببه فاولا ما تستولي الطبيعة يستمر على انتقاصه فينتهي
ويقهره الطبيعي ويكون ان انتهى الجسم في الصعود هو
الذي يكافيه وذلك الآن هو بعينه مبدأ زمان انحطاطه
ولو كان مقاومة المخروق هي التي تضعفه لقد كان في وقت
السكون لا يبقى خارق ولا مخروق فما الذي تعلله بحبسه
وتغلب الطبيعة عليه ثم قال ونعمت الحجة القايلة ان هذا
السكون لا سبب له وبئس الجواب جواب من قال ان سببه
عدمي وهو عدم اسباب الحركة اذ القاسر قد بطل والطبيعي
لم يحدث بعد فما الذي اوجب حدوث الطبيعي بعد
بقائه زمانا الا مانع فيه من الحدوث وان كان من هذا من جعل
سببه وجوديا هو القوة الغريبة وهو القايل بانه لولا
ممانعة ما فيه الحركة وابطالها للميل القسري لاستمر

ـدا ثم ما أعجب هذا السكون وهو لازم للمتحركات
صغيرة كانت أو كبيرة أسرع حركتها أم أبطأت وقد
واحد بحيث يخفى عن حس المدرك فهلا زادت مدته
ونقصه المقالة الرابعة في السما والعالم وفيها
مباحث الأول في فرق الأجسام البسيطة والمركبة وأصنافها
الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحدة والمركب هو الذي
تركب من طبايع مختلفة وقد عرفوا الطبيعة بأنها مبدأ
أول لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض
وعنوا بالمبدأ الأول الفاعل لا غير وأرادوا بالأول كون
المبدأ فاعلا في إثره من الحركة والسكون من غير واسطة
فإن النفس الحيوانية تحرك ما هي فيه كالإنما والإحالة
ولاكن بتوسط استخدامها للطبايع والكيفيات ولا
يريدون بالحركة والسكون أن تكون الطبيعة علة لهما
معًا بل هي علة للأمر الذاتي حركة كان أو سكونًا وحملوا
قولهم بالذات على وجهين أحدهما بالقياس إلى المحرك
وهو أن الطبيعة تحرك لذاتها حيث ما لا تحرك لا عن
تسخير قاسر فيستحيل أن لا تحرك إن لم يكن مانع والآخر
بالقياس إلى المتحرك وهو أن الطبيعة تحرك ما يتحرك
عن ذاته لا عن خارج وحملوا قولهم لا بالعرض على وجهين
أيضا أحدهما بالقياس إلى المحرك وهو أن الطبيعة
تحرك لا بالعرض كحركة الساكن في السفينة بحركة
السفينة بل بالذات والثاني بالقياس إلى المتحرك وهو أن
الطبيعة تحرك الشي الذي لا يكون متحركا بالعرض كمن

بحابس قاسر فإنه يتحرك من حيث هو جسم بالذات ومن حيث هو
جسم بالعرض ويندرج تحت الطبيعة بهذا المعنى ما يصدر
عن هذه الأفعال بتوسط الإرادة فإن أريد التخصيص زيد
في هذا الحد قولنا على وتيرة واحدة من غير إرادة فقال
بعض المتأخرين عن زمن المعلم الأول هذا تعريف الطبيعة
بحسب ثانيها وهو أمر خارج عنها وإن أريد تعريفها
من حيث ذاتها قيل الطبيعة قوة سارية في الأجسام
تفيد الصور والخلق هي مبدأ الحركة ما هي فيه وسكونه
بالذات لا بالعرض واعترض عليه الشيخ بأن هذا التعريف
مع ما فيه من التكرير ليس تعريفا بما طلب المعرّف فإن
القوة عبارة عن المبدأ للتغير من الشي في غيره من حيث
هو غيره وقوله سارية في الأجسام هو معنى قولنا فيه
وقوله تفيد الصور والخلق هو معنى اقتضا الحركة والسكون
سر قد منعوا أن يكون للجسم الواحد صورتان لأن كل واحدة
منهما إما أن تكون كافية في تقويم المادة فتكون كل واحدة
منهما عرضا لتقويم المادة بصاحبتها هذا خلف وإما أن
تكون أحدهما كافيه فتكون هي الصورة وتكون الأخرى
عارضة وإن لم يكن شيئا منهما كافيا في تقويم المادة بل
حصل المقوّم من مجموعهما فإما أن لا يكونا متميزين
في أنفسهما بل تكون أحدهما كالجنس والأخرى كالفصل
فتكون الصادر عن المعنى الجنسي معنى جنسيا وعن الفصل
معنى محصّلا به ينقسم الفصل الجنسي كما يصدر عن
أحدهما حركة مطلقة وعن الأخرى ما يقتضي تخصيص

بها وهذا ممكن الوقوع وأما أن يكونا متميزين وهو محال
لأن كل واحدة منهما متقدمة على المجموع والمجموع متقدم
على المادة هذا خلف أقول لا يلزم من تقوم أحدهما بالأخرى
كون أحدهما تابعة للجسم بل يكون تابعة للأخرى وجاز
أن يكون صورة للجسم وكذلك لا يلزم من كون كل منهما غير كافية
في قوام المادة احتياجها إليها أولا ولا كونها غير متقومة
بها فإنه يجوز أن يكون لكل واحدة منهما مدخل في
التقويم وقوله كل واحدة منهما متقومة بالمادة لوجودها
فيها غير مستمر على ما نريد فإن الحال في الشيء لا يجب افتقاره
إليه وإلا لزم الدور وفي الصورة الواحدة قالوا فالجسم الواحد
لا يكون له إلا صورة واحدة ويجوز أن تصدر عن الصورة
قوى مختلفة بالقياس إلى أشياء مختلفة مثلا يصدر عنها
بما هي قوة فعلية كالبرودة للماء ومن جهة الجسم قوة
مسخنة لا أن يكون إحدى هذه أقدم من الأخرى كالمسخنة
من العجلة والمكتسب سخونته بالعرض يميل إلى فوق
أو يكونان معًا لكن أحدهما تستند إلى الصورة والأخرى
إليها مع عارض كالميل للجسم فإنه يصدر عن الطبيعة
مع عارض وهو الخروج عن المكان الطبيعي سر القوة الواحدة
بالنوع إنما تقصد غاية بالنوع وأما إذا كانت واحدة
بالجنس فإن الغاية واحدة بالجنس كالحركة الصادرة عن
الماء والأرض إلى أسفل فإنهما واحدة بالجنس لا النوع قالوا
وإذا كان الفعل الطبيعي واحدًا بالنوع فمبدؤه واحد
بالنوع لأن مبدأه لو كان واحدًا بالجنس لكان البسيط

الذي يشاركه في تلك الحركة لا يشاركه في العلة
النوعية بل في العلة الجنسية والقوة الجنسية ويخالفه
في زيادة فصل القوة فذلك الفصل إما أن يخصص فعل القوة
أو لا يخصص فإن خصص فليست الشركة في نوعية الفعل
وإن لم يخصص فليس ذلك فصلا للقوة من حيث هي قوة توجب
حكمًا في القوة من حيث هي قوة فيكون أمرًا عرضيًا لا فصلا
وفي هذا الكلام نظر وقد يقولون هاهنا أن ما يصدر عن طبيعتين
متضادتين يجب أن يكون متضادًا لأن ما يقتضيه
الضد إن كان موافقًا فيهما فهو عن أمر عام فيهما ليس عن
أحدهما من حيث إنه ضد وإن كان عن أحدهما من حيث إنه
ضد وجب أن يقابل مقتضى الضد الآخر لا يقابل التضايف
لإمكان تعقل كل منهما دون صاحبه ولا تقابل العدم
والملكة فإن أحدهما لو اقتضى السكون ما تصور عليه
الحركة لأن صورته الخاصة مقتضية له فليس فيه مبدأ
الحركة وإلا لكان في جسم واحد مبدأ حركة وسكون
وهو محال وهذا الكلام ضعيف جدًا فإن الطبيعة إذا
كانت جوهرًا لم يكن فيها تضاد على رأيهم فإن عنوا بتضاد
الصورتين ما بتضاد آثاره كان إثباتًا للنتيجة بنفسها
وإن فسروا الضدين بالمتعاقبين على محل واحد وبينهما
غاية الخلاف ولا يخصص الموضوع فنقول الصور غير
محسوسة فكيف يعلم نهاية الخلاف إلا بالآثار فإن
حرف عن الحد غاية الخلاف كانت صورة الهواء والماء
متضادتين مع اقتضائهما الرطوبة سر الحركة قد يكون

الى الوسط لا بمعنى انها تبلغ نهاية الوسط بل تكون متجهة
اليه وقد تكون عن الوسط لا بمعنى انها متحركة عن حاق
الوسط وقد تكون على الوسط وهو تارة تكون الوسط
مركزا له كالمحدد وساير الممتلات وتارة تكون
خارجا عنه كما في الافلاك الخارجة المراكز وهذا
الاخير يعرض له القرب من الوسط والبعد عنه لا لانه
يتحرك اليه او عنه بالذات بل انما يتحرك بالذات على
مداره وعرض لمداره ان كان جزء منه اقرب وجزء ابعد ولو
كان القرب هو المطلوب الذاتي لكان يقف عنده
ولكان يتحرك اليه على اقرب المسافات وهو الاستقامة
فالمتحرك بالطبع الى الوسط هو الثقيل وعنه هو
الخفيف وقد يقال الثقيل والخفيف بالاضافة اما الثقيل
الاضافي فانه على قسمين احدهما انه الذي بطباعه
يتحرك في اكثر المسافة الممتدة بين حدي الحركة
المستقيمة حركة الى الوسط ولا يبلغه وهو ان يتحرك
عن الوسط ولا تكون هاتان الحركتان متضادتين على ما
ذهب اليه بعضهم مثل الماء اذا حصل في حيز الهواء والارض
والثاني انه الذي اذا قيس اليه الثقيل بالطبع كان الثقيل
سابقا له الى الوسط واشد ميلا اليه كالارض اذا
قيست الى الماء فانها ثقيلة بالاضافة اليه وهذان
الاعتباران متقاربان ولكنهما متغايران فان هذا الاعتبار
للماء كان من حيث يشارك الارض في حركتها الى الوسط
ولاكنه يبطئ ويتخلف عنها واما الاعتبار الاول فانه

لحد الماء من حيث انه لا يريد من الوسط الحد الذي تريده
الارض ولا شك في تغايرهما فان البطئ والسريع قد
يشتركان في الغاية اذا كان اختلاف ما بينهما بالصغر
والكبر واذا عرفت هذين الاعتبارين في الثقيل فاعتبرهما
في الخفيف والاجسام المستديرة الحركة لا ثقيلة
ولا خفيفة فانها لا تتحرك الى الوسط ولا عنه الا بالعرض
كما في الخوارج المراكز واعلم ان الثقيل والخفيف قد
يقالان بمعنيين احدهما كون الجسم الثقيل بحيث اذا
اخرج عن مكانه اقتضى الهبوط بميل فيه طبيعي وكذلك
الخفيف وحينئذ يكون كل جسم اما ثقيلا واما خفيفا
والثاني كون الجسم متصفا باحد الميلين بالفعل وحينئذ
يكون الجسم الساكن في مكانه الطبيعي غير ثقيل ولا
خفيف وتحقيق هذا ان نقول ان للخفيف والثقيل
احوالا ثلاثة حال الحصول في المكان الذي يؤمه المتحرك
في حركته وحال حركته وحال وقوفه ممنوعا عنه
ففي الحالة الاولى ليس فيه ميل بالفعل والا لما كان المكان
مستقره الطبيعي ولا بالقوة والا لامكن خروجها الى
الفعل فيميل بالفعل عن موضعه الطبيعي نعم ان جعلت
القوة بازاء القسر امكن وفي الحالتين الباقيتين فيه ميل
بالفعل لاكن في اوليهما الميل عامل وفي ثانيتهما الميل
ممنوع عن العمل فان عني بالخفيف ما له ميل عامل
فالطرفان خاليان عن الخفة وان عني بالخفيف ما له ميل
الى فوق بالفعل كيف كان فالاخران متصفان بها دون الاولى

وان عني بالخفيف ماله في ذاته الصورة الطبيعية التي
هي مبدأ الحركة والميل الى فوق حال ما عدم الحركة والسكون
حال ما يجب فهذا الجسم في احواله الثلث خفيف
قد زعم بعض الناس ان الاجسام كلها ثقال وانما تختلف
في رسوبها لاختلاف ثقلها فالاثقل يسبق الاخف في
الهبوط وانما كلها طالبة للمركز وهذا خطأ يشهد
به الحس فان الحركة القسرية تضعف كلما ازداد
المقسور مقدارا والنار الصاعدة على العكس وقيل ان
الارض انما كانت في الوسط لجذب كل جزء من الفلك
اياها اولا دفعه والابراء الاول انت هيهنا ثم ما بال الحجر
المرمي الى فوق يعود ولم تجذبه الاجزاء الفوقاني وما
بال الحجر المرمي يمنة ويسرة يهبط ويسكن موضع
هبوطه ولم يدفعه ما قرب اليه بل الاولى ان يحال هذا
الى القوة الحاصلة في الاجسام واعلم ان كل جسم
يساوي الماء في الحجم والثقل اذا القي في الماء اخذ من
المكان بقدر ما ياخذه ما يساويه من الماء ولا يرسب
ولا يطفو لمساواته الماء في الثقل والخفة بل يصير
بحيث ينطبق سطحه الاعلى على السطح الاعلى من
الماء وان كان الجسم المساوي في الحجم اخف رسب منه
الماء بقدر ما لو امتلا بالماء لكان مساويا له في الثقل
وبقي الباقي خارجا مثل الخشبة الطافية سر الحركة
الطبيعية البسيطة تكون للاجسام البسيطة
لان المركبة لو صدر منها حركة بسيطة لم تخل اما

ان تصدر عن قوة حدثت عن امتزاج قوى فيكون مقتضاها
[illegible] مما امتزجت منه القوة فان تمانعت ولم يقهر
[illegible] الاخر لم يحصل حركة وان قهر بعضها كان ذلك
[illegible] هو قوة الجسم البسيط لا قوة المركب لان حركته
تكون غير خالصة من الانحطاط الحاصل من ممانعة القوى الاخر
فلا تكون بسيطة وان لم تكن القوة ممتزجة بل حدثت
بسبب الاستعداد المزاجي لا تكون الحركة طبيعية
لانها قاهرة للطبايع البسايط لكون الحركة الصادرة
عنها غير طبيعية ولو سلم ذلك لا نسلم لا يجوز ان تكون
تلك القوة معينة لبعض تلك الطبايع في حركتها ولا
يلزم من ذلك ان تكون من نوع تلك الطبيعة لجواز
استناد المتفقات الى العلل المختلفة **البحث الثاني**
في ترتيب الاجسام البسيطة وتقدم بعضها على بعض
قالوا بناء على مذهبهم في الاجسام وان الحركة المستقيمة
انما تتحرك قاصدة لجهات وتاركة لاخرى فهي
مسبوقة بالجهات او حاصلة معها والمحدد متقدم
على الجهات فهو متقدم على الاجسام لان المتقدم على المتقدم
او المصاحب متقدم قالوا والاجسام المستديرة تخالف
طبايعها طبايع وان الحركات المستقيمة بناء على ان
الاختلاف في المعلولات يستلزم الاختلاف في العلل
والطبيعة الخامسة ليست واحدة بالنوع بل بالجنس
لاختلافها في جهات الحركات وفي السرعة والبطء
وفيه هيهنا سؤال وهو ان اتفاق الطبايع في الحركات

لو كان مقتضيا لاتفاقهما في نفسهما وكذلك اختلافهما
في الحركات مقتضيا لاختلافهما في نفسهما لكانت الارض
والماء متفقتين في الطبيعة لاستدعائهما حركة واحدة
هي الهبوط وهذا خطأ لان حركتي الارض والماء ليست
واحدة بالنوع بل بالجنس وايضا فان الاختلاف يستدعي
الاختلاف واما الاتفاق فلا يستلزم الاتفاق سر
اثبتوا بتوسط الحركة اليومية الفلك المحيط
الخالي من الكواكب وبتوسط الحركة الاخرى التي الى
التوالي فلك البروج الذي تثبت فيه سائر الكواكب
الثابتة ثم يتلوا هذه الكرة كرة زحل ويتلوها كرة المشتري
ثم كرة المريخ ثم كرة الشمس ثم كرة الزهرة ثم كرة
عطارد ثم كرة القمر والفلكان الاولان بسيطان واما
البواقي فانها مركبة فالثلاثة الاولى وكرة الزهرة تشتمل
على فلكين محيطين بالارض احدهما الممثل والثاني الخارج
المركز وعلى فلك اخر غير محيط بالارض هو فلك التدوير
واما كرة الشمس فانها تشتمل على الممثل وعلى كرة اخرى
اما الخارج المركز او فلك التدوير واكتفوا فيها
باحدهما عن الاخر واما كرة عطارد فانها تشتمل على
ثلاثة افلاك محيطة بالارض الاول منها مركزه مركز
العالم وهو الممثل والثاني مركزه خارج مركز العالم
ويسمى الفلك المدير والثالث مركزه خارج عن مركز
العالم ايضا وعن مركز المدير بنصف ما بين مركزي العالم
والمدير وعلى فلك غير شامل للارض يسمى فلك التدوير

وكرة القمر تشتمل على ثلاث كرات شاملة للارض الاول
مركزه مركز العالم يسمى الفلك الممثل وفلك الجوزهر
والثاني مركزه مركز العالم ايضا ويسمى الفلك المائل والثالث
مركزه خارج مركز العالم ويسمى الفلك الحامل والفلك
الخارج المركز وعلى فلك غير شامل للارض يسمى فلك
التدوير ثم ترتيب بعد ذلك وجود العناصر فيتلوا فلك
القمر الفلك الاثيري وهو النار ويتلوها كرة الهواء
ثم كرة الماء ثم كرة الارض واعلم ان هذه الاحكام مستندة
الى ارصاد ضعيفة لا تفيد اليقين **البحث الثالث**
في بقية الكلام في الفلكيات قالوا الفلك المحدد
للجهات لا يصح عليه الحركة المستقيمة والا لكان
في جهة واحدة مطلوبة ومتروكة فتكونان محددتين
له لا به وهو بسيط والا لكان مركبا فتكون لاجزائه
جهات سابقة عليها فلا يكون محددا ولانه يلزم منه
ان يصح عليه الانحلال وتحدد الجهات على رأيهم لا يصح
عليه الانحلال واذا كان بسيطا فليس حصوله على وضع
معين اولى من حصوله على سائر الاوضاع فالنقلة فيه
ممكنة ففيه ميل بالفعل يقتضي الحركة المستديرة
فهو متحرك بالاستدارة قيل على هذا صحة الحركة
لا تستدعي ثبوت الميل بالفعل بل وجود الحركة بالفعل
فان ثبات الميل انما يتم بوجود الحركة فلو استدللتم
على وجودها بوجود الميل لزم الدور وايضا بسائط
العناصر ليست ذات ميل مستدير وايضا الاجزاء التي

يدور عليها الفلك كسائر الاجزاء فلو لزم من تشابه الاجزاء
التغير في الوضع لزم ان يكون لحركات مختلفة وان يكون
لها ميول لا تتناهى بحسب الاجزاء المفروضة واجاب
بعض المحققين عن الاول بان الامكان بحسب ذات الشيء كاف
هاهنا لان مع ذلك الامكان وقطع النظر عن المواضع
الغريبة يمكن فرض التحريك القسري المقتضي لوجود
الميل بالطبع وعن الثاني بان العناصر فيها ميل طبيعي
يقتضي الحركة على الاستقامة فلا يمكن فرض ميل
آخر فيها يقتضي الحركة المستديرة لامتناع اجتماع
المثلين وعن الثالث انه لا بد من سبب يقتضي التخصيص
ويكون ذلك المخصص عائدا الى المحرك لا الى المتحرك
اذ هو بسيط ولا يلزم معرفة ذلك السبب على التفصيل
اقول اما الجواب الاول فضعيف فان امكان التحريك يستلزم
امكان الميل لا ثبوته ولهذا ما قالوا في العناصر الحاصلة
في امكنتها الطبيعية انها ليست ذات ميل بالفعل
وانما هي ذات ميل بالقوة واما الثاني فضعيف ايضا
اما اولا فلما بينا من جواز اجتماع الميلين احدهما
يكون على الاستدارة والآخر على الاستقامة واما ثانيا
فلانه يجوز ان يوجد فيما يلي الفلكيات طبيعي
غير ممتنع من وجود الميل على الاستدارة فان ادعيتم
حصر الموانع في الميل المستقيم طالبناكم بالبرهان
واما الثالث فانه وارد عليكم فانكم لما جوزتم
ملازمة بعض اجزاء البسيط لوضع معين بسبب الامور

الخارجية فجوزوا مثله في سائر الاجزاء ثم انهم قالوا ان تبدل
النسبة قد تكون للمحدد بالنسبة الى بعض الافلاك
المتحركة تحته لكن بشرط الاختلاف في الجهة
او في السرعة والبطء اما بالنسبة الى الاماكن فانما على
الاطلاق ومما بنوا على ان المحدد ليس فيه ميل مستقيم
لانه لا يقبل الخرق والالتئام عند خروج العائق تعود
الاجزاء الى اماكنها الطبيعية بالاستقامة ونحن لما
ابطلنا الاصل بطل هذا الفرع وبنوا عليه ايضا انه لا يقبل
الكون والفساد قالوا لان كل جسم يقتضي بسبب صورته
النوعية مكانا خاصا فالمتكون قبل التكون ان كان
في مكانه الطبيعي فبعد التكون يجب خروجه عن ذلك
المكان الى مكان المتكون اليه على الاستقامة وان كان
في مكانه الغريب وهو الآن في مكانه الطبيعي فيكون
الجسم المستحق لهذا المكان قابلا بطبعه النقلة عن
مكانه والا لما كان الكائن قبل التكون من اجزائه اقول
هذه الحجة ردية جدا اما اولا فلانها مبنية على ان الجسم
المحدد للجهات في مكان وانه قبل التكون في مكانه
الطبيعي بعده في مكانه الطبيعي فان قالوا يلزم منه
ان يكون لمكان واحد جسمان مختلفان بالنوع وهو محال
منعنا استحالته فانا لم نجد لهم برهانا على ذلك
اكثر مما ذكره الشيخ وهو ان الاجسام ذوات الميول
المختلفة ظاهر انها لا تقتضي مكانا واحدا واما
ذوات الميول المتفقة فكذلك فانه يستحيل ان يتميز

عن الاشيا المختلفة من حيث هي مختلفة شي واحد ولاكن
هذا في غاية الضعف فانه يجوز استناد الاشيا المتساوية
الى العلل المختلفة كحال الاجناس الى الفصول ثم لو سلمنا
ان المختلفات لا تقتضي اشيا متساوية لاكنا نقول ان
طبيعتي الجسمين المختلفين لا تقتضيان المكان وانما
تقتضيان الحصول فيه فلم قلتم ان حصول احدهما فيه
يساوي حصول الاخر فيه سـ قالوا الفلك ليس بحار لان الحرارة
تقتضي الخفة فيكون خفيفا وقد مر انه ليس بخفيف
ولا بارد لان البرودة تقتضي الثقل وقد مر انه ليس بثقيل
ولانها لو اقتضت احدى الكيفيتين وجب ان يكون
بالغا في الحصول الطبيعة المقتضية لها في المادة
القابلة خالية عن العايق فيلزم ان يكون ما على من الهوا
اسخن ما يلي الارض بل يجب ان يحترق والعناصر هذا خلف
وهذان الوجهان ضعيفان اما الاول فلانه يجوز ان تكون
الحرارة الفلكية مخالفة بالنوع لحرارة النار مثلا فلا
يجب تساويهما في الاقتضا ولو سلمنا التساوي في النوع
لاكن لا يجب من حصول العلة الفاعلية حصول الاثر
لتوقفه على القابل واما الثاني فانه لا يتاتى على راي من يقول
ان الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف بالنوع لانه
على هذا التقدير يجوز ان يقتضي الطبيعة الفلكية نوعا
من الحرارة الضعيفة فلا يلزم ان يكون بالغة فيها وايضا
يجوز ان تكون الطبيعة الفلكية غير قابلة للحرارة الشديدة
فلا يلزم من حصول الفاعل حصول الاثر وانما ينتقض

ما ذكرتم بطبيعة النار المقتضية لليبوسة التي ليست
كاملة وطبيعة الهوا التي لا تقتضي السخونة الكاملة
فان قالوا الهوا لا يقتضي السخونة الكاملة لاقتضايه
الرطوبة وهي عايقة عنها قلنا فلم لا يجوز ان يكون في الفلك
ما يقتضي المنع من السخونة الكاملة وكذلك قالوا
في يبوسة النار فان الحرارة مانعة عنها والابراء عليهم
اتى سـ قالوا الافلاك غير ملونة والا لما رايت
الثوابت ولانها بسيطة واللون تابع للمزاج وهذان ضعيفان
اما الاول فلانه يجوز ان يكون لها لون لا يحصل معه المنع من
الرؤية كما في الما والزجاج والبلور فان هذه غير
مانعة من الابصار وان كانت مانعة من كماله سوال
فكان يجب ان يرى ذلك اللون جواب يجوز ان يكون ضعيفا
واما الثاني فلانا لا نسلم البساطة ولو سلمت لكان لنا
ان نمنع تبعية اللون للمزاج كما في القمر عندهم
ثم قالوا بنا على مذهبهم السما شفافة والشفاف انما
لم يروه ملونا يرى مظلما وفي الجو اجزا غبارية مضية
محسوسة فاختلط المضي بالمظلم فيحصل من المجموع
هذه الزرقة سـ قالوا نور القمر مستفاد من الشمس
وادعوا ان هذا الحكم حدسي لان تغير الانوار انما هو
بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس في القرب والبعد
ولانه يزول عنه الضو عند توسط الارض بينه وبين
الشمس واختلفوا في محوه وضبط الاقوال فيه ان يقول
امتناع بعض المواضع في وجه القمر من قبول النور التام

اما ان يكون لسبب خارج عن جرم القمر او غير خارج والاول
اما ان يكون لمثل ما يعرض للمرايا من وقوع الاشباح فيها
ولا نرى تلك المواضع مضيئة حتى يكون القمر انما تصور
اشباح الجبال والبحار فيه لم نر تلك المواضع براقة
واما ان يكون لان ساترا ستر تلك المواضع وهو اما ان
يكون عنصريا او فلكيا والعنصري اما ان يكون بسيطا
او مركبا كالبخار والفلكي اما ان يكون [illegible] يكون ايضا او لا
يكون وابطلوا الاول بان الصور المنطبعة في المرايا
تختلف باختلاف مقامات الناظرين وبهذا الوجه
ابطلوا الثاني وابطلوا الثالث بان المركب من العناصر
لا يدوم والرابع بانه ان لم يكن مركوزا فيه لزم ان يكون له
اختلاف منظر فكان يجب ان يرى الساتر تارة ساترا
وتارة غير ساتر وتختلف باختلاف الناظرين ولا
يخلو هذا الكلام من ضعف كما هو واختلفوا في انوار
ساير الكواكب هل هي ذاتية او مستفادة وربما
رجحوا الاول لعدم اختلاف في اشكالها الهلالية في التزيد
والتنقص بسبب القرب والبعد من الشمس [illegible]
فذهب قوم من القدماء الى ان الكواكب هي المتحركة
وان الافلاك ساكنة وبطليموس واتباعه منعوا
هذا كل المنع لما استطلعوه من كونها غير قابلة للخرق
والخروق ذهبوا الى انهما جميعا متحركان وان حركاتهما
مختلفة في الجهة وان الكواكب خارقة للافلاك
ايضا وبطليموس واتباعه جعلوا الحركة للافلاك

والكواكب مركوزة فيها وانما تتحرك بالعرض وهولاء
اختلفوا في مبدا التحريك فذهب قوم الى انه الكواكب
وان نسبة الكواكب الى الفلك كنسبة القلب الى البدن
منه تنبعث حركة البدن واخرون قالوا انما تتحرك فيه
لانها بسائط وحكمها في استخراج الكمالات من القوة
الى الفعل بتوسط الحركة حكم الافلاك

البحث الر[illegible] في ان العالم واحد قالوا لو وجد عالم
اخر لكان شكله الطبيعي الكرة فيلزم وقوع الخلا
ولانه لو وجد عالمان في كل منهما نار وارض لزم ان يكون
الاجسام المتفقة الطبايع احيازا مختلفة وهو باطل
لان طبيعتها تقتضي جواز الاتصال فان انفصلت في احد
المكانين كان ذلك المكان طبيعيا لهما فلا يكون
الاخر طبيعيا والا لكان لجسم واحد مكانان طبيعيان
هذا خلف وهذان الوجهان ضعيفان اما الاول فلانه يجوز
ان لا يكون كريا وعلى تقدير التسليم نمنع امتناع الخلا
وايضا فلم لا يجوز ان يكون هذا العالم بجملته مركوزا في
ثخن فلك اخر فلا يلزم الخلا واما الثاني فقد عرفت ضعف
ما تمسكوا به في امتناع استحقاق الجسم مكانين
ولانه لا يدل الا على وجود عالم اخر يشارك هذا في الطبيعة
بل اما على امتناعه مطلقا فلا يستقيم قالوا كل كاين فاسد
وبالعكس وهذا البحث وان كان موضعه غير هذا الا انه
لا يخلو عن مناسبة لهذا البحث ومما احتجوا به ههنا
ان المادة يمكن فيها وجود الصورة دايما وعدمها دايما

فانها لو كان لها قوة وجود الصورة دائما وليس فيها
قوة لا كونها دائما بل قوتها على العدم في وقت ما فتكون
بعد ذلك الوقت تجب وجود الصورة مع ثبوت المادة
بحالها وسائر الاحوال وهو محال فان لها قوة على عدمها
دائما والمركز لا يلزم من فرضه محال فلنفرض وقوع
امكان وجود الصورة دائما وهي مع ذلك تقوى على
عدمها دائما فلا يستحيل ان يكون ما تقوى عليه والا لكان
ممتنعا عليه فلنفرضه ايضا واقعا فيكون مع فرض
وقوع القوة الاولى وهي قوة الوجود دائما يمكن فرض
وقوع قوة العدم بالفعل وهذه الحجة مختلة جدا
فانه اخذ فيها الامكان مقابلا للدوام وهو خطأ فان
الدائم لا ينافي الامكان كما في سائر الممكنات
على رايهم وقوله اذا فرض معدوما لا يمتنع لان ممكن
الوقوع ممكن اللاوقوع فيكون موجودا معدوما معا
خطأ فان فرض العدم لا ينافي استمرار الوجود والا لكنا
اذا فرضنا عدم هذا الجسم الممكن في الحال وهو موجود
في الحال لزم اجتماع الوجود والعدم معا وهو محال
فوجوده محال مع انه موجود وسبب الغلط انه اذا
فرضناه معدوما جعله موجودا حينئذ وهو فاسد
اذا فرض معدوما ارتفع الوجود عنه

المقالة الخامسة في البسائط العنصريات ومركباتها

وفيها مباحث الاول في حركتي الكون والفساد
والاستحالة قد انكرهما جماعة اما منكروا الكون

فقالوا ان البسائط العنصرية لا توجد صرفة خالصة بل
مختلطة وانما سميت باسم الغالب فالذي يغلب فيه الارضية
سمي ارضا وكذلك البواقي ويعرض لغير الغالب ان يبرز
ويظهر في الحس لامور غريبة فيظن انه قد فسد الاول وحدث
الثاني وليس كذلك وانما ظهر ما كان كامنا وكمن ما كان
بارزا وانكروا ايضا الاستحالة فقالوا ان الماء ليس يسخن
بسبب استحالته من البرودة في نفسه الى السخونة بل لان
النار الكامنة فيه برزت وظهرت فحصلت السخونة ظاهرة
او لان النار وردت عليه من خارج فخالطته فاحس منه
بالسخونة وكذلك في باقي الكيفيات فليس الابيض
يسود لاستحالته في البياض بل لحصول اجزاء سود ظاهرة
على الاجزاء البيض وذهب اخرون الى وجود الكون ومنعوا
من الاستحالة واخرون اعترفوا بالاستحالة وانكروا الكون
واكثر هؤلاء هم القائلون بعنصر واحد اما نارا واما الى غير
ذلك ومن هؤلاء من يرى كثرة من العناصر واحتج منكروا
الكون بانه يستحيل ان يتكون شيء لا عن شيء فان التكون
يستدعي موضوعا واللاشيء يستحيل ان يكون موضوعا
للشيء والتكون يستدعي موضوعا للشيء فالتكون ان كان
موجودا فتكونه عن شيء فقد كان الشيء قبل تكونه
والمتكون هو ما لم يكن قبل تكونه فالمتكون غير
متكون وان صح انه قد يكون شيء عن شيء فليس التكون
الا البروز لاستحالة صيرورة شيء شيئا اخر وهذه الحجة ردية
جدا فانه لو سلم ان تكون الشيء لا يكون عن لا شيء لم يجب ان يكون

الشيء المنكون عنه مشابها للكائن في الطبيعة والنوع والمنع
من صيرورة الشيء شيئا اخر هو نفس المتنازع عليه لان قولهم اذا
استحال ان يكون لا عن شيء وجب ان يكون عن شيء لا يخلو عن غلط
واحتمل فان نقيض الكمون عن لا شيء ليس هو الكمون عن شيء بل
هو اللاكون عن اللاشيء ثم نقول القول بالكمون باطل فان الماء
لسهولته يمكن خرقه فلم نحس بالاجزاء النارية التي فيه كالحس
بما اذا اوقدت بل يجب ان يكون الحس على تقدير الكمون اولى
فان الاجزاء تكون مجتمعة نحس منها ما لا نحس اذا تفرقت وايضا
فالنار اليابسة في الزجاج الذائب لو كانت موجودة فيه
لكانت مبصرة لشفافية الزجاج قيل على هذا حرارة الغريزيون
انما هي لكثرة الاجزاء النارية على ما ذهب اليه الاطباء مع انها
لا تظهر في الحس مع الصحو اجيب بانها لا تظهر لكونها
مكسورة الكيفية بالمزاج ولا يمكنهم ان يقولوا بمثله لانه
يناقض مذهبهم وايضا فان الظهور لا بد له من سبب فان كان
قوة طبيعية وجب ان لا يبقى الى وقت وكان حرارة الماء حاصلا
ابدا وان كان السبب خارجيا فهو اما جذب او دفع اما مع
مماسة او بدونها ولو كان مع مماسة لوجب ان يكون كل
كائن يزيد مقداره لتصور الجاذب او الدافع وان كان لا عن
مماسة بل لان النار الخارجة مجاورة للكائن فلم لا تقتضي
الاجزاء الكامنة الخروج لمجاورة بعضها بعضا والقول
بالورود ايضا باطل فان الانسان قد يغضب فيسخن في بشرته
والجسم يتحرك فيسخن من غير ورود نار غريبة اليه
وايضا فان اعظم الاجسام كبرا قد تحترق بمماسة نار



صغيرة كالجبل من الكبريت اذا قربت اليه شعلة مصباح ثم
ازيلت عنه فانه يشتعل كله نارا وايضا فان الجسم اذا وضع
في الجمد اجتمع على طرفه قطرات ما مع استحالة صعود الماء
الى اطراف الكوز فانه لا يقتضي الصعود ولا يمكن ان يقال ان الماء
ورد عليه من خارج والا لكان اذا ازيل ذلك القطر المجتمع ثقل
في المرة الثانية او بمضي زمان اجتماعه فلم يبق الا ان الهواء
المحيط بظرف الانية يشتد برده لاشتداد برد الانية
فيتكون وما قيل على هذا ان تبرد الاناء بالهواء ليس اعظم من
تبرد الاراضي الجمدية اياه في صميم الشتاء بل في المواضع
التي تستتر الشمس عنهم ستة اشهر وذلك يقتضي انقلاب
الهواء ماء ولان بعد نزول الثلج يصير الهواء ابرد ويوم الصحو
ابرد من يوم المطر فيجتمع المطر والثلج الى ان يتغير الفصل
اجاب عن هذا بعض المحققين بانه يجوز تخلف الكمون لموانع
مجهولة وهو غير قادح في الكمون ويورد ههنا سوال اخر
وهو ان برودة الماء لو اقتضت فساد الهواء المحيط بالاناء
لفسد محاذي ذلك الهواء فيسيل ويتصل به هواء اخر ويفسد
الى ان يجري جريانا صالحا واجيب عنه بان جرم الاناء
لصلابته يعسر تكيفه بالكيفيات الغريبة ومع تكيفه
يشتد حفظه لها ولهذا توجد الاواني الرصاصية اشد
في كيفياتها الغريبة من غيرها فالاناء لشدة برده تحيل
الهواء المحيط به ظاهره عن برودته الشديدة سريعا ولا
يفسد الهواء ما دام على سطح الاناء ماء فاذا نحي منه
واتصل الهواء بالسطح عاد الى فساده وايضا المحكوك

والمخضض يسخن من غير نار واردة عليه ولان السخونة لو كانت
بسبب النفوذ لكانت سخونة الماء في اناء متخلخل اشد من
سخونته في اناء مستحصف ولان الاناء الملآن اذا شد راسه
لا يمتنع عن التسخن البالغ فاذا قد ثبت امكان الكون والفساد
وامكان الاستحالة لاكن المشكل هو ان الاستحالة انما تكون
على التدريج الحقيقي واعلم ان العناصر لما كانت اربعة كانت
انواع الكون والفساد على اثني عشر وجها وهي تكون النار
من الهواء كما في النيران الحاصلة من الحاح النفخ على الهواء
المحتقن في كير الحدادين وبالعكس كما في انطفائها
ههنا وتكون الهواء من الماء بتبخر الماء المسخن وبالعكس
كما في الكائن على اطراف الاناء المعروض وتكون الماء من
الارض كما يفعله اصحاب الاكسير فانهم يحلون املاحا
بالاحراق وما يجري مجراه ثم يذيبونها بالماء وبالعكس كما
في المياه التي تنعقد حجرا بعد خروجها من منابعها وتكون
الماء من النار وبالعكس وتكون الهواء من الارض وبالعكس
وتكون النار من الارض وبالعكس وهذه التكونات
حاصلة بتكون سابق عليها فان الاطراف لا تتكون بعضها
من بعض الا بتوسط الاوساط ه **البحث الثاني**
في عدد الاسطقسات توصلوا اليها بالبحث عن
الكيفيات واعلم ان الكيفيات الملموسة هي الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة
واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة
وقد يعدون من جملتها الخشونة والملاسة والصلابة

التي ذكروا ان خاصة الحرارة افادة الميل المصعد
وبتوسطه تحصل الحركات وبتوسط الحركات تحصل
لها خاصة اخرى هي الجمع بين المتماثلات والتفريق بين
المختلفات فان المركب من الكثيف واللطيف اذا سخن
يكون اللطيف اقبل للتسخين وبتوسط السخونة يقتضي
التخلص من الكثيف واللحاق بالاجسام اللطيفة ويبقى
الكثيف هابطا ومن خواصها انها تسود الرطب وتبيض
اليابس كالبياض في الجص والبرودة على العكس منها فانها
تجمع بين المتشاكلات والمختلفات ويحصل منها
تسويد اليابس وتبييض الرطب ومما يحصل من الحرارة افادة
الفواه كبياض البيض واما البرودة فقد ذهب جماعة
الى انها عدم الحرارة وهو مكابرة في المحسوسات فانا
لا نحس من الجسم البارد مطلق الجسم ولا عدم الحرارة لكونه
امرا عدميا واما الرطوبة فيفسرونها بامرين احدهما
انها الكيفية التي بها يكون الجسم سهل الالتصاق بالغير
سهل الانفصال عنه وثانيهما انها الكيفية التي بها
يكون سهل التشكل بشكل الحاوي الغريب سهل الترك
له فان فسرناها بالاول لم يكن الهواء رطبا وان فسرناها
بالثاني كان رطبا وكانت النار رطبة والجمهور يفسرون
الرطوبة بالبلة ولذلك لا يجعلون الرطب غير الماء
وذكر الشيخ ان البلة هي الرطوبة الغريبة الجارية على
ظاهر الجسم كما ان الانتقاع الرطوبة الغريبة النافذة
الى باطنه والجفاف عدم البلة عما من شانه ان يبتل

واما اليبوسة فانما كيفية تقتضي عسر التفرق والاتصال
والتشكل والجمهور يطلقونها على الجفاف واما اللطافة
فانما تقال على رقة القوام وهي سهولة قبول الاشكال الغريبة
وتركها وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة وسرعة التاثير
من الملاقي والشفافية بالاشتراك والكثافة تقال لمقابلات
هذه واللزوجة كيفية يكون الجسم بها سهل التشكل عسر
التفريق ويمتد بها متصلا وتحدث من امتزاج الرطب الكثير
باليابس القليل والهشاشة لما يقابلها وكذلك السلاسة
واما الثقل والخفة فقد مضى البحث فيهما واما الصلابة
واللين فالحق انهما من باب الكيفيات والاستعدادات
لا من باب المحسوسات واللين كيفية تقتضي قبول
الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن
وضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة ويكون قبوله
الغمز من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة
ما يقابلها واما الخشونة والملاسة فالحق انهما من باب
الوضع وسياتي تفسيرهما وعرف الشيخ اللذع بانه
كيفية نفاذة جدا لطيفة تحدث في الاتصال تفرقا
كثير العدد متقارب الوضع صغير المقدار ولا يحس
بكل واحد باجزائه ويحس بالجملة كالوجع الواحد
والتخدير بانه يبرد العضو بحيث يصير جوهر الروح
الحاملة قوة الحس والحركة اليه باردا في مزاجه غليظا
في جوهره فلا تستعملها القوى النفسانية ويجعل مزاج
العضو كذلك فلا يقبل تاثير القوى النفسانية ۞

البحث الثالث في المزاج ورسموه بانه كيفية متوسطة
تحصل من كيفيات متضادة متفاعلة بعضها في بعض
واذا حمل التضاد على التضاد الحقيقي لم يتناول هذا
الرسم الامزجة الثانية وفي كون الكيفيات هي
المتفاعلة نظر سياتي البحث فيه قالوا ولا يصح ان يكون
الاسطقس واحدا والا لما حصل الفعل والانفعال فلم
يحصل الامتزاج فان الفعل والانفعال قد دل على ثبوت قوى
متضادة ويستحيل صدور تلك القوى عن صورة واحدة
فاذا هي كثيرة ذات صور تصدر عنها كيفيات يتم فيما
بينها فعل وانفعال فيجب ان تكون اسطقسات حتى تتكون
منها المركبات بالامتزاج ولانها اسطقسات الاجسام
المحسوسة لا الموهومة فكيفياتها محسوسة والمحسوسة
متصنفة بحسب تصنف الحواس ولا يفيد سوى الكيفيات
الملموسة فان المحسوس بالبصر كالالوان وبالسمع
كالاصوات او بالشم كالروائح او بالذوق كالطعوم
ليست كيفيات اولى فان كثيرا من الاجسام تخلو عن
هذه والسبب فيه ان هذه الحواس انما تحس بتوسط اجسام
اخرى بينها وبين المحسوسات فتلك الاجسام تجب
خلوها عن تلك الكيفيات فان البصر انما يدرك
بتوسط الهواء الشفاف الخالي عن اللون والسمع انما
يدرك بتوسط الهواء ايضا وكذلك الشم والذوق
انما يدرك بتوسط الرطوبة اللعابية الخالية عن الطعوم
والا لما ادركتها على هيئتها فان الممرورين لا يدركون

الطعوم على ما هي لا نها في المتوسط بالطعم وإذا كانت
الاجسام تخلو عن هذه ويستحيل أن تخلو عن أوائل الملموسات
فالملموسات هي النافعة في الامتزاج وليس هنا نافعًا
سوى الكيفيتين الفعليتين وهما الحرارة والبرودة وما
ينسب إليهما أما اللطافة والكثافة والجفاف والبلة
فهي راجعة إلى الرطوبة واليبوسة ببعض الاعتبارات
وأما اللزوجة والهشاشة فهما كيفيتان مزاجيتان
وأما الرطب واليابس على ما فسرا به وأما الثقل والخفة فإنهما
من الكيفيات التي توجب المنافرة فهي منافية للامتزاج
الذي لا يتم إلا بالمفاعلة وأما الخشونة والملاسة
فإنهما من باب الوضع وأما الصلابة واللين فهما من
الكيفيات المزاجية أيضا أقول هذا الكلام كله
لا يخفى أنه من باب الظنون وهم معترفون بأن استثناء
حصر الكيفيات التي يكون بها الامتزاج فيما ذكروا
إنما هو الاستقراء وقد عرفت ضعفه وتعليلهم بأن المزاج
إنما يكون من هذه لأن الاجسام تخلو عن ساير الكيفيات
الاخر فيه نظر فإنه لا يجب أن تكون الكيفية التي بها
يحصل المزاج ملازمة للجسم فإن الماء الحار والبارد إذا
امتزجا حصل كيفية متوسطة بينهما مع خلو الماء
منهما بعًا ثم ان زعمهم في ملازمة الاجسام لهذه الكيفيات
فإن عولوا فيه على الاستقراء لم ينفعهم في إفادة اليقين
وقولهم في الثقل والخفة إنما يوجبان التباعد ويبانه
الانفعال يحصل فيه التفاوت فيه نظر فإن الحرارة





والبرودة يوجبان التباعد أيضا بتوسط إيجابهما الثقل
والخفة فليس فالأولى أن لا كيفية نافعة سوى هذه
الاربع يتركب منها أربع مزاوجات فالحار اليابس هو النار
والرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء واليابس هو الارض
ولو قيل لهم لم لا يجوز وجود جسم متصف بأحد هذه
الكيفيات دون أن يتصف بالاخرى اعتمدوا في دفعه
على الاستقراء قالوا والفائدة من الرطوبة قبول الشكل
للمركب ومن اليبوسة حفظه ومن الحرارة حصول النضج
ومن البرودة حفظ الشكل المستفاد من التركيب
ومع اجتماع هذه الاربعة تنكسر صرافة كل واحد
منها بالاخر ويحصل كيفية متشابهة في الكل متوسطة
بين الاضداد وهي المزاج ثم اختلفوا في كيفية حصول
المزاج فذهب جماعة من القدماء إلى أن العناصر تفسد
صورها عند المزاج ويحصل للمركب صورة أخرى مغايرة
لتلك واحتجوا بأن النار لو اتصفت بالصورة اللحمية
مع بقاء طبيعتها النارية لم يبعد أن يعرض للنار التي قدمها
جعل حرارتها إلى الحد الذي يستعد به لقبول الصورة
اللحمية وحينئذ يصير ذلك الجزء من النار وحده لحما
ولا يحتاج في المركبات تركب الاسطقسات وهذه
المجنة ردية جدا ومع ذلك فإنها لازمة عليهم أيضا لأن
عندهم أن تلك النار إذا اختلطت بغيرها من العناصر
يعرض لها ما يزيلها عن تلك الصورة النارية ويفيدها
الصورة اللحمية فلا يبعد أن يحصل هذا العارض للنار

...ه فان شرطه في هذا الحصول وجود التركيب كان
...ان نقول بمثله والمشاؤون اتفقوا على بقاء تلك الطبائع
وانكسار الكيفيات واحتجوا بامرين احدهما لو سرت
الصورة النارية لم يحصل المزاج فان الامتزاج يستدعي بقاء
الممتزجات الثاني المشاهدة فانا اذا وضعنا المركب
في القرع والانبيق حصل جوهر مائي وكلس ولولا اختلاف
الموجود في المركب حالة التركيب والا لما حصل الاختلاف
عن الفاعل الواحد قالوا ولو كان المنفعل ينفعل في صورته وينفعل
بصورته لزم انقلاب المغلوب غالبا على تقدير تاخر
البعض عن البعض وحصول الغالبية والمغلوبية لشيء
واحد في وقت واحد على تقدير واحد فان قالوا وكذلك
نقول في الكيفيات فان كيفية كل واحد منها اذا
كانت فاعلة في الاخرى ومنفعلة عن الاخرى لزم ما
التزمتمونا به اجابوا بان الكيفيات ليست هي الفاعلة
وانما الفاعل هو الصور والمنفعل هو الكيفيات وحيث
حصل التغاير بين الفاعل والمنفعل سقط ما ذكرتم وههنا
سؤال وهو ان يقال انكم تجعلون الحرارة والبرودة من
الكيفيات الفعلية بمعنى انها بعد موضوعاتها لا تكون
فاعلة في غيرها والصور انما تفعل بتوسطها وها هنا
جعلتم الصور فاعلة والكيفيات منفعلة ويلزم منه
محذوران احدهما جعل الصور فاعلة لذاتها لا بتوسط
الكيفيات والثاني جعل الكيفيات الفعلية منفعلة
واجيب عنه بان الكيفيات ليست هي المنفعلة بل

... المبردة لاكن بفعلها هو استحالتها في تلك
الكيفيات ولم نجعل الصور فاعلة في غير موادها بذاتها
بل بتوسط الكيفيات فان الصورة النارية هي المبدا
لحصول حرارة جرم النار فان انفردت فعلت الحرارة لذاتها
في المادة شديدة واذا امتزج الماء بما اثرت هي ايضا بتوسط
حرارتها تلك في مادة الماء الباردة بسبب الصورة المائية
فضل البرودة ولو كانت مادة الماء خالية عن البرودة
اثرت فيها الحرارة وفعلت صورة الماء في مادة النار مثل
ما فعلت صورة النارية في مادة الماء فاستوت الكيفية
المتوسطة من المادتين على التناسب فالدليل على ان الصورة
تفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية ان الماء الحار والبارد
اذا امتزجا اثرت حرارة الماء في برودة الاخر فقول الالتجاء
الى جعل المنفعل هو المادة غير مفيد لان الحرارة البالغة
من النار لا شك في انكسارها فعلة الانكسار ان كان
هو صورة الماء لا غير فهو الذي ذكره السائل وان كان هو
صورة الماء مع البرودة وجب حصول البرودة حالة
الانكسار لاكن انكسار البرودة بعد ذلك وان كان
مستندا الى صورة النار لا غير لزم المحذور وان كان
اليهما والى الحرارة البالغة لزم صيرورة المغلوب غالبا
وان كان هو الحرارة المتوسطة لزم ان تكون الصورة مع
الحرارة المتوسطة اقوى منها مع الحرارة البالغة وهو محال
وقولهم ان الصورة او الكيفية معا يؤثران في المادة
الاخرى فيه نظر فان صورة الماء الحار لا تفني الحرارة

وانما الحرارة غريبة فإذا انفعل البارد عن الماء الحار كان
المؤثر هو الكيفية لا غير وقيل ايضا ان الجزء الناري مركوز
النار فانه لا قسر هناك واستعداد غير الجزء الناري لصيرورته
نارا اخف من صيرورته شيئا اخر واجيب عنه بالمنع
في الثاني فان الجزء الناري يحصل من الفاعل بتوسط استعداده
الجزء العنصري لصيرورته نارا بسبب استعداد حرارته
بمحاذاته للشمس وبالحركة وغير ذلك مما يؤثر في
التسخن من الامزجة تسعة ثمانية منها خارج عن
الاعتدال وخروجها اما في كيفية واحدة كالبالغ
في الحرارة والمعتدل في البواقي وكذلك في باقي الكيفيات
واقسامه اربعة واما في كيفيتين كالمعتدل في الحرارة
والبرودة والبالغ في الرطوبة او في اليبوسة وكالمعتدل
في الرطوبة واليبوسة البالغ في الحرارة او البرودة فهذه
اربعة اخرى ومع المعتدل تسع وقد بينا امكان وجوده
وان كان بقاؤه متعذرا ومن المزاج ما هو اولي وهو الذي
يحصل من تفاعل البسائط العنصرية ومنه ما هو ثاني
وهو ما يحصل من تفاعل المركبات منها كالذهب المتولد
عن الزيبق والكبريت وغيرهما د **البحث الرابع** في
الكلام في الاسطقسات وهي الاركان بالذات وغيرها
بالاعتبار فانها من حيث اجزاء العالم اركان ومن حيث
تركيب المركبات منها اسطقسات وعناصر من حيث
ينحل التركيب اليها وهي اربعة النار والهواء والماء والارض
فالبالغ في الحرارة بطبعه هو النار وقد ذهب قوم غير

محققين الى ان الحرارة صورة مقومة للنار وهو خطأ فان
الصورة لا تشتد ولا تضعف والحرارة بالخلاف ولا نزاع
في كون النار المجاورة لنا حارة وانما وقع الخلاف في النار
المجاورة للفلك واحتج المانعون بانها لو كانت حارة
لاحرقت ما تجاورها ويلزم انقلاب العناصر نارا وهذا
ضعيف واحتج المثبتون بان طبيعتها تقتضي الحرارة والمادة
قابلة فوجب بلوغها الغاية فيها ولان النار التي عندنا
مركبة مما يجاورها من الابخرة والادخنة التي هي غير
حارة فيلزم ان يكون الخالص من المخالط اقوى في الكيفية
واثبتوا للنار كيفية اخرى هي اليبوسة فان ارادوا بها
ما لا يلتصق بالغير فالنار كذلك وان اريد بها ما يصعب
تشكله بالاشكال الغريبة فليس قالوا والنار البسيطة
غير مرئية فانها لبساطتها لا تكون ذات لون اذ اللون تابع
للمزاج والنار المرئية ليست على حد صرافتها بل ممتزجة
من النار والاجسام الارضية ولهذا حيث تكون النار
قوية تكون شفافة كما في اصول الشعل ولان النار
لو كانت ملونة لمنعت من الابصار عن رؤية الكواكب
والنار المنطفاة قد يكون سبب طفوها شعافيتها
بحيث يحيل كلما تجاورها الى طبيعتها فاذا اشبعت
حسبت انها طفيت وهذا يكون في نار ذات قوة وقد
يحصل الانطفاء بسبب اخر وهو احالتها الى الهواء لاجل
استيلاء البارد عليها وهذا يكون في نار ذات ضعف
واكثر الانطفاء عندنا من قبيل هذا الاخير واما في الجو

العالي بهذا الاول وليست النار المنفعلة نارًا واحدة تامة
على الاستمرار بل كل نار تشتعل فانما تنطفئ وتتجدد
اخرى بعدها على الاتصال وقد جعلوا كرة النار متحركة
على الدور واستدلوا فيه بامرين احدهما الشهب والثاني
اختصاص كل جزء منها بجزء من اجزاء الفلك لكونه مكانا
له وهذان ضعيفان اما الاول فلان الشهب لا يتحرك جميعها
على الدور واما الثاني فلان الاجزاء التي في النار والتي في الفلك
ليست حاصلة بالفعل بل بالقوة فلا مكان بالفعل ثم ما
بال الهواء ساكنا ولم يتحرك كتحرك كرة النار بسبب
اختصاص الاجزاء الهوائية بالاجزاء النارية لكونها مكانا
لها وسر الهواء كيفيته الفعلية الحرارة فان الماء اذا
اريد انقلابه الى الهواء سخن فضل سخونة وفي هذا الوجه
نظر فانه لا استبعاد في ان تكون السخونة تقتضي اشتداد
الاستعداد للصورة الهوائية وان لم يكن الهواء حارًا
فليس كل ما اعد شيئا كان ذا كيفية مماثلة له فان الشيء
قد يؤدي الى مقابله كالحركة وقد نازع في هذا جماعة
قالوا لانه لو كان الهواء حارًا لكان بالغا في الحرارة اذ
الطبيعة فاعلة والمادة قابلة فان قلتم الرطوبة
مانعة من كمال الحرارة قلنا كيف تقتضي الطبيعة
كيفيتين متنافيتين ثم كيف تكون الرطوبة بمعنى رقة
القوام مانعة من السخونة وقد مضى في كلامنا ما يمكن
ان يكون اعتراضا على هذا واما كيفيته الانفعالية
فالرطوبة وهو امر ضروري اذا فسرت الرطوبة بمعنى سهولة

كون الهواء فيسخن الماء اما اذا بعدت الشمس من سمت
الرؤوس كما في الشتاء لم تحصل السخونة للارض فتبقى على
طبيعتها وهي البرودة وبرد الهواء المجاور لها والماء
فيقتضي الجمود سيما الارض ولا شك في يبوستها
اما البرودة فلانها كثيفة وهل هي ازيد من برودة الماء
فيه خلاف والاقرب الى الحق ذلك والحس لا يساعد
اما في نفس الامر قالوا والاجزاء الاصلية للارض غير
متواصلة في الحقيقة بل متفاصلة بالفعل وفي هذا نظر
ولها ثلاث طبقات الطبقة الاولى ارض محضة وهي
القريبة من المركز وطبقة طينية منكشفة قد حصل
لها اليبوسة بسبب تاثير الشمس وهو البر وطبقة
طينية احاط بها الماء بحر ومما ذكروا ههنا من الاحكام
المشتركة للعناصر كونها كرية الشكل لانها بسائط
والبسيط لا يحصل فيه اختلاف وضع لبعض الاجزاء
عند بعض منبعث عن طباعه وكون الارض ذات اغوار
وانجاد لا يقدح في الكرية اذ هي كنقطة على ظاهر
الكرة الحقيقية وربما ذكروا ايضا استحالات
انقلاب كلية عنصر الى كلية عنصر اخر وانقلاب
الجميع الى اجسام مغايرة لها وهذا من الاحكام التي
يقع عليها برهان **البحث الخامس** في الافعال
والانفعالات المنسوبة الى هذه العناصر هذه
العناصر قد يصدر عنها بتوسط الكيفيات افعال
وانفعالات فمنها ما ينسب الى الفاعلين ومنها

ما ينسب الى المنفعلتين ومنها ما ينسب اليهما معًا فمن
المنسوب الى الحرارة النضج وهو احالة اجزاء الجسم
الرطب الى موافقة الغاية المقصودة وله اصناف
منها نضج النوع كالثمرة والفاعل له موجود في جوهرها
تحيل الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وهو
يكون فيما يولد المثل الى ان يصير بحيث يولد المثل ومنها
نضج الغذاء وهو بعد الغذاء وتحيله الى مشاكلة
المغتذي والفاعل له موجود لا في الناضج بل في
المغتذي وهو مع ذلك احالة من الحرارة للرطوبة
الى موافقة الغاية التي هي افادة بدل ما يتحلل وهذا
هو المسمى بالهضم ومنها نضج الفضل وهو احالة للرطوبة
الى قوام ومزاج يسهل به دفعها وهو ايضا احالة من
الحرارة للرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة فمن
صفة النضج الطبيعي ويقابلها امران احدهما عدمي
كالشهوة وهو ان تبقى الرطوبة غير مبلوغ بها الغاية
ولا يستحيل الى كيفية منافسة للغاية والثاني
وجودي وهو كالضد مثل العفونة فانما تفعل في
القسم الاول الحرارة الغريزية وتقوى الغريبة فان
القوية من الغريزية تحس باحالة الرطوبة او حفظها من
لولو تكن حرارة تملكان هذا يستحيل الى كيفية حارة
ردية ولهذا فان الميت اسرع الى التعفن بالحرارة الغريبة
من الحي واعلم ان سبب النضج الثاني والثالث انما هو
حرارة غريبة اليها غريزية للشيء الذي لا لاجله ما ينضج

النضج البالغ به الى الغاية فان استولت على هذه الحرارة حرارة
غريبة اخرى فسد على الغريزية فعلها فيزول الغذاء عن طبيعته
ولا يستحيل الى طبيعة البدن وهو العفونة ومادة النضج
الاجسام الرطبة والفاعل الحرارة والصورة تكيف
الرطوبة بكيفية موافقة لغرض الطبيعة والغاية تتمة
نشوء الاشخاص الجرمية ومن المنسوب اليها الطبخ
وفاعله جسم فيه حرارة ورطوبة ومادته جوهر فيه
رطوبة فيسخن بالحرارة ويترطب بالرطوبة ويقال
لليابس انه منطبخ كالذهب وذلك اذا خلصته الحرارة
من الجوهر الغريب ولكن لفظة الطبخ تطلق عليه وعلى
الاول بالاشتراك ومنه الشي والفاعل له حرارة خارجة
ومادته جوهر رطب فان حدثت الحرارة من رطوبة
ظاهرة اكثر مما احدثت من رطوبة باطنة فهو الشي
ان كان هوائيا وان كان ارضيا فان كان بين الفاعل والمنفعل
وسيطة فهو القلي والا فهو السكيب ومنه التبخير
وهو تحريك الاجزاء الرطبة من شيء رطب الى فوق
فان مادة التبخير الجسم الرطب ومادة التدخين الجسم
اليابس ومنه الاشتعال والفاعل له الحرارة والمادة
وهو جسم حار رطب دهني او يابس لطيف فان كان
يابسا كثيفا او رطبا لا دهنية فيه لم يشتعل والمشتعل
هو الذي ينفصل عنه بخار ليس من الرطوبة والبرودة
بحيث لا يستحيل نارا والتجمر الغير المشتعل هو الذي
تستحيل اجزاؤه الى النارية اشراقا واضاءة وحميا

ولاكنه لا ينقطع عنه شي ومقابلات هذه الاشيا
منسوبة الى البرودة والمشترك بينهما كالتعفين ومن
المنسوب الى المنفعلين اما اليابس فكالابتلال
والانتفاع والنشف والميعان للرطب كالجفاف
ومن المحسوس انه اذا اشتد حر على ظاهر بارد
اشتد برد باطنه وبالعكس وهذا هو المسمى بالتعاقب
وللقدما فيه رايان احدهما ان الحرارة والبرودة يهرب
كل منهما عن الاخرى فاذا استولت احديهما على الظاهر هربت
الاخرى الى الباطن كما تهرب كل منهما عن الاخرى فان
استولت احديهما على الظاهر هربت الاخرى الى الباطن
وبالعكس كما هرب الما عن النار وهذا المذهب بطلانه
ببطلان انتقال الاعراض الثاني ان هذا انما يكون في جسم
يسخن بسبب سريان جسم حار فيه او يبرد بسبب سريان
جسم لطيف داخل الجسم المستولي على ظاهره ولم يتحلل
فازداد سخونة او كان المستولي حرا فجفف الظاهر
وكثفه فان ذلك الجسم اللطيف لا يتحلل بل يبقى داخلا
محتقنا ويزداد لا محالة قوة اذ لولا الاحتقان لكان
يتحلل وهولاء لا يصدقون بامر القنى والابار ويجعلون
ذلك من اغاليط الحس كما يعرض لداخل الحمام فانه
يستسخن ما يصيبه من ما فاذا استحم يستبرد
ذلك الما بعينه لانه في اول دخوله كان بارد البشرة
فكان الما بالقياس اليه حارا ولما اقام سخنت بشرته
حتى غلبت سخونة الما فاحس برده وكذلك الابار

في الشتا فانما ابرد من مياه القنى وفي الصيف اسخن والشيخ
ابطل هذا بان المياه المذكورة قد اسخنت في الشتا جدا اذابت
الجمد في حال الملاقاة وفي الصيف لا تذيبه في الحال ثم ان
الشيخ ذكر السبب فيه وهو ان القوة الواحدة تفعل في
الجسم الصغير اكثر من الكبير فاذا استولى البرد على
الظاهر فلا موضع تاثير المسخن فقوي فعله وفي هذا
الكلام نظر فان هذا لا يتاتى في القوى الطبيعية فانها
تنقسم بانقسام محالها فاذا استولى البرد على الظاهر
بطلت قوته ونسخن الباطن بقوته من غير معاونة قوة
الظاهر اذ هي قد بطلت سريان الجسم كلما ازداد
مقداره زادت كيفيته كالنار العظيمة اذا ادخل
فيها حديدة فانها تحمى بسرعة وفي الصغيرة تسخن
بطيئا فلا مع ان المجاور للحديدة عن النارين واحد وكذلك
الما الكثير والصغير اذا انغمس فيهما منغمس وللناس
فيه رايان احدهما ان الجسم تزداد كيفيته بسبب زيادة
مقداره لان الما اذا جاور ما اخر كان له برودة بطبيعته
وبرودة اخرى بسبب مجاوره اما اذا جاوره جسم حار
انكسرت كيفيته بزيادة في نفسه وهذا الراي
مما مال اليه الشيخ ونقل عمن تقدمه اعتراضا على
هذا فقال لو كانت الزيادة في المقدار توجب الزيادة
في الكيف لكان نسبة برد ما البحر الى برد ما اخر
كنسبة الما بين وليس كذلك فان برد ما البحر

وان كان شديدا الا انه لا يبلغ في الشدة بحيث تنفد نسبته
الى نسبة مقدار الاخر واجاب عنه بان هذا انما يجب
لو ثبت ان النسبة الحاصلة في الاصل محفوظة في الزيادة
وذلك غير معلوم والثاني راي من يقول ان الجسم المائي
الكبير يتدارك باجزائه البعيدة فيحصل للقريبة من
السخونة المستفادة من الجسم المنغمس فيه والجسم الصغير
ليس له ما يفي بتدارك برودته الزايلة عن الاجزاء الغريبة
وزيف الشيخ هذا الراي كل الرد بان قال هولاء يجعلون الاجزاء
ابعد من الاجزاء وليس يجب ان يتسخن الشيء حتى يبرد بالبارد
الذي ليس بحاصل فيه فلو ان زيادة البرد فيكون الاجزاء كلما
تجاورت ازدادت برودة وان لم يكن ثم مسخن واورد
على نفسه ان الماء متشابه فيستحيل ان يفعل جرمه في
جزء لان الشيء لا يفعل في شبهه فما دام المجاور للبارد
باردا لا يتاثر اما اذا اسخن بسبب مجاور امكن ان يتاثر
واجاب عنه بان البارد لا ينفعل من المجاور من حيث هو
بارد بل من حيث كون المجاور مبردا او هو ناقص البرد
مستعد للزيادة والمستعد من حيث هو مستعد مقابل
للحاصل بالفعل ومعنى قولهم الشيء لا يفعل في شبهه هو ان الشيء
الحاصل بالفعل يستحيل ان يقال انه مستفاد من كذا من
من شانه ان تحدث عنه مثل ذلك الحاصل بخلاف ما
يعرض اذا كان الطاري بهذه الصفة والمطرو عليه عادما
لذلك الشيء الذي فرضناه فيما كلامنا فيه حاصلا بل

ضده واما الزيادة على الحاصل فقد تقع من الطاري
اذا كان بطبعه فاعلا لها وكان المجاور فيه بقية استعداد
لقبولها كيف كان الطاري في كيفيته كان قويا او ضعيفا
الا ان يكون ضعفه في تلك الكيفية يجعله الى ضدها
اقرب فيكون القاهر في التاثير هو الضد وهذا هو الذي
يجب تسليمه من قول الناس الشيء لا يفعل في شبهه على ان المبرد
هو الطبيعة وهي غير باردة والمبرد هو المادة المجاورة

البحث السادس

في الكاينات التي لا نفس لها سبب
التحجر ان الطين اللزج اذا عملت فيه الحرارة فاذا استحكم
العمل واشتدت الممازجة بين الرطب واليابس صار حجرا
ولا تتكون الارض الخالصة في اكثر الامر فان استيلاء
اليبس يفيدها تفتتا لا استمساكا وقد تكون الحجر
من الماء فانا نجد الماء حال سيلانه او نقطره وقد اوقعوا في
هذه المشاهدة بان بعض الاراضي يسيل فيها الماء فيتحجر
وهذا يكون بسبب قوة في الارض معدنية تحيل السيال الى
الجمود وقد يحكى هذا في غير الماء وقد تكون الحجارة
من النيران اذا طفيت ولهذا تحدث الاجسام الحديدية
والحجرية في الصواعق بسبب ما يعرض للنارية ان تطفى
فتصير باردة يابسة وسبب تكون الحجارة الكبيرة
قد يقع دفعة كما يصادف في الطين الكثير اللزج حر
عظيم وقد يقع على التدريج وسبب الارتفاع قد تكون
بالذات كما يتفق عند كثير من الزلازل ان تنزع الريح
الفاعلة للزلزلة قطعة من الارض دفعة وقد تكون

بالعرض كما يعرض لبعض اجزا الارض انحفار بسبب
رياح سافية او مياه جارية ينقل لها حركة على ذلك
الموضع فيحفر وينقى ما لا يسيل عنه رابيا ثم كذلك حتى
تغور وينقى ما انحرف عنه شاهقا ومنابع الجبال تكون
العيون والسحب والمعادن فان الارض اذا كانت رخوة انفصلت
الابخرة عنها فلا تحصل العيون واذا كانت صلبة احتقنت
فصارت مبدا للعيون والجبال من المواضع الصلبة وكان
باطن الجبال تحوي من النداوات ما لا يكون في غيرها ويبقى
على ظواهرها من الانداء والثلوج ما لا يبقى على غيرها
وتحبس الابخرة فيها من غير تحلل كانت انفع المواضع
في تكون السحب ومادة المعادن البخار الباقي مدة متطاولة
ولا يبقى في موضع الا في الجبال فهي انفع من غيرها في تكونها
ثم قالوا الابخرة التي تحت الارض ان قويت على تفجير
الارض بحيث يستتبع كل جز منها صاحبه حدثت
العيون السيالة وان كان بحيث لا يستتبع كل جز صاحبه
حدثت العيون وان لم يقدر على تفجير الارض فهي مياه القنى
واذا كان البخار دخانيا كثير المادة وكان وجه الارض
مستحصفا وحاول ذلك البخار الخروج لم يتمكن
لكثافة الارض فيتحرك ويحرك وجه الارض فحدثت
الزلزلة وربما تنشق الارض لقوته فانفصل نارا [illegible]
البخار الصاعد ان كان كثيرا او قليلا غير واجد لما
يحلله وبلغ الطبقة الباردة فان لم يقو عليه البرد
تكاثف بذلك القدر من البرد وتقاطر بالتكاثف

هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان قوي البرد نزل ثلجا
ان وصل اليه قبل صيرورته ضبابا وبردا وبردا ان وصل
بعد ذلك وان لم يبلغ الطبقة الباردة فان كان كثيرا فقد
يتقاطر لشدة برد الهوا السافل وقد لا يتقاطر فيكون
ضبابا وان كان قليلا واصابه برد الليل ولم يجمد نزل
طلا وان انجمد نزل صقيعا واذا ما ارتفعت الادخنة
الى الطبقة الباردة فان انكسر حرها بالبرد نزلت فتموج
الهوا فحصل الريح وان لم ينكسر فما عرجت الى الكرة
النار وحدث ايضا الريح واذا ارتفع المختلط من البخار
والدخان الى ان وصل الطبقة الباردة من الهوا وانعقد
سحابا فيحتبس الدخان في البخار فان بقي على حرارته
قصد العلو ويمزق السحاب فحصل الرعد وان لطف
هذا الدخان وعمل الحرارة فيه الحركة بنضب مزاجه
من الدهنية فيشتعل فيحصل البرق واذا ارتفع الممتزج
من الارض وكان دهنيا فاشتعل قبل ان ينقطع اتصاله عن الارض
فاذا وصل الى النار احترق وسرى فيه الاحتراق الى الارض
وان انقطع اتصاله عن الارض مع وصولها الى كرة النار
اشتعلت فربما يبقى الاشتعال فيرى كانه كوكبا
ينقض وربما يبقى فيه الاحتراق فيرى كانه ذوابة
لكوكب او ذنبا وحية واذا ارتفع من المواضع
التي طبيعتها كبريتية في الليالي الحارة على طبقتها
وخالط الهوا الرطب بسبب برد الليل صار الهوا على
تلك الطبيعة فاشتعلت من انوار الكواكب ورويت

الانوار المشاهدة ليلا واعلم ان هذه الاحكام باسرها ليست يقينية وانما هي على سبيل حسن الظن بهم قالوا السبب في حدوث الهالة ان الغيم الرطب يجري مجرى المراة من اجزا متصلة حسا منفصلة في الحقيقة فلا يظهر في كل واحد من تلك الاجزا شكل القمر المرئي لصغره فان المنقسم لا يرى فيما لا ينقسم ومع اجتماعه مع غيره يؤدي اللون دون الشكل ولو اتصلت انما الا موجزا الاذن مع ذلك الشكل فاذا توسطت مثل هذا الغيم بين الرائي والقمر وكان رقيقا فالذي يقابل القمر لا يستره ولا يؤدي خيال القمر فان الشي انما يرى على الاستقامة نفسه لا شبحه والذي لا يقابل القمر من الاجزا فانما تؤدي الخيال ولا تؤدي الشكل فيظهر الضوء في كل واحد منها فاذا كان القمر على سمت الراس كانت نسبة الحرفة الى تلك الاجزا والى القمر نسبة واحدة فترى الهالة مستديرة وان لم يكن على سمت الراس كان البخار الذي يلي سمت الراس اقرب من الاجزا فاذا ارتفعت الخطوط على ظاهر السحاب كان الخط المتصل بالجانب الاقرب اقصر من المتصل بالاخر وذلك يخل بالاستدارة فيجب ان يكون الجانب القريب اثخن من الاخر حتى ينفذ الخط المتصل في عمقه الى ان يصير طوله مساويا لطول الجانب الاخر حتى يتم الاستدارة قالوا واذا وجد في خلاف جهة الشمس اجزا مائية شفافة وكان وراها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم فاذا استدبر الانسان الشمس وقابلها انعكس

الشعاع البصري من كل واحد من تلك الاجزا الى الشمس فان ادى اللون ولا يؤدي الشكل على ما هو فان تلك الاجزا قد تلونت بذلك الجسم الكثيف فادت لونا ممتزجا من ذلك ومن لون المرئي وهذا هو قوس قزح واما النيازك فانما هي خيالات شبيهة به في اللون الا انها تكون في جنبة الشمس يمنة ويسرة وسبب استقامتها ان مقام الناظر بحيث يرى المنحدر مستقيما او كونها قطعا من دواير عظام تحسبها الرائي كما راها وليس كذلك ○

المقالة السادسة في النفوس وفيها مباحث

الاول في وجود النفس وتحديدها اعلم ان من الاجسام ما يشاهد منه صدور الحس والحركة الارادية والتغذي والنمو والتوليد مع الاشتراك في الجسمية ولوازمها فيجب ان يكون لها مبادي مغايرة للجسمية والمادة فان المادة لكونها قابلة يستحيل عندهم ان يكون فاعلة ولانها مشتركة في العنصريات والمبدا لمثل هذه الاشيا يسمى عندهم نفسا فالنفس اسم لهذا المبدا من حيث اضافته الى هذا الصادر لا من حيث جوهره واعلم ان النفس من حيث يصدر عنها هذه الامور يقال لها قوة ومن حيث انها اذا انضمت المادة يحصل منهما حيوان او نبات يقال لها صورة ومن حيث انها مكملة لطبيعة الجنس الناقصة فيما للفصل يقال لها كمال ومن الكمال ما هو اول وما هو ثان فالاول هو الذي يقتضي التمييز النوعي والكمال الثاني هو الذي يلحق التمييز واذا عرفت

هذا ومعدول عن قول النفس بانها كمال اول لجسم طبيعي
ولم يعرفوها بانها قوة لان القوة تقع بالاشتراك
على القوة الفعلية والانفعالية واللفظ المشترك يحترز
عنه في التعريفات ولم يعرفوها بانها صورة لان النفس
الانسانية والفلكية عندهم غير حالة في البدن ولا تكون
صورة فيه وقيد الكمال بالاول لان التمييز يقع بالنفس
والجسم هاهنا بمعنى الجنس لا المادة وقيد بالطبيعي لتخرج
الصور الصناعية فانها كمالات اول لجسم لكنه غير
طبيعي بل صناعي كالسرير وهذا المعنى مشترك بين
النفوس الفلكية والعنصرية وليس بجنس لهما فان
هذا التعريف انما هو باللوازم فاذا اريد تمييز النفس
الارضية عن الفلكية اضافوا الى هذا بعد قولهم طبيعي
قولهم آلي ذي حياة بالقوة يعنون به كونه ذا آلات يصدر
عنه بتوسطها او بغير توسطها افاعيل الحياة كالتغذي
والنمو ويصح هذا المعنى منا ولا للنفوس النباتية
والحيوانية والانسانية فاذا اريد تمييز النباتية عن
غيرها اضافوا اليه يصدر عنه افعال مختلفة من غير
قصد ولا اختيار واذا اريد تمييز الحيوانية عن غيرها
اضافوا اليه يصدر عنه الافعال المختلفة بواسطة
القصد ويكون لها قدرة على الفعل والترك واذا اريد
تمييز الانسانية اضافوا اليه يصدر عنها ادراك
حقائق الموجودات على سبيل الفكرة والحدس واذا
اريد تمييز الفلكية اضافوا الى قولنا كمال اول

جسم طبيعي قولهم ذي ادراك وحركة بتعاقب تعقلا
كليا حاصلا بالفعل واعلم ان وجود النفس من الامور
الضرورية انما تفتقر الى البحث والكلام في ماهيتها
وصفاتها المشتركة والخاصة **البحث الثاني** في ماهية
النفس ذهب قوم الى ان النفس جسم حال في البدن وهو اجزاء
اصلية فيه وذهب آخرون الى انه جوهر ليس بجسم ولا
جسماني والاول قول الجمهور من المتكلمين والثاني قول
الجمهور من الحكماء وللناس اختلافات كثيرة
في ماهيتها واقربها الى الحق هذان اما الاولون فقد استدلوا
بوجهين احدهما علم كل واحد بذاته مع عدم علمه
بالجوهر المجرد والمعلوم مغاير للمجهول فذات كل
عاقل غير هذا الجوهر الثاني ان مدرك الجزئيات جسم
على ما ذهب اليه الحكماء فالمدرك للكليات جسم
بيان الملازمة ان الحاكم على زيد انه انسان والحاكم على
الشيئين مدرك لهما فالنفس مدركة للكليات
والجزئيات ومدرك الجزئيات جسم فمدرك الكليات
جسم وهاتان الحجتان ضعيفتان اما الاول فانكم ان
ادعيتم العلم الضروري بالماهية فهو نفس النزاع
وان ادعيتم العلم بالوجود فهو مسلم ثم نقول هذا
بعينه عائد عليكم فان كل عاقل يعلم وجود ذاته
ويشك في هذه الاجزاء التي تثبتونها واما الثانية
فان قولكم النفس لا تدرك الجزئيات خطأ فانها
مدركة للجزئيات بالآلات ولا يلزم من ذلك عدم

إدراكها للجزئيات وأما الآخرون فقد احتجوا بحجج
الأولى أن الماهيات البسيطة الكلية معلومة وهي
منقسمة فالعلم بها غير منقسم لأنه لو انقسم
لكان إما إلى جزئين متشابهين أو مختلفين والأول باطل
لأن كل واحد منهما يخالف الكل لامتناع التساوي مطلقا
وليست المخالفة بالذات واللوازم بل إن كان في العوارض
المادية كالمقدار والشكل فلا يكون العلم مجردا وإذا
لم يكن مجردا لم يقع فيه اشتراك وأيضا فإن الانقسام
إن كان شرطا في كون الصورة معقولة فقبله لا تعقل
ولأن الكل يكون مخالفا للأجزاء مخالفة الشرط للمشروط
ولأن هذا يقتضي القسمة وليس كل معقول كذلك وإن لم
يكن شرطا كانت الصورة مشوبة بالعوارض الغريبة
كالجمع والتفريق مع فرض خلوها عنه والثاني باطل
لأنه يقتضي انقسام البسيط وهو محال وإذا تقرر عدم
انقسام الصورة فالمحل إن كان جسما كان منقسما
وانقسام المحل يستدعي انقسام الحال وإن كان جسمانيا
فإن كان منقسما لزم الخلف وإلا كان نقطة ويستحيل
أن تكون النقطة نفسا لما بينا أنها جوهر ولأن النقطة
طرف الامتداد فيستحيل أن يحل فيها بالاستقلال شيء
قد حل فيما هو طرف امتداد حال في محلها وهذه
عمدة القوم الحجة الثانية أن هاهنا معقولات
كلية فإنا نعقل أمرا مشتركا بين زيد وعمرو في
الإنسانية فالعاقل إن كان جسما أو جسمانيا لزم

... في المادة ويكون جزئيا وهو مستحيل فيه قوع (?)
الحجة الثالثة لو حلت العاقلة في قلب أو دماغ لوجب
إدراك المحل أبدا أو لا يدرك أبدا والتالي بقسميه باطل
فالمقدم مثله بيان الملازمة أن تعقل الآلة إن كفى فيه
حصول صورة الآلة وهي حاصلة أبدا وجب الإدراك
أبدا وإن افتقر إلى حصول صورة أخرى للآلة حالة في العاقل
الحال في الآلة لزم اجتماع الأمثال الرابعة لو كانت جسمانية
لضعفت لضعف المحل كما في وقت الشيخوخة والتالي
باطل بالوجدان فالمقدم مثله الخامسة العاقلة
تقوى على ما لا يتناهى من التعقلات كالأعداد
والأشكال والقوى الجسمانية متناهية على ما مر السادسة
القوة الجسمانية تكل من كثرة الأفعال ولا يدرك
الضعيف أثر القوي وفي التعقل العكس صاع فيه (?)
التأثير واعلم أن هذه الحجج ردية أما الأولى فلأن قولهم
جزء العلم لو ساوى العلم في كونه علما لزمت المساواة
مطلقا وتقع المخالفة بعوارض فتكون مادية
قلنا ممنوع وهذا بناء على مقدمة هي أن أشخاص النوع
الواحد إنما تتمايز بالمواد ونحن نمنع هذه المقدمة
وقولهم إنه لم يكن مجردا لا يقع فيه اشتراك ممنوع
فإنكم فسرتم الاشتراك بأن أي شخص ارتسم
في النفس معناه ارتسم في النفس ماهيته متصورة
لو ارتسم في النفس شخص آخر من تلك الماهية
لم يحصل أمر زائد في المعقولية وإذا فسر

الاشتراك بهذا المعنى جاز أن يقع في الأشخاص وهذا
كما يقولون إن الصورة الجزئية الحاصلة في نفس
زيد مشتركة لا من حيث أنها حاصلة في تلك
النفس الجزئية وقولهم المحل إذا انقسم انقسم الحال
قلنا قد ينتقض بالنقطة وتحقيق القول في هذا أن نقول
الحال قد لا يقتضي انقسامه انقسام المحل وقد يقتضي
فالأول الحال الذي لا ينقسم إلى أجزاء متباينة في الوضع
كانقسام السواد إلى جزئيه المعقولين أعني الجنس
والفصل وكالأشياء الكثيرة الحالة في محل واحد
كالسواد والحركة والثاني الحال الذي ينقسم إلى أجزاء
متباينة في الوضع كالبلقة المنقسمة إلى جزئين
متباينين في الوضع فإنما تقتضي انقسام المحل وانقسام
المحل أيضاً قد لا يقتضي انقسام الحال كما في انقسام
الجسم إلى جزئيه المعقولين أعني إلى مادته وصورته
وقد ينقسم إلى أجزاء متباينة في الوضع ولا ينقسم
الحال فيه من حيث أن الحال قد حل فيه لا من حيث هو
منقسم بل من حيث لحوق طبيعة أخرى به كالنقطة
الحالة في الجسم فإنما حلت فيه باعتبار لحوق
التناهي به وكالمحاذاة الحالة في الجسم لا من حيث
طبيعته بل من حيث وجود جسم آخر منه على وضع
ما وكالوحدة فإنها لا تحل الأجزاء من حيث هي بل من
حيث لحوق المجموعية بها وإذا تقرر هذا فنقول لم
لا يجوز أن يكون التعقل بهذه المثابة فإن قالوا الأعراض

[illegible] بانقسام المحل هي الأعراض السارية في
محالها والنقطة ليست من هذا القبيل قلنا ما يدريكم
[illegible] أن العلم وإن البرهان عليه على أن هذه الحجة تنتقض
[illegible] في الجوهر والكلام فيه قد مضى وأما الثانية فإنا
نقول قد بينا معنى الاشتراك في الصورة المعقولة وهو
لا يقتضي التجرد وأما الثالثة فإنه عائد عليكم على تقدير
التجرد وذلك لأن إدراك النفس لهذه الآلات ليس لانطباع
صور ثانية في النفس فإن التجرد لا يرتسم فيه الأمر المادي
لحصول صورة الآلة في مادتها أو لحصول صورة أخرى في الآلة
وعلى التقديرين يلزم ما ذكرتم وجوابكم عن هذا بعينه
جوابنا عما قلتم وأيضاً ينتقض هذا بلوازم النفس وصفاتها
فإنها يجب أن تكون معقولة أبداً أو غير متعقلة أبداً أجاب
[illegible] هذا بعض المحققين بأن صفات النفس منها ما تجب
[illegible] تعقلها ككونها مدركة لذاتها ومنها ما تجب بالمقايسة
[illegible] الغير ككونها مجردة عن المادة فالنفس متعقلة للصنف
الأول دائماً دون الصنف الثاني لافتقارها في التعقل إلى
أمر زائد على ذاتها وأقول النفس قد تغفل عن إدراكها
لذاتها وإلا لوجب ترتيب أمور متسلسلة دفعة واحدة
في النفس وهو محال وأيضاً فإن الصورة إذا حصلت في الآلة
لم يلزم اجتماع مثلين في محل واحد لأن أحد المحلين هو
الآلة والثاني هو المادة أجاب عن هذا بعض المحققين
بأن المحال عائد بعينه هاهنا فإن اقتران أحد المقترنين
لشيء يجب فيه اقتران الآخر به على أنا نقول هذا يتوقف على

استدعا التعقل حصول صورة المعقول في العاقل ومع
تسليمه نقول الصورة الذهنية لا شك في انها مغايرة
للصورة الخارجية فان احدهما عرض والاخرى جوهر
وعلى تقدير ان يكونا عرضين يكون احدهما عرضا ذهنيا
والاخر خارجيا يصدر عنه ما يستحيل صدوره عن الاول
فالمشاركة بينهما ليست حقيقية وعلى هذا التقدير جاز
ان تحل الصورة الذهنية فيما حلت فيه الصورة الخارجية
ولا يلزم اجتماع صورتين متماثلتين في محل واحد واما
الرابعة فانا نقول ان العاقلة تضعف لضعف محلها
لا لضعف القوى مطلقا ووقت الشيخوخة تضعف القوى
الحسية اما محل القوة العاقلة فلا واما الخامسة فقد بينا
ضعف قولهم في ان القوة الجسمانية لا تقوى على ما لا يتناهى
ثم نقول ان التعقل ليس هو فعل وانما هو قبول وعندهم ان القوة
الجسمانية قابلة لانفعالات غير متناهية وايضا انما
احالوا كون الجسمانية غير متناهية اذا كانت مبدا
بالاستقلال والكلام على السادسة قريب من هذا سبر
قالوا النفس ليست بمزاج فان مقتضى النفس فيما نعم
مقتضى المزاج كما يقع بينهما الممانعة في جهات
الحركات بل في نفسها حالة الاعيا ولان الادراك المزاجي
انما يكون بعد الانفعال والشي لا ينفعل عن شبهه وبستحيل
عند لقا ضده فلا يقع ادراك ولان المزاج مركب من
العناصر المتضادة المتداعية الى الانفكاك فلا بد لها
من جامع وحافظ يستحفظ بقاها على ما هو عليه من التركيب
بجماعه

ويكون متغذيا عليه وذلك هو النفس اعترض على هذا بان
النفس انما تفيض بحسب الاستعداد الحاصل من المزاج
فهي متاخرة عنه فكيف تكون هي الجامعة للاسطقسات
اجاب عن هذا بعض المحققين بان نفس الابوين تجمع بقوتها
الجاذبة اجزاء غذائية وتجعلها اخلاطا وتميز منه بقوتها
المولدة مادة المني وتجعلها مستعدة لقبول قوة من
شانها اعداد المادة لصيرورتها انسانا فتصير بتلك
القوة منيا وتلك القوة تحفظ المزاج الذي للمني كما في
الصور المعدنية ويتزايد المني مع كماله في الرحم لتزايد
استعداداته المكتسبة هناك الى ان يبلغ به الاستعداد
الى قبول نفس اكمل مع ما يصدر عنها اولا افعال النبات من
جذب الغذا والتنمية والتربية الى ان يستعد لقبول نفس
اكمل يصدر عنها مع ذلك الافعال الحيوانية فيتم البدن
ويكمل فيستعد لقبول الناطقة وتبقى مدبرة له فهذه
القوى كشي واحد متوجه من النقصان الى الكمال واسم
النفس واقع على الثلث الاخيرة فالجامع للاجزا الغذائية
نفس الابوين والجامع للاجزا المضافة اليها الى ان يتم البدن
ويستحفظه هو نفس المولود وهذا البحث ساقط عنا
حيث نسند هذه الافعال الى واجب الوجود

البحث الثالث

في القوى النباتية وهي ثلاث الغاذية
والمولدة والنامية اما الغاذية فهي التي تحيل الغذا الى
شبه جوهر المغتذي ليخلف بدل ما تحلل ورد على من توهم
ان الغاذية هي النار بان الغاذية لو كانت هي النار لما

في النمو عند حد فإن النار ما دامت موجودة لا تزال
مؤثرة ولا غاية لفعل النار إلا الإحراق وغاية الغاذية الإحالة
إلى الجوهر الشبيه بالمغتذي وللغاذية أربع قوى الجاذبة
وهي التي تجذب الغذاء واستدلوا عليه بأن الأخلاط إذا
كانت مخلوطة مع الدم في الكبد فإن كل واحد منها ينصب
إلى عضو معين فلولا أن في ذلك العضو جاذبًا لذلك الخلط
المعين وإلا لما اختص الجذب به والماسكة وهي التي
تمسك الغذاء في المعدة حتى تهضمه الهاضمة والهاضمة
وهي التي تحيل الغذاء وتعده للنفوذ المتهيئ لقبول أثر الغاذية
وتحيل الغذاء إلى ما يليق بجوهر الحيوان وقيل الهاضمة هي
التي تحيل ما جذبته الجاذبة إلى قوام متهيئ لأن تجعله
الغاذية جزءًا بالفعل من المغتذي والفرق بين الهاضمة
والغاذية أن الجاذبة إذا جذبت شيئًا من الدم وأمسكته
الماسكة حصل له من الطبخ ما لأجله يستعد الصورة
الدموية في الانتقاص والعضوية في الازدياد إلى أن ينتهي
الاستعداد ببطلان الصورة الأولى وحدوث الصورة الأخرى
فههنا حالتان إحديهما الاستعداد لزيادة إحدى الصورتين
ونقصان الأخرى وهذا فعل الهاضمة والثانية حدوث
إحدى الصورتين وفساد الأخرى وهو فعل الغاذية فهذا
فرق ما بين غاذية كل عضو وهاضمته ونقل عن
جالينوس أن الهاضمة هي الغاذية والرابعة للثفل
قالوا وهذه الأربعة متغايرة لأن القوة الواحدة لا تكون
مبدأ لأفعال مختلفة ولأن العضو الواحد يكون ضعيفًا

... قوية في الأخرى وهاتان ضعيفتان لجواز تعدد الآثار
لتعدد الشرائط وضعف القوة لاختلاف الشرائط
واعلم أن الغذاء يقال للذي يقوم بدل ما يتحلل عن الشيء بالاستحالة
إلى نوعه ويقال للذي يمكن أن يصير غذاء كالحنطة ويقال
لما استحال إلى جوهر المغتذي جزءًا بالفعل وشبيهًا به ولما
كان الحيوان مركبًا استحال أن يكون غذاؤه لأنه لا يشبه
البسيط وفيه نظر فإنه لما جاز أن يكون لبعض القوى تأثير
في استحالة الغذاء ولبسه صورة جاز أن يفعل ذلك في
البسيط كما أن النبات تجذب الماء وتصيره جزءًا منه
وفعل الغاذية الإحالة والتشبيه والتلصيق وهو إنما يتم
بأمور ثلاثة تحصيل الخلط الشبيه بالقوة القريبة من الفعل
بالمغتذي وقد لا يحصل كما في وقت عدم الغذاء وتصييره
جزءًا للعضو وقد لا يحصل كما في الاستسقاء اللحمي
وتشبيهه به في قوامه ولونه وقد لا يحصل كما في البهق
والبرص وعند وقوف الغاذية يحل الأجل ويحصل الموت
قالوا والسبب فيه كونها جسمانية وكل قوة جسمانية
فهي متناهية التأثير وأقول هذا كلام رديء جدًا أما أولًا
فلما بينا من ضعف قولهم في تناهي التأثير الحاصل من هذه
القوة إنما يتم بمشاركة من الغير فلا تكون مؤثرة على
سبيل الاستقلال وأما ثانيًا فلانتقاضه بالنفوس
الفلكية على ما ذهب إليه بعضهم من كونها جسمانية
وقد يقولون ههنا أن الرطوبة الغريزية بعد سن الوقوف
تأخذ في الانتقاص وتقوى إلى الاضمحلال ومتى اضمحلت

(margin note: بالفعل قبل الانفصال ويقال لما صار بالمغتذي ح)

(margin note: التأثير الحاصل وأما ثانيا فلأنه يجوز أن يكون التأثير الحاصل من ح)

الرطوبة انطفت الحرارة الغريزية وسبب انتقاص الرطوبة
الحرارة الخارجية والداخلية والحركات النفسانية ولا
تفي القوة الغاذية بإيراد البدل وفي الكهولة لان المتحلل
في الكهولة اكثر منه في الشباب وهذا ايضا لا يخلو [illegible]
من ضعف واما النامية فانها قوة توجب الزيادة في اقطار
المغتذي على نسبة محفوظة في الاقطار والفرق بين النمو
والسمن ان الواقف في النمو قد يسمن كالشيخ اذا صار
سمينا فان اجزاءه الاصلية قد جفت وتصلبت فلا
تقوى الغاذية على تفريقها فلا يتحقق النمو فان النمو انما يكون
لنفوذ الاجزاء الغذائية في المنافذ المستجدة مع
تشبهها بالاصل ويورد هاهنا سؤال وهو ان النامي اما ان
يكون منه شيء ثابت اولا فان كان الاول فالثابت اما
الصورة وهو محال لاستحالة بقاء الصورة مع الانفصال
واما المادة وهو محال لانه ان كان الثابت كل المادة
لزم بقاء البدن مدة العمر وهو محال وان كان بعضها لزم
ترجيح بعضها بالبقاء والبعض بالتغير من غير مرجح وهو
محال وان كان الثاني لزم ان يكون البدن جائيا في كل
وقت وهو محال واجيب عنه بان المتحلل في اول الامر
انما هو اللطيف واما الكثيف فانه لا يتحلل ويتحلل
القليل منه ويبقى على الاستمرار مما يستحفظ القوى
والصور المزاجية وهذا لا يخلو من نظر واما المولدة
فهي التي تفصل جزءا من فضل الهضم الاخير للمغتذي
وتودعه قوة من جنسه قالوا ومن شأنها تخليق المني

في نطفته وافادة اجزائه هيآت تناسبها فانه يصلح
[illegible] انه شخص اخر من نوعه وهذا مما نجزم ببطلانه فان
القوى الطبيعية يستحيل ان يصدر عنها آثار مختلفة ف
البحث الرابع في القوى الحيوانية وهي قوتان قوة
[illegible] ادراك وقوة تحريك وادراك الحيوان قد يكون بحواس
ظاهرة وقد يكون بقوى باطنة وفي المشهور ان الحواس
الظاهرة خمس القوة اللمسية وفائدتها ادراك
المنافي من الملاقي الخارج فان الحيوان لما كان مركبا
من العناصر كان بقاؤه على الصحة ببقائها فاذا استولى
احدها فسد المزاج فلا بد من قوة سارية فيه يدرك
بها المنافي ليحترز عنه فاذا كل من له هذه القوة فان
له قوة التحريك وكل حساس متحرك بالارادة وربما
قيل ان هذه القوة ليست قوة واحدة بل هي جنس لاربع
قوى الحاكمة بين الحار والبارد والحاكمة بين الرطب
واليابسة والحاكمة بين الصلب واللين والحاكمة بين
الاملس والخشن ونحن ربما نتوقف في هذا واعلم ان
الحامل للقوة اللمسية هو الواسطة فهي خالية عن جميع
الكيفيات حتى يقع التأدية عليه بالاقرب الى
الاعتدال الشبيه لمساواة البسايط لا اعتدال فيها فلا امكان
لحصول حاسة لمسة لها فلا حياة لها ولانها اذا رقت
اجزاؤها الى اصغر الاجزاء لا يقع لها ادراك بذلك البعض
وليس لاجزائها جامع ادراكي ولا حياة لها على ان بعضهم
جعل للبسائط العنصرية احساسا مستدلا بطلب

بعضهما ما يساويه في الضعف كما يطلب الحيوان
الملايم وهذا في غاية الضعف الثانية الذوق وهو
يتلو اللمس في المنفعة فإن الحيوان لا بد له من قوة
يدرك بها المنافع ليستجلبها لكن اللمس أقدم فإن
دفع الضرر سابق على جلب النفع ولا بد فيه من الملامسة
وهي غير كافية بل لا بد من متوسط هو الرطوبة اللعابية
العذبة وهي عديمة الطعم لتؤديه كما هو وقد
يتركب من الطعم واللمس إدراك لا يتميز تغايره
للحس كالحرافة فإنها تفرق وتسخن وينفعل عنها سطح
الفم انفعالا لمسيا ولها أثر قوي ولا يتميز إدراكها.
الثالثة الشم ولا يحتاج إلى الملامسة فيدرك الرائحة
والآلكان في زمان كثير يتحلل من المسك غيره من
البخار ما ينتشر في بيت كبير بحيث يجده الإنسان في
في كل جزء من أجزاء البيت نعم قد يقع بسببه الإحساس
وقد يقع لانفعال الهواء وقد يتوهم بعضهم أن إدراك
الشم يتعلق بالمشموم من حيث هو وهو في غاية
البعد وآخرون زعموا أنه ليس في الجسم رائحة بل كيفية
خاصة توجب انفعال الهواء عنها بالرائحة ومن له
أدنى حدس يكذب هذا انظر إلى العنبر كيف
تزداد رائحته بالتسخين وبعض الناس توهم أن لا رائحة
إلا في غالب العناصر بناء منه على أن الهواء والبخار لا بد
منهما في حصول الرائحة وهو خطأ أما أولا فلأن
اشتراط الهواء والبخار إنما يحصل بتوسط الاستقراء

وأما ثانيا فلأنه يجوز أن يكون الهواء شرطا ههنا وليس
شرطا في الفلكيات الرابعة السمع وهي قوة تدرك
الأصوات والصوت ليس له وجود ثابت مستمر كوجود
الشام بل هو أمر حادث متجدد ولا يحدث إلا عن قلع
أو قرع وليس القلع ولا القرع نفس الصوت فإنهما يحسان
بالبصر دون السمع والصوت بالعكس واعلم أن القلع
والقرع يستدعي تموج الهواء وقد ظن بعضهم أن التموج
هو نفس الصوت وهو أيضا خطأ فإن جنس الحركة قد
يحس إحساسا ثابتا لسائر الحواس دون الصوت وأيضا
لا يلزم من فهم التموج فهم الصوت نعم التموج سبب
للصوت وليس المراد من التموج حركة انتقالية لهواء
واحد بعينه بل حالة شبيهة بحالة الماء المتموج فإنه
يحصل بالتدريج مع صدم بعد صدم مع سكون بعد سكون
وليس مطلق القرع والقلع سببا لحدوث الصوت
بل إنما يكون سببا له إذا حصل بعنف وفي المشهور أن
الإحساس السمعي يتوقف على وصول الهواء الحامل له
إلى الصماخ لأن صوت المؤذن يميل من جانب إلى آخر
عند ميل الرياح إليه ولأن البعيد يرى ضرب الخشبة
على أخرى قبل سماع الصوت وجماعة من المتأخرين
منعوا من ذلك فإن الصوت قد يسمع من وراء الجدار
مع استحالة بقائه على الشكل عند نفوذ الهواء
الحامل له فيه واعلم أن الصوت ثابت في الخارج لأنا إذا
سمعناه أدركنا جهته ولو كان الإدراك إنما

هو حار وصوله الى الصماخ لم يدرك جهته كالملموس
واما الصدا فانه يحدث من تموج يوجبه هذا التموج
بان هذا التموج اذا قاومه جسم كجبل او جدار لزم ان يتموج
الهوا الحاصل من هذا الهوا واخذ الى مكان الاول فيحدث
الصوت الذي هو الصدا وهو تابع لكل صوت لاكنه قد
لا يسمع لانتشاره كما في الصحاري او لقرب زمان التموجين
فيحس بهما كالصوت الواحد كما في الدور ولهذا يسمع
الصوت فيها ارفع مما يسمع في الصحرا واما الحرف فانه
هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت اخر مثله
في الحدة والثقل تميزا في المسموع ومنه مصوت
وهي حروف المد واللين وصوامت وهي ما عداها الخامسة
الابصار وللناس فيه ثلث مذاهب الاول ان الابصار انما
يكون بخروج شعاع من العين على شكل مخروط زاويته
عند البصر وقاعدته عند سطح المبصر الثاني ان
الشعاع لا يخرج من العين لكن يكيف الهوا بكيفية
فيصير الهوا هو الالة في الابصار الثالث ان المبصر
ترد صورته على البصر فتنطبع فيه وهذه المذاهب
عندنا باطلة اما اولا فلان الخارج من العين اما ان
يكون عرضا وهو محال لاستحالة انتقال الاعراض واما
ان يكون جسما فيلزم ان يخرج من العين جسم يتصل
بكرة الثوابت ولانه لو كان جسما لزم التداخل
ولان الخارج من العين في غاية اللطافة فيجب تشوشه
عند هبوب الرياح فيرى الانسان ما لا يقابله دون

ما يقابله ولانا ننظر الى الارض من تحت الما الصافي فيجب
ان يكون ثم خلا يداخله الشعاع قال بعض المحققين
هذا ينتقض باشعة الكواكب النيرة وهذا ليس بصحيح
لانا لا نقول ان الشعاع يتجرد من تلك الكواكب حتى
يلاقي الاجسام السفلية بل بمحاذاة النير لجسم كثيف
سبب معد لحصول الشعاع في ذلك الجسم الكثيف
لا بانتقال من النير اليه واما الثاني فلان الابصار لو توقف
على الاحالة لكان الابصار مع المشاركة اتم منه مع
الانفراد ضرورة ازدياد الاحالة في صورة الاشتراك
ولان عين العصفور كيف يعقل خروج نور منها يقتضي
احالة الهوا العظيم واما الثالث فلانه يقتضي
انطباع العظيم في الصغير وهو محال اجابوا عنه بانه
[illegible] ينطبع العظيم في الصغير كما في المراة وهذا
ليس بصحيح لان العظيم غير منطبع مع عظمه في الصغير
بل ينطبع صورة مساوية له في الشكل دون المقدار
ولا يمكنهم القول هنا بمثل ذلك لان البصر يدرك
العظيم على عظمه والصغير على صغره وايضا فكان
يجب ان لا يرى البعيد على بعده والصغير على صغره
والحق عندنا ان البصر اذا قابل المرئي مع شروط
الادراك حصول الادراك للنفس في المقابلة
بسبب نفسي لا بسبب الانطباع ولا بخروج الشعاع
زعم بعض القائلين بالانطباع انه ينطبع في
المراة صورة المحاذي ثم ينطبع من تلك الصورة

صورة اخرى في العين واصحاب الشعاع قالوا تخرج الشعاع
من العين الى المراة وينعكس لمقابلتها الى الوجه فيبصر
الوجه مرئيا والقولان باطلان لما مر مع زيادة بيان اما ابطال
الاول فلان الانطباع لابد وان يكون في موضوع معين وحينئذ
يستحيل تعيينه لانتقال ثالث واما ابطال الثاني فلان انعكاس
الشعاع عن المراة اما لصلابتها او لملاستها او لهما والاول
والثالث باطلان بالما والثاني ايضا باطل لانه اما ان يعتبر
في ذلك السطح الكبير المتصل الاجزا وهو باطل لان
الشعاع الخارج من العين يكون عند الخروج في غاية
صغر الاجزا ويلاقي طرف كل خط منه جزا مساويا له
وينعكس عنه ولا يقع فيما يزيد عليه او لا يعتبر كبر
السطح فكان يجب الانعكاس عن السطوح الخشنة لان
سبب الخشونة الزاوية ولابد في الزوايا من سطوح ملس
والا لذهبت الزوايا الى غير النهاية سبب حرج القايلون
بالانطباع روية الشي الواحد شيئين على اسباب
احدها ان الالة المودية الشبح الذي في الجليدية الى
ملتقى العصبتين يعرض لها اتصال ولا انقطاعان بل يودي
كل واحد منهما شبحا على حدة والادراك انما هو عند
الملتقى فيحصل خيالان يحسب انهما سيان وثانيها
ان يقع للروح الناظر حركة وتموج بتقدم لاجلها
عن موضع التقاطع فيودي الخطان اليه خيالين وثالثها
ان يقع للروح تقدم وتاخر على سبيل السرعة
حتى يقع لها حركتان متضادتان حركة الى الحس

المشترك وحركة عنه كانها اذا ادت الصورة الى الحس
المشترك رجع منها جزء يقبل ما تودي به القوة الباصرة
وذلك لسرعة الحركة كانه لما زال المقابل الاول من الروح
عن مركزه لاضطراب حركته وخلفه جزء اخر يقبل قبوله
قبل ان يمحى عن الاول فيقع للروح المتحرك الى جز متقدم
واخر متقدم وقال اصحاب الشعاع انه قد يحصل بين
ايدينا جسمان بعد احدهما عشرة اذرع وبعد الاخر
ذراع ولا يكون الاقرب مانعا عن روية الابعد فاذا نظرنا
الى الاقرب راينا الابعد شيئين وبالعكس ومن المحال
ان ينفي تركيب العصبتين في حالة واحدة وان لا ينفي وايضا
فالروح الدماغي لطيف يستحيل بقاوه من غير تفرق
وتاخر في اكثر الامر وكان يحصل الحول غالبا لاكثر
الناس ثم انهم عللوا هذا على مذهبهم بان الشعاع الخارج
من العين يكون على شكل مخروط فاعدته عند المرئي
وقوة هذا الشعاع انما هو في سهم المخروط وهما
يلتقيان عند المبصر ما في حق الاحول فلا يجتمعان فيدرك
الشي شيئين سبب المرئيات بالذات انما هو الضو واللون
فهاهنا ثلثة مقاصد الاول المرئيات بالذات انما
هي اللون واللون والاطراف والحجم والبعد والوضع والشكل
والتفرق والاتصال والعدد والحركة والسكون والملاسة
والخشونة والشفيف والكثافة والظل والحسن والقبح
والتشابه والاختلاف والظلمة والترتيب والاستقامة
والانحنا والتحدب والتقعير والكثرة والقلة اما الاطراف

فقيل انها مرئية بالذات وهو خطأ فانا انما ندرك السطح
والجسم بواسطة الضوء واللون واما الحجم فانه داخل تحت
الجسم والبعد غير مرئي بالذات فانا ما لم نر بين المتباعدين
جسما ذا لون لم ندرك البعد بينهما كما في الكواكب والوضع
انما يدرك بواسطة الضوء واللون والشكل داخل تحت الوضع
والتفرق انما يدرك بواسطة حصول الجسمين المتفرقين
الملونين في مكانين وكذلك العدد والاتصال انما يدرك
بواسطة المقارنة والحركة لا تدرك الا عند اختلاف
اوضاع الجسم المتحرك من الاجسام الملونة والسكون
انما يدرك لثبات وضع الجسم من تلك الاجسام والملاسة
والخشونة من باب الوضع واما الشفافية فالحق انها غير
مرئية نعم اذا علمنا حصول جسم بين ايدينا ثم شاهدنا
ما وراءه حكمنا بانه شفاف والكثافة انما تدرك
بواسطة اللون والظل من باب الضوء والحسن والقبح من
الاحوال العارضة بسبب تركب اللون والشكل والمشابهة
والاختلاف من مدركات النفس عند ادراك الحس
معروضهما والظلمة غير مرئية والترتيب من باب الوضع
والاستقامة والانحناء والتحدب والتقعير من باب
الشكل والكثرة والقلة من باب العدد فاذا الاظهر
ان الاشياء المرئية بالذات ليس الا الضوء واللون
الثاني في الضوء وهو من باب الكيف ولا حاجة
الى تعريفه وقد ظن بعضهم انه جسم وهو خطأ فان الجسم
اذا ازداد ضوءه ازداد ظهورا ولو كان الضوء جسما

لكان الحال بالعكس وفي هذا نظر واعلم ان الضوء ان كان للشيء
من ذاته سمي ضوءا وان كان مستفادا سمي نورا واما اللمعان
الذي يترقرق على الاجسام ويستر لونها حتى كانه شيء
يفيض عنها فان كان للشيء من ذاته فهو الشعاع كما في الشمس
وان كان مستفادا فهو البريق كما في المرآة والضوء منه اول
وهو المستفاد من مقابلة الشمس ومنه ثان وهو المستفاد
من المقابل لمقابل الشمس كما تضيء الارض قبل الطلوع وبعد
الغروب لمقابلة الهواء المقابل للشمس لها وهذا الضوء هو
المسمى بالظل واما الظلمة فانها عدم الضوء عما من شانه
ان يكون مضيئا الثالث في اللون وهو من باب الكيف
وهو متصور بانواعه تصورا اوليا وقد يذكرون الخواص
لبعض الانواع لا على سبيل التعريف كما يقولون السواد
قابض للبصر والبياض بالعكس لكن قد ذهب قوم الى
انه لا وجود للالوان بالحقيقة فالبياض انما يتخيل عند
مخالطة الهواء للاجسام الشفافة كما في زبد الماء
والثلج والحق ان البياض قد يكون لهذا الامر وقد يكون
صفة حقيقية ومن الناس من سلم ان البياض والسواد
كيفيتان حقيقيتان والبواقي انما تحصل من تركيبهما
والحصر مشكل والاستناد محتمل واعلم ان اللون كما
هو موجود بالفعل حال الاضاءة فهو موجود حال
الظلمة وزعم الشيخ انه لا وجود له في الظلمة قال
لان عدم الرؤية له اما ان يكون لعدمه او لان ظلمة الهواء
عائقة عن الرؤية فالاول هو المطلوب والثاني باطل

ولا تحجب الكواكب عن الرؤية ولان الهواء ليس فيه كيفية
مانعة من الابصار فان الجالس عند النار لا يبصر المتباعد
عنها والمتباعد يبصره ولو كانت الظلمة قائمة بالهواء
حاجبة عن الابصار لما اختلف الحال وهذا الكلام ردي
جدا فانه قد يكون عدم الابصار لعدم شرط هو الضوء
وقال ايضا اللون انما هو كيفية ينفعل عنها البصر فاذا لم
ينفعل عنها البصر في الظلمة فليس بحاصل ولمانع ان يمنع هذا
ويقول لا نسلم ان حقيقة اللون هو ما ذكرتم فان انفعال
البصر انما يتبع حقيقة ثابتة فاذا لم تثبت ثم حقيقة
لم يوجد الانفعال فان قال ان الانفعال لازم له كان للمانع
ايضا ان يمنعه ويقول ان الشيء قد يكون متلونا ولا يكون
مرئيا بالفعل لعدم حصول ابصار او لاختلاف البصر
لعدم تحدد او لفقدان الضوء بيسر واما القوى الباطنة
فخمس اولها الحس المشترك وهو قوة مرتبة في
التجويف الاول من الدماغ ومبادي عصب الحس تجتمع
عنده مثل المحسوسات واستدلوا على اثباته بانا
نحكم على هذا الملون بانه صاحب طعم ما فلا بد من قوة
مدركة لهما والنفس لا تدرك الجزئيات فلا بد من قوة
واحدة تجتمع فيها هذان الامران حتى يتم الحكم وهو
المراد بالحس المشترك وايضا انا نرى القطر النازل خطا
مستقيما والشعلة الجوالة كالدائرة مع انه ليس في
نفس الامر كذلك فلا بد من ارتسام النقطة للانسان
وقبل انمحائها تحصل النقطة في مكان آخر فترتسم

صورة ليس بمعاينة القوة فتحسب خطا وايضا النائم والمبرسم
يشاهدان صورا ويحكمان بثبوتها مع انه ليس في الخارج
فيرد على الاول على سبيل المعارضة انا نحكم على زيد انه انسان
وليس المدرك لهما شيئا واحدا وعلى الثاني انه يجوز ان يكون
تلك الارتسامات في الهواء بان يكون كل تشكل لحدوث
في جزء من الهواء لوصول النقطة اليه فانه تحدث قبل زوال
الشكل السابق فيتصل الشكلان ويرى خطا على انه يمكن
ان يكون الارتسام انما هو في البصر والعلم ان البصر لا يرتسم
فيه الا صورة المقابل ليس ببرهاني والتجربة لا تفيده
وعلى الثالث ان مشاهدة ما ليس في الخارج سفسطة
اجاب بعض المحققين عن الاول بان المدرك لهما هو النفس
الناطقة لكن لاحدهما بآلة وللآخر بغير آلة وعن الثاني
ان بقاء الشكل السابق عند حصول تشكل بعده يقتضي
الخلاء فان التشكل انما حدث في النهايات المحيطة
بالجسم المتحرك فيه وبقاء النهايات بحالها بعد خروج
المتحرك عنها يقتضي احاطة النهايات بالخلا
واما تجويز الارتسام في البصر فانه محال لانه مع القول
بمشاهدة ما ليس في الخارج قول بمشاهدة ما لا يقابل
البصر ولا يكون في حكم المقابل وعن الثالث ان انكار
مشاهدة النائم والمريض سفسطة اما اثبات قوة
للانسان يدرك بها الاشياء بعد الغيبة فانه غير مستبعد
فضلا عن ان يكون محالا اقول على الاول اذا جاز ان يكون
الحاكم هو النفس من غير افتقار الى آلة في الامر الكلي

جاز ان يكون الحاكم ههنا هو النفس مع افتقارها الى آلتين
احديهما آلة الذوق والاخرى آلة البصر فان مع حصول
هاتين الالتين يمكن الحكم من النفس ان صاحب هذا اللون
هو صاحب هذا الطعم من غير ادراك الطعم في الحال
والذوق ولا يبقى فيه ما يدركه بعد المفارقة قلنا يكفي
في هذا اثبات قوة هي الخيال حافظة للمدركات بعد الغيبوبة
وعلى الثاني انه لا مانع ان يمنع كون الشكل انما حصل بسبب
الاحاطة وانما تزول بعد زوالها واما ما الزمه في الارتسام
عند البصر بانه ادراك لما لا يكون في الخارج ولا يكون
مقابلا ولا في حكم المقابل فهو مشترك بين الامرين
وثانيها الخيال وهو قوة مرتبة في اخر التجويف الاول يجتمع
فيها جميع المحسوسات بعد الغيبوبة حافظة لها
وهي خزانة الحس المشترك واستدلوا على مغايرته
للحس المشترك بانه حافظ والحس قابل وهما متغايران
كما في الماء ولان القبول والحفظ لو صدرا عن قوة واحدة
لصدر عن الواحد اكثر من واحد وايضا الفرق واقع
بين حصول الصورة والذهول عنها والنسيان لها
والاستحضار هو حصول الصورة في القوتين والذهول
زوالها عن المدرك واختفاظها في الخزانة والنسيان
زوالها عنهما قيل على الاول ان تغاير قوتي القبول والحفظ
في صورة الماء لا يستدعي التغاير مطلقا فان التمثيل
غير مفيد واما كون الواحد لو صدر عنه القبول والحفظ
لصدر عن الواحد اكثر من واحد فمعارض بالحس المشترك

منقوض

قاله الامام الرازي رح

المدرك لاشياء مختلفة وبالنفس الفاعلة لافعال مختلفة
ثم الخيال اذا كان حافظا وجب ان يقبل حتى يمكنه
[illegible] وعلى ان يجوز ان يكون الحصول في الحافظة حالة الذهول
حتى القول بان الادراك ليس هو حصول الصورة في المدرك
على هذا التقدير جاز ان يحصل الصورة في الحس المشترك
من غير الادراك وايضا القوة العاقلة ليست لها
حافظة مع حصول الاحوال الثلث لها فان جعلت الحافظ
لها هو العقل الفعال قلنا فليكن هو حافظا للحس المشترك
اجاب بعض المحققين عن الاول بانه لم يذكر على سبيل التمثيل
بل برهانا على حكم جزئي مناف للحكم الكلي بان
القابل هو الحافظ وصورته في الشكل الثالث فان الماء
ليس بحافظ فبعض القابل غير حافظ وهو يدل على تغاير
القوتين وعن المعارضة بالحس والنفس بان الواحد
يصدر عنه الكثير اذا كان الصادر بالذات شيئا واحدا
ثم يتكثر بقصد ثان اذا اختلفت جهات الصدور
فالصادر عن الحس المشترك هو استثبات الصور
الصادرة ثم يصير مستتبعة للالوان والاصوات وغيرها
بقصد ثان وذلك لانقسام تلك الصور اليها كالجسم
الذي يعلله ادراك اللون ثم يصير مدركا للصغير
لاشتمال اللون عليها وكذلك النفس واما الخيال
فانه قد يجتمع فيه القبول والحفظ لقوتين فيه ولا استبعاد
في ذلك واجتماعهما في شيء واحد لا يدل على وحدة
مصدرهما لامكان اجتماعهما في شيء واحد لقوتين فيه

الثاني

الاول بانه

الثالث

كالارض نعم افترافهما في صورة يدل على مغايرة المدركين
وعن الثاني ان الادراك هو حصول الصورة في المدرك
لحصوله في الالة والصورة حالة الذي هو حاصلة في الالة
لا في المدرك فلا يقع ادراك والعقل الفعال ترتسم
فيه المعقولات دون المحسوسات فامكن ان يكون
حافظا للنفس دون الحس المشترك اقول على الاول القياس
لا شك في انتظامه وانتاجه الحكم الجزئي لاكنه
لا يدل على مغايرة كل قابل لكل حافظ وعلى هذا التقدير جاز
ان يكون الامران متحدين ههنا وقوله الحس المشترك
يدرك الامر العام وبواسطته يدرك الامور
المندرجة تحته معارض ههنا بمثله فانه يجوز ان يكون
الحس المشترك يصدر عنه مطلق الارتسام الذي هو
اعم من القبول والحفظ ثم يصدر هذان الامران عنه
بقصد ثان واما الخيال فيستحيل ان يكون له قوتان
باحدهما يحفظ وبالاخرى يقبل والا لزم التسلسل
وعلى الثالث انه يجوز ان يكون حافظا اخر غير العقل
الفعال على انه مبني على ان النفس لا تدرك الجزئيات
وهو ضعيف وثالثها الوهم وهو قوة مرتبة في التجويف
الاوسط من الدماغ تحكم احكاما جزئية وتدرك
في المحسوسات معاني غير محسوسة جزئية فالحاكم
فيهم من حيث انها تدرك المعاني الجزئية كانت ...
للنفس ومن حيث انها تدرك ما ليس بمحسوس لا يكون
حسيا ... خيالا ولا يخفى ضعف هذا القول

قالوا وهذه القوة هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان
حكما ليس فصلا كالحكم العقلي بل حكما تخييليا
مقرونا بالجزئية وبالصورة الحسية وعنه تصدر اكثر
الافعال الحيوانية ورابعها المتخيلة وهي قوة مرتبة
في الجزء الاول من التجويف الاوسط لها ان تركب وتفصل
بعض المعاني من بعض وتركب ايضا الصورة الحسية
مع المعاني وتفصلها وتسمى عند استعمال العقل
مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة قيل على هذا هذه
القوة ان كان لها ادراك كان الشي الواحد مدركا
ومتصرفا معا والا بطل القول بان القاضي على الشيئين
لا بد وان يحضره المقضي عليهما ولان استخدام الوهم
لها تصرف فيها فالوهم مدرك ومتصرف معا اجاب
بعض المحققين عن الاول بان هذه غير مدركة وتصرفها
في شيئين يقتضي الحضور لا الادراك وعن الثاني ان الشي
الواحد ممكن ان يكون مدركا ومتصرفا من وجهين
مختلفين احدهما بحسب ذاته والاخر بحسب الته
وكلاهما بحسب النفس وقد اعترض على اثبات القوة
المتخيلة بانه قوة اذا لم تكن مدركة كيف تركب
وتفصل فان هذا الفعل ان كان طبيعيا لم يكن على جهات
متباينة كتفصيل شي وتركيبه وان كان ارادتنا
فالارادة ان كانت لها كانت مدركة وان كانت
لغيرها لم تكن ارادة كلية لان الارادة الكلية لا تقتضي
التفصيل والتركيب الجزئيين بل لا بد من ارادة جزئية

وهو لابد لها من تصور جزئي لتفصيل جزئي وتركيب
جزئي وتخصيصه انما يكون لتصوره لذلك الحكم
الخاص والصور الخاصة حتى تنبعث له ارادة جزئية
خاصة بذلك الشيء اذ اجمع التصورات الخاصة
والاحكام الخاصة الجزئية فله الجمع والتفصيل بذاته
فلماذا تحتاج الى متخيلة وما الزائد عليها الا التفصيل
والتركيب وخامسها الذاكرة وهي قوة مرتبة في
التجويف الاخير من الدماغ من شانها حفظ احكام
الوهم وجميع تصرفات المتخيلة والوهمية ونسبتها
الى الوهم كنسبة الخيال الى الحس المشترك وهذه
القوة تسمى متذكرة وحافظة فكونها مفكرة
لصيانتها ما فيها وكونها متذكرة لسرعة استحضارها
لا تنساها والتصور بها مستعيدة اياها اذا فقدت
وذلك عند قبال الوهم لقوته المتخيلة متعرضا واحدا
واحدا من الصور واستدلوا على اختصاص كل قوة بالتها
بان الشيء اذا انطرق الى تجويف اختلت القوة
المنسوبة اليه وبهذا استدلوا على مغايرة القوى فان تجويف
كل قوة اذا اصابته افة اختلت تلك القوة مع
مع بقاء غيرها وقد يستدلون ايضا بان القوة الواحدة
لا يصدر عنها امران وهذان الوجهان فاسدان اما الاول
فلاحتمال ان يكون ذلك التجويف شرطا لكمال ادراك
القوة المنسوبة اليه من غير حلول فيه ثم كيف يمكن
هذا الفرض في القوة الوهمية والمتخيلة وتجويفهما

واحد واما الثاني فان هذا لو سلم لكان من الامور المجردة
حيث بساطتها لا في القوى البدنية التي بها تركيب
المواد والاعضاء وتصرفات النفس وغير ذلك مما
يسمى الفكر سهر واما قوة التحريك فانها تنقسم الى
قوة محركة على انها باعثة والى قوة محركة على انها
فاعلة فالباعثة هي القوة الشوقية فان الحيوان ما لم
يشتق الى ما يدركه حسا او عقلا او خيالا لا يتحرك
اليه بالارادة والشوق غير الادراك فانا قد ندرك
اشيا لا يقع لنا اليها شوق والشوق انما يكون لجذب
ملائم او لدفع مناف والاول هو القوة الشوقية والشهوانية
والثانية هي القوة الغضبية والفاعلة هي القوة المحركة
في الاعصاب والعضلات يحدث عنها تشنج العضلات
لجذب الاوتار والرباطات وارخائها واثبتوا قوة اخرى
هي الاجماع قالوا لانه قد يكون شوق ولا اجماع
فيه ولعل المنازع ان يطعن في هذا او يجعل الاجماع قوة
الشوق واعلم ان اليقظة حالة تكون النفس فيها
مستعملة للحواس والقوى المحركة في امور ظاهر البدن
بالارادة وليس استعمال الحاسة بالفعل شرطا لليقظان
بل هو حالة يتاتى فيها هذا بالفعل والنوم مقابل لها
وهو حالة اعراض النفس عن الامور الظاهرة الى الامور
الداخلية اعراضا طبيعيا لا كالاغماء والغشيان
وتنجذب الروح في النوم من الظاهر الى الباطن فتتعطل
الحواس الظاهرة لان النفس انما تتعلق اول تعلقها

بالروح وهو جسم لطيف حار يتولد من القلب
يحصل من لطافة الاخلاط وبخاريتها وهو حامل جميع
القوى فاذا انصب الى داخل لم يتولد تعلق بالظاهر
فيتعطل ادراك النفس بالاعضاء الظاهرة وقد يحدث
النوم لمعاونة القوى الطبيعية فان النفس اذا اشتغلت
بجانب ينقطع عنها الجانب الاخر وقد يكون لتحلل الروح
وضعفه فيقصر عن الانبساط ويغور وينجذب معه
القوة البدنية لانه هو حاملها وهذا التحلل قد يكون
من كثرة الحركات البدنية وقد يكون من كثرة
الافكار فيتحلل اكثر مما يرد من المستمد والفكر
قد يكون سببا للنوم فانه يعرض منه تسخين الدماغ
من الرطوبة ويثقل ويعجز عن الحركة وقد تمتلى
الاعصاب وتنسد من ابخرته فلا يبقى للروح منفذ
وقد يكون لغلظ الروح وجموده بسبب البرد وقد
يحصل انقباض للروح الى داخل بسبب الخوف ويعرض
النوم سر من شان القوة المتخيلة التصوير والتشبيه
ولو خليت وطباعها لما فترت عن هذا الفعل لاكن
يصدها عنه امران احدهما انتقاش الحس بالصور
الكثيرة الخارجية بحيث لا يبقى من اللوح شي الا وقد
اشتغل بالانتقاش فلا يبقى فارغا لما تصوره
المتخيلة الثاني جذب العقل او الوهم اياها
واستعمالها فيما يرومانه يصدها عن العمل ففي حالة
النوم يزول احد الشاغلين وهو الاول وفي حال المرض

يزول احدهما وهو الثاني فان النفس اذا التفتت الى البدن
واشتغلت بتدبيره واعرضت عن هذه القوة فيا خذ في
التصوير والتشبيه في هاتين الحالتين وينطبع ما يصوره
في الحس المشترك فيصير مشاهدة لان المشاهدة ليست
مشاهدة لكونها مستفادة من الخارج بل لحصول المشاهد
في الحس المشترك وهذه الصور التي تركبها المتخيلة
قد تكون كاذبة وقد تكون صادقة فالكاذبة على ثلاثة
اوجه احدها ان الانسان اذا احس بشي وبقيت صورة
المحسوس في الخيال فبعد النوم ترتسم تلك الصورة
في الحس المشترك وثانيها ان الفكرة تالف صورة
وترتسم في الخيال وعند النوم ترتسم في الحس المشترك
وثالثها قد يتغير مزاج الروح الحامل للمتخيلة فتتغير
افعالها فالمشاهد للنيران يتغير مزاجه الى الحر واما
الصادقة فانما تكون لان جميع الامور الكائنة مرتسمة
في العقول وللنفس اتصال بها والمعايق لها الاشتغال بالبدن
ومع اتفاق فراغها تميل الى الاتصال لكونه اليف
بها فينطبع فيها ما هو اقرب اليها من الاهل والولد
والمتخيلة من شانها المحاكات فتحاكي المشاهدات
الكلية بتصورات جزئية وتنطبع في الحس المشترك
فتصير مشاهدة فان كانت تلك الصورة شديدة
المناسبة للمعاني الكلية حتى لا يقع تفاوت بينهما
الا بالكلية والجزئية كانت الرويا عن التعبير وان كانت
ضعيفة المناسبة كما يقع بين الشي وضده او لازمه

اجتمع الى التعبير وان لم تقع مناسبة كان أضغاث أحلام
وربما رأى الانسان تعبير رؤياه في رؤياه فيكون ذلك
تذكرا فان القوة المفكرة كما تنتقل من الاصل الى المحاكاة
للمناسبة فقد تنتقل من المحاكاة الى الاصل بسبب
تلك المناسبة واكثر من يتفق له ذلك من تكون همته
مشغولة بما رأى فاذا نام بقي الشغل به بحاله فاخذت
القوة المتخيلة تحاكيه بعكس ما حاكته اولا وقد يعرض
لها ان يتخيل فعلها مرة اخرى فيجيء كان يحاكيها تخاطبها
بذلك ومن الناس من يكون اصح احلاما وذلك اذا
كانت نفسه قد اعتادت الصدق وقهرت التخيل
الكاذب ويجب ان يكون اعدل الناس مزاجا فان اليابس
المزاج وان كان حفظه جيدا الا انه لا يقبل جميعا
والرطب بالعكس والحار المزاج مضطرب الحركات
والبارد بليد **البحث الخامس** في القوى الانسانية
وللنفس اعتباران احدهما تدبير البدن والثاني ادراك
المعقولات فلها قوتان بحسب هذين الاعتبارين
فالقوة التي بها افعال النفس على تصرفات البدن تسمى
عقلا عمليا والقوة التي بها تقبل النفس علما يفيدها
المعقولات تسمى عقلا نظريا والعقل لفظ مشترك
بين هذين المعنيين وليست النفس عبارة عن هاتين
القوتين قال بعضهم ان القوة عرضية والنفس جوهرية
وفي الصغرى نظر فان القوة تطلق بالاشتراك على معان
احدها المعنى الذي يصير به الشيء فاعلا او منفعلا

وهذا ليس بعدمي والثاني القوة التي بمعنى الاستعداد وهو
امر عدمي والفرق بين هذين الامرين واقع فان الاول قد يجتمع
مع المقوى عليه بخلاف الثاني وليست هاتان القوتان
صورتين للنفس حتى يكون النفس مادة لهما فانا قد ابطلنا
تقوم مادة واحدة بصورتين والحق عندي في هذا الموضع
ان هذه القوى ليست الا مجرد اعتبار واضافة للنفس وان
النفس واحدة تارة توجد باعتبار قياسها الى ما فوقها
فتوجد قابلة لما تنطبع فيها من المعقولات فيكون
فيها انفعال للانطباع وتارة توجد باعتبار قياسها الى ما
دونها وهو البدن فتوجد فاعلة ومحركة له فيكون
فيها فعل ولا استبعاد في صدور فعل عن شيء واحد منفعل
لا باعتبار وجود جهات فيه بل باعتبار نسب واضافات
يعرضها العقل بالقياس الى امور خارجة عنه واعلم
ان العقل العملي يقال بالاشتراك على معان ثلثة احدها
القوة التي بها يكون التمييز بين الامور الحسنة والقبيحة
والثاني المقدمات التي تستنبط منها الامور الحسنة
والقبيحة والثالث فعل الامور الحسنة والقبيحة
والمقصود ههنا هو الاول والعقل النظري يقال بالاشتراك
على معان خمسة **الاول** الجوهر المستعد لقبول التعقلات
ب العقل الهيولاني وهو ان لا يحصل في الجوهر المفروض
شيء من التعقلات بل يكون قابلا لها الثاني العقل بالملكة
وهو ان يحصل للجوهر العاقل تعقل الاوليات ثم
العقل بالفعل الاعلى معنى ان النفس يستحضرها بالفعل

في الحال بل على انها بحيث متى شاءت استحضرتها بالفعل
العقل المستفاد وهو ان تكون تلك المعقولات
حاضرة بالفعل وبه يتم نوع الانسان وهو اقصى كمالات
الانسان وتخدمه الاستعدادات المذكورة وابعد
تلك الاستعدادات تخدم اقربها وتخدم القوة النظرية
القوة العملية وتخدمها القوة البدنية واقدمها الوهم
وهي تخدم بعضها بعضا حتى ينتهي الى الكيفيات الفعلية
وهي مخدومة بالانفعاليات ثم لا بد من شيء كامل
بذاته تخرج كمالات النفس من القوة الى الفعل
فان النفس لا تخرج الى الفعل من القوة والا لما كانت بالقوة
ومخرج النفس لو لم يكن عالما لما اعطى العلم فان الشيء
يستحيل ان يعطي ما ليس له اقول في هذا نظر فانه يجوز ان
تكون النفس باعتبار وجود ادراكات لها وارادات
او افعال اخرى تخرج من القوة الى الفعل من غير مخرج ثم
لو سلم وجود ما يقتضي الخروج لكن لا يجب ان يكون
عالما قوله يستحيل ان يعطي العلم وليس له العلم قلت
هذا خطأ فان المسخن كيف يعطي السخونة وهو
ليس بمسخن وربما قالوا في هذا المقام ان القوة الجرمية
اذا غابت عنها صورة فاما ان تبقى في قوة اخرى هي
الخزانة لها فتحتاج الى كسب جديد والنفس يعرض
لها مثل هاتين الحالتين والنفس واحدة ويستحيل ان يكون
شيء منها مدركا وشيء حافظا وخزانتها يستحيل
ان تكون قوة جسمانية فان المعقولات لا تحل في

الماديات فالنفس الكمال في المبدا او معدلة عن
الزوال وهو العقل الفعال وهو خزانة المعقولات اذا
اقبلت النفس اليه قبل عنه واذا اشتغلت بالجانب
البدني انمحت تلك الصور عنها والتخصص ببعض ادراك
المعقولات المرتسمة في العقل الفعال وهو تصورات النفس
في الصور الخيالية والمعاني الجزئية المناسبة لتلك
المعقولات الفائضة على النفس وقد يحصل الاستعداد
من صورة عقلية لصورة عقلية لمناسبة بينهما والعقل
الهيولاني علة بعيدة لهذا الاتصال والعقل بالفعل علة
قريبة والعقل بالملكة علة متوسطة وحصول الاوائل
بتوسط فصل فكري اقول في هذا الكلام موضع نظر
فان لمانع ان يمنع استناد كون النفس مختلفة في سهولة
الاسترجاع وصعوبة الارتسام في العقل الفعال بحيث
اذا حصل الاتصال سهل الاسترجاع واذا فقد تعسر
جز الجواز ان يقع الاختلاف في ذلك لزيادة الاستعداد
الحاصل بسبب ادراك الامور الجزئية اذ العقلية المقيدة
لا مثالها ونقصانه كما انه من غير ان يكون ثم
ارتسام لتلك المعقولات في عقل فعال بل اذا اشتد
الاستعداد لحصول الادراك الجزئي فاضت الصورة
العقلية المناسبة له عن المبدا المفارق ثم نقول
كما قد يقع الاختلاف في النفس بالنسبة الى عقايدها
الحقة فقد يقع لها بالنسبة الى عقايدها الباطلة
فهل لتلك العقايد الفاسدة ارتسام في العقل الفعال

ام لا فان قلتم بالاول لزم منه محالات منها ارتسام
النقيضين في العقل الفعال ومنها حصول الخطا في الاعتقاد
لذات مجردة عن المادة وعلائقها وعندكم الخطا في
الاعتقاد انما يحصل بسبب معارضة الوهم للعقل وكيف
تثبتون للعقل الفعال قوة وهمية جسمانية وان قلتم
بالثاني فقد اعترفتم بحصول الاختلال من غير ارتسام في صح
حافظ س قالوا المدرك من القوى للصور الجزئية
الظاهرة على هيئة غير تامة التجريد عن المادة وعلائقها
كما تدركه الحواس الظاهرة فاحتياجه الى الالات
الجسمانية ظاهر لان تلك الصورة انما تدرك اذا كانت
حاضرة والمادي لا يحضر عند المفارق واما المدرك
للصور الجزئية على تجريد تام من المادة دون علائقها
كالخيال فيحتاج ايضا الى آلة جسمانية فانا نتخيل
مربعا مجنحا بمربعين متساويين منهما يتميزان بالوضع والتمايز
انما يكون مستفادا من الخارج وهو باطل فانا نتخيل
ما ليس في الخارج واما ان يستفاد من المربعين وهو
محال لانا فرضنا تساويهما قبل تميز الآن يقال انما يستفاد
من الشيء الذي انطبعا فيه بحيث يكون احدهما منطبعا
في جانب والآخر منطبعا في جانب آخر وهو المطلوب
قالوا والفرق بينه وبين العقل ظاهر فان العقل يعقل
مربعا كليا ويقرن به جناح التيامن مرة وجناح التياسر
اخرى واما هذا المربع الجزئي الذي ليس بالفرض فليس
يمكن ان يوجد له هذا الجزء دون صاحبه الا بامر به

يستحق الحاق هذا الجزء به دون صاحبه ولا الخيال
بفرضه كذلك بشرط يقرب به بل تخيله كذلك دفعة
وايضا قد نتصور صورة انسان اكبر واخر اصغر والصغير
والكبير لا يستندان الى الخارج لما مر ولا الى الصورتين
لانهما فيهما في الماهية فلا بد وان يكون ذلك لاختلاف
المحل وايضا لا يمكننا تخيل بياض وسواد في شيء واحد
ويمكننا ذلك في جزئين ولو كان كلا الخيالين يرتسمان
في غير المنقسم لما افترق الحال بين الممكن والممتنع وهذه
الحجج لا يخفى ضعفها **البحث السادس** في بقية
الكلام في احوال النفس كل واحد يشعر بذاته بانه هو
الذي اشتهى وان الذي اشتهى هو الذي غضب وان لكل
شخص نفسا واحدة فليس لبدن واحد نفسان ومن قال
من القدماء ان للانسان نفسا حيوانية وللحيوان نفسا
نباتية انما اراد به مجموع القوى النباتية والحيوانية
وكذلك ليس لنفس واحدة بدنان والا لكان احد البدنين
اذا احس شيئا واشتهى او غضب حصل ذلك للبدن الآخر
والا لانفصلا ويقتضي ان هذا الكلام لم يظهر استحالته
بالبرهان. س المشهور ان النفوس البشرية متحدة
بالنوع قالوا لانها لو كانت مختلفة بالنوع لكانت
مركبة من الجنس والفصل والتركيب من خواص الاجسام
وهذه الحجة ساقطة بالكلية فان التركيب ان اريد
به التركيب من الاجزاء العقلية فليس من خواص الاجسام
وكيف وعندهم ان التركيب من الجنس والفصل قد يعرض

للاجسام والاعراض والخواص العارضة عند القائل بان
الجوهر جنس وان اريد به التركيب من الجواهر الجسمانية
فلا شك في انه من خواص الاجسام ولكن الملازمة في غاية
المنع ومما احتجوا به ههنا ان النفوس البشرية يشملها
حد واحد والاشيا المختلفة لا تكون كذلك وهذه
اسخف من الاولى فانكم قد اعترفتم مرارا ان هذا التعريف
الذي عرفتم النفس به انما هو تعريف رسمي والاشيا
المختلفة يجوز اشتراكها في الرسوم بحيث يجمعها رسم
واحد ثم نقول هذا التعريف انما هو للمفهوم عندكم من
النفس فان ادعيتم ان حقيقة النفس الموجودة في الخارج
المنشا للاثار ليس الا ذلك طالبناكم بالبرهان ايضا
الحادون للنفس انما يحدون الماهية الكلية لا افرادها
ومن الناس من زعم انها مختلفة بالنوع قال لان بعض النفوس
تكون بالغة في الاخلاق الفاضلة وبعضها متصف
باحد جانبي الافراط او التفريط وليس هذا الاختلاف
لاختلاف الامزجة فانا نرى شخصين متقاربي الامزجة
مع التباين الكلي في اخلاقهما وضعف هذه الحجة لا يخفى
ثم ذهب المعلم الاول واتباعه الى ان النفس حادثة
وهذا حجة على مذهبنا فانا نستدل على حدوث ما
سوى الله تعالى وقد ذكر حجة على ذلك فقال لو كانت النفس
قديمة لكانت اما واحدة او كثيرة والتالي باطل فالمقدم
مثله والملازمة ظاهرة وبيان بطلان التالي انها لو كانت
قديمة فبعد التعلق بالبدن ان بقيت واحدة كان زيد

هو عمرو وهو باطل وان تكثرت والتكثر انما يكون
بالانقسام والانقسام من خواص الاجسام ولو كانت
كثيرة فالكثرة اما ان تكون بالذات فيلزم ان تكون مختلفة
بالنوع وقد ابطلوه بما مر واما ان تكون بالعوارض والعوارض
انما تكون بسبب المادة وقبل التعلق بالبدن لا مادة فان مادة
النفس انما هي البدن واعلم ان لهذه الحجة تعلقا قويا
باتحاد النفوس بالنوع مع انه لم يبرهن على ذلك باكثر
مما مضى وقد عرفت ضعفه قال بعض المتاخرين لم لا
يجوز ان يكون اختلافهما بالعوارض المادية قوله قبل
التعلق بالبدن لا مادة ممنوع لجواز تعلقها ببدن اخر
غير الاول على سبيل التناسخ فلهذه الحجة توقف على ابطال
التناسخ مع ان حجتهم على ابطال التناسخ متوقفة على
الحدوث على ما ياتي فيلزم الدور واجاب عن هذا بعض
المحققين بانه قد سلم ان النفوس متحدة بالنوع ولا شك
ان المتحدة بالنوع متفقة في التعلقات فيستحيل
تعلقها بامور مختلفة كالمواد وغيرها ويمتنع تعلق
الامور المختلفة بها مع اتحادها بالنوع لامتناع الترجيح
من غير مرجح فاذا هي غير متكثرة اصلا فنقول لا
استبعاد في ان يكون سبب التخصيص في تعلق بعض
النفوس ببعض الابدان هو الاستعدادات الحاصلة في
الابدان كما في الاول في ابتداء خلق النفس واحتج القائلون
بالقدم بان كل كائن فاسد والنفس ليست فاسدة فهي
ليست كائنة والمقدمتان ممنوعتان اما الصغرى

فلما مر وأما الكبرى فلما بان من القايلون بقدم النفوس
وهم أفلاطن وأتباعه اختلفوا في جواز انفكاكها عن
التعلق البدني فجوزه قوم وأنكره آخرون والمنكرون هم
القايلون بالتناسخ فمنهم من منع من انتقال نفس بدن إنساني
إلى غير نوع ذلك البدن ومنهم من جوز الانتقال إلى بدن
حيواني وهذا يسمى المسخ ومنهم من جوز الانتقال إلى
جسم نباتي وهذا يسمى نسخا ومنهم من جوز الانتقال
إلى الجماد وهذا يسمى رسخا وقد صدر عن القوم حجج في
إبطال التناسخ أحدها أن النفس لو كانت قبل تعلقها
بهذا البدن متعلقة بغيره لتذكرت أحوالها وعوارضها
التي عرضت لها سالفا ولمانع أن يمنع الملازمة لجواز أن يكون
التذكر مشروطا بمقارنة البدن المصاحب لتلك الأحوال
وثانيها أن النفس حادثة والحادث لا بد له من استعداد
حادث للقابل فإن العلة الفاعلية قديمة عامة الفيض
وقابل النفس هو البدن فحدوث النفس مشروط بحدوث
مزاج مستعد لتلك النفس إذا حدث فاضت النفس
عن مبدئها المفارق فالبدن الحادث لو انتقلت إليه
نفس مستنسخة مع وجوب حدوث نفس أخرى له
لتعلقت نفسان ببدن واحد وقد مر بطلانه وهذه الحجة
ضعيفة أيضا أما أولا فلبنائها على الحدوث الذي بينا
إبطال حججه وأما ثانيا فلحصرهم الاستعداد
في البدن الحادث وأما ثالثا فلا نجابهم حدوث
نفس أخرى عند حدوث البدن فإن لقائل أن يقول جاز

أن يعلق النفس بذلك البدن لأن البدن [illegible] مستعد إلا لتلك
النفس على تقدير أن تكون النفوس مختلفة أولا لأن النفس
المنتقلة إليه تعلقت به أولا على سبيل الاتفاق وثانيها أن
النفس المستنسخة إما أن تتصل بالبدن الثاني حال فساد
البدن الأول أو قبله أو بعده فإن اتصلت به في تلك الحالة
فإما أن يكون عدد النفوس المفارقة والأبدان الحادثة
متساويا أو متفاوتا وعلى تقدير التساوي يجب اتصال
في كل بدن يكون بدن وأن يكون عدد الكائنات من
الأبدان والفاسدات منها متساويا وهما محالان
وعلى تقدير التفاوت إن كان عدد النفوس أكثر فإن
تساوت في استحقاق تعلقها ببدن واحد لزم إما تعلق
الجميع به أو أن لا يتعلق به شيء منها وهما محالان وإن اختلف
وجب تعلق البعض دون البعض وهو محال وإن كان
الأكثر هو عدد الأبدان فإن تعلقت بأكثر من بدن
واحد لزم المحال وإلا لزم تعطل بعض الأبدان المستحقة
لفيضان النفس عن الاتصال به لا يقال تتصل بعض
النفوس ببعض تلك الأبدان وتحدث للباقي نفوس
أخر لأنا نقول لا أولوية في اختصاص أحد الأبدان
بإحداث نفس له دون بعضها وإن كان البدن المنتقل
إليه قد حدث قبل تلك الحالة لزم إما اتصال نفسين
ببدن واحد أو تعطيله مدة عن التعلق وإن كان
اتصال النفس بالبدن الثاني قبل فساد الأول لزم إما
تعلقها بهما أو تعطيل الأول مع استعداده وإن كان

انتهالها بعد فساد الاول بزمان كانت معطلة في ذلك
الزمان ولان بقاها زمانا غير متعلقة يقتضي تجويز
بقائها سائر الازمنة وهذه الحجة مع بسطها وتطويلها
لا تخلو عن مقامات ضعيفة لا تتم لهم وهي ظاهرة سر
اتفق الجمهور منهم على ان النفس الانسانية لا تفسد بفساد
البدن ولهم حجتان الاولى ان كل ما يفسد بفساد شيء فله
تعلق به وتعلق النفس بالبدن ليس تعلق الانطباع ولا تعلق
العلية فان النفس ليست علة لما ليس بجسم على ما يأتي ولا تعلق
المكافي في الوجود لانهما لو تكافيا لذاتيهما لكانا
متضايفين هذا خلف وان تكافيا لعارضيهما لزم من عدم
احدهما عدم الاضافة العارضة لا ذات المضاف واذا
انتفى التعلق بينهما لم يلزم من عدم البدن عدم النفس الثانية
كل قابل للعدم مركب ولا شيء من النفس بمركب فلا شيء من
النفس بقابل للعدم اما الصغرى فلان القابل يوجد مع
المقبول ولا يمكن وجود الشيء مع عدمه فلا بد من محل
يكون قابلا لامكان العدم فيكون له صورة فيكون
مركبا من المادة والصورة واما الكبرى فلان كل مركب
جسم ولان النفس ان كانت مركبة من المادة والصورة
نقلنا الكلام الى مادتها وقلنا انها غير قابلة للفساد
والا لكان لها هيولى ويتسلسل اقول هاتان الحجتان
رديتان جدا اما الاولى فلانها ليست عامة ومع ذلك
فلا تخلو من اختلال فان للقائل ان يقول ما برهان الحصر
للتعلق فيما ذكرتم وسيأتي الكلام فيه ثم نقول لم

لا يكون بينهما تعلق العلية [illegible] وعندكم ان الحوادث
لا تحدث الا بوجود استعداد لمستعد فيكون لوجود
المستعد مدخل في علية الوجود قالوا انه علة في الحدوث
ولا يلزم من كونه علة للحدوث كونه علة للعدم قلنا
مسلم انه لا يلزم لكن لم لا يكون بينهما تعلق التكافؤ ويكون
ذلك بسبب عارض يلزم من زواله زوالهما كما تقولون في العلم
فانه عندكم من باب الكيف ويلزمه الاضافة الى
المعلوم ويلزم من تغير الاضافة تغير العلم واما الثانية
فلان صغراها في غاية المنع قولهم القابل يوجد مع المقبول
قلنا ان البرهان على هذه المقدمة فانما مبنية على ان الامكان
ثبوتي وسيأتي ابطاله ثم نقول كيف تحكمون بقبول
بعض الاعراض البسيطة للعدم قالوا القابل هو المحل
قلنا فليكن القابل هاهنا هو البدن قال بعض المتاخرين
الحدوث والعدم متساويان في احتياجهما الى الامكان
بنفيهما فان جعلتم محل احدهما هو البدن فليكن البدن
هو محل الاخر اجاب عن هذا بعض المحققين بان كون
الشيء محلا لامكان وجود ما هو مباين في القوام له
او لان امكان فساده غير معقول فان معنى كون الجسم قابلا
لوجود السواد هو تهيؤه لوجود السواد فيه وكذلك
الفساد ولذلك امتنع كون الشيء محلا لامكان فساده
فالبدن ليس بمحل لامكان وجود النفس من حيث هو
مباين ولا لامكان فسادها بل انما كان مع هيئة مخصوصة
موجودة قبل حدوث النفس محلا لامكان وتهيؤ الحدوث

صورة انسانية تفارنه وتفومه تبعا محلا ووجود
تلك الصورة غير ممكن الا مع مبدأ له الغريب بالذات
وهو النفس تحدث استعداده لذلك مبدأ للصورة المفارنة
المفومة اياه على وجه كان ذلك المبدأ مرتبطا به
هذا النوع من الارتباط وزال بذلك الحدوث تلك الامكان
والتهيؤ عند البدن فاذا زال عنه ما كان البدن معه محلا
يحتاج الى حدوث النفس على الهيئة المخصوصة فيبقى
البدن محلا لامكان فساد الصورة المفارنة وزال ذلك
الارتباط عنه وامتنع ان يكون محلا لفساد ذلك المبدأ
من حيث هو ذات متأثر عنه فان البدن مع هيئة مخصوصة
شرط في حدوث النفس من حيث هي صورة او مبدأ صورة
لا من حيث هي موجود مجرد وليس شرطا في وجودها والشيء
اذا حدث فلا يفسد بفساد ما هو شرط في حدوثه كالبيت
الباقي بعد موت البنا الذي كان شرطا في حدوثه فان قيل
لم اوجبتم استيجاب البدن لحدوث صورة ما حدوث
مبدأ لتلك الصورة ولم توجب استيجابه لفساد تلك
الصورة فساد مبدأ به ذلك وما الفرق بين الامرين قلنا
لان ما يقتضي فساد معلول لا يقتضي فساد العلل بل يكفيه
فساد شرط ما ولو كان عدميا نقول كما جاز ان يكون
البدن شرطا في الحدوث جاز ان يكون شرطا في الوجود
فان وجود المعلول يستلزم وجود سائر علله فالبدن لما
كان شرطا في حدوث الصورة الانسانية وشرطا في
بقائها المستند الى مبدأيها جاز ان يكون المبدأ مشروطا

البدن وقوله العلة يستلزم عدمها عدم بعض الشروط
على التعيين مسلم ولاكن جاز ان يستلزم عدم هذا الشرط
المعتبر فلا بد من نفي هذا الجائز ومن المعلوم ان نفي
الملزوم لا يستلزم نفي الجواز واما الكبرى فانها ممنوعة
ايضا قوله في الاول كل مركب جسم قلنا مضى الكلام
فيه قوله مادة النفس باقية قلنا مسلم لاكن لا يلزم
من بقاء المادة بقاء النفس قال بعض المحققين جوابا
عن هذا المادة التي للنفس لا يجوز ان تكون ذات وضع
لان ذا الوضع ليس جزءا مما لا وضع له واذا لم تكن
ذات وضع فلا تخلو اما ان يمكن وجودها بانفرادها
او لا والاول يلزم منه ان تكون عاقلة فتكون هي النفس
والثاني لا تخلو اما ان يكون للبدن تاثير في افامتها
او لا والاول يلزم منه ان يكون النفس غير عاقلة بانفرادها
وهو باطل والثاني يلزم منه تجويز بقائها
مع عدم البدن اقول سيأتي ابطال جسم عاقل
كل جزء عاقل سلمنا لاكن لا يلزم ان يكون هو
النفس سلمنا لاكن لم لا يكون للبدن تاثير في افامتها
بمعنى ان يكون شرطا في وجودها قوله يلزم ان
لا يكون لها فعل بانفرادها قلنا لا نسلم فان المشروط
بامر اذا اقتضى شيئا من حيث هو هو لا يلزم ان يكون
لشروطه دخل في الاقتضاء سلمناه لاكن لا نسلم
استحالته قوله على التقدير الثاني يلزم جواز
بقائها مع عدم البدن قلنا نعم ولاكن هذا ليس بلازم

الدلالة على امتناع بقائها فان بعض المتأخرين النفس
داخلة تحت الجوهر وهو جنس فلها فصل والجنس
والفصل مادة وصورة باعتبار اجاب بعض المحققين
بان هذا مغالطة باشتراك الاسم فان المادة والصورة
تطلقان على ما ذكره وعلى جزئي الجسم بالتشابه اقول
لا نزاع في ان وقوع المادة والصورة على هذين الامرين
بالاشتراك ولكن المادة التي باعتبارها جنس
من مقومات الماهية وكذلك الصورة التي هي باعتبار
فصل لجاز ان يكون تلك المادة محلا لامكان عدم
تلك الصورة الا ان يقال ان الفصل علة ومتى عدم
عدم الحصة من الجنس وحينئذ نمنع علية الفصل
سير الفكر حركة ذهن الانسان الى المبادي
لينتقل منها الى المطالب والحدس هو سرعة هجوم
النفس الى نيل الحد الاوسط اذا وضع المطلوب
او نيل الحد الاكبر اذا وجد الاوسط وبالجملة سرعة
تاتي الانتقال من المعلوم الى المجهول فالولي اذا بلغت
النفس الى حد يتاتى لها الانتقال الى الحد الاوسط
من غير تجشم كسب جديد في جميع معقولاتها
فهي ذات قوة قدسية ولا امتناع في وجودها كما
يمكن وجود انسان يتعسر عليه الوصول الى الاوسط
في جميع تعقلاته واما الذهن فهو قوة للنفس
معدة لاكتساب الاراء والفهم فهو هذه القوة
لتصور ما يرد عليها من خارج والذكاء شدة

القوة الذهنية والصناعة ملكة نفسانية يصدر
عنها افعال ارادية بغير روية ومن الناس من اثبت
للحيوانات نفوسا ناطقة لانها مدركة للكليات
من حيث انها مدركة للجزئيات والمدرك للمركب مدرك
الاجزاء ولان الحيوان انما تقصد حركة كلية لانه لو
قصد حركة جزئية لكان قصده لتلك الحركة
مسبوقا بتحقق تلك الحركة التي لا تتحقق الا بالقصد
واعلم ان في هاتين الحجتين نظرا اما الاولى فلان المدرك
من العقول للجزئيات يدرك الكليات اما الادراك
الحسي الذي لا يستقصي الاجزاء التي للمحسوس فلا
يلزم من تحققه تحقق الادراك العقلي واما الثانية
فلان تحقق ذلك الجزئي الذي جعل شرطا في القصد
ليس هو التحقق الخارجي حتى يلزم الدور وانما هو
التحقق الخيالي ٥ ولنكن هذا آخر ما نورده في
هذا الفن ولنقطع الكلام حامدين لله تعالى على آلائه
ومصلين على سيدنا محمد وآله وسلم



سقى الله المراغة والصوالي / لقد كانا بها والعيش حالي

[illegible] الدين [illegible] والبنت [illegible] والصغرى [illegible]

[illegible] سلطان [illegible] الفضلاء نصير الدين [illegible]

[illegible]

دع النوم ان النوم للمعتز هادم ولا ترض من دنياك بالاكل والنوم ولكن سما همة [illegible] اذ كنت ترجو ان تسود على القوم

نسخة كتاب الوصية التي املاها الامام الداعي الى الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي قدس الله نفسه ونور رمسه في مرضه الذي عرض له
[illegible] وتوفي في [illegible] بمدينة هراة واملاها في سنة [illegible] على تلميذه [illegible] ابراهيم بن ابي بكر بن علي الاصفهاني
يوم الاحد الحادي والعشرين من شهر محرم سنة ست وستمائة [illegible] وامتد مرضه الى ان توفي يوم [illegible] المذكورة وهي هذه

بسم الله الرحمن الرحيم يقول العبد الراجي رحمة ربه الواثق بكرم مولاه محمد بن عمر بن الحسين الرازي وهو في اول عهده بالآخرة وآخر عهده بالدنيا
وهو الوقت الذي يلين فيه كل قاس ويتوجه الى مولاه كل آبق اني احمد الله تعالى بالمحامد التي ذكرها اعظم ملائكته في اشرف اوقات معارجهم
ونطق بها اعظم انبيائه في اكمل اوقات شهاداتهم بل اقول كل ذلك من نتائج الحدوث والامكان فاحمده بالمحامد التي تستحقها الوهيته
ويستوجبها كمال ربوبيته عرفتها او لم اعرفها لانه لا مناسبة للتراب مع رب الارباب واصلي على الملائكة المقربين والانبياء المرسلين
وجميع عباد الله الصالحين ثم اعلموا اخواني في الدين واخلائي في طلب اليقين ان الناس يقولون ان الانسان اذا مات انقطع
تعلقه عن الخلق وهذا العام مخصوص من وجهين الاول انه ان بقي منه عمل صالح صار ذلك سببا للدعاء والدعاء له عند الله اثر
والثاني ما يتعلق بمصالح الاطفال والاولاد والعورات واداء المظالم والجنايات اما الاول فاعلموا اني كنت رجلا محبا للعلم
فكنت اكتب في كل شيء شيئا لا اقف على كميته وكيفيته سواء كان حقا او باطلا او غثا او سمينا الا ان الذي نظرته في الكتب المعتبرة
لي ان هذا العالم المحسوس تحت تدبير مدبر منزه عن مماثلة المتحيزات والاعراض وموصوف بكمال القدرة والعلم والرحمة ولقد
اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رايت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم لانه يسعى في تسليم العظمة
والجلال لله بالكلية ويمنع عن التعمق في ايراد المعارضات والمناقضات وما ذاك الا للعلم بان العقول البشرية تتلاشى وتضمحل
في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية فلهذا اقول كل ما ثبت بالدلائل الظاهرة من وجوب وجوده ووحدته وبراءته عن الشركاء في القدم والازلية
والتدبير والفعالية فذلك هو الذي اقول به والقى الله تعالى به واما ما انتهى الامر فيه الى الدقة والغموض فكل ما ورد في القرآن
والاخبار الصحيحة المتفق عليها بين الائمة المتبعين للمعنى الواحد فهو كما هو والذي لم يكن كذلك اقول يا اله العالمين اني ارى الخلق
مطبقين على انك اكرم الاكرمين وارحم الراحمين فكل ما مد به قلمي او خطر ببالي فاستشهد علمك واقول ان علمت مني اني اردت به تحقيق باطل
او ابطال حق فافعل بي ما انا اهله وان علمت مني اني ما سعيت الا في تقرير ما اعتقدت انه هو الحق وتصورت انه الصدق
فلتكن رحمتك مع قصدي لا مع حاصلي فذاك جهد المقل وانت اكرم من ان تضايق الضعيف الواقع في الزلة فاغثني وارحمني
واستر زلتي وامح حوبتي يا من لا يزيد ملكه عرفان العارفين ولا ينقص ملكه بخطأ المجرمين واقول ديني متابعة محمد سيد المرسلين وكتابي هو
القرآن العظيم وتعويلي في طلب الدين عليهما اللهم يا سامع الاصوات ويا مجيب الدعوات ويا مقيل العثرات ويا راحم العبرات ويا قيام المحدثات
والممكنات انا كنت حسن الظن بك عظيم الرجاء في رحمتك وانت قلت انا عند ظن عبدي بي وانت قلت امن يجيب المضطر اذا دعاه
فهب اني ما جئت بشيء فانت الغني الكريم وانا المحتاج اللئيم واعلم انه ليس لي احد سواك ولا اجد محسنا سواك
وانا معترف بالزلة والقصور والعيب والفتور فلا تخيب رجائي ولا ترد دعائي واجعلني آمنا من عذابك قبل الموت وعند الموت وبعد الموت
[illegible]
[illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

هذا هو الجزء الثالث من كتابنا الموسوم بالاسرار الخفية المشتمل على أشرف المطالب والمحتوي على الغاية القصوى إذ فيه البحث عن المبادي ومسبب الاسباب وما يجوز عليه من الصفات وما لا يجوز فقد سلكنا فيه طريق التحقيق مستمدين من الله تعالى إصابة الحق وهدايتنا إلى سواء الطريق وهو يشتمل على مقالات

المقالة الاولى تشتمل على مباحث مهمة البحث الاول في موضوع هذا العلم البحث الاول في هذا العلم عن الامور المجردة عن المادة فموضوعه لا يجوز ان يكون من الامور المادية إذ قد عرفت في البرهان ان موضوع العلم هو الذي يبحث عن اعراضه ولواحقه ولا يجوز ان يكون هو ذات الله تعالى لان في هذا العلم يستدل على وجوده تعالى لان إثباته ليس بمستغن عن البيان ولا يبين في علم آخر لان هذا العلم يبحث عن المفارقات للمادة وقد لاح في الطبيعيات كون الباري مجردا عن المادة من كل جهة فلهذا العلم البحث عنه ونحن قد منعنا ان يكون موضوعه فيه وقال بعضهم ان موضوعه هو الاسباب القصوى وهو خطأ فان لهذا العلم بحثا عن امور ليست اعراضا خاصة بالاسباب كالكلية والجزئية والوجوب والامكان بل لما بطلت هذه الظنون فالواجب ان نجعل موضوعه فنقول ان الطبيعي موضوعه الجسم من جهة تغيره لا من جهة وجوده والرياضي موضوعه

[illegible] الالهي

المقدار لا من جهة وجوده ايضا والمنطق موضوعه المعقولات الثانية من جهة التوصل بها إلى المجهولات موضوعات هذه العلوم ليست من جهة الوجود ولا تعلق بالمادة فان الوجود ها هنا خارج عن هذه العلوم لا يجمعها إلا الوجود فنجعل الوجود موضوعا للعلم الذي يشتمل عليه هذه المسائل وغيرها من المجرد موضوعا بها عن المواد كالواحد والكثير والوجوب والامكان وغير ذلك وهذا الموضوع اعم من كل موضوع فلا علم ارفع منه وهو بين بنفسه مستغن عن البيان فلا يحتاج إلى علم آخر يتبين فيه موضوعه واورد الشيخ سؤالا وهو ان الموضوع لا تثبت مباديه في العلم فلو كان الوجود موضوعا مع ان هذا العلم يبحث عن مبادي الموجودات لكنتم قد ناقضتم واجاب بان البحث في المبادي من عوارض هذا الموضوع الخاصة به ثم ان المبدأ ليس مبدأ للموجود كله ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه بل الموجود كله لا مبدأ له إنما المبدأ للموجود المعلول فالبحث انما هو عن مبدأ بعض الموجود كسائر العلوم الجزئية فانها تبحث عن مبادي بعض ما فيها وفيه نظر لان موضوع هذا العلم اما ان يكون كل وجود واما ان يكون الوجود الواجب واما ان يكون وجود الممكن والكل باطل اما الاول فلانه يبحث عن امور لا تعرض لكل موجود واما الثاني فلان هذا العلم يتكفل باثباته واما

الثالث ولانه يرد الشك حينئذ ... القسمة منحرفة
بالوجود من حيث هو هو جواب سنبين ان الوجود
من حيث هو هو امر عارض للموجودات ممكن وقد حل
تحت الاخير البحث بسـ في مرتبة هذا العلم ومنفعته
لما كان هذا العلم اشرف العلوم وكان الغرض الاقصى
من العلم هو تكميل النفس الانسانية لتحصل لها
السعادة الاخروية كان هذا من اعظم منافع هذا
العلم ومرتبة هذا العلم بالنسبة الينا بعد علم الطبيعيات
واما بالنسبة الى نفس الامر فقبله لان هذا يبحث عن
الامور المجردة عن المادة سوال الهندسة والحساب
يبحثان عن المجرد جواب الهندسة تبحث عن المقدار
وهو مقارن للمادة والحساب ليس موضوعه العدد
من كل وجه فان العدد يوجد في المفارقات فلا يكون
موضوعا الا نسبة كانت انما الموضوع لاي نسبة
هو المقارن للهيولى وذلك هو موضوع الحساب
وايضا مبادي العلوم تتبين في هذا العلم فله تقدم وقد
يتوقف بعض مسايل هذا على مبدا من غيره ولا دور
البحث الثالث في الموجود والشي زعم بعض
الناس انما يحتاج ان هو خطا لانما من اوايل البديهيات
وقولهم ان الموجود او الشي هو الذي يصح ان يخبر
عنه احدهما في حد نفسه فان الذي وما من الالفاظ
المرادفة للموجود والشي وايضا فانما اعرف
من صحة الاخبار واستدل بعضهم على ان الوجود بد

... علمي بوجودي بديهي والوجود جزء من وجودي
العالم بالجزء سابق والسابق على البديهي بديهي وايضا
العلم بعدم اجتماع الوجود والعدم مسبوق بتصور
الوجود والتصور الموقوف على التصديق البديهي بديهي
... وهذه المقدمة كررناها في المنطق وفي
الوجه الاول نظر قالوا ايضا لو عرف فاما بنفسه
وهو باطل او باجزايه فان كانت وجودات فيمتنع
لاجتماع ان لم يحصل زايد كان الوجود غير وجود
وان حصل كان التركيب في الفاعل والقابل للوجود
لانفسه والملازمة الاخيرة ممنوعة سوال الوجود
لا يتصور فان كل متصور فله صورة فلو كان للوجود
صورة في النفس الموجودة لاجتمعت الامثال وايضا
كل متصور فانما يتصور بعد معرفة تميزه عن غيره
ومعنى تميزه هو انه ليس ذلك الغير فيكون تصور
الوجود متوقفا على تصور العدم الموقوف عليه
فيدور جواب يكفي في تصور الوجود حصول
ذاتك لك اننا من غير صورة اخرى له وقولهم كل متصور
انما يتصور بعد العلم بتميزه ممنوع بل لا بد من
تميزه عن غيره ثم ان العلم بالتمييز يتبع العلم
التصور سر الوجود يعني به تارة المثبت وحينئذ
يكون هو الوجود المطلق ويعنى به تارة حقيقة
الشي وماهيته الخاصة به ويسمى الوجود الخاص
سر الوجود زايد على الماهيات لانك تقول

لزم ان تكون الوجود
الواحد وجودان
واحتاج الشي الى مثله
وان كان غير وجود ان

الثاني والعشرون

حقيقة موجودة ونفوا حقيقة كذا حقيقة فلا يفيد
ولانا اذا اعتقدنا وجود ممكن جزمنا بوجود سببه
ونشك في جوهريته وعرضيته ويزول اعتقاد احدهما
عند انتفاء الاخر واعتقاد الوجود ثابت ولان تصور
الوجود بديهي فلو كان عين كل ماهية لكان تصور كل
ماهية بديهيا ولانه لو كان نفسها او جزءا منها لم توصف
بالامكان ولان ماهية الجنس غير معلولة للفصل ووجوده
معلول له والسند لوا ايضا ان الماهية معلومة ووجودها
مشكوك فيه وترتيب برهان الماهية معلومة
والوجود غير معلوم والوسط غير متحد فان العلم المثبت
في الاول هو التصوري والمنفي في الثاني هو التصديقي
ومع التسليم فهو جزئي النتيجة بين الوجود مشترك
لزوال اعتقاد الخصوصيات مع بقاء اعتقاده كما مر
وانقسامه الى الجوهر والعرض ولانحصار قولنا الشيء اما
موجود او معدوم سؤال المقابلة بين الثبوت والعدم
معناها المقابلة بين تحقق الحقيقة ولا تحققها جواب
انا نقول الشيء اما موجود او معدوم لنصحح احد طرفي
النقيض بالبرهان فلو كان معناه قولنا السواد مثلا
لا يخلو عن ان يكون سوادا او لا يكون لكانت حقيقة
الحق وباطلية الباطل معلومة بالبديهة سؤال ان كان
الثبوت زائدا على الماهية وكان غير مشترك
انحصر التقسيم فان معناه حينئذ الماهية اما ثابتة
بثبوتها الخاص او منفية جواب لم قلتم انه ينحصر

قولنا الماهية اما ثابتة بثبوتها او منفية فجاز ان
تكون ثابتة بثبوت ماهية اخرى اللهم الا [illegible]
على ذلك وحينئذ يكون [illegible] على اول الاوائل
وهو محال بين الحكم بزيادة الوجود انما هو في المعقولية
اما في الاعيان فليس كذلك والا لكان للماهية هوية
غير الوجود فيكون موجودا بلا موجود او احدا ويتسلسل
قاعدة شريفة الوجود ينقسم الى الخارجي والذهني
والقسم الاول معلوم بالبديهة وشك في الثاني جماعة
ويدل عليه انا نتصور امورا كثيرة ونحكم عليها باحكام
ايجابية مع انها معدومة في الخارج فلابد ان تكون
موجودة في الذهن لان المتصف بالثابت ثابت قطعا
سؤال الماهية توصف بالوجود وهو صفة ثبوتية
ولا يستدعي ذلك كونها ثابتة قبل الوجود والا
تسلسل جواب الوجود ليس بزائد الا في المعقولية
بين الشيئية لا تنفك عن احد الوجودين والذي يقال
ان الشيء قد يكون معدوما على الاطلاق ان عني به انه
معدوم في الاعيان فحق فان الشيء جاز ان يكون ثابتا
في الذهن معدوما في الخارج وان عني به انه معدوم في
الذهن والخارج فهو محال فان المعدوم المطلق لا يكون
عنه اخبار بالايجاب ولا بالسلب فان هو يتضمن
اشارة ولا اشارة الى عدم مطلق لا صورة له ذهنا
وكيف يوجب على المعدوم شيء ومعنى الايجاب
ان وصف كذا حاصل للمعدوم وحصول الشيء للشيء

فرع على حصول ذلك الشيء في نفسه ومعنى علمنا بالمعدوم
أن له صورة في النفس لا يشار بها إلى شيء في الخارج فإذا
أخبرنا عن المعدوم أخبرنا عن تلك الصورة وبعض
الناس لما لم يفهم الوجود الذهني أثبت المعدوم في الخارج
لأنه مخبر عنه ولم يدر أن الإخبار ليس إلا عن الثابت ذهنا
وبواسطته عن الثابت في الأعيان إن كان له ثبوت فيه
وقالوا أيضا المعدوم معلوم ومراد فهو متميز وكل
متميز ثابت وفيما سمع حق ولكنهم لم يفرقوا بين الثابت
مطلقا والثابت في الذهن ويعارضون بالعلم بالممتنع
والمركب والوجود والعدم ونقول أيضا المعدوم إن كان
مساويا للمنفي وكان أخص فكل معدوم منفي وكل
منفي ليس بثابت وإن كان أعم لم يكن نفيا وإلا كان العام
هو الخاص فيكون ثابتا وهو مقول على المنفي فالمنفي
ثابت وفيه نظر سوء ذهب هؤلاء القوم إلى أن الشيء قد
لا يكون موجودا ولا معدوما وسموه بالحال وهو جهل
وسخف سر الوجود ليس ما به الشيء ثابت بل هو نفس
الثبوت وزعم بعضهم أن الموجود له صفة تقتضي حصوله
في الأعيان وهو محال فإن حصول الشيء سابق على حصول
صفته له ولأن علة الحصول لا بد وأن يكون لها حصول معلل
فيتسلسل سر المعدوم لا يعاد لأنه لا هوية له فلا
إخبار عنه بصحة العود ولأنه لو صح لأعيد الوقت
الذي هو فيه ولصح إعادتهما جميعا فيكون مبتدأ معادا
ولأنه لو حصل مثله لم يتميز أحدهما عن الآخر وفي الأول

نظر فإن الإخبار عن الشيء لا يستدعي الثبوت خارجا على
ما بين فإنا نحكم بصحة الإخبار ولأنه معارض بالحكم
بامتناع العود وكذا الثاني فإنه لا يلزم من إعادة بعض
المعدومات صحة العود على الكل ولقائل أن يقول نحن
نستدل بصحة العود على المعدوم على صحة عود وقته
لأن وقته من جملة مشخصاته ولقائل أن يقول لا نسلم
أنه يكون مبتدأ فإن المبتدأ هو الموجود في الزمان الأول
الذي ليس بمعاد والأولى في هذا الرجوع إلى حكم العقل
فإنه حاكم بالامتناع واستدلوا على صحة العود
بأنه لو امتنع فإما للذات فلا يكون موجودا قبل
ذلك أو بالغير ولا منازعة وجوابه أنه ممتنع لذاته
ولا يلزم من امتناع العود للذات امتناع الابتداء سؤال
نعتبر زمانين يصح وجود الشيء فيهما ثم يعدم في الأول
فيلزم أن ينقلب من الإمكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي
جوابه الامتناع الذاتي في الزمان الثاني هو الموجود
بعد العدم والإمكان إنما هو للوجود المطلق فلا
انقلاب سر حمل الوجود على ما تحته ليس حمل الأجناس
إلا لكان الفصل المقوم له موجودا لأن علة الموجود
موجودة فيكون الجنس داخلا في طبيعة الفصل
وفيه نظر فإنه لا يلزم من حمل الوجود على الفصل
دخوله فيه وقولهم علة الموجود موجود لا يستدعي
كون الوجود جزءا من العلة واستدلوا أيضا بأن الفصل
علة لوجود حصة الجنس لا لماهيته فلو كان الوجود

جنسًا لكان الفصل علة للماهية وهو ممتنع في القاعدة المشكلة قالوا لو كان جنسا لكان امتياز الواجب بفصل فيتركب وهو غير لازم لجواز [illegible] جنسا للبعض قالوا الوجود مقول بالتشكيك لأن العلة أولى بالوجود وأقدم وأشد وكذا الجوهر ولا شيء من الجنس بمقول بالتشكيك ولأنا نعقل الماهية بجميع ذاتياتها حال الغفلة عن الوجود وهذا إن [illegible] فقد لاح من هذا أن حمل الوجود ليس بالتواطؤ ولا بالاشتراك بل بالتشكيك فايدة تحقيقه أن الواقع بالتشكيك على أشياء مختلفة لا يجوز أن يكون مقوما لماهية من الماهيات فإن جزء الماهية لا يقبل التفاوت فإنه مع الضعف إن بقي فالنقصان لا في ذاته بل في عوارضه وإن عدم عدمت الماهية وكذا مع الشدة بل لا يكون إلا لازما ويختلف المعاني التي تحته بالتقدم والتأخير أو الشدة والضعف أو الأولى وعدمه وقد اجتمعت الثلثة في الوجود فإن وجود العلة أشد من وجود المعلول فإن الوجود الواجب والعدم طرفان وبينهما [illegible] يختلف قرب بعضها من أحد الطرفين [illegible] فالعلة الممكنة أقرب إلى طرف الوجوب والمعلول الممكن أقرب إلى طرف العدم وهذا معنى الشدة والضعف وظاهر أن وجود العلة أقدم وأولى ثم الأشياء المختلفة بالشدة والضعف كالبياض محمول على كل واحد من أنواع البياض وحمل اللوازم بين طرفي البياض والسواد

أنواع من الألوان لا نهاية لها [illegible] بعضها بوجه بعضها أقرب إلى طرف البياض من [illegible] أقرب أنه أشد فلا يكون لتلك الأنواع اسم مميز بل يشملها اسم البياض فكذلك الوجود يقال [illegible] ماهيات الوجود المختلفة بالحقيقة والأنواع قول اللوازم العامة فهو أمر ذهني لا وجود له في الخارج ومنع الشيخ في [illegible] الشفا أن يكون الوجود مختلفا بالشدة والضعف بل الشيئية عارضة للماهيات لا مقومة وإلا تركب الواجب وفيه ما مر ولأنا نعقل الماهية بذاتياتها مغفلة حالة غفلتنا عن كونها شيئا فهي من المعقولات الثانية فليس في الموجودات موجود هو شيء بل الموجود الإنسان وغيره ويلحقه أنه شيء قال الشيخ الموجود إما في الخارج أو في الذهن والقدر المشترك هو الشيئية وفيه نظر من حيث أن الشيئية لازمة لمعنى الوجود لا نفسه على ما اعترف به وعلى قول الشيخ يكون الشيئية من المحمولات بالتشكيك ◦ **البحث الرابع** في الواجب والممكن والممتنع والحق والباطل كل معقول إذا نسب الوجود إليه فإما أن يكون تلك النسبة واجبة أو ممكنة أو ممتنعة وهذا بديهي وزعم بعض الناس أن الواجب نحن نجعله ما ليس بممكن ولا ممتنع وحد الممكن بأنه ما ليس بواجب ولا ممتنع وحد الممتنع بأنه الذي ليس بواجب ولا ممكن وهذا دور كما ترى بل الحق أن تصورها بديهي واعلم أن كل واحد من هذه الثلثة

نسبة تعرض للشيء بالقياس إلى الوجود [illegible] فيكفي في هذه
النسبة المنتسبان وقد يحتاج إلى [illegible] للواجب
انه مستحق للوجود بذاته وله انه غني عن الغير والممكن
له مقابلها ثم من زعم قوم ان الوجوب امر ثبوتي
وهو سهو فانه لو كان وجوديا لتسلسل [illegible] لو ابان عدم
الوجوب يحمل على الممكن والممتنع المعدومين ولانه
نسبة لا يتوقف على حكم العقل بها فانه لو عدم العقل
كان الشيء في نفسه واجبا والجواب ان الحمل يستدعي ثبوت
المحمول في الذهن ولا امتناع في حمل [illegible] على معدومين
وايضا فانا نحمل الوجوب على الممتنع فنقول الخلا
واجب العدم والحق ان الوجوب نسبة ذهنية يمكن
للعقل نسبته الى الطرفين وقولهم نسبة لا يتوقف على حكم
العقل ممنوع قالوا الوجوب يقتضي الامتناع العدمي
قلنا الامكان نقيض لهما فيكون موجودا ام عدم وما قالوا
متقدم والسلوب متاخرة لانها تعقل تبعا للثبوت
قلنا يكفي في تعقلها الثبوت الذهني فتكون متاخرة
عنه والوجوب متقدم على الخارجي بل الاولى الدلالة
هذا على كونه عدميا فان الصفات الوجودية لا تكون
متقدمة ثم الامكان مقول بالاشتراك على معان
ذكرناها في المنطق فمنها العام ليس بثبوتي لانه يلزم
التسلسل ولانه محمول على العدمي واما الامكان الخاص
فزعم الشيخ انه ثبوتي قال لانه ان كان عدميا لم يكن
الممكن ممكنا ولانه نقيض الامتناع وهما ضعيفان

والجواب انه امر ذهني ليس له في الخارج تحقق والامكان ممكنا
لانه صفة فيتسلسل ولان الماهية قابلة لامور غير متناهية
على البدل فيكون فيها امكانات غير متناهية لا مرة بل
مرارا ولان الامكان مضاف بين الماهية والوجود فهو
متاخر عنهما وهو خلف واعلم ان الامكان انما يعرض للماهية
عند مراتبها عن الوجود والعدم ونسبتهما فيكون لازما
لها لا يعقل زواله ثم الحق يفهم منه الوجود العيني
والوجود الدائم وحال القول والعقد الدال على حال الشيء
في الخارج مع المطابقة فيقال قول حق وهو الصادق والا
ان القول اذا نسب الى الامر فطابق قيل صادق واذا نسب
الامر اليه قيل حق فالواجب الوجود حق بل هو احق من
كل حق والممكن باطل في نفسه حق بغيره واحق الاقوال
ما صدق دائما واحقها ما كان اوليا فاول الاوائل الذي
يرجع كل شيء اليه بالقوة او الفعل هو اعتقاد ان النفي
والاثبات لا يجتمعان وهي عامة لا تعرض الا للموجود
فالمتشكك فيها لا يمكن محادثته المقالة
الثانية تشتمل على الكلام في الجواهر وفيها مباحث
الاول في تعريفه اعلم ان وجود الشيء تارة يكون بحسب الذات
كوجود الانسان وتارة بالعرض كوجود الابيض وكلامنا
الان في الاول فنقول من الموجود ما يكون وجوده مستغنيا
عن موضوع يتقوم به ومنه ما يكون محتاجا فيه اليه
والاول هو الجوهر والثاني هو العرض فالجوهر هو الموجود
لا في موضوع قالوا ونعني بالموجود الذي له ماهية وراء

الوجود فحينئذ لا يدخل في هذا الواجب ونعني بالموضوع
المحل الذي يتقوم بدون الحال فيه ويقوم الحال والعرض هو
الموجود في موضوع وقد ظهر من حد كل واحد منهما
استحالة اجتماعهما على شيء واحد بخلاف ما ظنه بعض
ارباب الغفلة الثاني في احكام كلية للجواهر المشهور
عند القدماء انه جنس عال وهو احد المقولات العشر
ونازعهم في ذلك جماعة من المتاخرين قائلين ان الموجود
من الاعراض العامة وتقييده بعدم الكون في الموضوع
لا يصيره جنسا وهو خطأ فان قولنا الجوهر هو الموجود
لا في موضوع لم نعن به ان حقيقة الجوهر هي ذلك وان
هذا القول حد للجوهر وانما هو قول رسمي قالوا فيجب
ان يكون فصله جوهرا لان مفهوم الجوهر جوهر ويلزم
دخول الجنس في الفصل قلنا لا ندعي جنسية الجوهر
لكل شيء فانه ربما كان عارضا لشيء ومن جملته الفصول
وقولنا يجب ان يكون مقوم الجوهر جوهرا لا نعني به
ان الجوهرية مقومة له بل انها مقولة عليه قالوا انواع
الجواهر ان كانت بسيطة لم يكن جنسا وان كانت
مركبة فبسائطها ان كانت جواهر فكذلك والا
تقوم الجوهر بالعرض والجواب عنه قريب مما مر
ونقل عن بعض القدماء ان الجوهر مقول على الاجسام
بالتواطي فجاز ان يكون جنسا لها اما على جميعها
فليس كذلك فان الهيولى والصورة كل منهما
اقدم من المركب في معنى الجوهرية وقد بينا نحن

في القواعد السالفة ان الجنس لا يقع بالتشكيك والجواب
ان المادة والصورة كل منهما ليس اقدم من المركب
في معنى الجوهرية بل في الوجود الفعلي وهو ممكن ونحن
لم نجد لتقدمها برهانا تاما اعتمادا على الكشف فتشككنا
فيه ... الكليات من الجواهر جواهر ايضا فان الجوهر
عبارة عن الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت
لا في موضوع فهو جوهر ولا يشترط في الجوهر الوجود
الفعلي والا لكان الشك في وجود زيد يقتضي الشك في
جوهريته فالانسان انما هو جوهر لانه انسان لا لانه
موجود في الاعيان او في الاذهان لا في موضوع والا لكان
مقولا بالتشكيك ولو كان انما هو جوهرا باعتبار
عوارض تعرض له فتشخصه لكانت الجوهرية عارضة
للماهية ولما كانت العوارض والمشخصات لا تخرج
الماهيات عن حقائقها كانت كليات الجواهر
وشخصياتها ايضا جواهر وبعض الناس ظن ان الكلي
ها هنا هو الماهية مع قيد الكلية وهو خطأ
فان الكلي بقيد الكلية انما وجوده في الذهن لا حظ
منه ولا يستغني في وجوده عنه فيكون عرضا
يستحيل وقوعه في الاعيان نعم يجوز ان يوجد
له مثال من وجه ويكون مستغنيا عن الموضوع
ولا استبعاد في ذلك فمثال الجوهر عرض لا يستغني
عن الموضوع الذي هو الذهن وان كان الجوهر الخارجي
مستغنيا عن الموضوع سؤال انك ذكرت ان

العوارض لا تخرج انما هيات عن حقايقها وقد جعلت
الكلي الموجود في الذهن عرضا وقد الكلية والوجود
في الذهن عرضان فكيف الجمع بين القولين جواب
الجواز الموجود في الذهن ليس هو ماهية الجوهر
وانما هو مثال لها وصورة لما ليس من الجواهر ما هو اول
كالشخصيات ومنها ما هو ثان كالطبايع النوعية
ومنها ما هو ثالث كالاجناس وقد غلط هنا جماعة
وسبب غلطهم عدم عرفانهم لمعنى الاول ونحن نحقق
هذا فنقول الطبايع المشتركة في امر عام اذا قيل
لبعضها انه اول بالقياس الى البواقي فانه يقال بمعنيين
احدهما ان يكون في ذلك البعض اولى واقدم من البواقي في
طبيعة الامر المشترك كما يقال الجوهر قبل العرض
واولى منه بالوجود والثاني ان لا تكون الاولوية
والاولوية في ذلك المشترك بل في معنى اخر
كالجواهر الشخصية فانها اولى بالنسبة الى الجواهر
النوعية لا في طبيعة الجوهرية بل لانها اول من جهة
الوجود ومن حيث الكمال والفضيلة ولان الاثار
الجوهرية في الشخصيات بالفعل ومنتظرة في
في الطبايع النوعية ولان الطبايع الكلية
محتاجة الى الجزئية فان كون الكلي كليا يحتاج الى
الجزئي ولا ينعكس سوال كذلك الجزئي من حيث
هو جزئي يحتاج الى الكلي جواب نا خذ الكلي والجزئي
مجردين عن الاضافة فنجد الكلي انه المعقول ع

كثيرين والجزئي ما ليس كذلك فيكون الاول محتاجا
الى الثاني سوال الجزئي المعين كما لا يتعلق وجوده
بالكلي فكذلك الكلي جواب لانا نا خذ الجزئي بقيد
التعيين بل الطبيعة الجزئية من حيث هي مستغنية عن
الكلي ولا ينعكس سوال الطبيعة الانسان اقدم من زيد
جواب كلامنا في الطبيعة بقيد الكلية هذا
خلاصة ما ذكره الشيخ والحق عندنا خلافه وهذا
فان الجزئي متقوم بالكلي والمتقوم متقدم وقوله
في الجواب الاخير ان الكلام في الطبيعة الكلية
فيه نظر فانا بينا ان الكلي بقيد الكلية لا وجود
له في الخارج وليس بجوهر وكلامنا في الجواهر
ومرادنا وانما الطبايع النوعية فلما كانت اشد
مناسبة للشخصيات من الاجناس كانت اول
بالقياس اليها على فانوعهم ليس من خواص الجوهر
الشاملة انه موجود لا في موضوع ومن خواصه
انه مقصود اليه بالاشارة والاشارة لالة حسية
وعقلية الى شيء بعينه لا يشترك فيما غيره لو كان من
نوعه وهذه الخاصة ليست شاملة لانواع الجوهر
انما تتناول الجواهر الاول فان الكليات لا يشار اليها
لا بالحس ولا بالعقل وجوز بعضهم توجه الاشارة
العقلية اليها وحينئذ تدخل الاعراض الكلية فيه
اما الاعراض الجزئية فلان الاشارة انما تتناول بالغات
الموضوع ومن خواصه انه لا ضد له وهذه الخاصة

اضافيه فان بعض الاعراض كالكميات تشاركه
فيما ذلك لان الضدين هما الذاتان الوجودية تتان
المتعاقبتان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف
وقد ذكرنا ان الجوهر ليس في موضوع وربما لا يشترط
الموضوعية بل مطلق المحل فيكون بعض
الجواهر متضادة كالصور المتخالفة في الغاية وقد
لا يشترط ايضًا الغاية في الخلاف وهذا امرٌ اصطلاحيّ
ويتبع هذه الخاصة خاصة اخرى وهي عدم قبول
الشدة والضعف فان المشتد يشتد عن حالة هي ضد
الحالة التي يشتد اليها فلا يزال يخرج عن حالة الضعف
على التدريج الى حالة القوة والحالتان متضادتان فان
كانتا عرضين كان الاشتداد والضعف في الاعراض
وان كانتا جوهرين كانت الجواهر متضادة وقد منع
من ذلك ولا يلزم من كون بعض الجواهر اولى من غيرها
كونها اشد فان الاولوية تتعلق بالوجود والاشدية
تتعلق بالماهية ونحن لا نستصوب هذا الكلام
قال بعض المحققين معنى الاشتداد هو اعتبار المحل
الواحد الثابت الى حال فيه غير قار تتبدل نوعيته
اذا قيس ما يوجد منها في آن الى ما يوجد في آن آخر بحيث
يكون ما يوجد في كل آن متوسطًا بين ما يوجد في آنين
يحيطان بذلك الآن وتجدد جميعها على ذلك المحل
المتقوم وبما من حيث هو متوجه بتلك التجددات
الى غاية ما ومعنى الضعف هو ذلك التجدد ـ بعينه

[illegible] من حيث هو منصرف بها عن تلك الغاية
فالآخذ في الشدة والضعف هو المحل لا الحال المتجدد
المتصرم ولا شك في ان مثل هذا الحال يكون عرضًا
لتقوم المحل دون كل واحد من تلك الهويات المتجددة
اما الحال الذي تتبدل هوية المحل بتبدله كالصور فلا
يتصور فيها الاشتداد والضعف لامتناع تبدله على
شيء واحد يكون هو هو وهذا الكلام ايضًا ضعيفٌ
لان الهيولى لا تتقوم بصورة معينة من الصور المتعاقبة
حتى تتبدل بتبدلها وقوله يمتنع وجود حالة متوسطة
بين كون الشيء هو هو وكونه هو ليس هو مع قوله اولًا ان
اشتداد الشيء يقتضي تغاير انواع الاشتداد بحيث
يكون ما يوجد في كل آن متوسطًا بين آنين يحيطان
بذلك الآن لا يخلوا عن تناقض ومن خواصه ان الواحد
منه قد يكون موضوعًا لاضداد كثيرة لتغيره في
نفسه لا بالظن الصادق واذا كذب لتغير الشيء المظنون
فان صدقه وكذبه ما كان لتغير الظن في نفسه ولا
لكون السطح اسود او ابيض فانه لتغير في الجسم
والجسم الكلي كونه مقولًا على الابيض والاسود
ليس لتغيره في ذاته بل المطابقته الاشيا المختلفة
في الالوان وغيرها ولا نعني بقولنا لتغيره في نفسه تغير
الجوهر في ذاته بل ان يكون التغير واقعًا في ذاته
بالنسبة الى هيئاته ويكون محل هذا التغير باعتبار
ذاته [illegible] الخاصة غير شاملة فان العقليات

اضافيه فان بعض الاعراض كالكميات تشاركه
فيها ولذلك كان الضدين هما الذاتان الوجوديتان
المتعاقبتان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف
فقد ذكرنا ان الجوهر ليس في موضوع وربما لا يشترط
في الضدية الموضوع بل مطلق المحل فيكون بعض
الجواهر متضادة كالصور المتخالفة في الغاية وقد
لا يشترط ايضا الغاية في الخلاف وهذا امر اصطلاحي
ويتبع هذه الخاصة خاصة اخرى وهي عدم قبول
الشدة والضعف فان المشتد يشتد عن حالة هي ضد
الحالة التي يشتد إليها فلا يزال يخرج عن حالة الضعف
على التدريج إلى حالة القوة والحالتان متضادتان فان
كانتا عرضين كان الاشتداد والضعف في الاعراض
وان كانتا جوهرين كانت الجواهر متضادة وقد منع
من ذلك ولا يلزم من كون بعض الجواهر اولى من غيرها
كونها اشد فان الاولوية تتعلق بالوجود والاشدية
تتعلق بالماهية ونحن لا نستصوب هذا الكلام
قال بعض المحققين معنى الاشتداد هو اعتبار المحل
الواحد الثابت إلى حال فيه غير قار تتبدل نوعيته
اذا قيس ما يوجد منها في آن إلى ما يوجد في آن آخر بحيث
يكون ما يوجد في كل آن متوسطا بين ما يوجد في آنين
يحيطان بذلك الآن وتتجدد جميعها على ذلك المحل
المتقوم دونها من حيث هو متوجه بتلك التجددات
إلى غاية ما ومعنى الضعف هو ذلك

[illegible] من حيث هو منصرف بها عن تلك الغاية
فالاخذ في الشدة والضعف هو المحل لا الحال المتجدد
المتصرم ولا شك في ان مثل هذا الحال يكون عرضا
لتقوم المحل دون كل واحد من تلك الهويات المتجددة
اما الحال الذي تتبدل هوية المحل بتبدله كالصور فلا
يتصور فيها الاشتداد والضعف لامتناع تبدله على
شيء واحد يكون هو هو وهذا الكلام ايضا ضعيف
فان الهيولى لا تتقوم بصورة معينة من الصور المتعاقبة
حتى تتبدل بتبدلها وقوله يمتنع وجود حالة متوسطة
بين كون الشيء هو هو وكونه هو ليس هو ممنوع وقوله اولا ان
اشتداد الشيء يقتضي تغاير انواع الاشتداد بحيث
يكون ما يوجد في كل آن متوسطا بين آنين يحيطان
بذلك الآن لا يخلو عن تناقض ومن خواصه ان الواحد
منه قد يكون موضوعا لاضداد كثيرة لتغيره في
نفسه لا بالظن الصادق والكاذب لتغير الشيء المظنون
فان صدقه وكذبه ما كان لتغير الظن في نفسه ولا
لكون السطح اسودا او ابيض فانه لتغير في الجسم
والجسم الكلي كونه مقولا على الابيض والاسود
ليس لتغيره في ذاته بل لمطابقته الاشياء المختلفة
في الالوان وغيرها ولا نعني بقولنا لتغيره في نفسه تغير
الجوهر في ذاته بل ان يكون التغير واقعا في ذاته
بالنسبة إلى هيئاته ويكون محل هذا التغير باعتبار
ذاته وهذه الخاصة غير شاملة فان العقليات

لا تتغير والنفوس البشرية تتغير في أخلاقها وملكاتها
[illegible] وقد توهم بعض الناس أن بعض الأعراض
[illegible] فإن اللون يقبل فصل السواد والبياض وهو خطأ
لأن السواد إذا أزال فصله عن اللونية لم تبق اللونية حتى تقبل
البياض [illegible] الجوهر إما أن يكون في محل وإما أن لا يكون
والأول هو الصورة والثاني إن كان محلا فهو الهيولى وإن لم
يكن محلا فإن كان مركبا من الحال والمحل فهو الجسم
وإلا فإن كان متعلقا بالأجسام تعلق التدبير فهو
النفس وإلا فهو العقل والكلام في النفس قد مر فلنحرر
الكلام في البواقي بعون الله تعالى ه **البحث الثالث**
في تحقيق الجوهر الجسماني وأجزائه المشهور أن الجسم
يطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما الكم المتصل
القار الذات المنقسم إلى الجهات الثلاثة وهو عرض
وسيأتي والثاني الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة المتقاطعة
على زوايا قائمة ولا شك في وجوده وإنما المشاجرة
في أجزائه والكلام على الجزء الذي لا يتجزى قد مضى
فلنشرع الآن في أجزائه المشهورة عند القوم قالوا
الجسم مركب من محل هو الهيولى ومن حال فيه هو الصورة
ولا يكفي في تعريف الهيولى أنها الجوهر القابل للصور
فإن النفس داخلة في هذا إلا أن يقال إنها الجوهر القابل
للصور الذي ليس له معنى غير القابلية فإن القابلية ليست
من المعاني الجوهرية وأنت قد عرفت أن جزء الجوهر جوهر
والأجود ما يقال في تعريفها أنها الجوهر القابل للصور

[illegible] وقد يحكى في الكتب أن الهيولى معدومة في
نفسها وأنها أمر عام في الأعيان وهذان على الإطلاق
غير صحيحين وربما أمكن تأويل الأول بأن وجوده مما لا
تعلق له بالأشياء الخارجية كالصور والفواعل كانت
من هذه الجهة معدومة والثاني بأنها عامة باعتبار عموم
صلاحيتها لما يرد عليها من الصور واعلم أن الوفاق
قد وقع بين العقلاء على إثبات أمر قابل لما يرد عليه من
الصور والهيئات غير أن جماعة من القدماء زعموا
أن القابل هو الأجزاء الأفراد الغير المتجزية وقد فرغ
من هذا وجماعة أخرى منهم أنه هو الجسم وهو أمر
واحد لا تركيب فيه عندهم بوجه من الوجوه فهو من
حيث هو هو يسمى جسما ومن حيث قبوله للصور يسمى
هيولى وهذا رأي من كان قبل أرسطو وإليه مال أبو البركات
وأما جماعة المشائين فإنهم ذهبوا إلى أن الهيولى أبسط
من الجسم والجسم مركب منها ومن الصورة التي هي
الاتصال وإلى هذا مال الشيخ أبو علي واستدل في الهيات
الشفاء على ذلك بوجهين الأول أن الجسم قابل للاتصال
مع أنه متصل واحد في نفسه والاتصال لا يقبل الانفصال
فلا بد من أمر آخر باق في حالتي الاتصال والانفصال
فإن القابل للأمر يجب بقاؤه معهما وليس الاتصال نفس
حقيقة الجسم ولا خارجا عنها فإن الجسم لا يعقل
أولا أن يكون قابلا للأبعاد الثلاثة وهو لا يعقل إلا مع
كونه متصلا لا يقال الفلك غير قابل للانفصال

لانا نقول الجسمية طبيعة نوعية اذا افتقرت في بعض
احوالها الى الهيولى افتقرت في الكل ... ان الجسم من حيث
انه جسم موجود بالفعل ومن حيث انه مستعد لما استعد
كان ... القوة والشيء الواحد لا يكون ذا قوة وفعل والحجة
الاولى ضعيفة لوجوه الاول المنع من وحدة الجسم والكلام
على ذلك قد مر ... لا يجوز ان يكون الاتصال نفس حقيقة
الجسم ويكون معنى قولنا انه قابل للانفصال ما نعنيه بقولنا
الشيء قابل للعدم والحاصل ان الامكان تارة نعني به الاستعداد
... به الامر اللازم للماهيات ويجوز ان يكون
امكان الانفصال راجعا الى المعنى الثاني لا الاول ج الاتصال
ان عني به ما يعم الكائنة من المعنى المعقول بين شيئين
فهو امر عرضي فكيف يتقوم به الجوهر وان عني به
الامتداد الذاهب في الجهات نازعنا في كونه مغايرا
للجسم وقوله ان الجسم قابل للانفصال والاتصال لا يقبله
لا يرد على هذا فان الاتصال القابل للانفصال هو الذي
بالمعنى الاول واعتذارهم عن الفلك بان الاتصال طبيعة
نوعية واحدة لا تختلف في الحاجة الى المحل والاستغنا
عنه ممنوع فانهم لم يبرهنوا على ذلك واما الثانية
فمغالطة نشأت من اهمال الحيثيات فانه حق استحالة
كون الشيء ذا قوة وفعل من جهة واحدة اما اذا تعددت
الحيثيات فلا استبعاد فان النفس جوهر قابل للصور
المتعاقبة مع ان هذا لا يقتضي ثبوت هيولى لها وايضا
الهيولى نفسها جوهر بالفعل و...

... وقد اجاب الشيخ عن هذا الاخير بان جوهرية الهيولى
... انها جوهر مستعد لكذا ومعنى انها جوهر انه
... هو امر عام لا يصير بالفعل الا بفصل وفصله انه مستعد
... اذا حقيقة الهيولى وكونها بالفعل هو كونها
مستعدة وهذا الجواب ضعيف كما تراه فان كون الهيولى
امرا ما ان كان جزءها مع انه من المعقولات الثانية
والاستعداد فصلا مع انه من الكيفيات لزم تقوم
الجوهر بالعرض وبالامور الذهنية ه البحث الرابع
في تلازم الهيولى والصورة على رأي المشائين قالوا
الهيولى يستحيل عليها مفارقة الصورة فانها ان كانت
حال المفارقة ذات وضع فهي اما نقطة او خط او سطح
او جسم والكل محال اما انها لا تكون نقطة فلانها لو وصل
اليها طرفا خطين فان لاقتها بالاسر مع انها مباينة
للخطين كان طرفا الخطين مما يلين لها فيكون لهما
طرفان غيرهما فلا يكون الطرف طرفا وان كان لا بالاسر
لزم التجزئة واما البواقي فلانها تستدعي هيولى لانها
قابلة للفصل وان لم تكن ذات وضع فعند حلول الصورة
فيها لابد لها من مكان تحل فيه فتخصيصها بذلك
المكان ان كان قبل لبس الصورة كانت ذات وضع
وان كان بعد لبسها كانت غير متخصصة بجزئيات
المكان ولا يرد على هذا ما يفسد من العناصر اذ كان قبل
الفساد في مكان غريب و بعده في مكان طبيعي فان
الهيولى بعد لبس الصورة كانت اولى بهذا المكان لاجل

الوضع الشائع لها بسبب الصورة الاولى سوال لم لا تختص
الهيولى بعد لبس الصورة بمكان جزئي كما تختص الجز
من الماء اذا طار ارضا بمكان جزئي جواب الفرق ما قدمناه
فان الوضع السابق هو السبب في تخصص الطائر ارضا باقرب
الامكنة اليه بخلاف المجردة واورد فخر الدين على هذا
جواز اتصاف الهيولى بامور متعاقبة تقتضي بعضها
تخصصها ببعض الامكنة واجاب عنه المحقق نصير
الدين بان الهيولى حال اتصافها بتلك الامور ان تخصصت
بوضع فهي غير مجردة وان لم تختص فنسبتها مع
الاوصاف الى جميع الامكنة على السوية وفي الجواب
نظر لان الهيولى جاز ان تحصل لها الاولوية حال لبس الصورة
بمكان جزئي لاجل امر حاصل ايضا حال لبس الصورة واعلم
ان هذا البرهان لا يدل على استحالة خلو الهيولى مطلقا عن
الصورة وانما يدل على ان الهيولى المجردة يستحيل اقتران
الصورة بها ومن استدل لا لانم ان الهيولى لو تجردت
مع انها موجودة بالفعل ومستعدة للصور لزم حصول القوة
والفعل الذاتي واحدة وقد مر ضعف هذا وايضا لو تجردت
الهيولى فهيولى الكل والجزء يختلفان والا لكان الشي مع
غيره كهو مع غيره وانما يختلفان بالكلية والجزئية
لان الماهية واللوازم واحدة فيهما والاختلاف بالكلية
والجزئية اختلاف بالمقدار ونحن ما زعمهم في المقدمة
الاخيرة وايضا لو انقسم الجسم الى قسمين ثم جرد لم
تتصور الكثرة اذ لا مميز ولا الاتحاد [illegible]

[illegible] بسبب عدم الامتداد الجزئي فان الاتحاد بين الشيئين
انما يصح على هذا التقدير ومن حججهم ان الهيولى بعد التجرد
ان انقسمت كانت متقدرة وان لم تنقسم فعدم انقسامها
ان كان لذاتها لزم البقاء على هذه الحالة فلا تنقسم بعد المفارقة
وان كان لصورة غير منقسمة كان للصورة الجسمية ضد
ولا ضد لها وهذه الحجة عظيمة الاعتلال لان عدم القسمة
جاز ان يكون لامر عدمي هو عدم الشرط الذي هو المقدار
او يكون لحصول صورة ولا يلزم من كون هذه الصورة تقتضي
عدم الانقسام ان تكون ضدا للصورة الجسمية ومع ذلك
فانا زعمهم في ان الصورة لا ضد لها وقد سبق الكلام فيه ثم
قالوا الصورة ايضا لا تخلو عن الهيولى لانها متناهية على ما
مر فهي متشكلة فلزوم الشكلية ان كان لذات
الجسمية لزم تشابه الاجسام في مقادير الامتدادات
وفي هيئات التناهي والتشكل لان اقتران الاجسام في
هذه انما يكون بواسطة الانفصال الذي يتعلق بالمادة
وان كان بسبب الفاعل كانت الصورة حال الخلو يمكن
عليها تواردالانفصال والاتصال فيبقى ان يكون لمشاركة
الحامل فان قلت الشكل في البسائط يستند الى الطبائع
مع تساوي الكل والجزء فيهما واختلاف الشكل فيهما
قلت البسائط لها مادة تعقل بسببها الكلية والجزئية
اما المجردة فلا وايضا الصورة قابلة للقسمة وكل
قابل له هيولى فالصورة المجردة مفتقرة هذا خلف
[illegible] على ان المنقسم يستدعي القابل وفيه

من الكلام فيه بعد لما ثبت بينهما التلازم فلا بد من علية
بينهما ولا يجوز أن تكون الهيولى هي العلة لأنها قابل والقابل
لا يكون فاعلا لما بيناه فبقي أن تكون العلة هي الصورة
ولا يجوز أن تكون علة مطلقة ولا واسطة مطلقة أما في
العنصريات فلزوالها وثبوت الهيولى وأما في مطلق
الصور فلأنها متأخرة عن الشكل أو مصاحبة له والشكل
متأخر عن الهيولى على ما مر والمتأخر عن المتأخر والمصاحب
متأخر والعلة متقدمة فإذن الصورة شريكة لشيء آخر
وذلك الشيء مجرد ويكون هو العلة بالحقيقة للهيولى مقارنة
للصورة وقد اعترض على هذا جماعة من المتأخرين أما أولا فبمنع
استدعاء التلازم العلية فإن الشيئين جاز تلازمهما من غير
علة بينهما كالمضافين والجواهر والأعراض وأما ثانيا
فبمنع استحالة كون الواحد قابلا وفاعلا وسيأتي وإن سلم
هذا المقام لكن الذي أحلتموه وهو كون الفاعل التام
في الفاعلية لا يكون قابلا ونحن نقول لم لا تكون الهيولى
جزء علة للصورة وأما ثالثا فبمنع تأخر الصورة عن الهيولى
وقولكم الصورة غير متقدمة على الشكل فهي مصاحبة
له أو متأخرة عنه ممنوع لأن الثابت الحكم أن الصورة
غير متقدمة على الشكل تقدم العلية ولا يلزم من نفي
الخاص نفي العام كيف والشكل عبارة عن هيئة
حاصلة للجسم بسبب الحد أو الحدود فهو متأخر عن
الحدود المتأخرة عن الجسم المتأخر عن الجسمية وأما
رابعا فإن الصورة على تقدير كونها علة للهيولى

تكون متقدمة على الهيولى بمرتبتين وأنتم قد منعتم كونها
علة على أنها متأخرة وأما خامسا فلأنكم قلتم
الصور المتزايلة لا تكون علة مطلقة لزوالها وهو بعينه
آت في كونها جزءا فإن العلة هي مجموع الصورة والمفارق
وإذا عدمت الصورة عدم جزء العلة فيلزم عدم العلة
وأما سادسا فلأنكم قلتم الصورة محتاجة في التشكل
إلى الهيولى فقد صارت الهيولى علة للصورة وأما سابعا
فلأن كل واحد منهما يرتفع بارتفاع صاحبه فهما سواء في
التقدم والتأخر وأجابوا عن الأول بأن الشيئين إذا استغنى
كل منهما عن صاحبه جاز وجوده بدونه فلا تلازم وهذا
من الأمور البينة وأما النقض بالمضافين والجواهر والأعراض
فليس بصحيح لأن العلية ثابتة فيهما أيضا أما في المضافين
فإن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر من غير دور لكن
لا بمعنى أن ذات كل واحد منهما صفة بسبب الآخر
وتلك الصفة هي المضاف الحقيقي وكل واحد منهما
محتاج لا في ذاته بل في صفته تلك إلى ذات الآخر وأما
أخذ الموصوف والصفة معا كان هو المضاف المشهوري
وتحدث جملتين كل واحدة منهما محتاجة لا في جميعها
بل في بعضها إلى الأخرى لا إلى جملتها بل إلى البعض الغير
المحتاج فلا احتياج بينهما أيرد أو لا الغنا واقع ونحن
لا نستصوب هذا الجواب لأن الكلام في المضاف
الحقيقي لا في المشهوري والذي خلص من الجواب أن كل
واحد من المضاف الحقيقي مستغن عن الآخر ومحتاج

... في هذا اثبات استغنا كل واحد منهما عن
صاحبه مع الملازمة بينهما واما الجواهر والاعراض فان
اعنوا ان الجوهر المتشخص محتاج الى مطلق العرض لا في ذاته
بل في تشخصه والعرض محتاج في قوامه الى الجوهر وعن
الثاني بما ياتي وعن الثالث ان الذي ذكرتم بعينه تاخر الشكل
عن ماهية الصورة وهو حق والكلام في الصورة الشخصية
ولا شك في تاخرها عن الشكل فانه من علل تشخصها
ولا استحالة في احتياج الشي في تشخصه الى ما يتاخر
عن ماهيته كما قلنا في الجوهر والعرض وعن الرابع
ان المتاخر هو الصورة الشخصية والمتقدم هو الصورة
من حيث هي فالحاصل ان الصورة من حيث هي صورة
انما يستحفظ وجودها بالصور المتعاقبة سوال
لم لا تكون الصورة من حيث هي علة مطلقة ولا يلزم
المحال الذي ذكرتم جواب العلة المطلقة يجب
ان تكون متشخصة حتى تصير علة للمتشخص ويمتنع
ان لا تكون متشخصة مع وجود الهيولى فانما هي القابلة
لتشخصها سوال مجموع العلة المجردة والصورة
من حيث هي ليس علة شخصية بل هو واحد بالمعنى
العام جواب لا استحالة في كون الواحد بالمعنى العام
المستحفظ وحدة نوعية بواحد شخصي علة لواحد
شخصي وهاهنا الواحد بالنوع يستحفظ بواحد
شخصي هو المفارق فيكون ذلك الشي يوجب المادة
ولا يتم ايجابها الا باحد امور مقارنة [illegible]

الجواب نسلم للسوال وهذا هو الجواب عن الخامس والسادس
وعن السابع انه ليس يجوز ارتفاع كل منهما بارتفاع
صاحبه بل ارتفاع الهيولى مستفاد من ارتفاع الصورة
ولا يلزم من مقارنتهما استناد كل منهما الى صاحبه والصورة
لا توجد الا في الهيولى لا ان علة وجودها الهيولى والا كانت
العلية دايرة كما ان العلة لا توجد الا مع المعلول ولا
يلزم حاجتها اليه بل كما ان العلة اذا كانت علة
بالفعل لزم عنها المعلول وان تكون معها كذلك الصورة
اذا كانت صورة موجودة بالفعل يلزم عنها ان تقوم شيا
ذلك الشي يغاير ذاتها فكان ما يقوم الشي ويفيده
الوجود منه ما يفيده وهو مباين عنه ومنه ما يتبعه
وهو ملاق سر اثبتوا للجسم صورة اخرى نوعية
باعتبارها تختص الاجسام انواعا قالوا لانها مشتركة
في الجسمية وبعضها يقبل التشكل المختلف بسهولة
كالرطبة منها وبعضها يقبلها بعسر كاليابسة وبعضها
لا يقبله كالفلك وهذه الاعراض لا بد لها من مبادي
هي الصور وهذه الحجة لا يخفى ضعفها للمعتبر فانها
على تقدير تسليمها في الجسمية لو كان اختلافها في هذا
لاختلاف صورها لعاد الكلام في الصور جذعا اللهم
الا ان تخصصوا الاختلاف في الصور بالاستعداد الحاصل
للهيولى دون الاختلاف في الاعراض [illegible]
غاية التحكم [illegible] تشخص الصورة بالهيولى [illegible]
هي معينة لا على ان تكون فاعلة للتشخص لتشخصها

فان القابل لا يكون فاعلا بل على ان تكون قابلة له واما
الفاعل فهو شيء اخر واما تشخص الهيولى فانه يستند
الى الصورة من حيث هي لا من حيث هي معينة والا دار
ولا يجوز استناد تشخص الهيولى الى نفسها والا كان
نوع كل فرد في شخصه وهو محال فان الاجزاء الممكنة
الافتراض في الجسم غير متناهية فيلزم وجود قوابلها
بالفعل هذا خلف ولنؤخر الكلام في الجوهر المجرد
ولنتكلم الان في الاعراض المقالة الثالثة في الاعراض
وفيها مباحث الاول في احكام كلية لها قالوا
العرض ليس بجنس لما تحته من الاعراض لوجهين الاول
ان الشيء يحتاج في اثبات عرضيته الى البرهان
كالمقدار والالوان وغيرهما ولا شيء من الاجناس
كذلك وبعبارة اخرى انا نعلم الشيء ونشك في
عرضيته الثاني ان العرضية عبارة عن عروض الشيء لغيره
وهو نسبة لذاته الى غيره فهي متاخرة عنه والجنس متقدم
وهما مدخولان اما الاول فلان الشيء قد يحتاج في اثبات
جوهريته الى البرهان فلا يكون الجوهر جنسا
وقولهم نشك في عرضيته الشيء قلنا الشك في
العرضية هو بعينه شك في الجوهرية فان اقتضى
ان لا يكون العرض جنسا اقتضى ان لا يكون الجوهر
جنسا واما الثاني فان العروض لازم من لوازم العرض
ولازم الجنس لا يكون جنسا قالوا ثم العرض
لا يقوم بمثله لان تلك الاعراض لا بد لها من محل

وهو جوهر فيقوم الكل به والجواب ان العرض قد يقوم
بعرض اخر لا على معنى استغنائه عن محل جوهري والا لزم
قيام العرض بنفسه فلا يكون عرضا بل على معنى اختصاص
ذلك العرض به اختصاص المنعوت بالنعت كالبطء
للحركة فانه يمتنع نعت الجسم به ويصح نعت الحركة
به ثم الحق ان العرض الواحد لا يقوم بمحلين والا جاز
قيام الجسم بمكانين وجماعة من القدماء سهوا في
هذا الموضع وجوزوا قيام العرض باكثر من محل واحد
كالاضافيات وهو خطأ فان القائم باحد المضافين
غير القائم بالاخر ثم ذهب جماعة المشائين الى
استحالة الانتقال على الاعراض بناء منهم على ان تشخصه
مستند الى محله لانه ليس معلولا للماهية ولا اللوازم
والا لكان نوعه في شخصه ولا الحال فيه والا لكان
مستغنيا في وجوده بالفاعل وفي تشخصه بالحال فيه
عن المحل ولا المفارق لتساوي نسبته اليه والى غيره
واذا كان محتاجا في تشخصه الى المحل استحال مفارقته
وهذه الحجة لا تخلو عن وهن فان تشخص العرض جاز
ان يستند الى الماهية وقولهم يلزم انحصار كل نوع
في شخصه مسلم ولا برهان لهم على ابطاله اكثر من
مشاهدة الحس وهي ضعيفة وقوله لو استند تشخصه
الى الحال لاستغنى عن المحل قلنا ممنوع لاحتمال كون
العرض محتاجا في وجوده الى الفاعل والمحل معا
ولئن سلمنا احتياج تشخصه الى المحل لكان

لنا ان نقول انه يحتاج الى المحال من حيث هو لا الى خصوصيته
بين المشهور ان الاعراض تسعة الكم والكيف
والمضاف والمتى والاين والوضع والملك وان يفعل
وان ينفعل وان كل واحد منها جنس عال وقد انقسمت
الاجناس العوالي الى هذه العشرة وهذا انما يتم بعد بيان
امور منها انه هل يمكن جعل الجوهر جنسا والعرض
جنسا فسماله ومنها ان الجوهر جنس عال ام لا ومنها
انه هل يمكن ان يجتمع في اثنين او فيما زاد دون العشرة
ومنها ان هذه تشتمل على جميع الموجودات بحيث لا
يشذ منها شي ومنها ان نبين ان كل واحد من هذه العشرة انه
جنس وذلك بان يبين في كل واحد من هذه انه مفهوم
مشترك بين انواعه وثبوتي ومقول على ما تحته بالتواطو
وذاتي وكمال الذاتي المشترك فنقول اما البحث الاول
فقد اقتصر واني بيانه على ان الوجود ليس بجنس على ما
مضى وهذا ليس بكاف لجواز اجتماعها في جنس
واحد غير الوجود واما الثاني والثالث فقد مر الكلام
فيهما واما الرابع فقد اقتصروا في بيان انها لا تجتمع في
اثنين على ان العرض ليس بجنس والجوهر جنس ولا تجتمع
في العرض والجوهر وفيه ما ذكرنا واما انه هل تجوز
اجتماعها في اكثر من اثنين واقل من العشرة فقد ذهب
اليه بعض القدما فانهم حصروا الاجناس في اربعة الجوهر
والكم والكيف والمضاف فان الاين ليس عبارة عن
الجوهر المتمكن ولا عن المكان بل هو نسبة [illegible]

تعقل الى يعقل الاين ومتى عقلت حصل الاين فالنسبة مقومة
له وهي اعم منه فالاين ليس بجنس عال وكذلك المتى فانه
نسبة الشي الى زمان ولا يفهم متى الا بالنسبة التي بين الزمان
والشي فهي مقومة له وكذلك الوضع فانه لا يعقل الا
بالنسبة الواقعة بين الاجزا فالنسبة جزء منه وكذلك
الملك فانه نسبة بين المحيط والمحاط به واما ان يفعل
وان ينفعل فالمرجع بهما الى التحريك والتحرك والاصل
فيهما الحركة اخذت مضافة تارة الى الفاعل واخرى
الى المفعول فالنسبة ذاتية لها عدا مقولتي الفعل والانفعال
مما ذكر وهي اعم من كل واحد منها فهي جنس لها فلا تكون
هذه الاجناس اجناسا عالية ثم النسبة من باب
المضاف فانها لا تعقل الا بين شيين وهذا من خاصية المضاف
فيكون المضاف جنسا للنسبة التي هي جنس لما ذكرنا
والشيخ قد ذكر ان المضاف ليس بجنس لهذه الاعراض
بل هو عارض لها واما الخامس فالحق ان هذه العشرة لا
تشمل جميع الموجودات فان الوحدة والنقطة
وامثالهما كالوجود والشيئية غير مندرجة تحت هذه
الاجناس لكن هذا لا يضر كون العشرة اجناسا عوالي الا
بعد بيان ان هذه الاشيا جنس لما تحتها واما انها هل
تشمل جميع الاجناس حتى لا يوجد جنس الا وهو مندرج
تحت احد هذه العشرة ففيه شك فان بعضهم زعم
ان الحركة جنس لا تندرج تحت هذه الاعراض واصحابنا
[illegible] بعضهم اضافها الى الاربعة فبقيت الاجناس

عدده خمسة وبعض القايلين بعشرية الاجناس جعلوا
الحركة من مقولة الانفعال وبعضهم جعل اسم الحركة
واقعا بالتشكيك على ما تحتها ولا تكون جنسا ثم عولوا
في كونها عشرة على الاستقرا. واما الشاذس فلم نر لهم برهانا
على ذلك **البحث الثاني في الكم** وهو في المشهور عبارة
عن العرض الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة ثم اذا
عرفوا المساواة اخذوا في حدها الكمية فيقولوا انهما
اتفاق في الكم فلزمهم الدور والمحققون يوردون هذا على
سبيل حمل لا على سبيل تعريف ويعرفونه بانه الذي يوجد
فيه شي واحد عاد سوا كان موجودا بالفعل كما في
المنفصل او بالقوة كما في المتصل وهو زايد على الجسمية
لاتفاق الاجسام فيها واختلافها بالمقادير ولتبدلها
مع بقا الجسم كما في الشمعة المكعبة اذا جعلت
كرية وينقسم الى متصل ومنفصل لانه ان كان بحيث يمكن
ان يفرض فيه اجزا تتلاقى عند حد مشترك فهو المتصل
والا فهو المنفصل والمتصل ان كان قار الاجزا فهو المقدار
والا فهو الزمان والمقدار ان كان ذا بعد واحد فهو الخط
او ذا بعدين وهو السطح او في الابعاد ثلاثة وهو الجسم
التعليمي وقد ذهب قوم غير محققين الى ان المكان
نوع آخر مباين لهذه وهو خطا فان المكان ليس الا السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من الجسم المحوي وكون الشي حاويا امر اضافي لا يدخل
باعتبار تحت الكم وانما هو كم باعتبار

والمنفصل هو العدد لا غير وبعض الناس اخطا هاهنا
اذ ادخل فيه القول لان القول ليس في نفسه كمية انما الكمية
عارضة له وليس كلما يعرض له العدد فهو عدد وانما كان
المنفصل هو العدد لا غير لان المنفصل قوامه من المفرقات
التي هي المفردات التي هي احاد فان اخذ الواحد من حيث
هو واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد
وان اخذ باعتبار عروضه لماهية اخرى كالانسان والحجر
مثلا كان اعتبار الكمية المنفصلة متحققا حال اعتبار
كون تلك الاشيا معدودة بالاحاد التي فيها فاذا تلك
الاشيا انما هي كميات منفصلة لكونها معدودة
بالوحدات وهذه هي الكميات بالعرض وكذلك
في المتصلات كما يقال بياض عريض وطويل وانسان طويل
وقصير باعتبار مقارنتها للكم وظن ان الثقل والخفة
ايضا من الكميات وهو خطا لانهما ميلان يحركان الشي الى
جهتي العلو والسفل وهما لا يقبلان المساواة والتفاوت
بالذات بل يعرض لهما قبولهما بسبب المشهور ان هذه
الكميات موجودة اما الجسم فقد ذهب قوم الى انه
عبارة عن الجسم الذي يمكن فيه فرض ابعاد ثلاثة ولم
يثبتوا زايدا على هذا يكون مقدارا له والحكما عولوا في
زيادته على التبدل حال بقا الجوهر على ما بينا واما السطح
والخط فقد انكرهما جماعة لانهما نهايتان والنهاية
معناها فنا الشي وعدمه فهما امران عدميان ولانهما لو
كانا موجودين لقاما بالجسم فينقسمان بانقسامه

الى الثلثة والحكما فقد احتجوا في ثبوتهما بان الملاقاة
انما تحصل بهما ولانهما يحدثان حال قطع الاجسام واجابوا
عن الاول بان النهاية عارضة للسطح لا انه بنفسه نهاية وعن
الثاني ان القائم بالمنقسم لا يجب انقسامه اذا كان حالا
فيه من بعض الاعتبارات فان السطح والخط حالان في
الجسم باعتبار عروض التناهي له واما الزمان فقد
مضى الكلام فيه واما العدد فقد نفاه جماعة من
الاوائل ومن زعموا انه موجود في الاعيان والاذهان لم
يكن له صورة باعتبارها يكون واحدا وكان حالا في
كل واحد من معروضات اجزائه الاحاد كان الواحد حالا
في محلين وايضا يكون الجزء الواحد اعني هذا خلف
وكذلك ان حل في البعض وان كان له صورة احدية
فان قامت بالاجزاء كان العرض قائما بمحلين وان قام
بكل واحد من الاجزاء صورة لم تكن الصورة واحدة
وعند هؤلاء اثبتوا العدد في الاعيان فانه قد يعرض له
خواص الموجود من كونه اولا ومركبا وتاما وزائدا
وناقصا ومكعبا ومربعا وغير ذلك من الاشكال
والامور العدمية يستحيل ان يعرض لها شيء من ذلك
من هذه الكميات اعراض اما الجسم فلتبدله
على التشعب وجوهرها باق واما النوعان الاخران من
القار فلان التناهي وعدمه من العوارض اللاحقة للجسم
ولهذا لا يفتقر في تصوره جسما الى تقدم تصور
التناهي فقد نتصور جسم غير متناه

ثبوته الى برهان واما الزمان فلكونه مقدارا للحركة
التي هي عرض فيكون عرضا واما الاعداد فلانها متقومة
بالواحد والواحد عرض لان وحدة الجواهر والاعراض
متساوية فهي ان كانت جوهرا استحال عروضها للعرض
والا ثبت المطلوب والمتقوم من مجموع اعراض عرض
ثم الطول يقال لكل امتداد واحد كيف كان ويقال لاول
الامتدادين المفروضين ويقال لاطولهما اذا احاطا بسطح
ويقال للبعد الاخذ من مركز العالم الى محيطه وهو
الطول الذي للانسان الذي منه ابتدا حركة النشو والعرض
يقال للكم الذي فيه بعدان ولثاني الامتدادين المفروضين
ولاقصرهما وللبعد الاخذ من يمين الحيوان الى شماله
والعمق يقال للثخن الذي تحصره السطوح ويقال عمق
لذلك بشرط الاخذ من فوق الى اسفل وبالعكس
يقال له سمك ويقال للبعد الذي يقاطع بعدين مفروضين
ويقال لما نحو به قدام الانسان وخلفه واعلم ان الطول
والعرض والعمق من حيث الاضافة فيها كميات
والمضافات اعراض في الكمية والمتضايف منها
قد يكون على الاطلاق فلا يكون من شرط ما يضاف
اليه ان يتضمن الاضافة الى ثالث كالكبير وقد يتضمن
كالاكبر والاطول فانهما مضافان الى مضاف الى ثالث
وكذلك في العدد فان الكثير مضاف الى شيء
لا يتضمن الاضافة الى اخر والاكثر مضاف الى مضاف
[illegible] الكم انه يحتمل التقدير لذاته وغيره

انما ينفرد به وهذه الخاصة التي منها تظهر حقيقة الكم
وبها يعرف. ويتبعها كون الكم متناهيا او غير متناه والمعنى
بغير المتناهي هاهنا انما هو بحسب العدد اعني الذي يحصل
له ما نسبته فيقال انه متناه او غير متناه ولم يوجد له النهاية
الا بحسب السلب فانه يصدق على المعارف ولهذا يصح
ان يقال الله تعالى غير متناه بهذا المعنى ومن خواصه انه لا
ضد له اما المتصل فلان الجسم قابل للسطح والسطح
للخط والقابل لا يضاد مقبوله واما المنفصل فلان اي عدد
فرضته ضد العدد اخر كان الازيد منه او الاقل اشد بعدا
منه فيكون اولى بالضدية سوال المائة مثلا يوجد لها
عدد هو في غاية البعد عنها وهو الاثنان فلم لا يكون ضدا
لها جواب الشيء انما يكون ضدا لغيره اذا كان الغير ضده
والمائة ليست في غاية البعد من الاثنين فلا يكون ضدا
له والمتصل لا يضاد المنفصل لان المنفصل قد يعرض للمتصل
كما يلحق السطوح والخطوط والاجسام التعدد والزمان
من المتصل لا يضاد القار منه لان موضوع الزمان الحركة
وموضوع المقدار الاجسام فهو مختلف واعلم ان
الزوجية والفردية كيفيتان عارضتان للعدد
لا نوعا منه على ما ظنه بعضهم لان انواع العدد وان
بالغة الوحدة معينة كالعشرية والخمسية وغيرهما
والزوجية والفردية لا تتعين فيهما مبلغ ولان الفردية
عدم الزوجية لانها عدم الانقسام لمتساويين فلا يصلح
ان يكون محلا للنوعيات المحصلة ولا ان ...

... جوابا ... والسوال عن حكم الشيء فيقال خمسة او عشرة
ولا يقال زوج او فرد وليستا ايضا انسين لانواع العدد
لانا قد نعقل العدد ونغفل عن كونه زوجا او فردا فقد
ظهر من هذا ان الزوجية والفردية غير متضادين وان
تقابلهما انما هو تقابل العدم والملكة وعلى تقدير
تضادهما لا يلزم وقوع التضاد في الكم واعلم ان الكبير
والصغير والكثير والقليل كميات ماخوذة مع اضافات
فلا تضاد بينهما والتقابل العارض لهما تقابل التضايف
واما الاستقامة والانحناء فانهما كيفيتان عارضتان
للكميات والمكان العالي والمكان السافل غير متضادين
لعدم تعاقبهما على موضوع واحد وايضا العلو والسفل
عارضان للكم ويتبع هذه الخاصة خاصة اخرى وهي
انه غير قابل للشدة والضعف وهذه الخاصة اضافية
فان كثيرا من الاعراض والجواهر تلحقه هذه الخاصة
فان ثلثه لا تكون اشد في ثلثيته من ثلاثة اخرى ولا
خط اشد في خطيته من خط اخر ولا تلحقه الزيادة
والنقصان بهذا المعنى ايضا فان الثلاثة ليست في كونها
ثلثه الا في كونها عددا ولها حد العدد اعني في انها
كمية منفصلة تقدر بالاحاد ازيد من رباعية في ذلك
المعنى او اقل منها بل فيما يعرض لها من الاضافات وفرق
بين الاشد والاضعف والازيد والانقص فان الزايد
والناقص يمكن ان يشار بهما الى جسم حاط وقدر زايد
والانقص والاضعف لا يتصور فيه ذلك واعلم ان

تفاوت الاشد والاضعف يختص بطرفين بخلاف الزايد
والناقص وايضا فان الاختلاف في الشدة والضعف
اختلاف في النوع على راي الجمهور وليس كذلك الاختلاف
بالزيادة والنقصان ولو قبلت الكمية الشدة والضعف
لقبلت التضاد ومن خواصه انه لذاته يقبل المساواة
واللامساواة والمساواة هي الحالة التي تكون عند توهمك
تطبيق ابعاد المتصل واجزاء المنفصل بعضها على بعض مارة
في تزيدها فلا تجد احد من المنطبقين يحصل عنده حد
لم يحصل الاخر عند ذلك الحد وغير المساواة ان يقصر
احدهما عن الاخر سر الواحد يقال بالتشكيك على
معان يتفق في انها لا تنقسم بالفعل من حيث كل واحد هو
هو وانما يوجد فيها معنى الواحد بتقدم وتاخر فالواحد
بالذات اقدم من الواحد بالعرض والواحد بالذات
منه نفس الوحدة ومنه الواحد بالنوع ومنه الواحد
بالشخص وتتفاوت مراتب الوحدة في التقدم والتاخر
بحسب تفاوت بعد الجنس وقربه وكذلك الواحد
بالنوع ومنه واحد بالعدد وهو قد يكون بالاتصال وقد
يكون بالتماس وقد يكون لاجل نوعه وقد يكون لاجل
ذاته ومنه الواحد بالموضوع والواحد بالموضوع
والواحد بالعرض هو ان يقال في شي شيين متغايرين ان
احدهما هو الاخر وذلك اما موضوع او محمول
عرضي كقولنا ان زيدا وابن عبد الله واحد وان زيدا
والطبيب واحد واما محمولان في موضوع كقولنا

الطبيب هو وابن عبد الله واحد اذا عرض ان كان شي
واحد طبيبا وابن عبد الله او موضوعان في محمول واحد
كقولنا الثلج والجص واحد اي في البياض والواحد بالنوع
واحد بالفصل والواحد بالاتصال يستدعي الوحدة
بالفعل من جهة والكثرة من جهة اخرى وهو اما حقيقي
او غير حقيقي والحقيقي يستدعي الوحدة بالفعل من
جهة والكثرة من جهة اخرى وهو اما حقيقي او غير
حقيقي فالحقيقي ان تكون الكثرة بالقوة وهي الخطوط
كالتي لا زاوية لها وفي السطوح السطح البسيط
وفي الجسم الجسم الكري وغير الحقيقي ما تكون فيه
كثرة بالفعل الا ان اطرافها تتلاقى عند حد مشترك
كالخطوط المتلاقية عند الزوايا والسطوح وهذه
الوحدة هي الوحدة الاجتماعية والواحد بالاتصال
الحقيقي واحد بالموضوع فان الموضوع المتصل جسم
بسيط والواحد بالعدد ان لم يصح عليه الانقسام
فان كان مجرد انه شي ليس بمنقسم فهو الوحدة وان
انضم اليه مفهوم زايد فان كان ذا وضع فهو النقطة
والا فهو المفارق وان صحت عليه القسمة فان تساوت
الاجزاء والمجموع كان هو المقدار ان كان قبوله
للقسمة لذاته والا فهو الجسم البسيط والاجسام
المتشابهة الاجزاء ان اعتبر حالها قبل القسمة
كانت واحدة بالاتصال وان كان بعد الانقسام فان
امكن اتحادها موضوعا تماما كالمياه المتعددة فان

بسيطها يمكن ان تصير واحدة فهي مع انها واحدة
بالنوع واحدة ايضا بالموضوع وكل واحد من هذين
القسمين ان حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد
بالتمام والا فهو الكثير واما الوحدة التمامية اما وضعية
كالدرهم الواحد او صناعية كالبيت الواحد او طبيعية
كالانسان الواحد واما الواحد بالمساواة فهو الوحدة
المناسبة مثل ما تقول حال السفينة عند الربان وحال
المدينة عند الملك واحدة فان هاتين الحالتين متفقتان
وليستا واحدتين بالعرض بل وحدة ما يتحد بهما بالعرض
اعني وحدة السفينة والمدينة فهما واحدة بالعرض
واذ عرفت اقسام الواحد فاعرف منها اقسام الكثير
ثم قد غلط هاهنا جماعة في تعريفهم الواحد
بانه الذي ليس بكثير ثم اذا عرفوا الكثير قالوا انه
المركب من الواحد فلزمهم الدور من حيث لا يشعرون
والحق في هذا الباب ان الوحدة والكثرة من الامور
الغنية عن التعريف نعم الوحدة اعرف عند
العقل والكثرة اعرف عند الخيال فاذا رمنا تعريف
الوحدة عند الخيال اخذنا في تعريفها الكثرة
لا شك ان بين الواحد والكثير مقابلة وانت
ستعرف ان اصناف التقابل اربعة فنقول ليس التقابل
بينهما تقابل التضاد لعدم اتحاد الموضوع فيهما
ولتقوم احدهما بالاخر وكذلك ليس التقابل بينهما
بالعدم والملكة ولا بالسلب والايجاب ولا تقابل

... الكثرة ليس انما تعقل ما هيتها بالقياس الى
الوحدة وان كانت لا تعقل الا بها والفرق بينهما واضح
وكذلك الوحدة ليس انما تعقل بالقياس الى الكثرة
وايضا الكثرة متقومة بالوحدة والمتقوم متاخر
والمضافان معا بل الحق ان الاضافة عارضة لهما هذا
اذا اخذت الكثرة لا بمعنى المضاف اعني الذي يكون
من الآحاد فوق واحد واما اذا اخذت الكثرة
على المعنى الاضافي وهو الذي يكون فيه ما في شيء اخر
زيادة فهو كثير بالنسبة الى ذلك الشيء فانه يقابل
القلة تقابل التضايف ثم ليس لكل مرتبة من مراتب
العدد اعتبار ان عام وهو انه كثير وخاص وهو خصوصية
تلك الكثرة وهي صورته النوعية وتقومها انما هو
من الآحاد التي تبلغ جملتها ذلك النوع ولا يتقوم
بشيء مما من الاعداد فانه ليس تقوم العشرة بالخمستين
اولى من تقومها بالسبعة والثلاثة والاربعة والستة
وغيرها ذلك مع ان كل واحد منها مستقل بالتقويم
ومن المحال ان يكون الشيء يتقوم بامور يكون كل واحد
منها كافيا في تقويمه فاذا قلنا ان العشرة تسعة
وواحد فقد حملت فيه التسعة على العشرة وعطفت
عليه الواحد فيجب ان تهمل عليه الصفتان معا المعطوفة
احديهما على الاخرى فتكون العشرة تسعة وهي ايضا
واحد فانه لم يرد العطف بل عنيت به التقييد كما
تقول الانسان حيوان ذلك الحيوان الذي هو ناطق مكون

كأنك قلت العشرة تسعة تلك التسعة التي هي واحد وهو أيضا محال وإن عنيت أن العشرة تسعة مع واحد وجعلت مع صفة للتسعة صار كأنك تقول إن العشرة هي التسعة التي تكون مع واحد فلو كانت التسعة وحدها لم تكن عشرة وهو أيضا باطل فإن التسعة لا تكون عشرة ولو كانت مع أي فرض فإن جعلت مع صفة العشرة كأنك قلت إن العشرة تسعة ومع كونها تسعة أيضا هي واحد وهو أيضا خطأ بل المراد من هذا أن العشرة مجموع التسعة والواحد إذا أخذا جميعا فصار بهما شيء غيرهما فإذا لا يصح أن يقال في حد العشرة إلا أنها عدد مجتمع من واحد وواحد إلى أن تبلغ ذلك العدد. ذهب قوم إلى أن الوحدة عدد لأنها مبدأ له وكذلك النقطة لأنها مبدأ للخط وهذا خطأ فإن المبدأ لا يلزم أن يكون من نوع ذي المبدأ فليس إذا كانت الحيوانية جزءا من الإنسان يكون إنسانا والفطنة تجزم بكون النقطة والوحدة ليستا من الكميات على أن قولهم النقطة مبدأ الخط لا تخلو من غلط فاحش وقد قام بإزائها طائفة أخرى أنكروا كون الاثنين عددا كالواحد الذي هو الفرد الأول وأيضا العدد المركب من الآحاد وأقلها ثلاثة وهو لا في التعريف منزلون منزلة الأوائل فإن خواص العدد حاصلة في الاثنين وقولهم إن الواحد فرد أول وليس بعدد فلا يكون الزوج الأول عددا كلام لم يأتوا على صحته برهانا وقولهم أقل الآحاد ثلاثة [illegible]

[illegible] هنا ما يشبه التجزي من المقادير وإن كانت لا توجد في الخارج إلا مع المادة لكنها في الذهن قد تتصور من دون المادة فإذا تصورنا الشخص من غير أن يلتفت إلى ما عداه كان ذلك جسما تعليميا وإنما نتخيله متناهيا وإذا تخيلنا ذلك السطح من غير أن يلتفت إلى شيء يقارنه من الأجسام كالألوان والأضواء كان ذلك سطحا تعليميا وكذلك الخط والنقطة والفرق بين كون الجسم تعليميا وبين البواقي أن الجسم يمكن أن يتصور في الذهن من غير وجود المادة أي بشرط أن تكون معه المادة وبشرط أن لا تكون معه المادة وأما البواقي فإنما يمكن أن نتصورها بالمعنى الأول لا الثاني فإن السطح إنما نتخيله ذا وجهين فيكون جسما ثم النقطة نهاية الخط الذي هو نهاية السطح الذي هو نهاية الجسم وكل منها محتاج إلى محله فلا يكون أحدهما فاعلا للآخر ولا يتألف من نقطتين خط ولا من خطين سطح ولا من سطحين جسم لأنها إن تلاقت [illegible] لم يلزم المطلوب وإلا لزم الانقسام ثم التجزي المذكور من خواص الكم إنما هو بمعنى أنه يتأتى أن يفرض فيه شيء غير شيء ويتوهم وهذا لا يلحق الجسم إلا بتوسط المقادير وأما التجزي بمعنى القطع والانفصام فإنما تقبله المادة لأنها المادة من الاتصال لا تقبل الانفصال ثم العدد تقدير للمنفصل والمساحة تقدير للمتصل ولهما وجود في الماسح والعاد

المسموح والمعدود وقد يعرض للممسوح كونه
عددا لا على ان يكون الممسوح اخلا لحسب الكم المنفصل
نحو النوع تحت الجنس والزمان متصل بذاته ومنفصل من
حيث ينقسم الى الساعات والشهور والاعوام واتصاله
بذاته وبغيره من حيث انه عارض للحركة المتصلة
باتصال المسافة ولهذا يقال زمان حركة فرسخ البحث
الثالث في الكيف المشهور في تعريفه انه الهيئة
القارة التي لا يتوقف تصورها على تصور امر خارج
عنها ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في اجزاء محلها
اقتضاء اوليا ففارقت مقولتي ان يفعل وان ينفعل
بكونها قارة وفارقت المضاف والملك والاين
ومتى باستغنائها في تصورها عن تصور الخارج
عنها وحاملها وفارقت الكم لعدم اقتضائها
القسمة اقتضاء اوليا والوحدة والنقطة لعدم
اقتضائها اللاقسمة اقتضاء اوليا وقولنا لا يقتضي
القسمة اقتضاء اوليا فيه بالاولية ليدخل فيه
العلم بالمعلومات التي لا تنقسم فان العلم يقتضي عدم
القسمة لاكن لا اقتضاء اوليا بل الوحدة المعلوم
وهو ينقسم الى اربعة انواع فان الكيفية اما ان يكون
مختصة بالكمية وهي الكيفيات المختصة
بالكميات اما المتصلة كالتربيع والاستقامة
واما المنفصلة كالزوجية والفردية واما ان لا يكون
فان كان محسوسا فهو الكيفيات المحسوسة

فان كانت راسخة فهي الانفعاليات والا فهي الانفعالات
وان لم يكن محسوسا فان كان استعدادا نحو الكمال
فهو الكيفيات الاستعدادية فان كان الاستعداد
نحو الانفعال فهو اللاقوة وان كان نحو عدم الانفعال فهو
القوة وان كان غير استعداد فهو الكمال وهو الكيفيات
المختصة بذوات الانفس فان كانت سريعة فهي الحال
والا فهي الملكة واعلم ان كون الكيف ينقسم الى هذه
الاربعة قسمة الجنس الى الانواع مما يعسر اثباته
فلنبحث عن هذه الانواع الاربعة فنقول نعني بالكيفيات
المختصة بالكميات انها التي لا تعرض للجوهر الا بواسطة
الكمية كالاستقامة والاستدارة والتسطيح
والتقعير والشكل والخلقة وكيفيات الاعداد فان قلت
الخلقة لا تعرض لذوات الكمية عروضا اوليا فانه متى
لم يكن جسم طبيعي متلون لم يكن له خلقة وهذا
كالقوة التي تعرض للكميات لعروضها لذوات الكميات
قلت ما يعرض للكمية منه ما يعرض لها في نفسها
بشرط انها كمية شيء ومنه ما يعرض لها لا بشرط
انها كمية شيء وفي القسمين تكون الكمية هي المعروض
الاول لاكن المعروض في الاول هو الكمية التي في ذلك
الشيء وهذا لا يخرج العروض عن كونه عروضا اوليا
للكمية [illegible] او [illegible] الشكل [illegible]
الهيئة يحيط به حد واحد او حدود وهذا التعريف
مختل فان الهيئة يحيط به الحد او الحدود انما هو

المقدار والمقدار كم والشكل كيف ولا يكون شي
واحد داخلا تحت مقولتين بالذات وان كان بعض
الناس جوّز هذا بنا منه على ان الجسم الابيض ليس من
مقولة الجوهر ولا من مقولة الكيف وظاهر انه ليس من
في المقولات فهو اذا داخل تحت مقولتين وهذا غلط
فان الجسم اذا كان من مقولة الجوهر والبياض من مقولة
الكيف لا يجب ان يكون المركب منهما داخلا تحت مقولة
اخرى وكلامنا في البسايط لا في ماهية مركبة من
مقولتين بل الحق ان الشكل هو احاطة الحد او الحدود
بالجسم من جهة وقد ذهب جماعة اخرى ان الشكل
من مقولة الوضع لانه يتعلق بحدود بينها تجاور خاص
لوضع بعضها عند بعض وهذا غلط من وجوه احدها
انه اخذ بدل الاجزا الحدود والاعتبار في الوضع بالاجزا
وفي الشكل بالحدود وثانيها الاشتباه في لفظة
الوضع فانما المقولة يعني بها نسبة الشي الى الخارج وهنا
يعني بها المجاورة التي هي نوع من المضاف وثالثها ان
تعلق الشي بمقولة لا يلزم منه انه راجع تحت تلك المقولة
فان المربع انما يحصل تعدده في الحدود ولا يجب ان
يكون كما منفصلا [illegible] ما يرسم به الخط المستقيم
ما ذكره اقليدس انه الموضوع على مقابلة اي نقطة
كانت بعضها لبعض يعني به ان النقط المفروضة عليه
تكون في سمت واحد لا يكون بعضها ارفع وبعضها
اخفض وقد ظهر من هذا ان الاستقامة والاستدا

مغايران للشكل بل لا تضاد بين الخط المستقيم والمستدير
في المشهور بنا منهم على انهما مختلفان بالنوع لان اختلافهما
ليس بالموضوع لان الموضوع قد يتفق نوعه في مستقيم
ومستدير واما للازم الخطية فانه يجب اشتراكه ولا امر
عارض والانحنا ورود الاستقامة والاستدارة على موضوع
واحد فلابد وان يكون الاختلاف بالفصول التي يكون
اشد اختلافا بخلاف الاضعف بالنوع وضد الواحد واحد
وفيه نظر وكذلك الاشكال لا تتضاد فان التثليث لا
يضاد التربيع لوجود ما هو ابعد منه وقد يستدلون لذلك
بان الخط الواحد لا يكون موضوعا للاستقامة والاستدارة
لان الخط لا قوام له بذاته وانما يقوم بغيره ومتى لم يلحق
الغير تغير ما لم يتغير حال الخط فالمنحني لابد وان
تتغير اجزاؤه وحينئذ يكون الحاصل خطا اخر لا الاول
بل الزاوية هي كون المقدار ذا حدود فوق واحد
تنتهي عند حد واحد مشترك لهما من حيث هو كذلك
وهذا يتناول المسطحة والمجسمة وما في كرة او [illegible]
منها عبارة عن تماس خطين فيه مسامحة فان التماس
من مقولة المضاف وايضا هذا لا يتناول المجسمة
بل من الظاهر ان الزوجية والفردية من عوارض العدد
الذي هو عرض فتكون اولى بالعرضية وكذلك الاستقامة
والانحنا فانهما عارضان للخطوط والسطوح التي هي اعراض
واما الدايرة فقد يشك في وجودها من ذهب الى
تالف الاجسام من الجواهر الافراد وقد استدل [illegible]

بوجهين الاول ان الشكل الطبيعي للاجسام هو الكري لان
الطبيعة لا تفعل افعالا مختلفة والكرة اذا قسمت
بقسمين حصلت الدائرة التامة الزمان وهو انا نفرض دائرة
محسوسة وان لم تكن حقيقية على ما سلموا فاذا اخذنا
ما هو المركز في الحس وجعلناه مبدأ الخط مستقيم مؤلف
من اجزاء ينتهي الى المحيط عند جزء ثم ازلنا وضعه الاول
وطابقنا بين المركز وجزء ملاصق للاول عند المحيط
فان زاد او نقص امكن ان يزال الزائد ويتمم الناقص
وهكذا نفعل جزءا جزءا حتى تتم الدائرة على رأيهم ويلزم
منها انقسام الجزء من الخلقة تقال للهيئة العارضة للجسم
بسبب اللون والشكل فظاهر انها عرض وكذلك بواقي
الكيفيات المختصة بالكميات من الكيفيات
المحسوسة الثابتة سميت انفعاليات من حيث ان جرتها
كحلاوة العسل وايضا لانفعال الحواس عنها والكيفيات
الغير المستقرة منعت هذا الاسم وان وجدت فيها
العلتان لسرعة زوالها وسميت بالانفعالات الذي
هو اسم الامر الذي في التجدد والتغير وان لم تكن هي
في انفسها انفعالات من ذهب بعض الناس الى ان هذه
الكيفيات هي نفس الاشكال وهو خطأ فان هذه
محسوسة لمسا دون الاشكال ولان الاجسام قد تتفق
في الشكل وتختلف فيها ولا تتضاد دون الاشكال وقال
آخرون انها في نفس المزاج وهو في الغلط كالاول
وربما نفاها جماعة اخرى واظهر ما يدل على حدوثها

تغير الجسم من البياض مثلا الى السواد مع ثبات ذاته
وشكله ووضعه وسائر اعراضه الا السواد والبياض
والامور العرضية لا تنفعل حاسة البصر عنها من
الثقل والخفة من هذا الباب ايضا وهما مما تحس ان بواسطة
الانفعالات الحاصلة من الجسم فان المنتشر يخف والمتبرد
يثقل وقد ادخل قوم في هذا الباب الخشونة فان الخشونة
عبارة عن اختلاف حال الاجزاء الظاهرة على الجسم في الانخفاض
والارتفاع والملاسة عبارة عن استوائها فيه فظاهر انهما
من باب الوضع واخرون ادخلوا في هذا الباب الصلابة واللين
والحق انهما من باب القوة واللاقوة من هذه الكيفيات
تنقسم بحسب انقسام الحواس فاوائل الملموسات الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة
واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة
واوائل المبصرات الضوء واللون والمسموعات هي
الاصوات والحروف على رأي والمذوقات الطعوم والمشمومات
الروائح وهي بأسرها اعراض فان كون الجسم اسود
ليس نفس الجسم ولا جزءا منه لاختلاف الاجسام المتفقة
في الجسمية فهو خارج عنها فان كان واجب الحصول
في المحل فهو عرض وان امكن تجريده فان لم يكن اليه
اشارة فليس هو السواد المحسوس وان كان اليه
اشارة فهو في جهة واشتماله مغاير للمقدار وارد
عليه لانا نعني بالسواد الهيئة المحسوسة من القوة
واللاقوة عرفوها بامر مشترك بينهما وهو انه ...

يترجح به القائل في احد جانبي مقبوله وهو في المشهور
جنس تحته ثلثة انواع الاول الاستعداد الشديد على عدم
الانفعال كالمصحاحية والصلابة الثاني الاستعداد
الشديد على الانفعال كالممراضية واللين الثالث الاستعداد
الشديد على ان ينفعل وفي هذا الثالث نظر فان المصارعة
تتعلق بثلاثة امور امر في القوة المدركة وهو معرفة ما
يتعلق بصناعة المصارعة وامر في القوة القوية على تلك
الصناعة وامر في البدن وهو كون الاعضاء في خلقتها
الطبيعية بحيث يعسر عطفها ونقلها والاولان من باب
الحال ان كانتا سريعتين والا فمن باب الملكة والثالث
عبارة عن القوة المفارقة واعلم ان كون هذا النوع
عرضا من اظهر الاشيا فلا يحتاج فيه الى تكلف التعسف
من الكيفيات النفسانية انقسامها الى الحال
والملكة انما هو انقسام بالعوارض لا بالفصول فان الشي
الواحد يكون بعينه حالا ثم اذا استقر صار ملكة
ولهذا لم يكن بين الحال والملكة وجوب اثنينية كما
بين الشخصين من نوع واحد بل يجوز ان يكون بينهما
اثنينية ما بين شخص واحد بحسب زمانيه كالصبي والرجل
ومن الملكات العلوم والفضائل ونعني بالفضائل
الافعال المحمودة بسهولة من غير ان يحتاج الى روية
واختيار مستانف ويكون بحيث اذا اريد اضداد تلك
الافعال يتعذر احكامها واحتاجوا الى تكلف مثل
خلق العدالة والعفة والرذائل التي هي اضدادها

ملكات ايضا كالعاجز بالخلق يتعذر عليه التعقب
والعلوم ملكات لا باعتبار استنباط اصول الصناعة
والتمهر فيها للمتعلم بل ولو في الراي الواحد اذا اعتقد
وعلم عسر زواله وكذلك الصحة والمرض العسر الزوال
ومن هذا الباب الاحوال ايضا اذا كانت سريعة الزوال ومن
الحالات الجرأة والخجل والغم والهم والظن والعقد الذي لم يجزم
به فاذا استحكم شي من هذه فهي ملكات والملكات
المكتسبة كانت احوالا في المبدأ وليس كل حال ملكة
في المبدأ فالخلت حالا الاسر الالم واللذة نوعان من
الادراك فهما من قبيل ما عددناه والفرح والحقد ايضا
كيفيتان نفسانيتان وسبب الاول المادي كون حامله الذي
هو الروح على افضل احواله في الكيفية والكمية فان
زيادة المقدار توجب زيادة القوة ولان كبير المقدار
اذا انبسط بقي منه قسط واف عند الفرح وقليله
تمسكه الطبيعة عند المبدأ ولا تمكنه من الانبساط
والكيفية اذا كانت معتدلة بين الغلظ واللطافة
وشديدة الصفا كان الاعداد للفرح اكثر والفاعل
تخيل الكمال او يعتبر في تحقق الثاني غضب ما له وجود
نفرز صورة الموذي في الخيال تشتاق النفس الى الانتقام
وعدم سهولة الانتقام والا يكون كالحاسد
من الظاهر ان انواع هذا الجنس اعراض واما نوع اشباه
فما في العلم فان بعض الناظرين بما توهموا ان صورة
الجوهر جوهر كما ان صورة العرض عرض وتحقيق

حققنا القول في هذا وأن الصورة الجوهرية حالة في النفس
حلول شيء في شيء لا كجزء منه ولا استبعاد في أن يكون مثال
الجوهر وصورته عرضا وليست صورة العرض عرضا
لا باعتبار كونها صورة العرض بل باعتبار حلولها في المحل
المستغني عنها ليس من لواحق الكيفية أنها قد يوجد
فيها تضاد كالجبن والتهور والعقد الصواب والخطأ من
باب الملكات وكمضادة المصحاحية للممراضية
في باب القوة واللاقوة وكمضادة البياض للسواد في
باب الانفعالات والانفعاليات ولا تضاد في الكيفيات
المختصة بالكميات والتضاد من الكيفيات قابل
للشدة والضعف بخلاف ما لا يقبله فإن التربيع لا يتزايد
ومن خواص الكيفية قبولها للتشبيه وغير التشبيه
لذاتها. **البحث الرابع في المضاف** وهو مقول
على معان ثلاثة الحقيقي وهو الإضافة نفسها ومعروضها
والمجموع ويقال لهما المشهوريين والأولى جعل لفظة
المضاف مقولة على هذه بالتشكيك وعرف
الحقيقي بأنه هيئة لا تعقل إلا بالقياس إلى غيرها وهذا
التعريف يرجع إلى الدور فإن المقايسة نوع من
الإضافة وقد يعتذرون فيقولون معنى معقوليته
بالقياس إلى الغير احتياجه في تصوره إلى غيره وهذا
باطل فإنهم إن عنوا به تصوره بغيره لزم الدور وإن
عنوا به تصوره معه فالسقف متصور مع الحائط
ولا تضايف قالوا إنه متصور معه من جهة ما هو

[illegible] زايد ويرجع الحال في الموازاة جزءا وقد يعرفونه بأنه
الذي وجوده هو أنه مضاف به ويرجع حاصل تعريفهم
المضاف إلى أنه البسيط الذي يوجد له أنه مركب وهذا
لا يخلو عن تسامح واعلم أنه ليس كل نسبة إضافية
فإن لكل ملزوم نسبة إلى لازمه في الذهن كالسقف للحائط
وإن لم يكن مضافا إليه فإن أخذت النسبة مكررة صارت
مضافة ومعنى التكرر أنه يكون للشيء نسبة إلى غيره
من حيث إن ذلك نسبة إليه فإذا نظرت إلى السقف من
حيث هو لم تجده مضافا فإذا نسبته إلى الحائط نسبة
الاستقرار وأخذته منسوبا إليه من حيث هو مستقر
عليه وهذا معنى قولهم إن النسبة تكون من طرف واحد
والإضافة من الطرفين واسم كل واحد من المضافين
المشهورين إما أن يدل على ما له من الإضافة بالتضمن
كالأب والابن أو اسم أحدهما كذلك فقط أما المضاف
كالجناح ذو ومن المضاف إليه فإنه يحتاج إلى الفكه بقولنا
في الجناح والمضاف إليه كالعلوم فإن العلم يضاف
إليه فيقال علم بالمعلوم باعتبار حرف النسبة فإنه
في نفسه كيفية وقد يضاف إلى شيئين باعتبارين كالعلم
فإنه علم للعالم وهو مضاف إليه وحرف الإضافة
قد تختلف كما تقول العلم علم العالم والعالم عالم بالعلم
لا للعلم وقد يكون متحدا كما إذا أضفنا العلم إلى
المعلوم ليس من خواص المضاف التكافؤ في الوجود
بالقوة والفعل فإن المتضايفين أعني [illegible]

على التعادل بالفعل فقد وجدا معًا لان المضاف إلى شيء انما
يضاف اليه على تقدير ان يكون معه فان اخذ احدهما
بالفعل والاخر بالقوة زال التعادل كالعلم اذا اضيف الى شيء
خارجي فان المعلوم قد يوجد دون العلم لاكن لا من حيث
ان المعلوم معلوم بالفعل وقد يورد ههنا اضافة المتقدم
الى المتاخر بالفعل مع عدم المتاخر ويجيبون عن هذا
[بان] الاضافة هذه الى الجزء ذهنية فياخذ الذهن الجزئين
حاضرين ويحكم بينهما بالاضافة ويورد على هذا ايضا
العلم بان القيمة ستكون مع عدمها واجابوا عنه
بان كون القيامة ستكون حال من احوالها موجود في الذهن
مع وجود العلم وهو الذي اليه الاضافة فان تصور القيمة
مجردة غير مضافة الى شيء من الوجود من حيث هو تصور
ومن خواصه وجوب الانعكاس وهو ان يحكم باضافة
كل منهما الى صاحبه من حيث هو مضاف اليه كما تقول
الاب اب للابن والابن ابن للاب فان لم يراع هذا النوع
من الاعتبار لم يجب التعادل كما اذا وقعت الاضافة
لا الى المعنى المضايف للاول بالذات بل الى موضوعه كما
تقول الاب اب للانسان والراس راس للانسان وكذلك اذا
اخذت به الموضوع جنسه كما تقول الاب اب
للحيوان وكذلك اذا اخذت جنس المضاف كما تقول
الراس راس لذي شيء او اخذت عارض الموضوع كما تقول
الراس راس للمشاء فان هذه الاشياء لا يقع فيها التعادل
من حيث ان الاضافة ههنا الى شيء غير مضاف الى الاول

بالذات ضابطه اذا اشكل الامر في تحصيل ما اليه
الاضافة بالتعادل متميزًا عما لا يقع اليه بالتعادل فعليك
بجميع اوصاف الشيء فاي وصف منها اذا وضعته ورفعت
غيره امكنك حفظ الاضافة واذا رفعته ووضعت
غيره لم يمكنك حفظها فهو الذي اليه التعادل وغيره
ليس اليه تعادل فانك اذا رفعت عن الشيء انه حيوان او انسان
او مشاء امكنك ان تنسب اليه الراس واذا رفعت انه ذو
راس ووضعت انه حيوان او غير ذلك مما عدا لم يمكنك
اضافة الراس اليه ثم من المضافات ما هو متفق في
الطرفين كالمساوي والمساوي ومنها ما هو مختلف اختلافا
محدودًا كالضعف والنصف وغير محدود كالزائد
والناقص وايضًا المتضايفان قد لا يحتاجان الى صفة
حقيقية باعتبارها يحصل التضايف كالمتيامن والمتياسر
وقد يحتاج احدهما كالعالم المحتاج الى صفة
ادراكية والمعشوق المحتاج الى صفة مدركة
ثم الاضافة عارضة لغيرها من المقولات اما الجوهر
فكالاب والابن والكم كالكثير والقليل والكبير
والصغير وللكيف كالاحر والابرد وللمضاف نفسه
كالاقرب والابعد وللاين كالاعلى والاسفل وللمتى
كالاقدم والاحدث وللوضع كالاشد انتصابا وانحناء
وللملك كالاكسى والاعرى وللفعل كالاقطع والاجزم
وللانفعال كالاشد تسخنا فالتوا والمعروضات [illegible]
تضاف [illegible] كالاحر والابرد والاقطع

في الصغير العارضين للكم وقد فتنعوا في هذا بالمثال وحر نقطا البيم بالجثة وكذلك ان قبلت موضوعها الشدة والضعف قبلت والا فلا واعلم ان تحصيل احد المتضايفين يستدعي تحصيل الاخر فان الضعف مطلقا بازا النصف مطلقا وضعف هو اربعة بازا نصف هو اثنان ولما كان المضاف ابدا عارضا لغيره كان تخصيصه بتخصيص هذا العروض والتخصيص بالعروض يفهم منه امران احدهما ان يوجد العارض والمعروض معا فيوخذ مركبا من مقولتين ليس هو المقولة والثاني ان يوخذ مقرونا به العروض الخاص للمعروض الخاص ويوجدان معا جميعا كعارض واحد للمعروض وهذا معنى تنويع الاضافة وتحصيلها كالمشابهة مثلا فانها موافقة في الكيفية والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق فان الكيف الموافق ليس هو اضافة بل هو شي ذو اضافة واما الموافقة المنسوبة الى الكيفية فهي نوع من المضاف فالاضافة تابعة لمعروضها في نوعيتها وجنسيتها وشخصيتها وقد تحتاج في التشخيص الى اعتبار زايد على الموضوع كجوار زيد لعمرو فانه قد يكون على كثيرين حاصل في اوقات متعددة او امكنة متغايرة فيحتاج حينئذ الى تعيين المحل والوقت ليتشخص وقد يقع النزاع في وجود الاضافة في الاعيان فطايفة انكروه والا لافتقرت الى محل وحلولها اضافة اخرى ويتسلسل وطايفة اخرى اعترفوا به فان كون السما فوق ليس مج

مطابق للخارج فللمضافات وجود في الاعيان واجابوا عن كلام الاوايل بان الماهيات الموجودة في الخارج منها ما هو مضاف بذاته ومنها ما هو مضاف لغيره وان اجزا المعنى المعقول بالقياس الى غيره فمن الثاني كان هو المضاف بذاته فلابد من الانتها الى ما يضاف بذاته والمضاف بذاته ليس هو شي واضافة بل هو اضافة بذاته وهو من حيث انه في هذا الموضوع ماهية معقولة بالقياس اليه وله وجود اخر كالابوة مثلا فانها مضافة بذاتها الى الابن ولها اعتبار الحلول في الموضوع بسببه كانت مضافة الى المحل والحلول اضافة لذاته ولاولييك ان يقولوا لهولا انا لا ننازع في تغاير الاضافتين وان كان واحد منهما مضاف بذاته الى ما يضاف اليه ولكن لكل من الاضافتين اضافة هي الحلول في محلها وهي مغايرة لهما فيعود المحذور وقد اجابوا عن هذا بان مفهوم الابوة مغاير لمفهوم الحلول فيثبت التغاير وليس كذلك الحلول وحلول الحلول قلنا ان الحلول نسبة وهي مغايرة للمنتسبين والحق عندنا ان الاضافة من الامور الذهنية تعقل انها عقلت الاشيا ككون الاشيا جنسا وفصلا وذاتية وعرضية والزاعمون انها موجودة جزموا بكونها عرضا لاستدعا تعقلها الموضوع

البحث الخامس في بقية المقولات اما الاين فانه عبارة عن كون الشي في المكان وهو مغاير للوجود لانه قد يكذب على ما يصدق عليه الوجود ومغاير للاضافة

والاضافة عارضة له كما ان السواد ماهية تعرض
لها الاضافة الى المحل قالوا وهو جنس لانواع فان الكون
فوق والكون تحت نوعان متغايران وهم مطالبون ببرهان
ذلك وايضا من الاين ما هو اول حقيقي وهو كون الشيء في
المكان الحقيقي له ومنه ما هو ثان غير حقيقي كالكون
في المكان الثاني الغير الحقيقي كقولنا الشيء في السماء او في
الارض ولا يشترك جسمان في اين واحد بالعدد حقيقي
ويشتركان في غير الحقيقي عند بعض القدماء كاشتراك
كثيرين في السوق وهو خطأ فان كون زيد في السوق
مغاير لكون عمرو فيه بالعدد والقائل المتقدم توهم ان
السوق هو الاين ومنه ما هو عام جنسي كالكون في المكان
ونوعي كالكون في الهواء ومنه ما هو شخصي كالكون
في المكان في هذا الوقت لشخص بعينه قالوا والاين
المطلق لا يقبل الشدة والضعف فان الكون في المكان
لا يفاوت الكون في مكان اخر في كونه كونا والاينون
النوعية قد تقبلها فانه قد يكون فوقا اشد من فوق
اخر في الفوقية وفيه ايضا تضاد فان الكون في الفوق
المطلق يضاد الكون في التحت المطلق لانهما معنيان
موجودان لموضوع يتعاقبان عليه بينهما غاية التباعد
واما المتى فانه كون الشيء في زمانه او في طرفه وهو غير
الوجود والاضافة على ما مر والمتى عام وخاص وشخصي
باعتبار الكون في الزمان كما في المكان والامور التي
لها متى بالذات وهي الحركات والمتحركات ليس

لها متى باعتبار جواهرها وقد نازع طائفة في وجوده
فقالوا لو كان موجودا لكان له متى ويتسلسل قال الشيخ
ان الاين والمتى بسيطان ولا يلزم تركيبهما من حيث ان لكل واحد
منهما نسبة الى شيء وان النسبة مغايرة للمنسوب
اليه وليس المنسوب اليه جزءا منه ولا يتركب من مجموع
النسبة والمنسوب ومعنى اخر ونحن نقول ان الاين والمتى
وبقية المقولات النسبية قد اشتركت في مفهوم
كونها نسبة وتغايرت في خصوصياتها التي باعتبارها
تعددت المقولات فتكون مركبة من القدر المشترك
والمميز وهذا يطعن في عشرية الاجناس واما الوضع
فهو لفظ مشترك بين معان احدها نسبة تعرض
للشيء بحسب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والثاني كون
الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية والثالث نسبة
تعرض للشيء بحسب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والى
الامور الخارجة عنها وهذا المعنى الاخير هو المقولة
عند القوم فمنه ما هو بالفعل ومنه ما هو بالقوة والذي
بالفعل منه ما هو طبيعي كوضع الارض بالنسبة الى
السماء والذي ليس بطبيعي كحال ساكن البيت والذي
بالقوة كما يتوهم قرب دائرة قطب الرحى من القطب
ونسبتها الى دائرة الطوق والدائرتان متوهمتان ووضعهما
كذلك والوضع فيه تضاد فان هيئة القائم والمنتكس
هيئتان وضعيتان يتعاقبان على موضوع واحد وبينهما
غاية الخلاف وهكذا الحال في الاستلقاء والانبطاح

هو قابل للشدة والضعف كالاشياء انتصابا وانحناء
واما الملك فهو عبارة عن التملك كما يقال
الدار لزيد وزيد له علم ويعبرون عن هذه بالجدة ومقولة
له وقيل ان يكون الجسم محاطا بغيره ينتقل بانتقاله كالتسلح
والتقمص واما ان يفعل فهو تأثير الجوهر عن غيره تأثيرا غير
قار الذات مثل التسخن والتبرد واذا فرغ الفاعل والمنفعل
عن النسبة التي بينهما من جهة التأثير والتأثر لا يقال لهما
تأثير وتأثر وانما التسخين التي سخونة قارة ولهذا المعنى
عدل عن لفظي الفعل والانفعال الى قولنا ان يفعل وان ينفعل
لان الانفعال قد يطلق على المستقر بعد حصوله كالا
حتراق في الثوب وكذلك القطع الذي هو الفعل
بعد حصوله واستقراره يقال له قطع ويقال ايضا حين
ما ينقطع واما ان يفعل وان ينفعل فهما مختصان بحالة
التوجه وقد نازع قوم في وجودهما لان تأثير الشيء
في غيره او تأثره عن غيره لو كان زايدا لزم التسلسل
لان صفة واحدة بمرات غير متناهية فان التسلسل
انما يعقل اذا تتالت احاده وههنا الصفة المذكورة
تفتقر الى صفة اخرى وتأثيرها في تلك الصفة
زايد ويلزم التسلسل بين كل صفتين موثرتين ومتأثرتين
وهاتان قابلتان للتضاد فان ابيضاض الاسود
واسوداد الابيض امران لا يجتمعان وموضوعهما واحد
بينهما غاية الخلاف وقابلتان ايضا للشدة والضعف
لا من جهة القرب الى الطرف الذي هو السواد فان القرب

من ذلك هو حد مبلوغ اليه من السواد بل القيام انما هو
الى الاسود الذي هو سكون في السواد وفرق بين الاسود
اعني الحاصل القار وبين السواد فان الاسوداد يعقل على
انه غاية لحركة واما السواد فلا يحتاج في تعقله
سواء الى سبق قبلية الحركة وكونه غاية واذا عرفت
هذا فمن المعلوم ان تسويدا يكون اشد من تسويد اذا
كان اقرب من الاسوداد الذي هو الطرف والسواد
اشد من السواد اذا كان اقرب الى السواد التام وهو الطرف
واعلم اولا انهم نفوا الحركة عن مقولتي الفعل والانفعال
كما بيناه في الطبيعيات وههنا اثبتوا الشدة
والضعف فيهما والاشتداد والضعف فيهما انما يكون
لحركة وقد كان عن هذا بان الشدة والضعف في الشيء غير
اشتداد ذلك الشيء فان يفعل وان ينفعل فيهما شدة
وضعف واعلم ان قولهم في مقولة كذا شدة وضعف
انما يعنون به ان فيها شديدا وضعيفا وان احدهما
يحصل بعد انتفاء الاخر واذا قالوا العرض لا يشتد
ولا يضعف يعنون به ان ذاته واحدة بعينها لا تكون
ضعيفة وتشتد وهي هي بعينها بل تبطل بالاشتداد
الضعيفة ويحصل اخرى ولا شك ان السواد
الاشد بين السواد الضعيف ويحصل سوادا اخر
اشد منه فان كون الضعيف هو هو بعينه الى الاشد
كما كان اولا باطل قطعا فان الغاية الزايدة لشيء
من الناقصة ولا تبقى بقاء الضعيف وانضمام شيء

اليه فان العنصر ان كان غير سواد او يصير به السواد
اشد مما كان في سواد بنفسه وان كان سوادا اخر فقد حصل
سوادان في محل وهما متحدان في الحقيقة والمحل والزمان ولا
امتياز بينهما وهو محال وعلى تقدير الاجتماع لا يكون احدهما
قد اشتد فصح ان سوادا واحدا لا يشتد فان اشتد
فقد زال الاول وحدث اخر وهل الحادث مخالف للاول
في النوع ام لا اتفق المشاؤون على المخالفة النوعية
بينهما محتجين بان مخالفة السواد الضعيف للشديد
بعد اشتراكهما في السوادية لا يتصور ان يكون
بامر خارجي لان التفاوت انما هو في السواد لا في امر
خارج عن السواد فتعين ان يكون بفصل وقد يحتج
ايضا بان ذات الشيء ان كانت هي الزايدة فالناقصة
والمتوسطة ليستا نفس الزايد فليستا بذات الشيء
وكذا ان كانت الذات هي الناقصة او المتوسطة
والجواب ردّيتان اما الاولى فلان الفصل نسبته الى الجنس
نسبة العرضي وهم حين يجعلون بين السواد الضعيف
والشديد بفصل انما يجعلون السواد جنسا فلا فرق
بينه وبين العرضي واما الثانية فانما تدل على تعدد
الذوات بالشخص اما بالنوع فلا لان النوع جامع
للزايد والناقص والمتوسط وتحقيق هذا ان موردة
قسمتهم ان كانت هي الذات الشخصية سلمنا القسمة
وانتجت ان الزايد الشخصية مغايرة للذاتين
الاخريين وان كانت هي الذات النوعية منعنا الحصر

وقلنا ذات النوع ليست هي الذات الزايدة ولا الناقصة
ولا المتوسطة وانما هي مغايرة لها وان كانت لا تنفك
عن احد هذه العوارض لا بعينه

المقالة الرابعة

تشتمل على كلام في تقاسيم الوجود وفيها مباحث الاول
في المتقدم والمتاخر اعلم ان الموجود منه ما هو متقدم
ومنه ما هو متاخر ومن مشاهير القوم ان التقدم يقال على
خمسة معان احدها التقدم بالعلية كتقدم العلة
على المعلول فانه لا يمكن وجود المعلول الا وقد وجدت
العلة اولا فالوجود يلحق العلة على المعلول ولاجل لا يمكن
ان يصل الى المعلول وثانيها التقدم بالطبع كتقدم الواحد
على الاثنين والفرق بين هذين التقدمين ان وجود المتقدم
في الاول يستلزم وجود المتاخر وليس كذلك الثاني
ويطلق على المعنيين معا التقدم بالذات وقد يخص الاخير
بالتقدم بالذات ويجعل التقدم بالطبع شاملا لهما
وثالثها التقدم بالزمان كتقدم الوالد على ولده ورابعها
التقدم بالرتبة وهي اما عقلية كتقدم الجنس على
النوع ان جعل المبدا الجنس وبالعكس ان جعل المبدا
النوع واما وضعية كتقدم الامام على المأموم ان جعل
المبدا القبلة وخاصية هذا التقدم ان ينقلب المتقدم
متاخرا لا في نفسه بل بحسب اخر الامر كما قلناه
وخامسها التقدم بالشرف كتقدم المعلم على المتعلم
ولم يرد لهم على الحصر برهان اكثر من الاستقراء الذي
لا يفيد اليقين وقد وقعت منازعة في وقوع التقدم على

تكون الخمسة فقالت طائفة انه مقول بالتشكيك وان
المعنى الجامع هو ان المتقدم بما هو متقدم له شيء ليس للمتأخر
لا شيء للمتأخر الا وهو موجود للمتقدم وهذا المعنى
المشترك يقال الا بمعنى واحد فان المتقدم بالعلية يوجد
التقدم قبل المتقدم بالطبع والتقدم بالطبع قبل سائر
اصناف التقدم ونحن نباحثهم في هذا فنقول اما المعنى
المشترك فما سبق فان المتقدم بالزمان ان ابطل وجود
المتأخر بعد بطلانه فقد حصل للمتأخر زمان لم يحصل
للمتقدم كما حصل للمتقدم زمان لم يحصل للمتأخر وايضا
اطلاق قولهم ان المتقدم له كل ما للمتأخر فاسد فان
للمتأخر صفات لا يوصف بها المتقدم كالمعلولية
والامكان بل ينبغي ان يعتبر ما فيه التقدم واما وقوع
التقدم على ما تحته بالتشكيك فلا يخلو من خلل
فان المتقدم بالزمان ليس اولى بالمتأخر مما يقع باعتبار
التقدم فان نسبتهما الى الوجود الزماني واحدة هذا ما
ذكره بعض المتأخرين وهو فاسد فان التقدم بالزمان
قد لا يكون فيه تفاوت مع وقوع التفاوت في مطلق
التقدم بالنسبة الى اصنافه الخمسة على ما بيناه اولا
وقالت طائفة انه واقع بالاشتراك اللفظي بين الجميع
وهو خطأ فان التقدم بالذات والعلية اشتركا في
معنى التقدم فان في كل واحد منهما تقدم ذات الشيء على
ذات الاخر وسواء كانت العلية تامة او غير تامة
يجب ان يتقدم ذاتا ووجودا على المعلول وقال بعضهم

التقدم يقال على البعض بمعنى واحد وعلى الباقي بالاشتراك
وان الذي يقع عليه بمعنى واحد فكما قلنا
على التقدم بالذات واما الذي يقع عليه بالمجاز فكالتقدم
الزماني فان الشيئين انما يتقدم احدهما على الاخر بالزمان
لا لتقدم زمان احدهما على الاخر لا بحسب ذاتيهما وجعل
تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض تقدما طبيعيا اذ المتقدم
علة للمتأخر فيرجع تقدم الشيئين بالزمان الى التقدم
بالطبع ويقال التقدم لهما بالمجاز وكذلك التقدم
بالمرتبة الوضعية فان البصرة متقدمة على بغداد لا
لذاتيهما ولا باعتبار حيزيهما ومكانيهما بل باعتبار القاصد
من خراسان الى البصرة فانه يقصد اولا بغداد ومعنى
قصده اولا ان زمان وصوله اليها قبل وصوله الى تلك
فيرجع هذا التقدم الى التقدم الزماني واما المتقدم
بالشرف فانه لا يخلو عن تجوز او اشتراك فان صاحب
الفضيلة معنى تقدمه باعتبار تقدمه في المناصب
فالفضيلة سبب لتقدمه في المجالس واطلق عليها
لفظ التقدم اطلاقا لاسم المسبب على السبب فتكون
مجازا من هذه الجهة ترجع الى التقدم المكاني الذي
يرجع الى الزماني وان لم يعتبر هذا المعنى في التقدم
الشرفي فيكون اطلاقه عليه وعلى ما بالذات بالاشتراك
سواء جعلت التقدم واقعا على اصنافه بمعنى واحد
ولا شك في انه ليس بجنس لها لتفاوت ما فيه بل هو امر
لازم واصنافه مجهولة تعرف بهذا اللازم الذي هو

عدم والتقدم اما يكون بالوجود وبمعنى ثالث كالزمان
المكان فان المعنى قد لا يتقدم في نفسه على اخر ولا يتاخر
الا بحضوره المتقدم وكذلك المع الا في المعية
الا يكون بالعلة فيقال معا في الزمان ومعا في الطبع اذا
كانا متكافئين في الوجود كالاخ والاخ او لا مع تكافؤ
الوجود كجزئي العلة والمع في المرتبة كنوعي الجنس
المتاخرين معا في طبيعته والمع في الشرف ظاهر وليس
كل شيئين ليس بينهما تقدم وتاخر زمانيين تثبت المعية
الزمانية بينهما فان واجب الوجود لا يتقدم على زيد
بالزمان ولا يتاخر عنه وليس هو معه بالزمان ويصح
ان يكون شيئان معا في الزمان من جميع الوجوه دون
المكان ك البحث الثاني في الواحد والكثير قد
عرفت انفسهما في ما مضى فلنشتغل الان بلواحقهما
فلواحق الوحدة الهوهو وهو اما ان يكون بالذات
او بالعرض على قياس ما مر في الوحدة والذي بالعرض منه
ما يكون في الكيف ويقال له مشابهة وفي الكم يقال
له مساواة وفي المضاف يقال له مناسبة وفي الاطراف
يقال له مشاكلة والذي بالذات فالذي في الجنس
مجانسة وفي النوع مماثلة وفي الخواص مشاكلة وتقابل
هوهو وهي من لواحق الكثير فهي ايضا على ما عدد نا
في الهوهو فمنها ما تغاير في الجنس او في النوع والاشيا
المتغايرة في الجنس الاعلى اذا كانت مما تحل المواد
فنفس تغايرها في الجنس الاعلى لا يوجب ...

الاصطلاحات فيهما فنقول الان ان الماهية من حيث
هي هي لا واحدة ولا كثيرة ولا عامة ولا خاصة ولا
كلية ولا جزئية ولو كانت الانسانية من حيث هو كلية لم
يكن الجزئي انسانا وكذلك لو كانت من حيث هي
جزئية وقد يحكى عن بعض القدماء ان الماهية من حيث
هي هي تقتضي الوحدة والا لا فتقتضي الكثرة فما
يصح وجود انسان وهو فاسد فان عدم اقتضاء الوحدة
لا يستلزم اقتضاء الكثرة لعدم استلزام العام الخاص
واذا سئل عن الانسانية بطرفي النقيض مثلا فقيل هل
الانسانية الف ام ليس كان الجواب سلب اي شيء كان ليس
على ان السلب بعد من حيث بل على انه قبل من حيث وان
كان طرفا المسئلة من موجبتين لم يلزم في الجواب
احدهما وبهذا يقع الفرق بين المتناقضين وبين الموجبتين
اللتين في قوتهما وليست الانسانية كلية باعتبار ان
انسانية واحدة بالعدد موجودة في كثيرين فان الشيء
الواحد لا يتصور ان يكون في محال كثيرة ولو كانت
انسانية زيد هي بعينها انسانية عمرو لاتصفت كل
واحدة منهما بصفات الاخرى فتكون ذات واحدة
متصفة بصفات متقابلة بل في كل واحدة منهما
بصفات الاخرى فتكون ذات واحدة متصفة بصفات
متقابلة بل في كل واحد من زيد وعمرو انسانية تامة
لا ينقص احديهما بفقدان الاخرى والامر المشترك بينهما
الماهية من حيث هي فانه لو وقع في الاعيان لحصلت له

فهو بما هو متشخص لا يقع فيما شركة فلا تكون كلية
والحيوان من حيث هو هو موجود ضرورة وجود الحيوان
المقيد ووجود المركب يستدعي وجود اجزائه ووجود
الشيء اذا كان لا ينفك عن غيره لا يخرجه هذا عن كونه
موجودا فالحيوان من حيث هو وان كان لا يوجد الا مع
قيد التشخص فانه موجود كالبياض الذي لا يوجد الا
مع المحل ولكثير من الملزومات نحو ان الحيوان بما هو
حيوان لا يجب ان يقال عليه عموم او خصوص وليس نحو
ان الحيوان بما هو حيوان يوجب ان لا يقال عليه احدهما
فالحيوان الماخوذ بعوارضه هو الشيء الطبيعي والماخوذ
بذاته هو الطبيعة التي وجودها اقدم من الوجود
الطبيعي تقدم البسيط على المركب وهو الذي يخص بانه
الوجود الالهي لان سبب وجوده بما هو حيوان عناية
الله تعالى ثم قد عرفت وجود الكلي الطبيعي في الاعيان
فاعلم ان الكلي المنطقي انما وجوده في الذهن لا غير
كيف وهو من المعقولات الثانية واما الكلي العقلي
فالحق انه كذلك ايضا فانه يستحيل ان يكون في الخارج
شيء واحد هو كلي يقال على كثيرين بل انما وجوده
في الذهن ووجوده الذهني تخصيص له فهو جزئي باعتبار
وكلي باعتبار فانه من حيث انه موجود في النفس جزئي
ومن حيث يشترك فيه كثيرون كلي وهنا فائدة وهي
ان كلية الكلي العقلي يستحيل ان يكون باعتبار
صدقه على الجزئيات الخارجية بل ان كان [illegible]

[الجز]ئيات الذهنية وليست هذه الجزئيات هي الجزئيات
المستفادة من الموجودات الذهنية من انواع الكلي
العقلي وقد قيل ان الصورة العقلية انما تكون كلية لاجل
[illegible] الامور من خارج المفهوم بل من وجه ان اي تلك
الخارجيات سبقت الى الذهن فجائز ان يقع عنها في هذه
الصورة بعينها واذا سبق واحد فتأثر النفس منه بهذه
الصفة لم يكن لما عداه تأثير جديد ونحن نقول ان عنى
هذا القائل بالصورة العقلية الكلي الطبيعي فهو حق
وان عنى به العقلي فقد بينا ما عندنا فيه واما الكلي
الذي في النفس بالقياس الى هذه الصورة التي في النفس
فهذا الاعتبار له بحسب القياس الى صورة سبقت
من هذه الصور النفسية الى النفس ثم هذه الصورة تكون
جزئية باعتبار ما قلنا ولان في قوة النفس ان تعقل وتعقل
انها عقلت وهكذا الى غير نهاية وان تركب اضافات
في اضافات فيجب ان لا يكون لهذه الصورة العقلية
وقوف الى نهاية بالقوة لا بالفعل ثم يقال للجسم انه
جنس الانسان ويقال له انه مادته والفرق بينهما انا
اذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من
حيث هو هذا وبشرط انه ليس معه داخلا في معناه عن هذا
وان انضم اليه شيء اخر مثل حس او حركة كان مغايرا له
زائدا عليه ومحمولا فيه فانه حينئذ يكون مادة
وجزءا للانسان واذا اخذنا الجسم لا بشرط ان يعرض لقيد
زائد ولا يوجب حجة لجوهريته بالاقطار فقط

في جوهريه كيف كانت ولو كانت مع مقومات
كثيرة لخاصية تلك الجوهرية وتكون تلك المجتمعات
داخلة في هويته ذلك الجوهر لا ان تكون الجوهرية تمت
بالاقطار ثم لحقت تلك المعاني خارجة عنه فحينئذ
يكون جنسا فالجسم بالمعنى الاول اذ هو جزء من الانسان
لا يكون محمولا عليه لان ماهية الانسان ليست مجرد
انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما الثاني فانه محمول
عليه وعلى غيره من انواعه وكذلك الحساس اذا
اخذ انه جسم او شي له حس بشرط ان لا يكون زيادة
اخرى لم يكن فصلا وكان جزءا من الانسان وصورة
وهو غير محمول عليه وان اخذ جسما او شيا له حس
من غير التعرض لقيد اخر كان فصلا محمولا وان اخذت
الجسم منضما اليه الحس كان نوعا بمعنى ان الجسم
المقيد يكون نوعا لا ان النوع مجموع الجسم والقيد
فباشتراط عدم الزيادة يكون مادة وبعدم اشتراط
الزيادة يكون جنسا وباشتراط الزيادة يكون نوعا
وهذا التمييز انما هو في الذهن لا في الخارج ثم وجود
الجسمية للانسان انما يتقدم على وجود الحيوانية له
اذا اخذت بمعنى المادة اما اذا اخذت بمعنى الجنس فلا
فانه يستحيل وجود الجنس اولا ثم ينضم اليه الفصل
فيحصل النوع وكذلك في العقل ايضا فانه لا يمكنه
ان يضع الجسمية التي بمعنى الجنس وجودا محصلا ثم
يضم اليه شيئا اخر حتى يحصل الحيوان فانه لو فعل

لكان ذلك الحيوان غير محمول على الانسان بل
انما الجزء للنوع طبيعة الجنسية في الوجود والعقل معا
اذا اخذت النوع بتمامه ولا يكون الفصل خارجا عن
معنى الجنس مضافا اليه بل متضمنا فيه وجزءا منه ثم
الامر العام اذا انضم اليه طبيعة وجب اول شي ان يكون
انضماما على سبيل القسمة حتى يرده الى النوع وان
تكون تلك الطبيعة مستحيلا عليها ان تنقلب وذلك
المشار اليه بان كقسمي المتحرك وغيره بل يجب ان تكون
القسمة لازمة فيكون المعنى العام لا يفارق حصة
الخاصة ويجب ان يكون ذلك بين الامرين غير لاحقين
للمعنى العام لاجل امر غيرهما فانه لو كان ثابتا لم يكن
فصلا كقسمة الجوهر الى قابل للحركة وغير قابل لها فان
القسمة الاولية انه جسم او غير جسم واورد الشيخ سؤالا
وهو ان النوع انما ينفصل عن مشاركة الجنس بالفصل
والفصل ليس اعم المحمولات واذا كان واقعا تحت اعم
المحمولات افتقر الى فصل ويتسلسل واجاب بان الشي انما
يحتاج في انفصاله عن غيره الى فصل اذا شاركه في الجنس
ولا يجب من كون الفصل واقعا تحت اعم المحمولات
ان يكون نوعا لاعم المحمولات واذا قالوا فصل الجوهر
جوهر فانما يعنون به ان فصل الجوهر يلزمه ان يكون
جوهرا لا ان يكون معنى من مقوماته [illegible]
الانسان فقلنا انه حيوان ناطق فليس المراد منه ان الانسان
هو مجموع الحيوان والناطق بل المراد بذلك ان الحيوان

في ذلك الحيوان ناطق وليس يكون الحيوان شيئا
وكونه ناطقا شيئا آخر بل الحيوان في نفسه أمر مبهم
لا تحصل له فإذا صار ناطقا صار محصلا وليس هويته
فصل الانسان انه ناطق بل هو معنى يدل عليه بالالتزام
وإذا اجتمع للشيء أمران لا تقدم لأحدهما على الآخر
ذكرا معا وقيل في المشهور أيضا فصلان كالحساس
والمتحرك بالارادة وفي الحقيقة الفصل معروضهما
فالفصل متحد بالجنس على انه متضمن له لا على
معنى انه ملزوم له فإن الاتحاد على معان أحدها اتحاد
المادة والصورة فتكون المادة شيئا لا وجود له
بانفراد ذاته وانما يصير بالفعل بالصورة على أن
تكون الصورة أمرا خارجا عنها ولا يصدق على
المجموع واحد منهما والثاني اتحاد أشياء يكون كل
واحد في نفسه مستغنيا عن الآخر في القوام لا
انها تتحد فيحصل منها شيء واحد إما بالتركيب وإما
بالاستحالة والثالث اتحاد أشياء لا يقوم بالفعل
إلا بما انضم اليه وبعضها يقوم الاول بالثاني ويحصل
من ذلك جملة متحدة كالجسم والبياض والرابع
اتحاد شيء بشيء له قوة هذا الشيء بمعنى أن يكون ذلك
الشيء لا ينضم اليه فإن الذهن قد يعقل معنى يجوز
أن يكون ذلك المعنى نفسه أشياء كثيرة كل واحد
منها ذلك المعنى في الوجود فيضم اليها معنى آخر
ويعين وجوده بأن يكون المعنى متضمنا فيه [illegible]

وحينئذ يحتاج الى اثبات تلك الطبيعة حتى يثبت
كونها مفارقة أو غير مفارقة على أن هؤلاء القوم لم يخالفوا
بينهما في الطبيعة ؛ البحث السادس في العلة
والمعلول العلة ما يتوقف عليه وجود الشيء وتوقف
الشيء على غيره إما بأن يكون علة تامة أو بأن يكون جزءا منها
وهو العلة غير التامة وهي اربعة الفاعلية والغائية
والصورية والمادية لأن المحتاج اليه إما أن يكون جزءا
من المحتاج أو لا يكون والاول إما أن يكون الجزء الذي باعتباره
يكون المحتاج موجودا بالفعل فهو الصوري أو بالقوة
وهو المادي والثاني إما أن يكون مؤثرا في وجود الشيء
وهو العلة الفاعلية أو المؤثر في مؤثرية المؤثر وهو
الغائية وقيل إن اطلاق العلة على هذه الاربعة بالاشتراك
البحت وهو خطأ وقد خرج من هذا الموضوع فإنه
علة قابلية للعرض وليس جزءا منه فإن أخذت المادة
لا على انها جزء فقط بل على انها قابلة دخل فيه الموضوع
والفرق بين المادة والموضوع أن المادة علة للمركب
والموضوع علة لأحد جزئيه وقد عرفت أن العلة ذات
وجود ذات أخرى انما هو بالفعل من هذا ووجود هذا
بالفعل ليس من ذلك وهذا التعريف لا يخلو عن فساد
لأن مشتركة بين معان كالتبعيض والابتداء الذي هو
جنس لأنواع وهو ابتداء الغاية من الزمان والمكان
والشرط والمؤثر وليس المراد ههنا الا الاخير [illegible]
التعريف الدور وأيضا قد أخذه في التعريف

وجود الاخر ليس من الاول وليس بصحيح لانه حكم
لاحق بالعلة لاجل حقيقتها حتى لو جوز تعليل
كل من الشيئين بصاحبه لكان كل منهما علة ومعلولا
وجود كل واحد مستفادا من الاخر والصورة ليست
علة صورية للمادة بل هي علة فاعلية لها وانما هي
صورية للمركب وكذلك المادة علة مادية للمركب
ومعلولة للصورة ومن الاشيا ماله هذه العلل كالمركبات
ذوات الغايات ومنها ماله علة فاعلية كالبسائط
التي لم توجد لاجل غيرها ثم العلة الفاعلية قد تكون
قريبة وبعيدة وعامة وخاصة وكلية وجزئية وبالذات
وبالعرض وكذلك غيرها من العلل فالصانع للبيت علة
عامة والبنا خاصة وهذا البنا علة جزئية وقبل شروعه
علة بالقوة وبعده علة بالفعل والنجار اذا كان بنا كان
علة للبيت بالعرض من حيث هو نجار وبالذات من حيث
هو بنا وفاعل البنا علة بعيدة ثم الامر الجزئي الواقع
لا يصح ان يكون علته التامة كثيرة لانه ان توقف على
الجميع فلكل مدخل في التاثير وكل واحد جزء العلة
والمجموع علة تامة وان كان فيها ما لا يتوقف عليه
الشي فلا تكون علة ولانه بكل واحد واجب مستغن عن
الاخر حال الحاجة اليه هذا خلف والامر الكلي يجوز
ان يكون له علل كثيرة والحرارة الحادثة من الحركات
والاشعة وطبيعة النار لا بان الكون المطلق يقع في
الاعيان ولا بان الواقع له علل كثيرة واقعة بل لانه

... لو توقع حدوثه واحد من الجملة موقوف عليه
لا غير وقد قالوا الواحد لا يصدر عنه امران لان مفهوم
كون احدهما صادرا عنه مغاير لمفهوم كون الاخر
صادرا عنه فالمفهومان ان قوماه كثر وان عرضا له
جاء الكلام وقيل عليه ان صدور الشي عن غيره امر
اعتباري يتعدد بتعدد ما اليه الاعتبار كما يسلب
عن الواحد امور كثيرة وكما يوصف بامور كثيرة
مع ان سلب احدهما عنه مغاير لسلب الاخر واتصافه
باحدهما مغاير لاتصافه بالاخر واجيب عن هذا بان
سلب الشي عن الشي واتصاف الشي بالشي لا يتحقق عنه
شي واحد لا غير فانما لا يلزم الواحد من حيث هو واحد
بل يستدعي وجود اشيا حتى يلزم تلك الامور لتلك
الاشيا باعتبارات مختلفة وصدور الكثير عن الكثير
ليس بمحال فان السلب يفتقر الى ثبوت مسلوب ومسلوب
عنه والاتصاف يفتقر الى متصف ومتصف به واما
صدور الشي عن الشي فانه امر يكفي في تحققه فرض
شي واحد هو العلة والا لامتنع استناد جميع المعلولات
الى مبدا واحد ولا يقال الصدور ايضا لا يتحقق الا
بعد تحقق شي يصدر عنه وشي صادر لانا نقول
الصدور يطلق على معنيين احدهما اضافي يعرض
العلة والمعلول من حيث يكونان معا والثاني كون
العلة بحيث يصدر عنها المعلول وكلامنا في الثاني
وهو متقدم على المعلول وعلى الاضافة ... واحد

كان المعلول واحدا وهو نفس العلة ان كانت العلة
علة لذاتها وان كانت علة بحسب حالة اخرى كان عارضا
لها اما اذا كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون ذلك
الامر مختلفا ويلزم منه التكثر في ذات العلة وهذا
الجواب لا يخلو عن ضعف فان الصدور كما يوجد بالمعنى
الاضافي ويفتقر الى اثنين ويوجد بالمعنى الاخر ولا يفتقر
الى كثرة كذلك السلب والاتصاف والقبول فان السلب
قد يعقل بالمعنى الاضافي بين المسلوب والمسلوب
عنه وقد يعقل بالمعنى الاخر وهو كون الشيء بحيث يسلب
عنه شيء اخر على ان هذا الكلام مبني على كون هذه المعاني
امورا متحققة في الاعيان والحق انها امور اعتبارية ومن
استدلالاتهم ان احد الصادرين غير الاخر فيكون قد صدر
عن الواحد احدهما ولم يصدر عنه احدهما وهو متناقض
وايضا نستدل باختلاف الاثار على اختلاف مبادئها فان
يستدل على تعددها اولى وهذان ضعيفان اما الاول فان التناقض
انما يلزم من قولنا صدر عنه احدهما ولم يصدر عنه
اما اذا قلنا صدر عنه احدهما وما ليس باحدهما لم يتناقض
واما الثاني فلان الاستدلال على الاختلاف انما هو بتخلف
اثر كل واحد من المؤثر عن الاخر ثم المنقول عن بعض
الناس استغناء المعلول بعد حدوثه عن علته حتى انها
لو عدمت ما ضر وجوده ويجعلون حاجة الاثر الى المؤثر
انما هي في حدوثه لا في وجوده ويتمثلون في هذا بالابن
الباقي بعد الاب والبناء الباقي بعد الباني والسخونة الباقية

... تكون المنازعة لفظية واثبت الجمهور للقوى
الطبيعية غايات وانما تتادى الى مسبباتها دائما
او اكثريا وقد نقل عن بعض القدماء انكار هذا فان الطبيعة
لا روية لها فلا غاية لها ولا غرض ولان التادي الدائم
او الاكثري لو كان انما هو الى غاية طبيعية لكان
التادي الى الموت يقتضي كون الموت غاية وايضا
العبث والجزاف لا غاية فيهما والجواب عن الاول ان الروية
لا يحتاج اليها في تحصيل الغاية بل في تعيينها من بين
غايات المتصورة للنفس اما الطبيعة التي لا تفعل
فعلا واحدا فانها لا تحتاج الى روية حتى تعين لها
غايتها وعن الثاني ان لوازم الغاية ليست غاية وايضا
يجوز ان يكون الموت غاية لحصول السعادة للنفس
او لتحصل للاخرين وجود فانهم ليسوا بدوام العدم
اولى منا بدوام الوجود وعن الثالث ان لهما غاية تحقيقه
ان للحركة الارادية مبدأين قريب وبعيد فالقريب
هو القوة المحركة التي في عضلة العضو والمبدا الذي
يليه الاجماع ثم القوة الشوقية واقصى المراتب هو
التخيل او الفكر وربما كانت الصورة المرتسمة في
التخيل او الفكر هي نفس الغاية التي ينتهي اليها التحريك
كالمختار للمقام في مقام للملال عن مقامه في مكان
كان فيه وربما كان شيئا غير ذلك الا انه لا يتوصل اليه
بالحركة الى ما تنتهي اليه الحركة [illegible] مكانا
للقاصد [illegible] ولا يكون [illegible] فههنا انتهاء الحركة هو المشوق

الاول الا كان المشوق الاول يتبعه ويحصل بعده فغاية
القوة المحركة التي في الاعضاء في القسمين معًا انما هو
انتهاء الحركة وليس لها غاية غيرها الا انه ربما كان
للقوة التي قبلها غاية غيرها ولا يجب ذلك دائمًا والقوة
المحركة التي هي مبدأ قريب انما تحصل مع مبدأيها القوة
الشوقية والشوق تابع لتخيل او فكر فمبادئ الحركات
النفسانية الواجبة باعتبار ما هي القوة المحركة والشوقية
وغير الواجبة هي التخيل او الفكر فانه ليس يجب ان يكون
تخيل ولا فكر او فكر ولا تخيل فالمبدأ الواجب في الحركة
له غاية لابد منها والذي منه بد قد توجد الحركة خالية
عن غايته فان اتفق تطابق المبدأ الاقرب والمبدأين الذين
بعده كانت نهاية الحركة هي الغاية وكان ذلك غير
عبث وان اختلف لم تكن الغاية الذاتية للقوة المحركة
هي الغاية الذاتية للقوة الشوقية فيجب ضرورة ان
يكون للقوة الشوقية غاية اخرى بعد غاية القوة
المحركة فان كانت القوة الفكرية والتخيلية قد
تطابقتا على غاية الشوقية كان ذلك غير عبث وكانت
غاية ارادية وان كان ما يحصل للقوة الشوقية الغاية
انما هو بحسب القوة التخيلية لا بحسب المفكرة
فهو العبث وهذه الغاية التي بحسب التخيل لا غير ان كان
التخيل هو المبدأ وحده للشوق سمي الفعل جزافًا
ولم يسم عبثًا وان كان تخيلا مع طبيعة كالتنفس سمي
الفعل قصدًا طبيعيًا او ضروريًا وان كان تخيلا مع

خلق وملكة نفسانية سمي الفعل عادة واذا وجدت
غاية القوة المحركة ولم توجد غاية القوة الشوقية تسمى
ذلك الفعل باطلا فاذًا كل فعل نفساني لابد له من
غاية حتى اللعب باللحية والساهي والنائم يفعلان
فعلًا ما ولا يخلوا عن تخيل لذة او زوال حالة مملولة
والتخيل شيء والشعور بالتخيل آخر وبقاؤه ثالث فلا
يلزم من عدم الاخيرين عدم الاول ثم وجود العلة
الغائية مغاير لماهيتها فهي بما هي موجودة متاخرة
عن ساير العلل واما ماهيتها فانها متقدمة على الجميع
فانها علة لعلية العلة الفاعلية فالعلة الغائية
علة بماهيتها لعلية الفاعل ومعلولة بوجودها لها
وللمفعول وهي قد تكون في نفس الفاعل كالفرح
والغاية قد تكون من خارج الفاعل كوجود صورة
الكرسي في الخشب وقد تكون من ثالث كما يفعل
الانسان لرضى غيره وفي هذا التقسيم على رايهم فسح
وهي متناهية ان كانت متقارنة لما مر في الفواعل
وان كانت متلاحقة فقد جوزوا فيها عدم التناهي

المقالة الخامسة في إثبات واجب الوجود

والكلام في صفاته وآثاره وفيها ابحاث الاول في
اثباته انا قد بينا وجوب انتهاء العلل والمعلولات
فيما سلف فنقول الآن هنا موجود بالضرورة فان
كان واجبًا فهو المطلوب وان كان ممكنًا افتقر
الى مؤثر بالضرورة فمؤثره ان كان واجبًا فهو المطلوب

وان كان ممكنا تسلسل او انتهى الى الواجب والاول
باطل فالثاني حق وهذه الطريقة متينة قوية
وقد يستدل الطبيعيون بطريقة اخرى مختصة بهم وهو
انهم يقولون ان كانت الافلاك لا تتحرك لذواتها لما مر
من ان الشيء يستحيل ان يحرك ذاته متسورة ولا متحركة
بالطبيعة فهي اذا نفسانية فلا بد لها من غاية وليست
غايتها السوافل والعوالي الجسمانية فهي اذا غير
جسمانية فان كانت ممكنة لزم التسلسل والا فهي
واجبة وهذه الطريقة مبنية على مقدمات فاسدة
سيأتي بيان فسادها ومع ذلك فلنا رجوع الى الطريقة
الاولى فاذا لا بد من مدبر للعالم واجب الوجود
يستحيل عليه العدم والا فهو ممكن فاذا هو ازلي
ابدي **البحث الثاني** في وجوده اختلف في وجود
واجب الوجود فذهبت طائفة الى ان وجوده نفس حقيقته
وآخرون على انه زائد عليها والحق هو الاول والدليل عليه
ان الوجود لو كان زائدا لكان صفة للماهية فيفتقر
اليها فيكون ممكنا وكل ممكن له مؤثر فلوجوده
مؤثر هذا خلف وقد يمكنك ان تتمم هذه الحجة
بما يقوله طائفة من المحققين بان المؤثر ان كان هو الماهية
كانت الماهية متقدمة بوجودها على وجودها
فتكون الماهية موجودة مرتين ويكون الشيء شرطا
في نفسه ومتقدما عليه وان كان المؤثر فيه غير الماهية
كان واجب الوجود مفتقرا الى الغير هذا خلف

قال المدعون للزيادة لو كان الوجود نفس ماهيته
لكانت الماهية معلومة للبشر كما ان الوجود معلوم
وايضا الوجود طبيعة واحدة فاما ان تقتضي المقارنة
او عدمها او لا تقتضي شيئا والاولان يلزم منهما اما زيادة
الوجود او كون وجود الممكنات نفس حقائقها والثالث
يستدعي سببا منفصلا في اقتضاء الماهية احد
الامرين وكيف تقتضي الماهية النوعية العروض في
بعض موارده دون البعض مع ان اكابر القوم
على خلاف هذا وايضا كيف يكون الوجود من حيث
هو وجود مبدأ لغيره فان تقييد الوجود بكونه
غير عارض لشيء من الماهيات تقييد له بامر سلبي لا يجوز
ان يكون مبدأ ولا جزءا منه والجواب عن هذه شيء واحد
وهو انا بينا فيما سلف من كتابنا ان الوجود واقع
بالتشكيك يقع على مختلفات الماهية وتندرج
تحته افراد معروض تحت عارضه فوجود واجب
الوجود الخاص ليس بمعلوم وهو المقتضي للتجرد
وهو المبدأ لغيره واما المعلوم من الوجود فليس
الا الواقع بالتشكيك الذي لا وجود له الا في
الذهن وليس طبيعة نوعية على ما حقق فيما مضى
البحث الثالث في وحدته تعالى قال بعض القائلين
بتجرد وجوده ان الوجود الواجب لو تكثر لم يكن
[illegible] الحقيقة فيهما واحدة هي الوجود ولا في
الماهية لا تختلف فان وقع بعارض افتقر الى سبب العروض

وهذه الحجة ردية جدًا فانا قد بينا أن الوجود مقول بالتشكيك فلا يلزم من اطلاق لفظ الوجود عليهما تساويهما فيه ولا من تجرد هما ذلك ايضا واستدل الشيخ في الاشارات بان واجب الوجود المتعين ان كان تعينه لانه واجب الوجود لزمت الوحدة وان كان لغيره فواجب الوجود المتعين معلولا وكان ذلك ابطاله غير انه تتم هذه الحجة الدعوى بان قال ان كان واجب الوجود حينئذ لازما لتعينه كان واجب الوجود معلولا للمعلول وان كان عارضا فكذلك مع مزيد افتقار الى سبب العروض وان كان ملزومًا كان واجب الوجود المتعين معلولا لما جعله متعينا وكذلك ان كان معروضا وقد عبر في الهيات الشفا عن هذا البرهان بعبارة اخرى وهي ان وجوب الوجود ان كان صفة لشيء فاما ان يكون واجبا بهذه الصفة ان يكون عينها موجودة لهذا الموصوف فلا يوجد لغيره او لا يكون فلا يكون اتصافه بها ممكنا لا يقال وجوده صفة لهذا لا يمنع وجوده صفة للاخر لانا نقول كلامنا في تعيين وجوب الوجود صفة له من حيث هو له من حيث لا يلتفت فيه الى الاخر وذلك ليس صفة للاخر بعينه بل مثلها الواجب فيها ما يجب في هذه بعينها وبرهن ايضا بان وجوب الوجود ان لم يختلف شيء لم يكن كثرة وان اختلف فاما بالفصول او بالاعراض وهما محالان اما الاول فلان الفصل يفيد وجود الجنس ولا يفيد حقيقته

فيحصل وجوب الوجود انما يفيد حقيقة الجنس لان وجوب الوجود هو الوجود المتاكد فلو افاد الفصل الوجود لافاد الجنس وايضا يكون ممكنا واما الثاني فلانه لولا العارض لما كان هذا بعينه وذلك بعينه فلولاه لم يكن واجب الوجود هذا خلف ثم لا نعني بالوحدة هنا معنى وجوديا مما نعني بها في قولنا شيء واحد بل نعني به انه لا تقع الشركة فيه على ان لنا في الوحدة الاتصالية وثبوتها في الاعيان نظرا ثم لا يمكن ان يكون له اجزاء كمية والا لافتقر الى اجزائه العرضية فيكون ممكنا وايضا فالمقدار لا بد له من محل وهذا محال في واجب الوجود لذاته ولا اجزاء ماهية والا لكان مفتقرا اليها ولا ينقسم الى ماهية ووجود على ما اسلفنا القول فيه فليس له قسمة بوجه من الوجوه فهو واحد حقا من كل جهة فلا يكون جوهرا لان الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع سوال قد ذكرت فيما تقدم ان للباري وجودا خاصا هو ماهيته وان الوجود الواقع بالتشكيك مغاير له فيعود عليكم الالزام جواب الماخوذ في تعريف الجوهر انما هو الوجود الخاص بكل ماهية فليس يعرض لوجوب افتقاره الى الموضوع سوال وجوب الوجود عارض للماهية التي هي الوجود جواب اذا قلنا في شيء انه واجب الوجود فقد نعني به نفس هذا الاعتبار كالواحد يعقل منه نفس الواحد وقد




يعني به ان ماهيته هي انسان مثلا او جوهر اهو واجب
الوجود ولا نعني بقولنا الله تعالى واجب الوجود الا المعنى
الاول فانه لو كان ثم ماهية ووجوب الوجوب فلا يخلو
اما ان يكون الوجوب الوجود حقيقة او لا يكون والثاني
باطل لان وجوب الوجود مدرك الحقيقة بل هو بادي
الحقيقة ونصححها والاول باطل ايضا والا لكان عارضا
للماهية فيكون ممكنا هذا خلف فاذا لا ماهية لواجب
الوجود الا انه واجب الوجود سواء وجوب الوجود
معلوم والماهية غير معلومة جوابه ما ذكرناه في
الوجود الثاني ههنا فاذا واجب الوجود لا يشارك شيئا
من الاشياء في جنس ولا تحتاج الى فصل ولا حد له ولا كان
الضد انما يقال عند الجمهور مشاركة في الموضوع
والله تعالى عن الموضوع استحال عليه التضاد لشيء
ولا مثل لواجب الوجود ولا ند له مسألة هل يجوز ان يكون
لواجب الوجود صفات زائدة على ماهيته ام لا المشهور
عند الجماهير استحالة ذلك واستدلوا بان تلك
الصفة او عدمها المتوقف على الغير فيكون متوقفا
فيقدر ان يكون واجب الوجود فيكون قابلا وفاعلا
وهذه الحجة لا تخلو من وهن لانه لا يلزم من كون واجب
الوجود لا ينفك عن وجود الصفة او عدمها توقف
عليه وعلى تقدير التسليم فقولهم القابل لا يكون فاعلا
قد عرفت ضعفه البحث الرابع في انه تعالى قادر قال
الحكماء القادر هو الذي ان شاء ان يفعل فعل وان شاء ان

... ترك والله تعالى قادر بهذا المعنى ولا اري بينه
وبين الاسلاميين نزاعا في هذا بل في ان القادر هل يقع
منه المقدور مع صحة الفعل او مع وجوبه فالمسلمون
على الاول والحكماء على الثاني المسلمون استدلوا على دعواهم
بان العالم محدث ويستحيل ان يتجدد لله تعالى صفة تمكن
بها من الفعل فيوجده في المستقبل بل هو قادر ازلا وابدا
والحكماء طعنوا في صغراهم وسياتي البرهان عليها ان
البحث الخامس في ان الله تعالى عالم اما المتكلمون فقد
استدلوا باتقان افعاله على علمه وربما استدلوا بالاخبار
ايضا عليه والحكماء لهم طريق خاص على مذهبهم ونحن نذكره
ونذكر ما عندنا فيه فنقول استدلوا على ذلك بان الله تعالى
مجرد عن المادة على ما مضى وكل مجرد فانه عالم لوجهين
الاول ان التعقل هو حصول الشيء للذات العاقلة وذات
المجرد حاصلة لذاته فهو عالم بها الثاني ان المجرد
يعقل غيره فهو يعقل ذاته اما الصغرى فلان المجرد
يصلح للمعقولية بالضرورة وكلما يصح ان يعقل مع
غيره يصح ان يعقل مع ذاته والتعقل لهما يستدعي
مقارنتهما في الذات العاقلة فصحة مقارنة المجرد
لذلك الغير لا يتوقف على حصولهما في الغير لان حصولهما
في الغير نوع من المقارنة فيتوقف الامكان على الوجود
هذا خلف فذات المجرد يصح عليها المقارنة مطلقا
والمقارنة هي التعقل فان المجرد يصح ان يعقل غيره
وكل من يعقل غيره امكنه ان يعقل انه عاقل لذلك

الغير بالضرورة وهو مسبوق بتعقل ذاته فيكون ذاته معقولة
له وهذا ان جهان فا [illegible] اما الاول فلانسلم لهم ان
التعقل هو الحصول وسياتي البحث فيه ولو سلم لهم هذا
المقام لكن نقول الحصول لفظ مشترك بين معان لحصول
الجوهر للعرض والعرض للجوهر والحال المحله وبالعكس
واحد الحالين للاخر وحصول العاقل للمعقوله وبالعكس
ومطلوبهم ههنا هو الاخير فيعود كلامهم الى الدور المحال
واما الثاني فنقول لهم قولكم صحة المقارنة لا تتوقف
على الغير مغالطة صريحة فان مقارنة العاقل المعقوله
غير ومقارنة العاقل لذاته عاقلة لها غير ولا يلزم
من توقف صحة احد الامرين على غيره توقف صحة الشي
على وجوده على ان قولهم التعقل هو المقارنة فرع عن ثبوت
[illegible] اجاب عن هذا بعض المحققين بان وجود نوع من
المقارنة دال على وجود مطلق المقارنة وهو كاف في
تقرير الحجة وهذا الجواب ضعيف لان مطلق المقارنة
لا يستدعي التعقل انما المستدعي له هو مقارنة محل
له صلاحية العاقلية لحال فيه له صلاحية المعقولية
على ان هذا البرهان يتوقف على مقدمة هي ان التعقل يستدعي
المقارنة وعلم واجب الوجود منزه عن هذا فلا ينتهض
فيه هذا البرهان واعترض الشيخ على نفسه بالصور
المادية اذا جردها العقل وقارنت غيرها فيه لم لا يقع
مع وجود المقارنة واجاب بانها تقارن معاني معقولة
[illegible] لها الا انها الصور فليس الصور اولى بان [illegible]

[illegible] ادراك المعاني لها ومقارنتها غير مقارنة
[illegible] للمتصور واما وجودها الخارجي [illegible] واعترض
بعض المتاخرين بان تلك الصور مختلفة والا لزم اجتماع
الامثال ولانها صور للمختلفات فجاز ان يكون بعضها
اولى بالمحلية من البعض كالبطوء والحركة المختلفين
اجاب عن هذا بعض المحققين بان كون احد الشيئين حالا
والاخر محلا بنسبة عن الاختلاف فان العكس والحركة
ليست محلا للبطوء لاختلافهما والا لكانت محلا للسواء
بل انما كانت محلا لكونه هيئة لها وههنا المعقولان
لا يمكن ان يكون احدهما هيئة للاخر وهما متساويان في النسبة
الى المحل الذي تعقلهما فليس احدهما اولى بالمحلية
واقول هذا الجواب ضعيف لان المعترض لم يعلل الاولوية
بالاختلاف بل هو مطالب ببيان عدم الاولوية ثم قال
عدم الاولوية لا يجوز ان يكون ثابتا لان الصورتين
مثلا متماثلتان او لان الصورتين مختلفتان مع الاختلاف
لا يمنع حصول الاولوية ثم ذكر البطوء والحركة على سبيل
التمثيل على انا نقول سلمنا انه لا اولوية في كون احدهما
محلا فلم لا يجوز ذلك ويكون كل واحد منهما
عاقلة للاخرى كما نقول في مجردين عاقلين فليس حالا عاقلا
الثاني فان كل واحد منهما ليس اولى بالمحلية من الاخر
بل كل منهما عاقل للاخر واذ قد تبين ضعف ما بين
المحققين فالاولى الاعتماد على ما تقدم وقد بقي مباحث
اخرى في كيفية ادراك واجب الوجود اخرناها

ولنذكر هنا بعض المذاهب المنسوبة
في العلم فنقول ذهب قوم من الاوائل الى انه
بذاته لان العلم نسبة فيجب ان يتعدد
العلم مغاير فيكون صفة قابلها هو
لها وقال قوم انه تعالى ليس بعالم بالجزئيات
رها ولا يستدعي ادراك الجزئيات
في الخارج فيستفيد العلم منها وذهب
الى انه تعالى ليس بعالم بما لا يتناهى والا لزم
ناهو والجواب عن الاول ان تغاير الاعتبار
وان الذات من حيث انها حاصلة لشيء مغايرة
لها من حيث انها يحصل لها شيء وبهذا الاعتبار كان الواحد
عالما بذاته وعن الثاني ان العلم ليس صفة متحققة
في الاعيان وعلى تقدير وجودها يمنع المقدمة
الاستثنائية وعن الثالث ان الناس قد اختلفوا فيه
فالمذهب الحق انه عالم بها على الوجه الجزئي ولا يلزم
التغير وذهب اخرون الى ان العلم به انما يكون على الوجه
وسياتي البحث في هذا واما كون الجزئيات انما تدرك
بالالات فقد عرفت ضعفه وكذلك الحصول في
الاعيان واما الذاهبون الى انكار العلم بما لا يتناهى
سفسطة بالكلية بان العلم بحسب المعلوم ان
كان متناهيا او غير متناه كان العلم بحسبه ○
البحث السادس في بقية الصفات المسلمون
عندهم ان العالم محدث وان حصوله في

طلبوا التخصيص بوقت دون غيره سببا
الارادة فوصفوه تعالى بذلك واما الحكماء فانهم
قالوا ان المرجح لشيء لا بد وان يكون ذلك الشيء اولى به من
وكون الشيء خيرا في نفسه لا يقتضي تعلق
الارادة ما لم يكن خيرا بالنسبة الى الفاعل فلو كان الله
الكان مستفيدا لتلك الاولوية من الفعل
والمستفيد ناقص والجواب ان هذا الكلام نسبته الى الخطابة
اولى منه بالبراهين على ان صاحب الشفا قد نص فيه
على جواز تعلق لوازم كثيرة اضافية ايجابية وسلبية
بذاته على انها عوارض ليس لتلك الاضافات مدخل
في تقرير الاضافات اللازمة لواجب الوجود على ان
قولهم المريد مستفيد لا يخلو من ضعف وصاحب
المعتبر اثبت لله تعالى ارادات لا نهاية لها متجددة
سابقة ولاحقة فيفعل شيئا ثم يريد بعده شيئا اخر
فيفعل ويريد ثم يريد فيفعل وله ارادة ثابتة ازلية
وارادات متجددة لا تتناهى وهذا الكلام في غاية
السقوط ثم اثبتوا للواجب لذة فانهم قالوا الادراك
الكمال من حيث هو كمال يوجب اللذة فكلما كان
الادراك اتم والمدرك اكمل كانت اللذة اقوى
ولا ادراك فوق ادراك واجب الوجود ولا كمال
اعلى من كماله فلا لذة اقوى من لذته ونحن نطالبهم بالبرهان
على ان ادراك الكمال يوجب اللذة فان عولوا فيه على
الاستقراء منعنا من افادته اليقين فان قالوا قد ثبت

لله تعالى بالعلم وانه مدرك فهو حيّ اذ الحي معناه الدراك
الفعال وليست الحياة معنى ينضم اليه كانضمامها الى
الجسم الانساني الصائر بها الانسان حيا متخصصا
بامر دون الاجسام الجمادية اذ واجب الوجود فاعل
لذاته وادراكه عبارة عن تجرده عن المادة وعلائقها
فهو حي لذاته وانيّته هي حيوته فان انيته هي كونه
بحيث تصدر عنه افعال الحياة من الحق تعني به
حقيقة الشيء وتعني به ما يكون الاعتقاد فيه صادقا
ومع صدقه يكون دائما ومع دوامه يكون لذاته وواجب
الوجود حق بكلي الاعتبارين فانه محقق كل حقيقة
ووجوده دائم لذاته حاصل فهو حق بل هو احق من
كل حق من كل مجرد فانه عاقل لذاته لما برهن عليه
عندهم وقد سلف وبينا ضعفه ومعقول لذاته فهو عقل
وعاقل ومعقول وهو وجود محض وليس لطبيعة الامكان
عليه مدخل فهو خير محض من الجود افادة ما ينبغي
لا لغرض والله تعالى مفيد لكل شيء وجوده غير مستعيض
منه فهو جواد مطلق وقد يطلقون الجود على افادة شيء
مع نفي الغرض ويقولون انه تعالى جواد بهذا المعنى
وسياتي البحث في هذا من ان كون واجب الوجود
واجبا كاف في استحالة خروجه الى امكان العدم
فهو ازلي ابدي وما قيل في الاستدلال عليه بانه يلزم منه
توقف وجوده على سبب عدمه فهو كاف وكذلك
كونه واجبا كاف في كونه مخالفا لغيره لما عرفت ان الحد

المتساويات في الماهية متساوية في اللوازم التي من
جملتها الامكان والوجوب وكذلك كونه واجبا
كاف في انه ليس بجسم ولا عرض فهذه الامور في تحصيلها
تحصيل معنى الوجوب من المعقول من الله تعالى كونه
دائرا على السماء فاعلا ليس بجسم او غير ذلك من الصفات
السلبية والاضافية وهي امور مغايرة للذات اعتبارا
لا حقيقة فهو غير مدركة بالعقل وكيف يتوصل
عقل بشر الى ادراك كنهه تعالى الله عن ذلك مع ان العقل
قاصر عن ادراك ما دونه ما لم يؤيد بالة يتوصل بها
اليه فكيف يتحقق توسط الة بينه وبين الله تعالى

البحث السابع في كيفية تاثيره اعلم ان الصنع
يطلق على الايجاد المسبوق بالعدم والابداع يطلق
على الايجاد الغير المسبوق بالعدم فهما متقابلان والتكوين
هو الايجاد المتعلق بالمادة والاحداث قريب من
الصنع وفي المشهور يطلق على ما يطلق عليه الصنع
واعلم ان الحادث الممكن يجزم العقل باحتياجه الى
المؤثر فهل جهة الحاجة الحدوث حتى لو كان الممكن
قديما او المحدث مستمرا استغنى عن المؤثر او الامكان
حتى لو كان الحادث واجبا استغنى عن المؤثر ولو كان
المؤثر قديما ومستمر الافتقار فالذي هم على الاول
والحق خلافه والدليل عليه ان الاول هو الذي تساوى
نسبة الوجود والعدم اليه على السوية وكل ما كان
كذلك فانه لا يترجح احد طرفيه الا لمرجح والمعلوم

قطعيتان في الممكن يفتقر الى المرجح ولا يلتفت العقل
في حكمه هذا الى تقدم تصور كونه حادثا او غير
حادث ولعل العقل الواحد يتشكك في وجوب الحادث
وامكانه لقد كان يتشكك في افتقاره واستغنائه
وايضا الحدوث من الكيفيات للوجود المتاخر عن
تاثير الفاعل فيه المتاخر عن علة التاثير فكيف يكون
علة لعلة التاثير فيتقدم على نفسه بمراتب سر قد نقل
عن القوم اختلافات كثيرة في قدم العالم وحدوثه
وضبط القول المحتاج اليه هنا ان نقول العالم اما ان
يكون واجب الوجود لذاته واما ان يكون ممكن الوجود
والاول مذهب لبعض القدماء على ما نقل الشيخ عنهم
والثاني اما ان يكون قديما بجميع اجزائه من الذوات
والاعراض وهو باطل بالضرورة واما ان يكون قديما
باعتبار الذات حادثا باعتبار الاعراض والصور
المتجددة وهو مذهب الجمهور من الحكماء واما ان
يكون حادثا بجميع اجزائه من الذوات والاعراض وهو
الحق واعلم ان المذهب الاول قد بينا بطلانه لما بينا ان
واجب الوجود يستحيل عليه الانقسام والكثرة
فلننتقل الى الكلام في المذهبين الباقيين ونحقق
الحق فيهما فنقول احتج القائلون بالقدم بوجوه احدها
المؤثر في العالم ان كان قديما لزم القدم والا لكان
التجدد في وقت دون اخر ان كان لمرجح متجدد فالمرجح
التام غير ازلي وهو بشرائط التقدير وان كان لا لمرجح فقد

حصل الترجيح من غير مرجح وان كان حادثا لزم
التسلسل وثانيها ان الحادث قبل حدوثه يكون مسبوقا
بالمادة لما بينا والمادة لا بد لها من صورة ومجموعهما
الجسم فالجسم قديم وثالثها ان الحادث قبل حدوثه
مسبوق بقبلية زمانية فان عدمه لا يقارن وجوده
واقسام القبلية غير انه هنا سوى الزمانية فالزمان
ان كان حادثا سبقه الزمان هذا خلف والزمان من لواحق
الحركة والحركة من لواحق الجسم والجواب عن الاول
ان هذا الكلام حق في المؤثر الموجب الذي لا يفعل
بارادة واختيار وليس بحق في المؤثر المختار فان الله
تعالى تام الوجود في الازل ليس له شيء منتظر باعتبار
وجود الافعال الحادثة لكن تعلق اختياره بوجود
العالم في ما بعد وعن الثاني ما سبق الكلام على المقدمتين
وعن الثالث ان السبق والتقدم كما يكون بالوجوه التي
ذكرتموها فقد يكون بغيرها فانه لا دلالة لكم على
الحصر على ان المنازع يسعه قسما اخر وهو تقدم بعض
اجزاء الزمان على البعض فان العقل يحكم بوجود القبلية
ويستحيل ان يكون تلك القبلية بالزمان وظاهر انها
ليست بالشرف والرتبة فهو اذا قسم اخر الا ان يقولوا
من اقسام التقدم بالذات احتياج المتاخر الى المتقدم
وهنا يستحيل ان يكون بعض اجزاء الزمان محتاجة
الى البعض لوجوه احدها ان المحتاج اليه موجود
مع وجود المحتاج والزمان المتقدم غير موجود

قطعيتان فالممكن يفتقر الى المرجح ولا يلتفت العقل
في حكمه هذا الى تقدم تصور كونه حادثا او غير
حادث ولعل العقل الواحد يتشكك في وجوب الحادث
وامكانه لقد كان يتشكك في افتقاره واستغنائه
وايضا الحدوث من الكيفيات للوجود المتاخر عن
تاثير الفاعل فيه المتاخر عن علة التاثير فكيف يكون
علة لعلة التاثير فيتقدم على نفسه بمراتب سر قد نقل
عن القوم اختلافات كثيرة في قدم العالم وحدوثه
وضبط القول المحتاج اليه هنا ان نقول العالم اما ان
يكون واجب الوجود لذاته واما ان يكون ممكن الوجود
والاول مذهب لبعض القدماء على ما نقل الشيخ عنهم
والثاني اما ان يكون قديما بجميع اجزائه من الذوات
والاعراض وهو باطل بالضرورة واما ان يكون قديما
باعتبار الذات حادثا باعتبار الاعراض والصور
المتجددة وهو مذهب الجمهور من الحكماء واما ان
يكون حادثا بجميع اجزائه من الذوات والاعراض وهو
الحق واعلم ان المذهب الاول قد بينا بطلانه لما بينا ان
واجب الوجود يستحيل عليه الانقسام والكثرة
فلننتقل الى الكلام في المذهبين الباقيين ونحقق
الحق فيهما فنقول احتج القائلون بالقدم باوجه احدها
المؤثر في العالم ان كان قديما لزم القديم والا لكان
التجدد في وقت دون آخر ان كان لمرجح متجدد فالمرجح
التام غير ازلي وهو بالفرض التقدير وان كان لا لمرجح فقد

حصل الترجيح من غير مرجح وان كان حادثا لزم
التسلسل وثانيها ان الحادث قبل حدوثه يكون مسبوقا
بالمادة لما بينا والمادة لابد لها من صورة ومجموعهما
الجسم فالجسم قديم وثالثها ان الحادث قبل حدوثه
مسبوق بقبلية زمانية فان عدمه لا يقارن وجوده
واقسام القبلية غير آتية ههنا سوى الزمانية فالزمان
ان كان حادثا سبقه الزمان هذا خلف والزمان من لواحق
الحركة والحركة من لواحق الجسم والجواب عن الاول
ان هذا الكلام حق في المؤثر الموجب الذي لا يفعل
بارادة واختيار وليس بحق في المؤثر المختار فان الله
تعالى تام الوجود في الازل ليس له شيء منتظر باعتباره
يوجد الافعال الحادثة لكن تعلق اختياره بوجود
العالم في ما بعد وعن الثاني ما سبق الكلام على المقدمتين
وعن الثالث ان السبق والتقدم كما يكون بالوجوه التي
ذكرتموها فقد يكون بغيرها فانه لا دلالة لكم على
الحصر على ان المنازع يدعي قسما آخر وهو تقدم بعض
اجزاء الزمان على البعض فان العقل يحكم بثبوت القبلية
ويستحيل ان يكون تلك القبلية بالزمان وظاهر انها
ليست بالشرف والرتبة فهي اذا قسم آخر الا ان يقولوا
من اقسام التقدم بالذات احتياج المتاخر الى المتقدم
وههنا يستحيل ان يكون بعض اجزاء الزمان محتاجا
الى البعض لوجوه احدها ان المحتاج اليه موجود
مع وجود المحتاج والزمان المتقدم غير موجود

مع المتأخر الثاني أن الزمان متساوي الأجزاء فيستحيل
أن يكون بعض أجزائه لماهيته علة للباقي على ما بينا
في باب العلة الثالث أن الخصم يحكم بأن الزمان شيء
واحد متصل وليس له أجزاء إلا في الفرض والتقدير وكيف
يكون بعض أجزائه الفرضية علة للآخر لا يقال التقدم
الذي بين أجزاء الزمان إنما هو تقدم في الفرض والتقدير
لأنا نقول إذا عقلتم تقدم أجزاء الزمان من غير وجود
شيء يحصل به التقدم فلم لا تعقلونه في غير الزمان والحجة
التي اعتمد عليها القائلون بالحدوث هي أن العالم
لا يخلو من الحوادث وكل ما لا يخلو من الحوادث فهو
حادث أما الصغرى فلأن العالم لا يخلو من الحركة
والسكون وهذه حادثة أما حدوث الحركة فظاهر
لأنها مركبة من أمور حادثة والمركب من الحادث
حادث وأما حدوث السكون فلأنه مساو للحركة
في مطلق الحصول ومنازعته لعارض يعرض له وإذا ساوى
الحركة والحركة ثبوتية فهي ثبوتي فلو كان أزليا لامتنع
زواله لوجوب دوامه مع دوام علته فيجب أن لا يتحرك
الأجسام الساكنة في الأزل والخصم لا يقول به وأيضا
الجسم إما مركب وإما بسيط والمركب مركب من
البسائط والبسيط إذا لاقى بأحد طرفيه أجزاء أمكن
أن يلاقيه بالطرف الآخر فأمكنت الحركة وأما الكبرى
فضرورية قيل على هذا البرهان إن الحد الأوسط غير
متحد فلا قياس بيانه أن الحدوث المحمول في الصغرى

إن عني به الحدوث الزماني وإن كان المراد بالحركة
الحركة النوعية فهي غير محدثة حدوثا زمانيا فإن
الخصم ينازع فيه وهو نفس المطلوب فيكون مصادرة
على المطلوب وقولكم في وكل ما لا ينفك عن المحدث
فهو محدث إن عني بالموضوع الحدوث الإبداعي فهو
غير مسلم فإن الذي لا ينفك عن الحدوث الإبداعي لا
يلزم أن يكون محدثا حدوثا زمانيا وإن عني به الحدوث
الزماني لم يتحد الوسط ثم لو سلم اتحاد الوسط لكن
قولكم في الكبرى وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث
ليس بظاهر فإنه لا يلزم من استلزام شيء لشيء كون الملزوم
هو اللازم أليس العلة لا تنفك عن المعلول ومع هذا
لا يلزم صدق المعلولية على العلة والجواب أن المحمول
في الصغرى إنما هو الحركة من حيث هي هي فإن
المتكلمين يستدلون على حدوثها بأن ماهيتها عبارة
عن المسبوقية بالغير سواء كانت نوعا أو شخصا
فتنافي الأزلية وتكون محدثة حدوثا زمانيا والموضوع
في الصغرى هو الحدوث بهذا التفسير أما قوله في
الإشكال أن الشيء المستلزم من حيث هو مستلزم
يستحيل أن ينفك عن لازمه فإذا كان لازمه منتفيا
في بعض الأوقات كان هو منتفيا في ذلك الوقت مظنة
للزوم والسبب في هذا الخطأ هو الغفلة عن اعتبار
الحيثيات فإنا لم نجعل اللازم مطلقا صادقا على
ملزومه بل في هذه الصورة لخصوصية المادة والعقل

مساعدة على هذا التخصيص وفرعوا على هذا البرهان ايضا ان
كل واحد من الحركات مسبوق بالعدم والمجموع ليس
كذلك وهذا وان كان قريبا من الاول غير ان المتكلمين
التجأوا في دفعه الى امور واهية ونحن نذكرها ونذكر
دفعها ثم نذكر الحق في الجواب فنقول اجاب المتكلمون
عن هذا بامور احدها ان كل واحد من الحركات حادث
فالمجموع كذلك ويمثلون في ذلك بالزنجي فانه لما
كان كل فرد من افراد الزنجي اسود كان مجموع
الزنجي اسود فان اعترضوا عليهم بمثل العشرة
واحادها فان كل واحد من احادها ليس بعشرة
والمجموع عشرة اخذوا ينكرون للتفصي عن هذا
انه فرق بين الحكم الثبوتي والسلبي واعلم ان هذا
الدفع في غاية الخطا واصل الجواب في غاية
السقوط وقد عرض لهم الغلط من عدم التمييز بين
كل واحد وبين المجموع فانه فرق بين الحكم على
كل واحد وبين الحكم على الكل من حيث هو كل
الثاني انها محتملة للزيادة والنقصان وما لا يتناهى
لا يحتملهما فان اعترضوا بمعلومات الله تعالى ومقدو
راته اجمعوا الثالث وهو اقرب الوجوه المذكورة
لهم وهو التطبيق ووجهه انهم اخذوا من الان جملة
الى ما لا يتناهى في الوهم ثم اخذوا من زمان الطوفان
جملة اخرى واطبقوا احديهما على الاخرى حتى يكون
المبدا واحدا ويمتدان متطابقين في الذهاب في

جانب الماضي مستحيل تساويهما والا لكان وجود
السنة وعدمها واحدا فان لم يظهر في احد الجملتين
النقصان بسنة في جانب الماضي لكون المبدا واحدا
ينقطع الناقصة والزايدة انما زادت بسنة فينقطع
ايضا اعترض عليهم ان التطبيق انما يكون في الوهم
او الاحاد موجودة لهاتين الجملتين والوهم لا يستحضر
ما لا يتناهى فلا تطبيق اذا لا في الوجود ولا في الوهم
وهذا الاعتراض غير وارد عليهم لان التطبيق ممن
يفرضه العقل الذي يمكنه استحضار المتناهي وغير
المتناهي الرابع ما ذكره بعض المحققين وهو ان كل
حادث موصوف بكونه سابقا على ما بعده ولاحقا
لما قبله والاعتباران مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث
الماضية المبتدية من الان تارة من حيث كل واحد
منها سابق وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت
السوابق واللواحق المتباينان بالاعتبار متطابقين في
الوجود ولا نحتاج في تطابقهما الى توهم تطبيق
ومع ذلك نجد كون السابق اكثر من اللاحق في الجانب
الذي وقع النزاع فيه فاذا اللواحق متناهية في الماضي
لوجوب انقطاعها قبل انقطاع السوابق والسوابق
الزايد عليها بمقدار متناه يكون متناهيا واعلم ان هذا
الوجه لا يخلو من ضعف فان وجود اكثرية السوابق
انما يكون اذا فرض العقل انقطاع السوابق واللواحق
اما على تقدير عدم النهاية فيهما فليس كذلك الخامس

لو وجدت حوادث لا نهاية لها لكان اليوم متوقفا
على انقضاء ما لا نهاية له وانقضاء ما لا نهاية له محال فيكون
وجود اليوم محالا اعترض عليهم بان المراد بالتوقف
هو ان يوجد زمان ليس فيه شيء من الحوادث ولا اليوم
نحكم في ذلك الزمان بتوقف وجود اليوم على وجود
هذه الحوادث التي لا تتناهى فهو مسلم الاستحالة ولكن
لا نسلم وجود زمان لا يوجد فيه شيء من الحوادث وان
كان عبارة عن كون اليوم لا يوجد الا بعد وجود
امور متتالية غير متناهية فلم قلتم ان مثل هذا التوقف
محال والنزاع لم يقع الا فيه واعلم ان الحق في هذا الموضع
ان نقول ظاهر ان كل واحد واحد من الحركات حادث
فالمتنازع في حدوثه حينئذ اما ان يكون هو المجموع
واما ان يكون هو النوع ونحن نعلم على حدوث الامرين
اما حدوث النوع فلانه لو كان قديما لكان اما ان
يوجد مع تشخص معين والاول باطل لامتناع وجود
الكلي في الاعيان غير متشخص والثاني ايضا باطل
لانه يقتضي قدم ذلك الشخص من الحركة وهو
محال لوجوه احدها ان الخصم لا يقول به وثانيها ان القديم
لا يجوز عليه العدم وذلك الشخص لا يجوز عليه العدم
فهو ثابت باق ولا شيء من اشخاص الحركات بثابت
وثالثها ان الحركة اللاحقة انما توجد مع عدم السابقة
فلو كانت قديمة لما وجدت اللاحقة وهذا كله
خلف واما حدوث المجموع فلان كل واحد من

آحاده علة له وكل واحد حادث وعلة المجموع
حادثة فالمجموع حادث وايضا فان المجموع لو كان
قديما لكان جزؤه قديما لامتناع وجود المركب بدون
اجزائه قيل على الاول ان المجموع يعدم ويوجد مع وجود
كل حادث فيكون ايضا متجددا على سبيل التعاقب
فانه اذا اوجد حادث عقيب تلك الحوادث فقد انتفى
المجموع الاول ووجد مجموع آخر وكذلك يتجدد كل
مجموع عقيب تجدد كل حادث ونحن ننقل الكلام
الى كل مجموع ونقول انه معلول لكل واحد من آحاده الحادثة
فيكون المجموع حادثا وقد استفسر بعض المتاخرين
عن الحدوث في قولنا العالم حادث فقال ان عنيتم
بالحدوث الحدوث الابداعي فالخصم يقول به وان
عنيتم به الحدوث الزماني فهو مناقض لمذهبكم
لان الحدوث الزماني مشروط بالزمان فقبل العالم يجب
وجود الزمان على ان الزمان من جملة العالم فيكون
قبل الزمان يوجد الزمان هذا خلف وهذا كلام فاسد
لان الحدوث ان شرطنا فيه الزمان لم نجعل الزمان من
الامور الموجودة الثابتة في الاعيان وانما هو امر
ذهني وان لم نشترط فيه الزمان وهو الحق لا يلزم ان
يكون الحدوث ابداعيا لان الابداعي هو الموجود
ازلا وابدا والعالم ليس كذلك ولا يلزم من عدم
مسبوقيته بالزمان ان يكون قديما لان التاخر ربما
يكون بالزمان وقد يكون بغيره على ان الحق في هذا ان

التقدم والتأخر والمعية إذا كانت بالزمان لا يلزم من
نفي أحدهما ثبوت أحد الأمرين فلا يلزم من كون الله
غير متأخر ولا مقارن لوجود العالم أن يكون متقدما
عليه بالزمان ثم قالت الفرقة الثانية للفرقة الأولى
القائلين بالقدم ما تقولون في حادث موجود ما سبب
وجوده هل هو الله تعالى أو غيره فإن كان هو الله تعالى
فقد اعترفتم بصدور الحادث عن القديم وإن قلتم
هو غيره فقد أشركتم بالله افترقوا في الجواب
على قسمين أحدهما قال إن الله تعالى أراد إيجاد الحادث
بإرادة متجددة تتجدد بسبب إيجاد حادث سابق
عليه فأثبت إرادات وجودات لا تتناهى وقد مر
الكلام على هؤلاء وفرقة أخرى أسندوه إلى علة
متجددة معدة لا فاعلة مسبوقة بعلة أخرى لا إلى
نهاية وأثبت حركات متصلة تتجدد على التعاقب
والكلام على هؤلاء قد مر أيضا والذي نريده هنا أن علة
الحادث إن كانت حادثة فلا تخلو إما أن يكون علة
لوجودها أو لعدمها فإن كانت علة لوجودها
فيجب مقارنتها في الوجود ويلزم منه عدم تناهي
العلل الموجودة معا وقد اعترف القوم باستحالته
وإن كانت علة لعدمها وجب وجود المعلول
فلا وجود لها لحصول علته وهو العدم سر قالوا
الغني هو الذي لا يفتقر إلى الغير في أمور ثلاثة في
ذاته وصفاته الحقيقية وصفاته الملحوظة

الافتقار إلى الغير والله تعالى مستغن عن غيره في هذه
الأمور فهو غني وقد ثبت أنه جواد ويلزم من هذين
الأمرين أن لا غاية لفعله تعالى وإن الشيء الذي يصدر
عنه الفعل لغاية لولا وجود تلك الفعلة لا تحصل
تلك الغاية وإذا فعل ذلك الفعل يكون قد فعل
ما هو الأولى والأحسن به مطلقا وأيضا قد فعل ما هو
الأولى والأحسن به مضافا فهو لغاية إذن مستفيد
كمالا لولاها كان ناقصا وهذا الكلام في غاية
السقوط فإن المقدمة القائلة بأن الفاعل لغرض قد
يكون مستفيدا للأولوية إن عني بالاستفادة بأنه
الغاية في ذات الواجب صفة حقيقية فهو ممنوع
وإن عني به حصول أمر بعد ما لم يكن فهو مسلم على أن
الأولوية إنما تحصل في الذهن ليس لها تحقق في الخارج
السو استدلوا بوجود الله تعالى على قدم العالم
قالوا كيف يحسن من الجواد المطلق تعطيل الوجود
مدة لا تتناهى فإذا كان العالم قديما أليس قد حصل
ما هو الأحسن به ثم كيف يعللون كثيرا من أفعاله
لغايات ظاهرة لهم كما يقولون إنما عرضت الأضراس
للطحن وحددت الأسنان للقطع سر لئلا نفوا
عنه الغاية وشاهدوا الآثار العجيبة الحادثة
في العالم التي لا يمكن أن تستند إلى العبث والاتفاق
قالوا إن علم الله تعالى بنظام العالم وكونه على صفة
معينة اقتضى صدوره عنه على تلك الصفة

في ذلك النظام والبرهان اشاروا بالعناية وهو الغاية
عن العقول التي يثبتونها بالقياس الى ما تحتها وكذلك
كل نفس من النفوس السماوية بالقياس الى ما هو اخس
منها منهم على فاعليتهم الباطلة ان من يفعل لاجل شيء
جاز ان يستفيد من ذلك الشيء الاولوية والعالي لا يستفيد
من النازل ويرد عليهم ما ذكرناه اولا مع ان من المقطوع وهو
ان الواجب قد ثبت بالبرهان انه لا يستفيد شيئا من شيء واين
البرهان الدال على ان العقول المذكورة او النفوس لا تستفيد
مما تحتها مع حكمهم عليها بالامكان ذ **البحث**
الثامن في ترتيب الموجودات هذا البحث ساقط
عنا لانا نسند الاشياء الكثيرة الى واجب الوجود تعالى
من غير توسط امر من الامور وهو الى القوم لما اعتقدوا
ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد على ما ذكرنا في استدلالهم
ووجدوا كثرة في العالم طلبوا لها عللا كثيرة فقالوا
واجب الوجود واحد لا يصدر عنه الا الواحد والجسم
ليس بواحد فلا يصدر عنه الجسم واجزاء الجسم وان
كانت بسايط لاكن لا يمكن صدورها عنه ابتداء
اما الهيولى فلانها لو صدرت عنه ابتداء لكانت
علة لما بعدها فتكون فاعلة قابلة معا واما الصورة
فلانها مفتقرة في قوامها بالفعل الى الهيولى فهي مفتقرة
في تاثيرها الى الهيولى ولو كانت علة لها لكانت
غنية في تاثيرها فيها عنها وهو محال ولا يجوز ان يكون
الصادر عنه عرضا لافتقاره الى الجوهر فلو كان

مع انه لزم الدور ولا نفسا لافتقارها في تاثيرها الى البدن
لانها لو كانت مفارقة الذات والفعل معا فكانت
عقلا هذا خلف فالصادر عنه اولا جوهر مفارق الذات
والفعل وهذه الحجة لا تخلو من مطاعن كثيرة احدها
قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وقد سبق
الكلام فيه وثانيها لو سلم لهم ذلك لاكن الواحد لا يصدر
عنه الا واحد اذا لم يكن ثم جهة ولا نوع تغاير من قبل
الاعتبارات اليس الامكان والوجوب والتعقل عندكم
جهات يمكن تكثر المعلولات باعتبارها فلم لا يجوز
ان يكون لواجب الوجود نوع ما من الاعتبارات
العقلية نسبية يكثر عنه الاثار وثالثها في قولهم
الجسم ليس بواحد فانا قد بينا ضعف كلامهم في الهيولى
والصورة وعندكم انه غير مركب من الجواهر الافراد
فهو واحد فيجوز صدوره عنه ورابعها في قولهم الهيولى
قابلة فلا تكون فاعلة فانا قد بينا ما في هذا الكلام
ثم لو سلم لاكن القابل لا يكون علة تامة لمقبوله
ويجوز ان يكون جزء العلة او شرطا او اعتبارا يحصل
به ثم اعتبارات لواجب الوجود ويكون المؤثر
هو الواجب كما هو مذهبهم وخامسها في قولهم
الصورة مفتقرة الى الهيولى فلا تكون علة لها
فان هذا الكلام مما يناقض مذهبهم فان الصورة
عندهم جزء علة للهيولى وكيف جعلوها الان
مفتقرة في التاثير الى الهيولى وسادسها في قولهم

النفس مفتقرة في التأثير إلى البدن فإنا نقول من شرطكم
النفس قد تفعل بغير آلة كما في جانب التعقل
ثم لا يجوز أن تكون هاهنا فاعلة بذاتها على أن نجعلها
سببا لتكثر اعتبار العلة لا أجزاء من العلة بحيث يكون
لها في التأثير مدخل ثم نقول قولكم لو كانت فاعلة لا باعتبار
الآلة لكانت عقلا ليس بصحيح لأن العقل ليس هو
الذي يفعل لا باعتبار الآلة بل من خواص العقل هو
التمام وعدم استفادته الكمال المتجدد وليست
النفس كذلك فجاز أن تكون مفارقة في الفعل سلمنا
لكن لم لا يجوز أن يكون بعض أفعالها تستغني فيه
عن الآلة وهذه الحجة أقوى حججهم وحالها كما ترى
ومن استدلالاتهم على هذا المطلوب قولهم حركة
السماء إرادية على ما مر والصادر عن إرادة إنما يصدر
عن تصور حسي أو عقلي والحسي إما أن يكون الداعي إليه
جذب ملائم وهو الداعي الشهواني أو دفع مناف وهو
الداعي الغضبي وهذان الداعيان يختصان بالأجسام
المنفعلة القابلة للتغير من حالة الملائمة إلى غيرها
ثم الرجوع إلى الحالة الملائمة فيحصل بسبب ذلك
اللذة والألم والأجسام الفلكية غير قابلة لذلك
وأيضا الصادر عن الشهوة والغضب متناه ولا شيء من
الحركات الفلكية بمتناهية فهي إذا صادرة عن
تصور عقلي ولا بد لها من غاية وتلك الغاية إما أن يكون
محصلة الذات أو معدومة فإن كان الثاني وجب أن

تحصل بالحركة وإلا لكان الطالب طالبا لشيء وهو محال
الحاصل من الحركة إما الأين أو الوضع أو الكم أو
الكيف أو غير ذلك من كمالات الجسم وإن كان الذات
الحركة نحوه فهي إنما تطلب حالا للمتحرك
فإما أن يكون تلك الحال من أحوال المطلوب كالمماسة
والموازاة أو غير ذلك وإما أن لا يكون تلك الحال
حالا منه فيجب أن يكون تلك الحال تناسب حال المعشوق
أو ذاته وإلا فلا مدخل له في الغاية ولو كان المطلوب
هو الأول لتوقفت الحركة أو كان الطالب طلب المحال
وكذلك القول في الثاني فيجب أن يكون الطلب هو
التشبه بذات المعشوق في صدور الأشياء عنه ولا
يمكن أن يحصل ذلك دفعة فهي مما يحصل بالتعاقب
أعني الأوضاع المتجددة ولا يجوز أن يكون التشبه
بالأفلاك العالية على هذا الفلك أو السافلة عنه وإلا
لتشابهت حركتا المتشبه والمتشبه به ولا يجوز أن
يكون المتشبه به ذاتا واحدة مفارقة وإلا لتشابهت
الحركات الفلكية فيجب أن تتعدد العقول وهذه الحجة
سخيفة جدا أما الأول فلأنا نجوز أن السماء إن كانت
متحركة فهي متحركة بالعناية الإلهية وأما
ثانيا فلجواز أن يكون المطلوب من الحركة أمرا غير
حاصل ولا يمكن حصوله وقولهم يكون الطالب يطلب
المحال قلنا نعم فإن قالوا إن تصوراتها حقيقية عقلية
ظنية ولا تخيلية ولا وهمية طالبناهم بالبرهان

المتعسّر عليهم اقامته جدًا واما ثالثا فلان المتشبه
به لو كان الفلك العالي والسافل فلم قلتم انه يجب
التساوي في الحركة ولو سلم لاكن كذب التالي ممنوع
وعلى تقدير الحجة اعتراضات اخر لظهورها تركناها
لوضوحها وقد يحتج على هذا المطلوب بحجة اخرى
وهي ان القوة المحركة للسماء قوة غير متناهية
التحريك لما مر من ان حركة السماء هي المحفظة
للزمان والقوة الجسمانية متناهية التحريك لما مر
فهي قوة غير جسمانية فهي اما نفس او عقل والنفس
انما تحرك جسمها لتخرج من القوة الى الفعل في كمالاتها
فهي مفتقرة الى شيء تكون كمالاته موجودة بالفعل
ليخرج تلك الكمالات النفسانية من القوة الى الفعل
وذلك الشيء هو العقل وتحريك النفس تحريك فاعلي
وتحريك العقل تحريك غائي واعلم ان هذه الحجة
مختلة جدًا اما اولا فلكونها مبنية على اصول فاسدة
من كون الزمان غير متناه ومن كون الزمان من لواحق
الحركة وغير ذلك من الاصول التي بيّن فسادها
واما ثانيا فمن احتجاجهم كون المحرك غير جسماني بناء منهم
على ان القوة الجسمانية متناهية على ما اعترفوا به فجاز
ان تكون القوة جسمانية ويفيض عليها من واجب
الوجود ارادات جزئية غير متناهية التحريك واما
ثالثا فلانا نقول العقل اما ان يكون مباشرا للتحريك
وهو مناف لقواعدهم من ان الثابت القار الذات لا يؤثر

ذات غير قارة وان التحريك انما يكون استجلابا
لكمال مفقود والعقل كمالاته حاصلة بالفعل وان لم
يكن مباشرا للتحريك بل كان غاية في التحريك كان
عاد الى حجتهم المتوسطة وقد بينا خللها سر
لا يفعل الجسم ولهم في ذلك حجتان الاولى ان الحاوي
لو كان علة للمحوي لقارنه امكان وجود المحوي المقارن
لامكان لا وجود المقارن لامكان الخلا فيكون الخلا
ممتنعا بالغير هذا خلف ولا يعنون بكون الخلا ممتنعا
لذاته ان للخلاء ذاتا هي المقتضية لامتناع وجودها
بل ان تصور الخلا يقتضي امتناع وجوده والمقارن
للمحوي هو نفي ما يتصور فيه فان المحوي من حيث
هو ملا لا يتصور الا مع ذلك النفي وذلك النفي
لا يتصور الا مع تصور المحوي من حيث هو ملا سؤال
الحاوي وان لم يكن علة لكن علة الحاوي متقدمة على
علة المحوي فالحاوي متقدم على المحوي ويلزمك
ما هربت منه جواب الحاوي انما يكون متقدما
لو كان علة اذ المتقدم الزماني منتف ههنا ولا يلزم
من تقدم العلة على العلة تقدم المعلول على المعلول
سؤال اليس الحاوي مقارن لعلة المحوي في الصدور
عن العلة الواحدة والمحوي مع علته ممكن فهو مع
المقارن كذلك جواب تأخر المحوي انما هو
بالقياس الى العلة لا بالقياس الى ما معها فان المتأخر
عن المقارن لا يجب ان يكون متأخرا سؤال ...

البرهان مبني على ان الخلا والمحوي متقارنان فلو تأخر
احدهما التأخر الاخر فان ما مع المتقدم لا يكون متقدما
ما الفرق جواب لا فرق بينهما في الحقيقة لاكن انما
حكمنا ثم بوجوب التأخر للمقارن حيث كانت
المقارنة مقارنة ذاتية من شيئين بينهما ملازمة لا يمكن
انفكاك احدهما عن الاخر بخلاف هذا الاخير فان
العقل والحاوي متقارنان مقارنة اتفاقية ليست ذاتية
لاجل علاقة بينهما سوى ان الحاوي والمحوي ممكنا الوجود
فخلو مكانيهما جائز جواب اخر اذا اخذا معا ممكنين
لم يكن ثم مكان ولا خلا اذ الخلا انما يكون فرضه
مع تجرد المكان وهذه الحجة لا تخلوا عن ضعف وذلك
لانا نقول المتمكن المحوي بالنظر الى الحاوي لا تخرج
عن الامكان فان الامكان من الاوصاف اللازمة للمتمكن
ولا تختص بحال دون حال وامكان الكون المقارن للخلاء
فان كان الحاوي هاهنا يمنع امكان لا كون المحوي
قلنا فلم لا يكون الحاوي علة ويمنع امكان لا كون
المحوي وقد يقال هاهنا ان حركة الجسم المستقيم
الحركة متقدمة على حركة الهوا فانه لولا حركة
الجسم عن مكانه لما تحرك الهوا الى ذلك المكان
فوجوب حركة الهوا متأخر عن وجوب حركة
الجسم فتقارن وجوب الحركة امكان حركة الهواء
وامكان حركة الهوا يقارنه امكان لا كون حركة
الهوا المقارن للخلا فامكن الخلا وان امتنع فالجواب

[illegible] عن هذا ان حركة الهوا وان كانت ممكنة
من حيث هو هي لاكنها واجبة لضرورة عدم الخلا
ولا يلزم من امكان لا كون الممكن امكان عدم علته بل
وجوب العلة يجعل الممكن واجبا لا امكان عدم الممكن
يجعل العلة الواجبة ممكنة الارتفاع ثم قالوا واذا
امتنع ان يكون الحاوي علة للمحوي كان العكس اولى
بالامتناع فان المحوي اضعف واخس وجودا من الحاوي
وهذا الكلام شبيه بالخطابة الحجة الثانية ان الجسم
انما يفعل بصورته لانه انما يكون موجودا بالفعل
بصورته ولا يمكن ان يفعل بمادته لانه بها موجود
بالقوة ولا يكون من حيث هو بالقوة فاعلا والصادر
عن الصور انما يصدر بواسطة الوضع فان النار انما
تسخن ما قرب منها وما بعد عنها انما تسخنه بواسطة
القريب وكذلك الشمس لا تضي كل شيء بل ما كان منها
بوضع خاص ولا وضع بين الجسم والهيولى فلا تكون
فاعلا لها فلا تكون علة للجسم لان علة المركب
علة لاجزايه والضعف في هذه الحجة ظاهر فان الهيولى
وان كانت بانفرادها بالقوة لاكنها بالفعل مع الصورة
ولا يلزم ان يكون للصورة مدخل في التاثير على ان
قولهم الصورة انما تفعل بمشاركة الوضع انما التجاوا
فيه الى الاستقراء ثم قالوا قد ثبت ان واجب الوجود
واحد وان الواحد لا يصدر عنه الا واحد فالصادر
عنه عقل اول ثم يصدر عن ذلك العقل عقل اخر وفلك

ثم يحصل لك العقل عن آخر وتلك الى ان ينتهي الى العقل
الاخير وفلك القمر فحوال الصادر عن الاول ان كان
واحدا استحال ان يكون مبدا للكثرة وان كان كثيرا
استحال ان يصدر عنه واحد اذ الحدث جهة الصدور
اما اذا انكثرت فلا استبعاد ووجه التكثر ها هنا ان
العقل الاول له هوية تابع له في المعقولية والهوية تابعة
له في الوجود فان الفاعل الاول لم يفعل الوجود لم تكن ماهية
واذا انظر الى الماهية وحدها بالقياس الى الوجود عقل
الامكان واذا اقيست بالنظر الى المبدا الاول عقل الوجوب
بالغير واذا اعتبر الوجود من حيث انه قايم بذاته
لزمه ان يكون عاقلا لذاته واذا اعتبر بالقياس الاول
لزمه ان يكون عاقلا للاول فهذه ستة اعتبارات
وجود وهوية وامكان ووجوب وتعقل للمبدا واسم
العقل يتناول هذه الامور تضمنا والتزاما والمعلول الاول
من هذه الجهة واحد والهوية والامكان يشتركان في
انهما حاصلان لك المعلول في ذاته من حيث كونه بالقوة
والوجود والتعقل للذات يشتركان في انهما حاصلان في ذاته
من حيث كونه بالفعل والوجوب والتعقل للمبدا الاول
يشتركان في انهما حالة المستفادة من مبداه الاول والتعقل
والثاني يشتركان في انهما حالة في ذاته والثالثة ممتاز
عنهما بانها حالة بالقياس الى مبداه من حيث انه عاقل
للمبدا الاول وانه واجب الوجود به يكون مبدا العقل
ومن حيث انه ذو ماهية وامكان يكون مبدا الفلك

ن الكلام في غاية الضعف وانه يستحيل ان يكون
ن الامور التي لا تحقق لها في الاعيان مبادئ لامور موجودة
فجعلوها شروطا وحيثيات تختلف حال العقل
الاول بها فيجوز تكثر الصادر عنه فما المانع ان يكون
الواجب مثل هذه الحيثيات والاعتبارات باعتبارها
تكثر ما يصدر عنه ثم اسندوا الهيولى العنصرية وصورها
الى العقل الاخير ولما كانت الهيولى قابلة للتغير
والحركة استحال استنادها الى العقل الثابت فلا بد من
مشاركة الاجسام الفلكية في تحصيلها وكذلك
الصور والهيولى مشتركة والصور مختلفة فيجب ان تستند
المشتركة الى طبيعة مشتركة للسما وهي الطبيعة
الخامسة التي تقتضي الحركة المستديرة وان يستند
المختلف الى الطبايع المختلفة وهذا الكلام في غاية
الركاكة فان الهيولى والصورة جوهران وعندهم
لا حركة في الجوهر بل ان كان حركة ففي العوارض فان
اقتضى هذا التغير كون العلة مشتملة على نوع من
التغير وجاز ان يكون للاجسام السماوية علل متغيرة
فلم لا يجوز ان يكون للعقل تصورات متعاقبة بواسطتها
تتغير هذه الحوادث وقولهم القوى مشتركة فتستند
الى مشترك ضعيف لجواز تعليل المتساويات بالمختلف
على ان قولهم الافلاك تشترك في طبيعة خامسة
تقتضي بواسطتها الحركة المستديرة لا يخلو عن ضعف
لان المقتضي للحركة الخاصة هو المقتضي لاستدارتها

يستحيل ان يكون لفلك من الافلاك هيوليان احديهما
مشتركة والاخرى مختصة به والصور تفيض
العقل بعد تخصص للبعض دون البعض مستفادة من
استعدادات المواد الحاصلة بسبب التاثيرات السماوية
اما بتوسط عنصر كالماء المتسخن بالنار او بغير توسط
كالماء المتسخن من اشعة الكواكب قالوا والسبب في
اختلاف العناصر وتفصيلها الى الاربعة هو الاختلافات
الحاصلة من الاجرام السماوية المقتضي لتفصيل كرة
كرة بل المركز مما يلي جهة المحيط حتى ينتهي الى حشو
الفلك الاخير وتنفصل الى الاربع ونقل الشيخ في الشفا
عن الكندي ان السبب في الاختلاف القرب والبعد من
الفلك فان القريب منه يشتد تسخنه بسبب الحركة
فيصير نارا والبعيد يشتد برده لبعده عنه فيصير
ارضا والقريب من النار متسخن وهو الهوا والبعيد منها
متبرد وهو الماء ثم نسب هذا المذهب الى السخافة فان
هذه الصور حينئذ تكون اعراضا ويكون الوجود الاول
لجسم مطلق غير متصور باحد الصور ثم قال الاشبه
ان يعبر عن المادة المشتركة اما عن اربعة اجرام
او عن عدة منحصرة في اربع جمل عن كل واحد منها ما
يهيا لصورة جسم بسيط فاذا استعدت نالت
الصور من واهبها وفي هذا نظر فان افاضة الافلاك اما
ان تكون بالحركة او بدونها وعلى التقدير الاول يلزم ان يكون
الوجود لجسم غير متصور بصورة نوعية ويلزم

ما يرد على الكندي وعلى التقدير الثاني جاز ان يستند
الاستعداد الى العقول لا الى الاجرام ثم قالوا والامزجة
تستفيض عن القوى السماوية فان الشمس تحاذيا
مواضع من الارض فيضيء ذلك الموضع ويسخن بسبب
الاضاءة فيتصعد ويمتزج مع غيره ومع الامتزاج
يستعد المركب لحصول نفس نباتية او حيوانية او
ناطقة فيفيض عليها من واهب الوجود الصور وعند
الناطقة يقف الجواهر وهي مجردة فانتهى الوجود
الى المبدء كما ابتدا منه فاول مراتب الوجود هو
الواجب ثم تتلوه العقول على الترتيب الى ان ينتهي الى الاخير
ثم تتلوه نفوس السماويات ثم تتلوه صورها ثم
صور العناصر ثم هيولى الافلاك ثم هيولى العناصر
ثم تتلوا هذه المراتب العود فاولها وجود الاجسام
البسيطة من الفلك الاعلى الى الارض ثم تتلوه الاجسام
المعدنية ثم النباتية ثم الحيوانية ثم الناطقة
وهذا الكلام شبيه بالخطابة ٥ **المقالة
السادسة** في الادراك وعلم واجب الوجود
والمعاد وما يتعلق به وفيها مباحث الاول في تحقيق
الحق في الادراك ان قوما من القدماء ظنوا ان الادراك
انما يكون باتحاد يقع بين المدرك والمدرك وهو
باطل وربما احتج جماعة في ابطاله الى الضرورة فان
مع الاتحاد ان بقي المتحدان اثنان فلا اتحاد وان عدم
احدهما فلا اتحاد ايضا ثم ما ذا يقولون في تعقل

عقلت معقولين هل اتحد المعقولان ام لا والاول ظاهر
البطلان فانه يلزم مع ذلك اتحاد الامور الكثيرة
والثاني يرجع عليهم بالنقض واقول ايضا في ابطال هذا
المذهب ان النفس قد تعقل ذاتها عاقلة لشيء فهل يتحد
النفس بذلك الشيء فيلزم ان يكون باتلة له فكل من علم
شيئا كان عالما بشيء اخر كان عالما بالاخر وهو باطل
بالضرورة اولا يتحد مع انه متحد بعاقله ولا يتحد النفس
بالعاقل وايضا قد تعقل شيئا شيئا واحدا فهل اتحدا
معه او احدهما والثاني باطل لعدم الاولوية والاول
يلزم منه اتحاد الذوات العاقلة وسيذهب اخرون
الى ان تعقل النفس الناطقة انما تكون باتحادها بالعقل
الفعال وهذا باطل للدليل العام المذكور في ابطال
الاتحاد ولان العقل الفعال اذا اتحد بالنفس وجب ان يكون
النفس عاقلة لما هو عاقل له او يلزم انفسا حتى يتحد
بعض العاقل لما يعقله النفس دون الاخر سر المشهور
عند الجمهور ان التعقل انما يكون لحصول صورة المعقول
للعاقل اذا كان مغايرا له وهذا في غير واجب الوجود
واحتجوا عليه بان المعلوم اما ان يكون ثابتا اولا
والثاني باطل لانه قد نحكم عليه بالاحكام الثبوتية
والاول اما ان يكون في الخارج اولا والاول باطل لانا قد
نتصور ما لا ثبوت له في الخارج والثاني هو المطلوب
وقد ورد على هذه الحجة انواع من الايرادات منها ان
هذه الصورة ان طابقت الخارج فلا بد من امر في الخارج

لجواز ان يكون التعقل هو الاضافة الواقعة بين العاقل
والمعقول من غير احتياج الى صورة ذهنية وان لم تطابق
كان جهلا اجاب عن هذا بعض المحققين بان الجهل انما
يكون باعتبار كون الصورة الذهنية المحكوم عليها
بالمطابقة للخارج غير مطابقة للخارج والعلم باعتبار
كونها مطابقة وايضا الصورة قد تكون علما اذا كانت
مطابقة وقد تكون جهلا اذا كانت غير مطابقة اما
اذا جعل العلم هو الاضافة استحال فيه المطابقة
وعدمها لاستحالة وجود ما في الخارج فلم يكن العلم
بمعنا ما علما ولا جهلا اقول وهذا الجواب ضعيف
اما ما قيل في الاول فان الجهل والعلم على ذلك التقدير
انما يلحقان الحكم بالمطابقة وعدمها لا نفس الصورة
ولا تكون الصورة علما ولا جهلا لانه اشترط فيهما
المطابقة وعدمها واما ما قيل في الثاني فلانه شرط
في العلم المطابقة وعدمها ولا بد من امر في الخارج
تنسب اليه المطابقة وعدمها وكيف يقع العلم
بالمعدوم وما ثبت بل كيف يتمشى البرهان الذي برهنوا
فيه على حصول الصور وهلا ذهبوا الى ما ذهب اليه
افلاطن من اثبات المثل ومنها ان هذا البرهان في
يتمشى فيما لا وجود له في الخارج اما الموجود في
الخارج فلا لجواز ان يكون العلم اضافة اليه اجاب
عن هذا بان الادراك ماهية واحدة فاذا ثبت ما
هيئته في موضع على كونه غير مضاف فلانه

لعروض الاستعدادية له على انه ليس بعين الاضافة اينما
كان وهذا الجواب ايضا ضعيف جدا لانه لا برهان
على تساوي افراد الادراكات ومنها ان المدرك للحرارة
والاستدارة يجب ان يكون حارا مستديرا اجاب بان
الاستدارة ان كانت ذات وضع فهي تستدعي محلا
ماديا مستديرا لاستدارة الصورة ولا يجوز ان يكون
المدرك الذي هو النفس مستديرا لاستدارته اليه فان
كانت كلية لم يكن ذات وضع ولا تستدعي استدارة
محلها واما الحرارة فانما انما تسخن جسما خاليا
عن ضدها وصورتها لا يلزم ان تسخن محلا وهذا
الجواب فيه نظر اما ما ذكره في الاستدارة والجرمية
فقد التزم فيه بامر مستبعد جدا وهو استدارة
الحس المشترك والخيال اللذين هما آلتا النفس في الادراك
لاستدارته فيلزم تغير اشكالهما لتغير المدرك
واما ما ذكره في الاستدارة الكلية فقد التزم فيه
بحلوله في النفس مع عدم اتصاف النفس وهو مشكل
وان التسخين ليس موجبا لصيرورة المحل مستديرا
انما الموجب له هو حلول الاستدارة في المحل
والاولى ههنا ان يقال ما قيل في الحرارة من ان الحاصل
هو صورة الاستدارة ولا يلزم من حلول الصورة
كون المحل متصفا بما له الصورة ومنها انا قد نعقل
صورة السماء فكيف تحل في الدماغ مع صغره
اجاب باحتمال انطباع صورة السماء في مادة الالة

او في القوة المدركة الحالة في الالة اللذين لا حظ لهما
في الصغر والكبر ويحتمل ان يكون المنطبع اصغر
مقدارا من السماء ولا يقدح في حصول المساواة فان
الصغير والكبير من الانسان متساويان في الصورة
الانسانية اقول هذه الاحتمالات ضعيفة اما
احتمال حلول صورة السماء في المادة فلانهم قد منعوا
من حلول مقدارين في مادة واحدة والا لزم تقدر تلك
المادة بهما فيكون صغيرة كبيرة معا هذا محال
ثم كيف يجعل المادة محلا للصورة مع ان الالة انما
هي الجسم الذي هو مجموع المادة والصورة ولو جوز
هذا الوقع ايضا عن الصورة الجسمية فكانت المادة
هي الالة واما احتمال حلول الصورة في القوة فضعيف
ايضا لان القوة عرض فكيف تتصف بالمحلية واما
احتمال كون الصورة اصغر من المساواة في مطلق
الصورة فضعيف ايضا لانا كما نعقل صورة السماء
نعقل مقدارها ومنها ان السواد حال في الجسم وليس
بعاقل له فليس التعقل هو الحصول اجاب بان
التعقل هو اي حصول كان فانه جنس لانواع كثيرة
كحصول الجوهر للعرض وبالعكس وحصول
المدرك لما يدركه وبالعكس وحصول السواد
للجسم هو حصول العرض لموضوعه لا حصول المدرك
لما يدركه ومنها انا نعقل من واجب الوجود
انه مجرد ونشك في انه عاقل لذاته وهذا [illegible]

تعالى بالشيء ليس حصول عين ذلك الشيء له اجاب بان
معاني الحصول مختلفة فان احقق تجرده وحققوا ان
كونه مجردا قائما بالذات يقتضي علمه بذاته لم
يتشككن في ذلك وفي هذا الجواب نظر لان هولاء
القوم انما استدلوا على علمه تعالى بانه مجرد والمجرد
ذاته حاصلة فهو يعقل ذاته فان كان حصول المجرد
لذاته يقع على معان مختلفة ثم الاستدلال بحصول الجنس
الذي لا يقتضي العلم على حصول العلم صحيحا وكنا
قد ذكرنا هذا فيما سلف سواء احسسنا بزيد
ثم احسسنا بعمرو حصل لنا علم مشترك بينهما
على انه تحصل صورة في النفس لو اضيفت كل منهما مع
حذف مشخصاته عنه لكانت تلك الصورة هي هي
فتكون تلك الصورة كلية بهذا الاعتبار وقد توجد
كليتها باعتبار اخر وهو انا اذا حصل في اذهاننا
من صورة زيد ماهية الانسان ثم حصل لنا علم
بعمرو فان الانسانية التي حصلت في زيد لا كافية
في حصول الانسانية التي تحصل في عمرو وثانيا لو
فرضنا تجردنا عن تلك الصورة السابقة وهذان
الاعتباران ماخوذان من حيث النظر الى الخارج
وقد يحصل لها الكلية بنوع اخر مغاير لهذين وهو
ان النفس كما كان لها ان تاخذ صورة الانسانية
من حيث هو من مثال زيد وعمرو وكذلك يمكنها
ان تاخذ صورة اخرى من الصور الانسانية التي في

النفوس المغايرة لها وهل يمكن ان تاخذ صورة اخرى
من الصورة الحاصلة فيها جزم به قوم ونحن نتوقف
وقد توخذ الصورة المذكورة جزئية لا باعتبار
النظر الى الخارج بل من حيث انها حاصلة في نفس جزئية
سر التعقل قد يكون بالقوة وهو عدم التعقل عما من
شانه ذلك وقد يكون بالفعل وربما قسم التعقل
الى ثلاثة تعقل بالقوة وهو ظاهر وتعقل بالفعل على
سبيل الاجمال كمن سئل عن مسائل يستحضر
جوابها اجمالا ثم بعد ذلك يشرع في التفصيل
فحالته الوسطى مغايرة للطرفين وتعقل بالفعل على
سبيل التفصيل والاقرب الى الحق هو الاول وان التعقل
الاجمالي انما هو تعقل تفصيلي لشيء ومن شيء تعقل
مراتب القوة قد تختلف بالقرب والبعد سر العلم
منه فعلي وهو الذي بواسطته تحصل الصورة في
الاعيان ومنه انفعالي وهو الذي يستفاد مما في الاعيان
وقد يخلو عنهما كعلم الشيء بنفسه ولا يستغني عن
حصول صورة اخرى والا فان كانت تلك الصورة
مساوية لذاته لم يكن احدى الصورتين بالحالية
والاخرى بالمحلية اولى من العكس ولانه يلزم اجتماع
المثلين وان لم يكن مساوية استحال ان تعقل الماهية
بها فان من شرط التعقل المساواة ولنا في هذا نظر
لان المساواة التي ندعي فيها اما ان توجد من بعض
الوجوه او من كل الوجوه فان كان الاول والحرى

الثاني ولا يلزم الاولوية في الحلول ولا اجتماع المثلين
وان كان الثاني اخترنا الثاني ولا يلزم ان لا نعقل الماهية
باعتبار حصولها فانه ليس من شرط التعقل هو حصول
صورة المعقول مساوية له من كل وجه كيف والصورة
عرض قائم بالنفس والمعقول جوهر قائم بذاته وقد
اورد ايضا معارضة وهو انا نعقل ذاتنا لو كان نفس ذاتنا
لكان علمنا بعلمنا بذاتنا هو نفس علمنا بذاتنا الذي
هو نفس ذاتنا ويلزم منه حصول التعقلات الغير
المتناهية دفعة وهو محال لان حصول الشيء للشيء نسبة تستدعي
تغاير المنتسبين واجاب عنها بعض المحققين بان
علمنا بذاتنا نفس ذاتنا بالذات ومغاير لها بالاعتبار
والشيء الواحد لا ينقطع باعتبارات ذهنية مادام
المعتبر يعتبرها وتغاير الاعتبارات كاف في حصول
النسب وفي هذا الموضع نظر وذلك لانا نفرض
ذاتنا وعلمنا بذاتنا عاريين من جميع الاعتبارات
ونقول حينئذ هما متحدان او متغايران ويعود الالزام
وربما يقولون هنا ان الذات باعتبار كونها عالمة
مغايرة لها باعتبار كونها معلومة فيتعدد المنتسب
اليه فصحت النسبة وهذا ضعيف لان التغاير هاهنا
فرع العلم وقد كان العلم فرع التغاير ويعتقدون ايضا
بان العالم هو الذي حصل عنده ماهية مجردة وهذا
اعم من كونه مغايرا او غير مغاير ولا يلزم من كذب
الخاص كذب العام وهذا رديء جدا لانه يلزم من عموميته

الشيء في العقل صحة وجود العام بدون الخاص انظر الى جانب
العلية فانك تقول هذا علة وهو اعم من كونه علة لنفسه
او لغيره مع امتناع علية الشيء لنفسه ويعتقدون ايضا بان الانسان
ماهية كلية وزيد شخص من تلك الماهية حصل بانضياف
زوايد اليها فزيد عاقل لتلك الماهية المغايرة له باعتبار
الكلية والجزئية وهذا صحيح في تعقل الكلي ولكن الكلام
في تعقل زيد لنفسه والقائلون بان العلم اضافة بين العالم
والمعلوم يشتد اضطرابهم في هذا الموضع فمن العلم
ما هو واجب الوجود لذاته وهو علم الله تعالى بذاته
الذي نفس ذاته ومنه ما هو ممكن الوجود وهو ما عداه
وايضا منه ما يستفاد من سبب عاقل يقتضي تحصيله
في جوهر قابل كعلومنا المستفادة من العقل الفعال
ومنه ما يحصل للجوهر العاقل لذاته وفي الاخير نظر على
تقدير ان يكون العلم صورة فمن العلم ما هو جوهر
ومنه ما هو عرض والاول كعلم العقول بانفسها الذي
هو انفسها والثاني كعلومنا المكتسبة واذا
جعلت الصور الذهنية علوما فاذا اخذت من
حيث هي موجودة في الاذهان كانت مساوية للامور
الخارجية فبعضها جواهر وبعضها اعراض واذا
اخذت من حيث انها موجودة في الخارج فالجميع
اعراض حالة في موضوع هو العقل والذي من سبب
الادراك الحسي انما يتعلق بالامور الشخصية
من حيث انها شخصية وهي لا يمكن ان تدرك

بالحدود والبراهين فإن الحدود مؤلفة من التصورات
الكلية والبرهان يتألف من الأمور الكلية لوجوب
صدقها صدقا دائما ولا دوام للجزئيات فاقتناصها
إنما يكون بإشارة حسية والجمهور قد أطلقوا العلم
على الإدراك الكلي ولم يطلقوه على الجزئي الواقع بحسب
الحواس ولهذا لا توصف الحيوانات العجم بالعلم مسألة
لا شك أن تعلق العلم بالاستقبال مغاير لتعلقه بالحال
ولهذا قد يقع الشك في أحدهما مع حصول العلم بالآخر
وأيضا فإن الحصول الاستقبالي ليس هو الحصول الحالي
ولا مستلزما له فالعلم المتعلق به يجب أن يغاير العلم
المتعلق بالآخر على تقدير أن يكون العلم صورة وعلى
تقدير أن يكون إضافة مسألة العلم بالعلة على ثلاثة
أقسام أحدها العلم بها من حيث هي ذات وماهية
وحقيقة لا من حيث عوارضها ولوازمها والعلم بها
على هذا الوجه لا يوجب العلم بالمعلول لا تاما ولا
ناقصا الثاني العلم بها من حيث هي علة لمعلول
وههنا يلزم من العلم بها العلم بالمعلول من جهة
المعلولية إذ العلم علم بإضافة أمر إلى آخر والعلم
بالإضافة يستدعي العلم بالمضافين لكن لا يستلزم
العلم التام بالمعلول الثالث العلم بها من حيث هي هي
ومن حيث لوازمها وأعراضها وملزوماتها ومعروضاتها
وما لها في نفسها وما لها بالقياس إلى الغير ولا شك
أن العلم بالعلة على هذا الوجه يستلزم العلم التام

بالمعلول واعلم أن العلم بالمعلول على هذا الوجه اليقيني
إنما يحصل من العلم بالعلة لأنه بدونها ممكن ومعها
واجب وأن العلم من جهة علته علما كليا لأن المعلول
كلي وتقييده بمعلوله لا يقتضي الجزئية مسألة العلم هو
حصول المعلوم عند العالم والقدرة هي إيجاد الشيء
لغيره وإذا أوجد شيء شيئا فقد حضر الموجَد عند
الموجِد لكن ههنا اعتباران أحدهما اعتبار الحضور
وهو العلم والثاني اعتبار الموجدية وهو القدرة
وهذان الاعتباران إضافتان لشيء واحد إلى شيء واحد
من جهتين عقليتين فلا تتكثر بهما المتضايفان
في أنفسهما وهما متغايران أعني الاعتباران مسألة
الإرادة الحيوانية شوق يحصل لها وهي أخص من
العلم ضرورة أن كل مراد معلوم ولا ينعكس فهي زائدة
عليه في حقنا وهل هي زائدة في حق الله تعالى ذهب
قوم إلى أنها زائدة عليه قديمة أو محدثة والمحققون
قالوا إنها العلم الخاص بما في المخلوقات من المصالح
الراجعة إليهم وهو الداعي إلى الإيجاد والحكماء عبروا
عنها بالعناية وهو قريب من هذا فإنهم فسروها بالعلم
بنظام الكل على الوجه الأكمل الموجب لصدور
الفعل والإرادة والقدرة والعلم متغايرة بالاعتبار
وإن كانت واحدة بالذات مسألة علومنا البديهية
مستندة إلى واجب الوجود بخلقها فينا على مجرى
العادة وعند الحكماء أن النفس لها قوة والاستعداد

إذ لك وهي في ابتداء فطرتها غير مدركة وتقوى
استعدادها للإدراك بسبب الحواس الموهوبة لها
حتى تقتنص بها الكليات المجردة وتوقع المناسبات
بينها فإذا استعدت للأمور فيضت عليها من واهب
الصور وأما العلوم الكسبية فقد أسندها قوم إلى الله تعالى
كما أسند والعلوم البديهية إليه ونحن لا نستصوب
ذلك وآخرون جعلوها مستندة إلى العلم بالمقدمتين
والحكماء قالوا إن النفس كما استعدت بالمشاعر
لإدراك العلوم الكسبية فإن تصور الحد والتصديق
بالمقدمتين سببان معدان لحصول الشعور بالمحدود
والنتيجة **البحث الثاني** في كيفية علم واجب
الوجود إنا قد بينا أن العلم يطلقونه على حصول صورة
المعلوم للعالم وقد قيل إنه كذلك في حق واجب الوجود
وهو محال أما أولا فلاشتماله على الكثرة الحاصلة له
بسبب الصور وأما ثانيا فلاشتماله على القبول والفعل
وهو ينافي مذهبهم وأما ثالثا فلاتصافه بصفات
كثيرة غير سلبية ولا إضافية وهو لا قد خطروه وأما
رابعا فلاشتماله على كونه تعالى محلا لآثاره المتكثرة
وعلى أن معلوله الأول غير مباين لذاته بل إنما يوجد الأشياء
بتوسط الأمور الحالة فيه وكل هذه أمور تناقض
آراءهم وقد تخلص بعض محققي المتأخرين عن هذه
الإلزامات بأن حال العاقل لذاته لا يفتقر إلى صورة
مغايرة لذاته والعاقل لما يصدر عنه لا يفتقر إلى

صورة الصادر عنه التي بها هو هو فإنك تعقل شيئا بصورة
تتصورها فهي صادرة عنك لا بانفرادك بل بمشاركة
من لك الشيء ثم إنك تعقل تلك الصورة بذاتها ولا
تفتقر في تعقلها إلى صورة أخرى مغايرة لتلك الصورة
وإذا كان هذه حالك مع ما يصدر عنك بمشاركة غيرك
فكيف تكون حالك فيما يصدر عنك بانفرادك
وكونك محلا للصورة ليس شرطا في تعقلك إياها
فإنك تعقل ذاتك من غير حلول نعم كونك محلا للصورة
شرط في حصولها لك الذي هو شرط في تعقلك فقد
حصل لك الصورة من غير حلول فيكون عاقلا ومن المعلوم
أن حصول الفعل لفاعله أولى من حصول المقبول لقابله
فالمعلولات الحاصلة للعلل معقولة لتلك العلل
من غير حلول وواجب الوجود عاقل لذاته علة لتعقله
لمعلوله والعلتان متغايرتان بالاعتبار أعني ذات واجب
الوجود وتعقله لذاته فالمعلولان اللذان هما ذات
المعلول ومعقوليته يجب أن لا يتغايرا إلا بالاعتبار
فإذا وجود المعلول هو نفس تعقل الواجب له من غير
حاجة إلى حصول صورة مغايرة له فواجب الوجود
والجواهر العقلية تعقل ما ليست فاعلة له لحصول
صورها فيها وهي تعقل الواجب إذ لا موجود إلا وهو
معلول سواء كان كليا أو جزئيا فالجميع حاصل فيها
وواجب الوجود يعقلها مع تلك الصور لا بصور
أخرى بل بعين تلك الجواهر والصور وقد بينا

[illegible] ما تمسكوا به في امتناع احتياج العاقل لذاته الى صورة غيره انه وقوله العاقل الصورة يعقلها لا يفتقر في تعقلها الى صورة اخرى فيه نظر من حيث انه قياس للامور الذهنية على ما في الخارج فان الصورة الذهنية قد تعقل من غير حصول صورة اخرى واما الصورة الخارجية فانما تعقل بواسطة الصورة الذهنية على ان الكلام في عدم احتياج الخارجية الى صورة اخرى في تعقل الصورة الذهنية قريب مما مر وقوله حصول الفعل لفاعله اولى في باب الحصول من حصول المقبول لقابله فيه نظر اما اولا فلان الحصول قد ذكرنا انه يطلق على معان متغايرة المفهوم وليس المعنى المشترك هو الواجب للتعقل بل هو الحصول الذي هو حصول صورة عقلية لجوهر قائم مجرد وليس حصول الفعل لفاعله بمقتضى للتعقل فان الاثار الصادرة بالايجاب عن عللها قد تكون غير معقولة لها واما ثانيا فلانه يبطل المذهب المشهور بينهم من استدعاء التعقل حصول الصورة في العاقل وقوله لا تغاير بين العلتين الا بالاعتبار وكذلك بين المعلولين فيه نظر فان تعقله للمعلول على ما ذهب اليه هذا الفاضل هو نفس وجود المعلول ليس يستدعي صورة مغايرة له ووجود المعلول مغاير لتعقل واجب الوجود لذاته بالذات لا بالاعتبار المعتبرين فكيف يصح الحكم بان تعقل الشيء هو وجوده لذلك الشيء في نفسه فان

تعقل الشيء صفة للعاقل ووجود الشيء ليس صفة له على انه يلزم ان يكون تعقل واجب الوجود مسبوقا بالامور الخارجية وان لا يكون عاقلا للشيء الا بعد وجوده فالحوادث غير معقولة حالة عدمها والاشياء التي ليست بصادرة عنه يلزم ان لا تكون معقولة وقول هذا الفاضل انه يعقل ما عدى الجواهر العقلية لوجوده فيها يقتضي ان تكون الجواهر العقلية كالالات له تعالى حتى تعقل ما وجد فيها فاي فرق بين هذه الجواهر وبين الحواس للنفوس التي هي الالات في الادراك قال ابو علي في الالهيات الشفاء في هذا الموضع هذه الصور المعقولة ان جعلت اجزاء ذاته لزم التكثر وان جعلت عوارض ذاته لزم ان لا يكون من جهتها واجب الوجود لملاصقته لواجب الوجود وان جعلت امورا مفارقة لكل ذات عرضت الصور الافلاطونية وان جعلت موجودة في عقل ما لزم المحال وهو لكانا نقول ان الله تعالى اذا عقل الشيء جزا او جده ولا شك ان تلك الصور تستند اليه فيكون قد عقلها فاوجدها هو بعينه عقلها فعقلها او اوجدها فاوجدها وهو محال وان كان جائزا تسلسل الامر ثم قال فعليك التخلص من هذه الشبه وتحفظ ان لا تتكثر ذاته ولا تبالي بان تكون ذاته ماخوذة مع اضافة ما ممكنة الوجود فانها من حيث هي علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود [illegible] حيث ذاتها واقول انه في هذا المقام قد مال الى جواز [illegible]

بالصور وجواز حلولها فيه وهو مذهبه في الاشارات
وهو في غاية الصعوبة مع انه هو الذي يقول ان تعقل
واجب الوجود لو كان مستفادا من الاشيا لم يكن
واجبا من جميع جهاته فانظر الى هذا الخبط الذي
اوجبه الخوض في الامور التي تقصر القوى البشرية عن
ادراكها واقرب الاشيا في هذا الباب امران احدهما ان
نجعل العلم اضافة له الى الاشيا والاضافات لا وجود
لها في الاعيان والثاني العلم نفس وجود المعلومات
عنه فاما افتقاره الى الصور حتى تعلم فلا يسر قالوا
اذا كان الله تعالى مبدا الكل موجود كان عالما به غير
ان الموجودات المتغيرة انما يعقلها على وجه كلي
لا على وجه جزئي من حيث انها وجدت او توجد والا
فليعلم انها توجد فاذا وجدت فهل يبقى العلم الاول
فيلزم الجهل او يتغير فيكون ذاته محلا للمتجددات
بل انما يعلمها على وجه كلي فانه اذا علم ان عند
سير الشمس كذا درجة تحدث كسوف معين
في زمان معين اعني بعد سير الشمس بعدية مقدرة كان
عالما بالكسوف على الوجه الذي لا يتغير نعم اذا
حضر العلم فانه قد حضر ونحن نقول هذا لا يلزم منه
احد امرين اما ان لا يكون الجزئي من حيث هو متغير
صادرا عن الاول واما ان لا يكون العلم بالعلة يوجب العلم
بالمعلول وهذان الامران محالان عندهم فاذا نحو عالم
بالجزئي من حيث انه جزئي وقولهم يلزم ان تكون ذاته

محلا للمتجددات ليس بشي فان الاضافات ليس لها تحقق
في الاعيان وليس علمه يزيد اذا وجد الا كحالة له حال
وجوده فكما اذا عدم زيد عدم من خلفه الذي هو نسبته
له اليه من غير تجدد شي في ذاته كذلك اذا عدم زيد عدم
علمه الذي كان يتعلق بوجوده من غير تجدد شي في ذاته
او عدم صفة حقيقية لها ثبوت عينا غير ذاته فهذا
هو المحقق في هذا الموضع وقوم قالوا ان العلم بان الشي
سيوجد هو بعينه علم بوجوده اذا وجد ولا يلزم منه
التغير ونحن قد ابطلنا هذا فيما سلف ثم الاشيا
المتكثرة منها ما يتكثر بحسب حقائقها ومنها ما
يتكثر بعددها مع اشتراكها في حقيقة واحدة
والثاني اما ان توجد آحادها غير قارة او يكون قارة
والاول لا يمكن الا ان توجد الا مع زمان او في زمان فان
علة كون الموجود غير قار انما هو الزمان الذي لذاته
يقتضي التغير والتصرم والتجدد لذاته ويتغير ما
فيه كالحركة او ما معه كالجسم على الوجه المذكور
والثاني لا يوجد الا في مكان او مع مكان فان علة
التكثر انما هو المادة التي تقتضي الوضع والتخصص
بجهة دون جهة والماهيات النوعية اذا تحصلت
اشخاصها فان اسباب تعينها الاول هو اما الزمان
كما للحركات او المكان كما للاجسام المتغيرة
والذي لا يتعلق وجوده بزمان ولا مكان فان العقل
لا ينسبه اليهما كما في الانسانية من حيث

بانها لا يقال فيها انها وجدت وانها توجد والمدركات
من هذين القضيتين من جهة الآلات جسمانية تدرك
التغيرات الحاضرة في زمانها وتحكم بوجود ما وبفقدان
ما يكون في غير ذلك الزمان بل تحكم بوجوده في واحد
زماني الماضي والمستقبل ام لا فالحق انه قد تفتقر في
ذلك الى الآلات في ادراكنا نحن واما في حق واجب
الوجود فليس كذلك اما البرهان الذي اقمناه على
علمه به فانه فاعله فعلا محكما فيكون عالما به
واما البرهان المذكور في علمه به من حيث انه علة له
والعلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول وهولاء لما قاسوا
واجب الوجود في ادراكه لهذه الامور علينا ونحن انما
ندركها بآلات جسمانية وكانت الآلات منتفية في
حقه تعالى لا جرم سلبوا ادراكها عنه والغلط انما
هو في الاول على ان القايل بان واجب الوجود انما يدرك
الاشيا لارتسامها في جوهر مجرد معقول للواجب
تعالى يلزمه ان يجعل ذلك الجوهر آلة في الادراك
فلم لا تسوغه في الجزئيات المتعلقة بزمان ومكان
الآلات يدركها بها وهذا ضلال بعيد تعالى عن مثل
هذه الاوهام ممن قالوا قد ثبت ان الواجب لا يفعل
لغرض ثم قد بينا انه لا يعلم الجزئيات الا على الوجه
الذي لا يتغير ثم قد نشا هذا اختلال نظام العالم فما
سببه اجابوا بان علمه بنظام الوجود على الوجه
الكلي مقتض لفيض ذلك النظام من غير قصد

وهذا هو العناية ونحن لما بينا ضعف كلامهم في المقامين
نبين ضعف ما بنوا عليه الاجوبة [illegible] التي في الشر
وهل هو داخل في الوجود ام لا اعلم ان الشر وان كان قد يقال
على الامور الوجودية فانه اذا حقق ماهيته كان عدما
لكمال الذي يمكن حصوله للشي فان الامور الوجودية
التي يقال عليها الشر انما يقال عليها بالعرض ولا تخلو عن
وجه عدمي يقال عليها الشر من تلك الجهة مثلا القتل
انما كان شرا من حيث فقدان الحياة التي هي كمال شخص
ما لا من حيث قدرة الفاعل عليه ولا من حيث كون
الالة مستعدة للفعل ولا من حيث كون بدن الحي قابلا
للانفعال واذا قيل مثلا للنار انها شر فليس من حيث
وجودها ولا من حيث قوتها على احالة ما جاورها الى
طبيعتها بل من حيث هو فقدان كمال الشخص انساني
وبالجملة الشر امر عدمي لا تحقق له والوجود هو
الخير والاشيا بحسبهما على خمسة اقسام امران
منها موجودان احدهما ما هو خير محض لا شر فيه والثاني
ما يغلب فيه الخير على الشر والثلاثة الباقية وهو ما
يتساوى فيه الخير والشر او يغلب الشر او يكون شرا
محضا فهي غير موجودة والشرور وان كانت كثيرة
فهي غير اكثرية وانما وجب وجود الثاني وان كان
فيه شر لغلبة الخير فيه فان ترك الخير الكثير لاجل
شر قليل شر كثير فهو موجود وقد اشتمل على
اعظم المصلحتين فهو موجود وقد يورد ههنا

هو الاول فانه جاز ان يوجد الخير مبرأ عن الشر فلا وجد
على هذه الحال اجابوا بان هذا القسم هو الاول بعينه وقد
برهن على وجوده ويكون ما هو البحث فيه لاكن المذهب في
وقوع البحث فيه يجب وجوده سؤال البحث في هذه
الامور من الفلاسفة خطأ فانهم قايلون بالموجب ومعه
يسقط السؤال عن لمية افعاله جواب هو وان
قالوا بالموجب لكنه عندهم خير محض فاراد و
البحث عن كيفية صدور الشر عما هو خير سؤال
الانسان اشرف ما في العناصر والغالب عليهم الجهل
والانقياد الى موجب شهوتهم وغضبهم والشر
اكثر من الخير جواب للنفس ثلثة احوال حال البالغ
في مراتب التعقل والخلو وله السعادة الوافرة في الاخرة
وحال الخالي عن الاعتقادات الحقة غير المتصف بما
يضادها وحال المتصف بالاعتقادات الباطلة
وللثاني من هذين قسط ما من السعادة فاذا اضم الى
الاول كثر جانب السعداء سؤال الحكماء قايلون
بالقدر وكيف يتحقق العقاب على فعل يجب صدوره
عن الانسان جواب الشقاوة للنفس العاصية
كالمرض للبدن المتناول غذاء غير لايق به وايضا
العقاب من الامور العدمية فلا يطلب علته وايضا
استحفاظ نظام النوع الانساني واجب ولا يمكن
الا بالتخويف من العقوبات المانع لهم عن الاقدام
على المعاصي حتى يستحفظ النوع والا يفضي

التخويف واجب ولا يقبح عذاب زيد لاجل صلاح
النوع كما لا يقبح قطع يد لصلاح البدن البحث
الرابع في اللذة والالم اللذة هي ادراك ما هو
عند المدرك كمال وخير فقد يكون الشيء في
نفسه كمالا وخيرا وليس عند المدرك كذلك
فلا يلتذ به وقد يقع بالعكس فيحصل الالتذاذ بل
قد يكون شيء واحد كمالا وخيرا بالنسبة الى
بعض القوى كالوهمية والحسية ولا يكون عند
اخرى كذلك فلا يقع الالتذاذ للاخرى ومن الاولى
الصحة والسلامة وان كانا كمالين الا انهما استقرا
فيهما لا يقع الاحساس بهما فلا يحصل شرك اللذة
والمريض المدرك لما هو خير وكمال الا انه لا يلتذ
به لانه لا يدركه من حيث انه كمال والالم ادراك
لما هو مناف للمدرك وقد يحصل المنافاة ولا يحصل
الالم لعدم الادراك فان المريض الغايب عن نفسه
لا يدرك الالم فاذا ثاب الى الصحة ادرك المنافي
فعظم الالم سؤال لا شك في ان ههنا لذات غير
جسمانية فانا عند الشعور بمسئلة من المسايل
العلمية نجد ابتهاجا ولذة وجماعة انكروها وهم
مكابرون ولهم نزاع اخر في انها اقوى من الجسمانية
والحكماء استدلوا على هذا بان اللذة هي الادراك
للكمال ونسبة احد اللذتين الى الاخرى كنسبة
احد الكمالين الى الاخر لكن مدرك القوة العقلية

هو ان مدرك النفس بعقله هي الامور المجردة ومدرك
القوة الجسمانية هي الامور المقارنة وادراك الاولى
اشد فانها تصل الى كنه المدرك وحقيقته فانها
تفصله الى اجزائه كالاجناس والفصول والثانية انما
تدرك الشيء الظاهر من الاجسام كالسطوح والاعراض
فاذا اللذة في الاولى اقوى وهذا البحث مبني على اثبات
النفس فالاول الكمالات النفسانية مفقودة حال
تعلق النفس بالبدن ولا يقع لها شوق لحصول امر
مضاد لها فاذا زال العائق اشتد الشوق ثم
فالنفوس اما ان تكون ذات عقائد واما ان لا تكون
وذات العقائد اما ان تكون مطابقة او لا تكون
والمطابقة اما ان يحصل لها ذلك من البرهان او لا
فهذه مراتب النفس بحسب قوتها العلمية فذوات
العقائد البرهانية المطابقة من اهل السعادة
لحصول الكمال الذي هو العلم الملائم للنفس لها
وذوات العقائد المطابقة الغير البرهانية ينبغي
ان يحكم لها بالسعادة وذوات العقائد الغير
المطابقة ذوات الجهل المركب وهؤلاء اصحاب
الشقاوة العظيمة لانهم مشتاقون الى المعارف
وهي غير حاصلة لهم وليسوا مشغولين عنها وهذا
الالم اقوى من الالام الجسمانية لما مر ان نسبته
الى الالم كنسبة الادراك الى الادراك **سؤال**
هؤلاء كانوا جازمين بحصول العلم لهم مع انه

ليس كذلك فبعد مفارقة الابدان ان استمروا على
ذلك الجزم لم يحصل الالم لانهم غير حاسين
بفقدان كمالهم كما كانوا قبل المفارقة وان لم
يستمر الجزم بحصول العلم لهم كان للمفارقة اثر ما
في استحصال عقائد فلم لا يحصل لهم العلم بعد
المفارقة ويحصل لهم السعادة اجاب عن هذا
بعض المحققين بان النفوس الكاملة تمثل صورة
المعقولات فيها على ما ينبغي فتلتذ بعد المفارقة
بمشاهدة ما اكتسبته ووجدان ما ادركته
فكانما قد كانت ذات ادراك فصارت مع
ذلك ذات نيل واما التي تمثل اضداد الكمال
فيها واعتقدت فيها الكمال وجب لها الوصول الى
مدركاتها فانها بعد الموت تفقد ما وجب الوصول
اليه فتصير معذبة بفقدان ما رجته لا بزوال الجزم
عنها وفي هذا الجواب نظر فانها بعد المفارقة
لما حصل لها اعتقاد ببطلان ما اعتقدته اولا
وانها لم تصل الى الكمال جاز ان يحصل لها اعتقاد
بالكمالات على ما هي عليه والخالية عن الاعتقا
دات فانها عند قوم لا تبقى لانه لا موجب لسعادتها
وشقاوتها فلا محل لها فتكون معطلة ولا تعطل
في الطبيعة وذهب الاخرون الى انها تبقى ولا يمكن
ان لا تخلو عن الادراك والا لتعطلت فيجب ان تدرك
الالات الجسمانية فيجب ان تتعلق باجسام اخر

ولا يتصور مبادئ صورة لها والا لزم التناسخ فلا
يجوز ان تكون تلك الابدان ابدان شيء من الحيوانات
بل يجوز ان تكون متولدة من الاجزاء الهوائية
والدخانية او تكون بعض الاجرام السماوية من
غير ان تكون مقارنة للروح وهذا فيه نظر هذا احوال
مراتب النفس بحسب قوتها العلمية واثبات
مراتبها بحسب قوتها العملية فقلت الاولى اصحاب
الاخلاق الفاضلة وهم ارباب السعادة فقيل ولا
حظ للنفس بحسبها في السعادة بل في زوال الشقاء
فان تأثيرها اليسير الا في انقطاع علاقة النفس بالبدن
وعدم التفاتها اليه الثانية اصحاب الاخلاق الرديئة
وهي التي اشتدت محبتها للعلاقة البدنية وهي تتعذب
بمحبتها لما هو مفارق عنها لا كن عذابها يكون
منقطعا لزوال تلك المحبة والفرق بينها وبين
مراتب الاشقياء ان اولئك كما ان سبب عذابهم
هو الاعتقادات التي لا حظ للبدن فيه وهؤلاء
يخلون عن معاونة البدن في استحقاق العقاب والبدن
غير حاصل الثالثة الذين لا اخلاق لهم ولا اعتقادات
كانفس الاطفال وفي بقائهم وفنائهم خلاف واعلم
ان هذا كله انما هو بناء على اثبات النفس بين الذي
نذهب اليه نحن وجوب المعاد البدني لان النفس هي
الاجزاء الاصلية في البدن وبعد حال الموت تتفرق
تلك الاجزاء لا تفنى لاستحالة اعادة المعدوم

وهي لا بد لها من خيرات وشرور يجب اعادتها
لتنال لما وعدت به من السعادة والشقاوة والذين
انكروا البقاء الدائم لانقطاع القوى الجسمانية
وتناهيها في آثارها فقد عرفت ضعفه وربما قالوا
لو عادت النفس لاتصالات اما في هذا العالم وهو
تناسخ او في عالم آخر وهو باطل لان العالم واحد
وهو زعمي فان التناسخ هو انتقال النفس من بدن الى
بدن مستعد ليفيض النفس عليه والنفس عندنا
غير ثابتة على ما يقولون به وايضا قولهم العقول
بعالم المثل باطل ممنوع وقد تقدم
البحث الخامس في النبوات هذا البحث يتأتى
على القواعد الاسلامية على ما ذهبوا اليه فانه تعالى
قادر على كل مقدور وعالم بكل معلوم والافلاك
يجوز انخرافها وهو تعالى في غاية الحكمة وهو غني
فامكن اثبات النبوة على رأيهم واما على قواعد
الحكماء فانهم قالوا ان التصورات النفسانية
قد تكون مبادي لحدوث الحوادث البدنية فان
المتصور لحرق تقشعر جلده والمدرك
بحسه صورة ما حصل له من ادراكه ذلك اثار
الشوق وانفعال بعض اعضائه واذا كان كذلك
جاز ان توجد نفس قوية تكون تصوراتها
مبدأ لحدوث الحوادث في هذا العالم العنصري
من غير توسط سبب جسماني والدليل لنا على

... النبوة هو اظهار المعجز المقتضي لحصول
العلم بصدقه وهو مستقصى في كتب الكلام
واما الحكماء فقد برهنوا عليه من وجه آخر
فقالوا الانسان لا يستقل وحده بامور معاشه
لافتقاره الى امور يحتاج فيها الى معاونة كاللباس
والغذاء وما شاكلهما بل لا بد من مشاركة من
في نوعه واجتماع على التعاون وهو لا ينتظم الا
بمعاملة وعدل لاستيلاء الشهوة على كل
واحد منهم في حصول ما يرومه وان نازعه غيره
فيقع الاختلاف الموجب لاختلال امر الاجتماع
وذلك العدل لا بد له من واضع يضعه لامور
كلية اذ الجزئيات غير محصورة وذلك هو
الشارع وهو لا بد ان يتميز بشيء عنهم حاصل له من
الله تعالى لا من قبلهم والا لوقع الاختلاف
في وضع الشارع وتلك الخاصة هي المعجزة
ولا بد وان يضع لهم قوانين في استحفاظ تذكرهم
معبودهم الموجب لبقائهم على النظام المعتبر
لهم وتكون تلك القوانين مكررة بحيث كلما
زال استحفاظهم لمعبودهم ذكرتهم العبادة
المشفوعة بالتكرار ووجب ان يكون في شريعته
اشعار بدار ثواب وعقاب جسمانيين ليكون
ادعى لهم في استحفاظ النظام على الوجه الذي
ينبغي وهذه امور موجودة في العناية الالهية

... لاحتياج الناس اليه فهو نظام للعالم
... الله تعالى فيجب وجوده عنه ... وليكن
هذا آخر الكلام في هذا الفن والحمد لله وحده
وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلم
اتفق الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة
في اواخر شوال من سنة اربع وثلثين وستمايه
ونفع الله بالعلم من كتبت له وكاتبها
والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلم

صاحبه محمد [illegible]

وكان نسخها بالمدرسة الكاملية

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد

۵۵۰

[illegible]

عمر خیام

[illegible]

[illegible]







